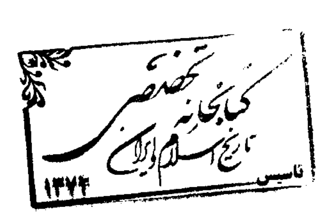
الربيع العربي
الأفق الأسود

ندى الشقيفي الماريني

باحث للدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية



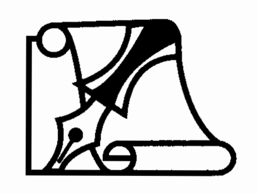


الربيع العربي

الأفق الأسود



الربيع العربي
الأفق الأسود



باحث للدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية

الطبعة الأولى

٢٠١٥

بيروت ـ لبنان

تلفاكس: ٠١/٨٤٣٨٨٢

هاتف: ٠١/٨٤٢٨٨٢

www.bahethcenter.net

information@bahethcenter.net

isdarat@bahethcenter.net

النسخة الإلكترونية:

www.almanhal.com

فهرس المحتويات

المقدّمة

في شتاء (1940–1939) كتب الناقد الألماني "والتر بنجامين" نصاً صارخاً تحت عنوان "أطروحات حول فلسفة التاريخ"، جاء فيه: الثورة ليست نتيجة معيّنة لتقدّم البشرية عبر زمن فارغ متجانس، بل هي وثبة نمر إلى الماضي، تحشد ذكريات معاناة الماضي وقهره ضدّ الطبقة الحاكمة.

.[Benjamin، 1970 pp260،263،266 callinicons،2004، chapter5]

أما غوستاف لوبون، "المفكّر الفرنسي الشهير، فيقول:"إن ما يجمع الثورات هو الاستياء. فإذا عمّ وتراكم فإنه يتحوّل إلى حركة تتحوّل إلى وثبة، وبالتالي ثورة". ويقول عالم الاجتماع الألماني ماكس فيبر: "إن الأمم قد تتسامح بالتفريط في مصالحها، ولكنها لن تتسامح أبداً بجرح شرفها وكبريائها".

وفي مقدّمة ابن خلدون الشهيرة نقرأ في الفصل الثالث عشر: "إذا تحكّمت طبيعة الملك من الانفراد بالمجد، وحصول الترف والدعة، أقبلت الدولة على الهروم ... إن طبيعة الملوك الترف فتكثر عوائدهم وتزيد نفقاتهم ... والترف مُفسد للخلق بما يحصل في النفس من ألوان الشرّ والسفسفة وعوائدها".

وقبل 200 عام، أطلق الفيلسوف الألماني إيمانويل كانط صرخته التنويرية الشهيرة "Use your minds"، استخدموا عقولكم أيها البشر! لتكن لكم الجرأة على استخدام عقولكم! فلا تتواكلوا بعد اليوم ولا تستسلموا للكسل والمقدور والمكتوب. تحرّكوا وانشطوا وانخرطوا في الحياة بشكل إيجابي متبصّر، فالله زوّدكم بعقول وينبغي أن تستخدموها".

وهو بذلك لخّص فلسفة الأنوار التي انتشلت أوروبا من الاستسلام الأبله والتقليد الأعمى، ودفعتها إلى البحث والتعلّم والتطوّر، وفتحت للناس آفاق التنوّع وشجّعتهم على جرأة التفكير، وهيّأت العقول لقبول الاختلاف الذي يؤدّي إلى ثراء العلم والحياة.

يتساءل كانط: ماذا تعني الأنوار؟ فيجيب: "إنها تجاوز الإنسان لقصوره ذلك القصور الذي يُعدّ هو ذاته مسؤولاً عنه. وأنا أعني بالقصور عجز الإنسان عن استخدام فهمه دون توجيه الآخرين".

إن ربيع الثورات العربية الذي "أزهر" في تونس (أواخر 2010) يعيد إلى الأذهان ذكرى الثورة الفرنسية التي أطاحت بالحكم المستبدّ، والكلام الرائع الذي خلّفه الفيلسوف الألماني حول الثورة والتعاطف معها، إذ يقول "إن التعاطف مع الثورة لا يقلّ أهمّية تقريباً عن المشاركة فيها مباشرة. فالتعاطف معها أو التحمّس لها يحيطانها بحزام من الحبّ والدعم وحرارة الوهج والإشعاع".

ويضيف: "كما أن التعاطف مع الثورة وتضحياتها هو علامة لا تخطئ على أنه يوجد في صميم الجنس البشري ميل إلى التقدّم الأخلاقي؛ أي ميلٌ لحبّ الخير وكره الشر المتمثّل بأنظمة الفساد وسجن الباستيل والحكم البوليسي الرهيب. وحتّى لو فشلت الثورة مؤقتاً في تحقيق أهدافها، إلاّ أن البذرة التي زرعتها لا تُنسى، وكذلك الشعلة التي أشعلتها. فهذه الثورة ربما تذكّرتها شعوب أخرى، في أمكنة أخرى وأعادت التجربة نفسها من أجل الحرّية".

إن الأنظمة العربية الظالمة زرعت في عقول شعوبها أكذوبة أنها غير ناضجة للحرّية وليست أهلاً لها؛ فكان التعوّد الشعبي على الحلول المركّبة وغير العادلة. وباتت العبودية أو الاستسلام للقدر جزءاً من الحياة الطبيعية لحركة الإنسان العربي في ظلّ أنظمة استبدادية أفسدت الروح والجسد معاً!

يقول الفيلسوف "جان جاك روسو": من كثرة تعوّدنا على العبودية نفقد حتى الرغبة في التخلّص منها؛ أي بمعنى، أن العبودية الخانقة تصبح مستنبطة في أعماق كلّ منّا

ومترسّخة. لقد ألفناها إلى درجة أننا لم نعد نستطيع العيش من دونها"!

أليس ذلك صحيحاً بالنسبة لواقعنا العربي بالأمس واليوم أيضاً؟ انظروا إلى من يهتفون للقائد أو الزعيم الفلاني ويحيّونه بالحبّ والفداء، وهو الذي يفتك ويقتل ويذبح أخوة لهم في الوطن والدين. لقد ترسّخت العبودية في أعماقهم لدرجة أنهم يصفّقون لمن سيذبحهم بعد حين.

وعلى هذا النحو، خنعت الشعوب العربية أجيالاً وأجيال. لكن، يبدو أن شعلة الحرّية لم تمت كلّياً، حيث اندلعت انتفاضات شعبية في عدّة بلدان عربية وفي تعاقب رائع، لتؤكّد نظرية "كانط" حول "قابلية الجنس البشري للتحسّن والتقدّم وتجسيد الحرّية والديموقراطية ودولة القانون على هذه الأرض"، ولتسقط -إلى حد ما- التصوّر الذي يقول إن العقل العربي يعاني من ظاهرة عدم التفكير لذاته وفق نظرية المفكّر "شيسلو ميلوش" عن العقل الأسير The Captive Mind.

في هذا الكتاب قراءة أوّلية لما جرى ويجري في عالمنا العربي من أحداث وتحولات واضطرابات دامية تكاد تبعد الثورات "البريئة" التي انطلقت من تونس الخضراء قبل أعوام قليلة، عن أهداف الشعوب التي اجتاحت شوارع بلدانها هاتفة للحرية والاستقلال والأمن والعدالة.

إذاً، هي قراءة متفائلة بحذر لهذه الثورات التي يعمل الكثيرون، من داخل بيئة تلك الثورات، كما من خارجها، على إجهاض أحلام الشعوب الثائرة أو قتلها في مهدها، عبر تسعير النزاعات الداخلية وتأجيجها بهدف تضييع أو إسقاط الأهداف النبيلة للثورات العربية، لصالح أهداف ـ ورؤىً تتناقض تماماً مع طموحات شعوب "الربيع العربي"، الذي تحوّل إلى شتاء دموي ومظلم!



القسم الأوّل:

الثورة العظيمة داخل فرد واحد فقط
سوف تساعد في تغيير مصير أيّ مجتمع
وعلاوة على ذلك
سوف تساعد على إحداث تغيير
في مصير البشرية

|داساكو أكيدا– كاتب وناشط ياباني|



لمحة تاريخيّة:

يقول المثل الصيني الشهير: إذا أردت عاماً من الرخاء فازرع حبوباً. أما إذا أردت عشرة أعوام من الرخاء فأزرع شجراً؛ لكنّك إذا أردت مائة عام من الرخاء فازرع بشراً.

وعندنا، منذ عام 1952، والأنظمة العربية تزرع بشراً. لكن لتأسيس مجتمع متماسك عربي الهوى والانتماء يحمي الكيان من غدر العدوّ، ويمتّن أوصال الأمّة حيث يتألّف تيار المواطنة وتُحقّق العدالة الاجتماعية والتنمية المتوازنة؛ بل من أجل حماية القوى الحاكمة من أيّ تحرّك ثوري يخرج تلك القوى من قمقمها الصدئ بعد أن فقدت شعاراتها المزيّفة أيّ لون أو طعم وطني أو إنساني.

تلك الأنظمة التي مارست طيلة عقود حكم الاستبداد وسيطرة الحزب الواحد، لم تتحوّل طوعاً إلى الحرّية والديموقراطية، رغم سقوط حائط برلين (1989)، وتحوّل الدول الأوروبية الشرقية إلى الأنظمة الديموقراطية والتعدّدية الحزبية.

وهذه دول أمريكا الجنوبية والوسطى والكاريبي ودول أفريقيا وجنوب وشرق آسيا، التي كانت تعاني من ديكتاتورية مركّزة، قد تحوّلت بدورها إلى نظم ديموقراطية بعد تطوّر وانفتاح العالم باتجاه إطلاق الحرّيات تحت ظلّ ما سمّي العولمة.

لكن، في مجتمعاتنا العربية بدا للديموقراطية وجه آخر مخيف حسب مفهوم الحكّام العرب. لقد ظهر مفهوم التوريث السياسي في أكثر من دولة عربية، حيث تسيطر عائلة الحاكم على كلّ نواحي الحياة وثروات البلد، وتهيمن على المؤسسات ليعمّ الفساد، وليتحوّل كلّ الشعب إلى فئات فقيرة معدمة لا حول لها ولا قوّة. ولم يقف الأمر عند هذا الحدّ. فقد خدمت بعض الأنظمة "بإخلاص" الغرب مقابل سكوت قادة هذا الغرب المستكبر عن سياسات هذه الأنظمة. وبات الحاكم العربي مجرّد أداة بيد القوى الغربية،

يعمل وفق ما تُمليه أجندتها السياسية والاقتصادية والأمنية عليه.

من هنا، بدت ثورات "الربيع العربي" ثورات على الاستبداد السياسي المستشري منذ عقود طويلة، وعلى الديكتاتورية الاقتصادية، وعلى القوانين الظالمة، وعلى الفساد والرشوة.

عندما قامت الثورة الفرنسية التي صنّفها المؤرّخون بأنها أهم الثورات الأربع الكبرى في العالم (الإنكليزية، الأمريكية، الفرنسية، والروسية)، حسب الترتيب الزمني، كانت علاقة الملك الفرنسي لويس السادس عشر بشعبه ورعيّته (منذ أكثر من مائتي عام) أرقى وأسمى بكثير من تعامل الحكّام العرب مع شعوبهم راهناً.

يقول "أليكس دي توكفيل": كان الملك يستخدم لغة السيّد. لكن في الحقيقة هو كان دائماً يُذعن للرأي العام، ويستأنس به في إدارة الشؤون اليومية. وقد علّق أهمّية كبرى لاستشارتهم والخوف منهم، والانحناء لهم بثبات". ومن دون أيّ مقارنة بين أسباب الثورة عموماً، وأسباب الثورات المتنقّلة حديثاً في عالمنا العربي، يكفي فقط أن نورد ما قاله "جيمس ديفيز" بأن "الثورة الأمريكية والثورة الفرنسية والثورة الروسية لم تقم بسبب استمرارية وقساوة شظف العيش عند الناس؛ بل كان السبب انحداراً اقتصادياً واجتماعياً حاداً ومفاجئاً أحبط الآمال والتوقّعات التي كانت معقودة على التقدّم". إذاً، الثورة كانت نتيجة الانتقال المفاجئ من حالة جيّدة إلى حالة سيّئة بشكل حادّ، بينما في الوطن العربي، كان الموت المبطّن والبطيء سيّد المجتمعات لقرون عدّة في ظلّ الغطرسة السيادية والصمت المحدب والزمان المجمّد.

يقول "غيدون روس" في مقدّمة كتابه [The New Arab Revolt]: في نهاية أبريل 1947، انقلبت مجموعة من الضبّاط الشباب بالبرتغال ضدّ الديكتاتور العجوز مارسيلو ستيانو. وفي غضون بضعة أيام، اختفى النظام القديم، لكن لم تستقرّ أحوال البرتغال وتنعم بالحرّية إلاّ بعد 18 شهراً، لتبدأ ما سمّاها رجال السياسة "الموجة الثالثة من زحف الديموقراطية العالمية؛ تلك الحركة غير العادية التي دفعت التطوّر السياسي لدول العالم دولة

تلو الأخرى؛ ثمّ يضيف أنه في العقد الذي تلا ثورة البرتغال، انضمّت عشرات الدول على اختلاف أنظمتها السياسية الحاكمة إلى معسكر الديموقراطية. وكانت وتيرة تلك التحوّلات تزداد عبر العالم فيما "بقي الزمان مجمّداً في منطقة واحدة هي المنطقة العربية".

.Gideon Rose (Managing editor of foreign affairs) The New Arab Revolt

وهنا تُطرح الأسئلة التالية: لماذا بقي الزمان مجمّداً في منطقتنا؟

ما هي أسباب هيمنة الأنظمة العربية على شعوبها؟

ولماذا سكت الشعب عن ديكتاتورية ظالمة مورست ضدّه طيلة عقود؟

وهل الثورات الشعبية التي تشهدها بعض دول العالم العربي هي التعبير المناسب عن تمرّد المجتمعات على واقعها؟ أسئلة يصعب تحديد الإجابة عنها دون فهم الأساس الذي تقوم عليه هذه المجتمعات ودون تحديد مفاهيم ومفردات لها علاقة مباشرة بالموضوع.

نبدأ أوّلاً بحكمة قالها ممثّل ومخرج سينمائي فلسطيني، وهو يهودي ناشط في الدفاع عن حقوق الإنسان الفلسطيني وقضيته العادلة، قتلته جماعات صهيونية بسبب مواقفه المؤيّدة الفلسطينيين، واسمه جوليانو ميرخميس؛ الحكمة تقول: البندقية التي لا ثقافة خلفها تقتل ولا تحرّر؛ هذا يعني شيئاً واحداً: إن الثورة التي لها خلفية ثقافية واعية ولم تنطلق من فهم حقيقي للمنظومة السياسية والاجتماعية القائمة في مجتمعها، لا يمكن لها أن تحرّر هذا المجتمع. ومن هنا يبدو ضرورياً فهم سوسيولوجيا دول "الربيع العربي" والمنظومة الفكرية والسياسية والاقتصادية لهذه الدول، كبداية رئيسية للبحث.

مفاهيم ومصطلحات:

سوسيولوجيا: أو سوسيولوجي أو علم الاجتماع Social Science، هو العلم الذي يدرس المجتمعات والقوانين التي تحكم تطوّره وتغيّره. ترجع أصول علم الاجتماع لعصور قديمة؛ ففي اليونان حاول ديمقريطس وأرسطو وأفلاطون ولوكوبتيوس تفسير أسباب التغيّرات الاجتماعية، والقوى التي تحرّك حياة الناس، وأصل الدولة والقانون

والسياسة. ونجد في كتابات توما الأكويني ومكيافيللي وموتين وأسبينوزا وهيوم ولوك، وجان جاك روسو وهيجل، عناصر مهمّة في دراسة المجتمع. كلمة سوسيولوجي كلمة استخدمها أوغست كونت (تعريف ويكيبيديا- الموسوعة).

الوطن: عبارة عن مساحة الأرض أو المنطقة التي يرتبط بها الشعب ارتباطاً تاريخياً طويلاً. المنطقة التي تولّدت فيها الهوية الوطنية للشعب ليست هذه المنطقة الجغرافية بالضرورة مكان ولادة الشخص؛ بل هي المنطقة التي ولِدت فيها أمّته. تعني هذه الكلمة في لغات مختلفة الوطن في السياق المعبّر عن الانتماء، كما هي اللغة الألمانية: Heimat land، وفي اللغة الإنكليزية Homeland، أي أرض البيت، أو في السياقات القومية، مثل أرض الآباء Father Land، أو أرض الأم Mother Land، أو الأم الأرض Mother Country.

وتتّفق أغلب التفسيرات التاريخية واللغوية على اعتبار أن الوطن هو المكان الذي ولِد وعاش فيه الإنسان؛ وهو بذلك الأقرب إلى قلب الإنسان وعقله وضميره من أيّ بلد آخر، لما يحمله من ذكريات وانتماء وعاطفة.

والوطن بالمعنى القانوني، هو مكان تُحترم فيه الذات الإنسانية ويأمن فيه الإنسان على كرامته وسلامته وأهله ورزقه. وهو أيضاً مكان يعيش فيه الناس سواسية تحت حكم قانون واحد، لا فضل لأحد على أحد ولا سلطة مطلقة أبدية لفرد مهما علا شأنه. أما بالمعنى الحقوقي، فالوطن هو مكان آمن يضمن للمواطن حياة مقبولة على المستويات الاجتماعية كافّة، من مسكن وخدمات تعليمية ورعائية صحّية، ويضمن للمرء التفكير بصوت عالٍ دون خوف من السجن أو الإبعاد أو الموت، ويضمن احترام رغباته الفردية والجماعية. الوطن هو مكان يضمن للقاصر أو العاجز أو الفقير حقوقاً تمكّنه من الاستمرار بالحياة.

والوطن بالمعنى الأمني: هو المكان الذي لا يجرؤ فيه رجال الأمن أو الشرطة على المسّ بحقوق الناس بطريقة غير قانونية وغير شرعية، ولا يستطيع فيه أحد أن يخرق القانون لحسابات إقطاعية. الوطن هو بيت له قدسيته وكرامته، والحاكم فيه هو في خدمة المواطن.

والوطن بالمعنى الأخلاقي: هو المكان لا يُتغاضى فيه عن المرتشين والفاسدين. مكان

فيه القانون يتبدّل مع تغيّر الأجيال ولا يسمح للتوريث؛ قانون تصنعه الأغلبية، ولا يسمح لضعفاء النفوس بتمرير مآربهم.

أما الوطن من ناحية العلاقة مع الآخرين، فيجب أن لا يقبل بأقلّ من السيادة التامة والكاملة لحكّامه ومؤسساته، ولا يقبل مساعدة مشبوهة تضعه في مهبّ الريح، ولا يستمدّ حكّامه قوّتهم من الخارج بل من تأييد الشعب الذي اختارهم لإدارة شؤونه.

الوطنية: مصطلح يُستخدم للدلالة على المواقف الإيجابية والمؤيّدة للوطن من قِبل الأفراد والجماعات. ومن أمثلة المواقف الوطنية، الغمز بالثقافة، الفخر بالإنجازات، الرغبة في الحفاظ على طابع وأساس الثقافة، وتحديد الهوية مع الأعضاء الآخرين في الأمّة. وتعتمد الوطنية في زمن السلم على أفعال رمزية، مثل: تحيّة واحترام العلم، النشيد الوطني، المشاركة في التجمّع الجماهيري، وإبداء مظاهر الوطنية كوضع ملصق يمثّل الوطن على زجاج السيّارة أو المنزل وما إلى ذلك. أما في زمن الحرب، فالوطنية تكمن في رفع الروح المعنوية لأبناء الوطن الواحد وفي الالتفاف الشعبي حول الحاكم ضدّ أيّ خطر خارجي يتربّص بالبلاد.

المواطنة:

المواطنة هي وحدة الانتماء والولاء من قِبل فئات المكوّن السكّاني في البلاد، على اختلاف تنوّعها العرقي والديني والمذهبي، الأمر الذي يعني تجاوز الخلافات الشخصية والالتقاء عند حدود مصلحة الوطن.

الشعب:

الشعب هو مجموعة من الأفراد الذين يعيشون في إطار واحد من الثقافة والعادات ضمن مجتمع واحد وعلى أرض واحدة. وتدخل أمور كثيرة في صميم خصائص كلّ شعب، مثل الدين ومعنى الحياة وأهمّية العلم والكثير من الأسئلة الفلسفية.

أما الناس، فهم مجموعة من الأفراد الأحياء المتحضّرين. ويمكن إطلاق هذا اللفظ على مجموعة من الأشخاص من دون وجود صفات مشتركة بينهم.

مفهوم الثورة:

لا توجد إمكانية لضبط مفهوم الثورة، وذلك بسبب تعدّد تفسيرات هذا المصطلح وتنوّع مقاربات المفكّرين حوله، كلّ حسب اختصاصه وإيديولوجيته.

فالبعض يستخدمه للدلالة على تغيّرات فجائية وجذرية تتمّ في الظروف السياسية والاجتماعية؛ أي عند تغيير النظم القائمة بصورة مفاجئة، وأحياناً بصورة فجائية. والبعض الآخر يستخدمه في مجالات غير سياسية كالعلم والثقافة والفنّ، لأن الثورة تعني التغيير، والتبدّل الفجائي للوضع. وفي موسوعة الاجتماع، تُعرّف الثورة بأنها التغيّرات الجذرية في البنى المؤسسة للمجتمع؛ تلك التغيّرات التي تعمل على تبديل المجتمع ظاهرياً وجوهرياً من نمط سائد إلى نمط جديد يتوافق مع مبادئ وقِيم وإيديولوجية وأهداف الثورة. وقد تكون الثورة عنيفة ودموية، كما قد تكون سلمية، وربّما تكون فجائية سريعة أو بطيئة وتدريجية".

(شعبان الطاهر الأسود، علم الاجتماع السياسي: قضايا العنف السياسي والثورة. القاهرة: الدار المصرية-اللبنانية، 2004، ص46).

وقد استُخدِم مصطلح الثورة أوّل مرّة عام 1450م، وانتشر في العالم بعد عام 1600. وأصل الكلمة يعود إلى المصطلح اللاتيني Revolution، وهو تعبير فلكي الأصل شاع استعماله بعد أن أطلقه العالم البولندي "كوبرنيكوس" على الحركة الدائرة المنتظمة للنجوم حول الشمس والتي لا تخضع لسيطرة الإنسان؛ وبالتالي تضمّن المصطلح معنى الحتمية.

(جابر السكران، الثورة: تعريفها، مفهومها، نظرياتها، جريدة الجريدة).

أما الثورة اصطلاحاً، فقد تعدّدت تعريفاتها. ومنها أنها حركة اجتماعية فيها تحلّ بعنف أسطورة جديدة محلّ أسطورة قديمة. أيضاً، هي تغيير جماهيري واسع، وهي إعادة بناء الدولة، وانقطاع في التاريخ، وهي إبدال القيم. وبالجمع بين ما هو مشترك في هذه التعريفات يمكن القول بأن الثورة تعني التغيير خارج النظم القانونية؛ وهي تختلف عن الاصطلاح الذي يعني تغييراً من خلال نظام قانوني تتوافر له الشرعية.

وفي الموسوعة العربية، تعرّف الثورة بأنها أسلوب من أساليب التغيير الاجتماعي، تشمل الأوضاع والبنى السياسية والاجتماعية والاقتصادية. وعملية التغيير لا تتّبع الوسائل المعتمدة في النظام الدستوري للدولة، وتكون جذرية وشاملة وسريعة، وتؤدّي إلى انهيار النظام القائم وصعود نظام جديد. (ماجد شدود- الموسوعة العربية)

وبما أن مفهوم الثورة عموماً هو مفهوم "زئبقي" يصعب القبض عليه، ولا ينتمي إلى ما يسمّيه المنظّرون، مثل إلتوسير، "المفاهيم القوية"، فإن علاقته بالظروف والشروط التاريخية التي يتحقّق فيها كحدث تاريخي تحوّله إلى مفهوم غير محدّد الدلالات، ومرتبطاً بالظروف والثقافة السياسية للشعوب التي أنجزته. وبحكم هذه الخاصّية، تفادت نظريات العلوم السياسية الخوض في هذا المفهوم ومعالجته نظرياً تلافياً للالتباسات التي قد تطاله، والتي تحدِث شرخاً في سيرورة زمنية تؤثّر أحياناً في مسارات تاريخية طويلة في الزمان وواسعة في المكان، قد تحوّل الواقع من مجرّد حدث يوقف حركية التاريخ إلى حدث ينتج التاريخ هو ذاته؛ أي يؤرّخ للأحداث انطلاقاً منه.

وبهذا المعنى فقد تباينت المواقف والنظريات الفلسفية بشأن مفهوم الثورة. فمن الفلاسفة من يرفضون الثورة ويعتبرونها نوعاً من الخراب الذي يصيب البنية الاجتماعية والسياسية ويهدّد أسس الدولة وكيانها. وهو ما ذهب إليه "سبينوزا" حين أدان في كتابه "رسالة في السياسة"، القلاقل والانتفاضات ووقائع الشقاق والانفصال بمختلف أنواعها.

أما "مونتيسكيو"، فيعتبر أن الطغيان هو النظام الطبيعي للثورات، في حين يرى "غوستاف لوبون" أن الثورة هي جهد ضائع باعتبار أن المجتمعات يمكن أن تصل إلى ما تمّ التوصل إليه بالثورة دون تضحيات. (د. صبري محمد خليل، مفهوم الثورة بين العلم والفلسفة والدين).

وهناك الفلاسفة الذين يعتبرون أن الثورات لا تدوم إلاّ لحظة اشتعالها، ومن ضمنهم الألماني كانط الذي يحدّد هكذا حدث بأنه لا غد له. إلاّ أن مسألة انعدام الغد هذه لا تُقاس بالزمان أو بالعقود المتتالية بقدر ما تُقاس بمدى قدرة الثورة على الحفاظ على قوّتها ونفسها الملهم ومحتواها التغييري المتجدّد، ومدى تماهيها مع رغبات الناس ودوافعهم، سواء كانت

سياسية أو ثقافية أو اجتماعية أو حضارية، ودعمها لحرّياتهم الفردية والجماعية، وضمان حقوقهم المشروعة. وبهذا تكتمل الثورة وتُعزل فرضيات الثورة المضادّة، التي كما ترى المؤرّخة الفرنسية "سيلفي آبريل:" تتكيّف مع بعض المطالب السياسية وتتبنّاها لتحوّلها إلى أدوات لممارسة سلطتها".

أما كرين برنتون Kreen Brenton، فيعرّف الثورة في كتابه "تشريح الثورة" بقوله: "إنها عملية حركية دينامية تتميّز بالانتقال من بنيان اجتماعي إلى بنيان اجتماعي آخر". (يوري كرازين، علم الثورة في النظرية الماركسية، ترجمة سمير كرم، دار الطليعة، بيروت). ويرى أيضاً بأنها "تغيّر في الحكومة القائمة يتجاوز الحدّ القانوني ويكون عنيفاً عادة".

أما "بيتر أمان"، فيقترب من المفهوم بشكل آخر، حيث يجد في الثورة "انكسار مؤقّت أو طويل الأمد لاحتكار الدولة للسلطة يكون مصحوباً بانخفاض الطاعة".

(مولود زايد الطيّب، علم الاجتماع السياسي، ليبيا: دار الكتب الوطنية، 2007، ص99).

بدوره، "يوري كرازين" ينظر للثورة من منظور الأدب الماركسي في تحليل تطوّر المجتمع. فهو يعتقد "أن معنى الثورة الاجتماعية ووظيفتها لا يمكن فهمهما إلاّ حينما ننظر إلى تاريخ المجتمع على حقيقته كسلسلة متصلة من أشكال التشكيلات الاقتصادية- الاجتماعية. والثورة شكل من أشكال الانتقال من تشكيل إلى آخر، كما أنها قفزة من التشكيل الاقتصادي والاجتماعي البالي إلى تشكيل أكثر تقدّماً. تكون الخاصيّة المميّزة السائدة له ومضمونه السياسي انتقال السلطة إلى الطبقات الثورية". (يوري كرازين، مصدر سابق).

ويرى علماء الاجتماع أن هناك أسباباً كثيرة تؤدّي إلى حدوث الثورات . فحسب د. صبري محمّد خليل في دراسته لمفهوم الثورة بين العلم والفلسفة والدين، هناك أسباب غريزية وهناك أسباب اقتصادية تؤدّي إلى الثورة، كالبطالة، والصراعات الطبقية (الثورة الفرنسية والثورة البلشفية نموذجاً).

ويصنّف علماء الاجتماع الثورات إلى أنواع طبقاً لمعايير متعدّدة. فهي تنقسم طبقاً لمعايير التسلح إلى مسلّحة وسلمية، وهي تنقسم طبقاً لمعيار الحقل الذي تحدث فيه إلى سياسية أو حضارية أو صناعية، وإلى إقطاعية وبورجوازية وبروليتارية وتحرّر وطني.

(د. حاتم الكعبي، في علم اجتماع الثورة، بغداد 1959، عرض حميد الهاشمي).

بين الثورة والانقلاب والاحتجاج الاجتماعي

يعرّف الدكتور "شعبان الطاهر الأسود" في كتابه: علم الاجتماع السياسي– قضايا العنف السياسي، الثورة والانقلاب بأنه انتقال السلطة من يد فئة قليلة إلى فئة قليلة أخرى تنتمي إلى نفس الفئة الأولى التي كانت تسيطر على الحكم، أو على الأقلّ تشبهها، ويكون باستخدام وسائل العنف الرسمية دون إحداث تغيير في وضع القوّة السياسية في المجتمع أو في توزيع عوائد النظام السياسي؛ أي أنه تغيير في أوجه الحكّام دون تغيير في أحوال المحكومين. والانقلاب هو نوع من أنواع التمرّد. (شعبان الطاهر الأسود، علم الاجتماع السياسي: قضايا العنف السياسي والثورة).

الفرق بين الثورة والتحرّكات الاحتجاجية الاجتماعية

عرّف " لوزانز فون شتاين" في مؤلّفه "تاريخ الحركة الاجتماعية في فرنسا (1789– 1850) الحراك الاجتماعي على أنه "محاولات البروليتاريا اكتساب القوّة الاقتصادية والسياسية".

(محمد السويدي، علم الاجتماع السياسي: ميدانه وقضاياه، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، ص 129).

وفي الواقع، فإن الحركات الاجتماعية عادة ما تبدأ ضعيفة نسبياً ثم تقوى بعد تحديد شكلها وأهدافها. وبعدها، تأخذ الطابع المنظّم من حيث القيادة وتقسيم العمل وما إلى ذلك...

ويقسّم "بلومر" الحركة الاجتماعية وفق التالي:

– حركات عامة، مثل الحركات العمّالية والنسائية التي غالباً ما تطالب بحقوق العمّال والحقوق السياسية والاجتماعية للنساء.

– حركات خاصّة ، كالجمعيات المنظّمة للقضاء على نظام الرقّ.

– حركات التعبير، وهي مختلفة بين حركات دينية أو نمطية معيشية.

(هربرت بلومر، عالم اجتماع أمريكي اهتمّ بالدراسات النفسية، الاجتماعية والسلوك الجماعي، وهو من أصحاب النظرية التفاعلية في تحليل الأنساق الاجتماعية، التي تبدأ بمستوى الوحدات الصغرى [Micro]، منطلقة منها لفهم الوحدات الكبرى؛ بمعنى أنها تبدأ بالأفراد وسلوكهم كمدخل لفهم النسق الاجتماعي. ويتّفق "بلفومر" مع عالم الاجتماع "جورج هربرت ميد" في أن التفاعل الرمزي هو السمة المميّزة للتفاعل البشري، وأن تلك السمة الخاصّة تنطوي على ترجمة رموز وأحداث الأفراد وأفعالهم المتبادلة).

يُضاف إلى ذلك، اختلاف الهدف بين الحركات الاجتماعية. فقد يكون إلغاء حكم الإعدام أو إدخال المرأة إلى المعتركات السياسية أو إزالة الأسلحة النووية ... وما إلى ذلك.

يقول عالم الاجتماع الفرنسي "جير وشيه" إن للحركات الاجتماعية وظائف ثلاث، هي: 1– الوساطة بين مجموعة من الناس من جهة والبنى والحقائق الاجتماعية من جهة أخرى.

2– توضيح الضمير الجمعي، وهي حالة الجماعية التي تكشف نفسها ومصلحتها وأين تكمن هذه المصلحة.

3– الضغط على الشخص أو الأشخاص الذين بيدهم مقاليد الحكم.

بين الثورة والانتفاضة

يحدّد علماء الاجتماع الفرق بين الثورة والانتفاضة في كون الأولى سريعة، عكس الثانية التي قد تمتدّ لفترة زمنية طويلة. فمثلاً، ثورة 1830 في فرنسا كانت بمثابة انتفاضة لأنها امتدّت لمدّة ثمانية عشر عاماً. ولا يتناقض مفهوم الثورة مع مفهوم الانتفاضة من حيث كون كلّ منهما وسيلة للاستحواذ على السلطة.

الأدلّة المستمدّة من القرآن الكريم:

تبرز بداية الآية الكريمة (ولا تطيعوا أمر المسرفين الذين يفسدون في الأرض ولا يصلحون)، سورة الشعراء، الآية (151–152)؛ ويُستدلّ منها، حسب تفاسير العلماء، أن الله تعالى قد أمر بعدم طاعة الظالمين، سواء كانوا حكّاماً أو محكومين.

والآية الكريمة (ولا تطِع من أغفلنا قلبه عن ذكرنا واتّبع هواه وكان أمره فرطاً)، سورة الكهف، الآية (28). ووجه الاستدلال فيها أن الله تعالى أمر بعدم طاعة من رفض الامتثال للحكم الشرعي وأمر الناس أن لا يحتكموا بالعدل، لهوىً في نفسه بعد أن فرّط في دين الله.

وقوله تعالى ﴿والذين إذا أصابهم البغي هم ينتصرون﴾، سورة الشورى. الآية 39. هي وتفيد أن الانتصار من الظالمين واستنقاذ الحقوق منهم هو صفة ثابتة للمؤمنين.

الأدلّة المستمدّة من الأحاديث الشريفة:

قول الرسول الأكرم (ص) " من رأى منكم منكراً فليغيّره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه، وذلك أضعف الأيمان". ودلالة ذلك أن تغيير المنكر واجب على المسلمين بكلّ الوسائل المتاحة.

وقول النبي محمّد (ص): السمع والطاعة على المرء المسلم فيما أحبّ وكره ما لم يؤمر بمعصية؛ فإن أمِر بمعصية فلا سمع ولا طاعة. وهذا نصّ صريح على عدم طاعة أوامر الحكّام المستبدّين إذا كانت تخالف الشرع والدين.

وقول الرسول (ص): إن الناس إذا رأوا الظالم فلم يأخذوا على يده أوشك الله أن يصمهم بعقاب منه". أي أن الله تعالى توعّد بعقاب من يسكت على الظالم ولا يسعى لدفع الظلم عنه.

أسباب الثورة:

ممّا لا شكّ فيه أن الثورة هي إفراز الواقع الاجتماعي. وهذا الواقع يتغيّر بين دولة وأخرى وبين مجتمع وآخر. لذا، لا يمكن اعتبار أن هناك أسباباً محدّدة تجتمع في كلّ الثورات، لأن لكلّ ثورة أسبابها وظروفها وخصائصها التي تنفرد بها.

وقد شغلت الثورة ومفاهيمها كبار الفلاسفة وعلماء الاجتماع منذ القدم، من ابن خلدون إلى أرسطو، إلى ماركس ...إلخ.

في الفصل السابع من مؤلّفه الشهير "السياسة"، يعتقد أرسطو أن أسباب قيام الثورة تعود إلى عدم المساواة، وعدم الرضا عن الوضع القائم. (شعبان الطاهر الأسود، علم الاجتماع السياسي: قضايا العنف السياسي والثورة).

وهناك من يعتقد أن أهم أسباب الثورة هو العامل الاقتصادي. ومن أبرز المنادين بذلك سان سيمون وماركس؛ إذ يرى سان سيمون أن التطوّر التاريخي للجماعات البشرية هو صراع دائم بين الطبقات الاقتصادية في المجتمع بين من يملك ومن لا يملك. أما ماركس، فيعتقد أن جميع الثورات مهما اختلفت أشكالها ذات طبيعة واحدة؛ فالثورة بنظره هي مرحلة طبيعية وحتمية في حياة المجتمعات، وهو يؤكّد على علاقات الإنتاج والتوزيع التي تؤدّي إلى سلسلة من الثورات تنتهي بثورة البروليتاريا. (عبد الوهاب الكيّالي، موسوعة السياسة، الجزء الأوّل 1979، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر).

وفي سياق متشابه، يعتبر "لينين" أن التخلّف عامل حاسم للتغيير؛ وعليه تصبح الثورة حتمية، حيث أن القهر والسخط الملتهب يمكن أن يخلق جواً ثورياً. (إسماعيل علي سعد، مبادئ علم السياسة: دراسة في العلاقة بين علم السياسة والسياسة الاجتماعية، القاهرة، دار المعرفة الجامعية، ص 251).

أما مردّ التخلف الاجتماعي، فيرجع إلى سيطرة طبقة الأوليجاركية على كلّ مصادر الدخل والرفاهية في المجتمع، وإهمال حاجات الشعب بكافة فئاته، ممّا يخلق جواً ملائماً لنموّ السخط الاجتماعي، والذي غالباً ما يواجه من قبل النظام القائم بالقمع، الأمر الذي

يؤدّي إلى ازدياد السخط بين الثوّار.

والذي يميّز غالباً حكم هذه الأوليجاركية اعتمادها المتواصل على الآلة القمعية وقمع المطالبات بالتغيير. لكن، هذه الطبقة تهتزّ وتتخلخل بفعل الثورات الشعبية الناتجة عن عدم المساواة في التوزيع. (الأسود، مرجع سابق).

والمحصّلة من كلّ ذلك، أن أسباب الثورة متعدّدة وتتقاطع حولها العديد من الثورات. إن اجتماع الاستبداد السياسي أو احتكار الحكم، ومنع أيّ مشاركة للشرائح الشعبية، مع الاستبداد الاجتماعي الناجم عن غياب العدالة الاجتماعية وسيطرة فئة محدودة على المقدّرات وما ينتج عن ذلك من ظلم اجتماعي، مع الاستبداد الاقتصادي، أي سيطرة فئة على الهيئات الاقتصادية وإدخال البلاد في موجات من التخلّف والفقر؛ كلّ ذلك يؤدّي إلى الكبت والقهر، يجعل الشعب يعيش حالة من الخوف الدائم، ما يؤدّي في النهاية إلى الانفجار في وجه هذا الواقع اليائس.

ولعلّ ما حدّدته شارون نبستاد، رئيسة قسم علم الاجتماع بجامعة نيومكسيكو الأمريكية، من أسباب رئيسية لقيام أيّ ثورة يلامس ما تمّ ذكره سابقاً، وهي كالتالي:

أوّلاً: يجب أن يتولّد شعور بالظلم لدى الشعب. قد يكون ردّ هذا الشعور هو غياب المواد الأساسية أو تردّي الأوضاع الاقتصادية لعامّة الشعب، في حين تتركّز الثروة في أيدي قلّة حاكمة أو موالية للحكم؛ أو قد يكون هذا الشعور نابعاً من التضييق على الحرّيات الفكرية أو تزوير الانتخابات أو مصادرة الحقوق الأساسية للإنسان. وحينها يتولّد الغضب فاتحاً المجال أمام ثورة شعبية.

ثانياً: ولاء النخبة أو عدمه هو أحد الأسباب الرئيسية المهيّئة لقيام الثورة. فالنخبة الفكرية الموالية للنظام تسخّر كلّ طاقاتها للدفاع عنه، وتمنع أيّ طرح معادٍ له. بل أكثر من ذلك، قد يصبح نقد النظام خيانة يعاقب عليها القانون. أما النخب الفكرية غير الموالية للنظام، وهي في الأغلب نخب وطنية حكيمة، فيمكن لها قيادة الشعوب عبر نوعيتها أوّلاً، والسير بها نحو مجتمع أكثر ديموقراطية، يبدأ بالتغيير الفعلي للطغم الحاكمة. وهذه

النخب هي الأقدر على بناء بلد ما بعد الثورة. أما الشعوب الجاهلة، فتعريف الثورة لديها يتلخّص بتغيير الأسماء والخطابات وإظهار قبح النظام السابق ووضع خطط إنشائية لا تمتّ للواقع بصلة؛ وغالباً ما تتسبّب هذه الشعوب نفسها بإفشال الثورة ونتائجها.

ثالثاً: إن الشعوب الخاملة المكتفية بما يوفّره النظام المستبدّ من فتات الحقوق والخدمات هي شعوب أبعد ما تكون عن القيام بثورة. إن عدم رغبة الشعوب بتحسين أوضاعها واكتفائها بما يُفرض عليها من حكّامها لا يمكّنها بأيّ شكل من الأشكال من النهوض كردّة فعل طبيعية وواجبة ضدّ الحرمان من الحقوق وضدّ القمع. لذلك، فإن الاستعداد الشعبوية يُعدّ أحد أهم الركائز التي تستثمرها النخبة في إضفاء الزخم إلى الثورة.

رابعاً: يجب أن تتوحّد الكيانات المعارضة حول إيديولوجية ثورة، تضع السخط الشعبي تجاه النظام القمعي في قالبٍ من النقد الاجتماعي والفكري.

ويُعتبر الصراع الإيديولوجي بين فئات وتيّارات المعارضة شريان الحياة للأنظمة القمعية. لذلك، تعمل هذه الأخيرة على زرع الفتن ورفع وتيرة الخلافات بين المعارضين إلى الواجهة، لتضمن بقاءً أطول لها في الحكم. القادة الناجحون للثورة هم أولئك الذين يحترمون الاختلاف ، والفكر المتنوّع، والحريصون على تكريس الوحدة الوطنية للتفكير والكفاءة لا الولاء كمقياس لتولّي المناصب.

خامساً: يجب أن تتوافر كيانات مؤسّسة داعمة للثورة، كاتحادات العمّال والنوادي الطلاّبية والمؤسسات النسائية. والمعلوم أن هذه الكيانات تعمل بشكل جماعي؛ أي أن القرارات التي تصدر عنها تكون بموافقة الجميع وليست قرارات شخصية أو فردية، بحيث تكون أكثر موضوعية وبعيدة عن العاطفة؛ ومهمّة هذه المؤسسات توجيه قوّة الغضب الشعبي بحسب خطّة عقلانية وموضوعية تخدم المجتمع ككلّ، وتكون بعيدة كلّ البعد عن الفردية الأنانية.

Sharon Ericks on Nep stad. Nonviolent Revolution Civil Resistance in the late 20 th Century, Oxford University Press, 2011.

مراحل الثورة:

تمرّ الثورة عادة بمراحل عدّة لتحقيق أهدافها. ويُعتبر "كرين برينتون" من أبرز من كتب عن مراحل الثورة. إذ يرى أن العلامات الدالّة على اقتراب الثورة في المجتمع عادة لا تكون واضحة. لكن قد تكون هناك متاعب وضغوطات تؤدّي في النهاية إلى انهيار النظام السياسي؛ وعندما تتفكّك الشرعية يعمد النظام إلى الوسائل القسرية. في هذا الوقت تكتسب جماعات لم تكن لها وزن من قبل قوّة ونفوذاً وتأثيراً على الحركة الثورية، رافعة شعار تحطيم النظام القائم. "كرين برينتون" هو مؤرّخ أمريكي تولّى رئاسة الجمعية التاريخية الأمريكية والجمعية المهنية للمؤرّخين وجمعية الدراسات التاريخية الفرنسية. لُقّب بمؤرّخ الأفكار، وضع مؤلّفات عدّة في تاريخ الفلسفة السياسية والأخلاقية الغربية، وكان خبيراً في القوى المحرّكة للحركات الثورية.

ويعتبر "برينتون" أن الثورة تمرّ بمراحل أربع لتحقيق أهدافها. وهو جمع معلومات عن أربع ثورات كبرى: الثورة الأمريكية، الثورة الفرنسية، الثورة الروسية أو البلشفية، والحرب الأهلية في إنكلترا.

(كرين برينتون– تشريح الثورة عام 1938، أعيد طبعه عام 1956، ثم وسّعه برينتون عام 1964). ويُعتبر هذا الكتاب من أفضل الأطروحات التاريخية في القرن العشرين، وقد ألهم كتّاباً آخرين، ومنهم، على سبيل المثال، ليو هوبرمان الذي ألّف كتاب (كوبا– تشريح ثورة) عام 1969. كذلك، روبرت ستربل الذي اعتمد على كتاب برينتون في الفصل الخامس المعنون (اللجوء إلى السيف) في كتابه (أطروحة في الأضواء الإثني عشر). كما يستشهد صاموئيل هنتنغتون ببرينتون في كتابه (النظام السياسي في المجتمعات المتغيّرة).

ويحلّل برينتون المراحل الأربع للثورة كالتالي:

أ– المرحلة الأولى: خصائص المرحلة التمهيدية

– الأعراض:

1. التنافر الطبقي.

2. عدم كفاءة الحكم.

3. الحاكم غير الكفوء.

4. النقل الفكري للولاء.

5. فشل القوّة.

الخصائص: يعتبر برينتون أن الطبقة الوسطى هي القوّة الدافعة وراء الثورة، وأنها تعبّر بصوتٍ عالٍ عن سخطها بسبب قيود اقتصادية معيّنة تفرضها الحكومة عليها. وعلى الرغم من أنّ هذه القيود، مثل قوانين الملاحة في المستعمرات الأمريكية، ليست رئيسية، إلاّ أنها تكون كافية لإحداث سخط شديد. وتكون الحكومة حينها غير كفوءة على نحوٍ لا يُصدّق؛ وتنهار البيروقراطية حينها ولا تتمكّن من إدارة البلاد على نحو فعّال. وقد يكون السبب وجود حاكم أخرق، مثل الملك جورج الثالث أو نقص مالي مزمن في الحكومة. وأخيراً يعاني الحزب الحاكم من تخلّي المثقّفين الذين يعتبرون ضمير المجتمع لديه.

ب- المرحلة الثانية: خصائص المرحلة الأولى

- الأعراض:

1. الانهيار المالي.

2. زيادة الاحتجاجات ضدّ الحكم.

3. الأحداث المثيرة.

4. استيلاء المعتدلين على السلطة .

5. فترة شهر العسل.

- الخصائص: الحمّى الصاعدة هي عنوان هذه المرحلة، وتعني تصاعد سخط الطبقة الوسطى حيث يثور الشعب إذّاك، وتتوّج الأمور بمعركة، مثل اجتياح الباستيل أو معركتي لكنفتن وكونكورد. ينهار الهيكل الحكومي تحت ضغط الديون المالية والانتفاضة الشعبية،

ثم يشكّل المعتدلون أو تيّار الوسط السياسي حكومة جديدة، التي تظهر أنها غير قادرة على حلّ مشاكل إدارة الدولة والأزمة الاقتصادية، ووضع دستور جديد، وما إلى ذلك..!

ج- المرحلة الثالثة: خصائص مرحلة الأزمة

- الأعراض:

1. تولّي المتطرّفين السيطرة.
2. إبعاد المعتدلين عن السلطة.
3. الحرب الأهلية.
4. الحرب الخارجية.
5. تركيز القوّة في مجلس ثوري يسيطر عليه رجل قويّ.

- الخصائص: هي مرحلة الأزمة بحسب «كرين برينتون»، إذ تصل الثورة ذروتها عندما يصبح المعتدلون عاجزين عن أداء مهام حكم البلاد، ليطيح بهم المتطرّفون أو اليسار السياسي بالقوّة، ويبدأ حكم الإرهاب، حيث يشرع المفرطون في التطرّف بالتخلّص من المعارضة باستخدام العنف. كما تتورّط الحكومة الجديدة عادة في حرب خارجية في محاولتها نشر مبادئ الثورة. بعد ذلك تبدأ الثورة بفقد زخمها، والشعب لا يساندها إلاّ خوفاً من التطهير العرقي. كما أنه بسبب تفاقم الأزمة الاقتصادية، يواجه الثوريون تهديداً داخلياً متزايداً.

د- المرحلة الرابعة: خصائص مرحلة الخلاص

- الأعراض:

1. العودة البطيئة غير المنتظمة إلى أزمنة تتّسم بهدوء أكثر .
2. حكم الطاغية.
3. قمع المتطرّفين.

4. حصول المعتدلين على العفو.

5. النزعة القومية العدوانية.

– الخصائص: النقاهة، مع تزايد ضعف الثورة تدخل البلاد فترة الانتعاش، ويتولّى السلطة حاكم مركزي قوي، مثل جورج واشنطن أو ستالين، الحكومة الجديدة، والذي يشرع في عملية إعادة الاستقرار في البلاد، ويستبعد أو يعدم زعماء الثورة الأكثر عنفاً، مثل روبسبير؛ كما يُمنح المعتدلون عادة العفو، ويبدأ الناس في التخلّص من أيّ علامات باقية من علامات الثورة، ويغيّرون ملابسهم، وأسلوب حياتهم، في محاولة لنسيان الثورة. وهم يتخلّون في تلك العملية عن الكثير من العقائد المتّسمة بالتطرّف التي يؤمن بها الثوريون.

ويستنتج "برينتون" أن معظم الثورات تنتهي عموماً بالعودة إلى حيث بدأت، وتنشأ بعض الأفكار الجديدة، حيث يتحوّل هيكل القوّة قليلاً، وتُطبّق بعض الإصلاحات، ويُمحى أسوأ ما في النظام القديم. غير أن الوضع القائم يصبح مشابهاً للوضع في فترة ما قبل الثورة، وتشرع الطبعة الحاكمة مرّة أخرى بمسك القوّة.

(تشريح الثورة، كرين برينتون، ترجمة سمير عبد الرحيم الجلبي، دار الفارابي، بيروت، 2009، وهيئة أبو ظبي للثقافة والتراث).

أنواع الثورات:

تُقسم الثورات من الناحية الموضوعية، ومن حيث الإمتداد، إلى نوعين:

ثورات كبرى: وهي التي يكون لها خطاب خارجي أكثر منه داخلي، وتؤدّي إلى إحداث تغييرات في مناطق متفرّقة، كالثورة البلشفية والفرنسية والإيرانية .. والصينية.

ثورات صغرى: وهي ثورات ذات خطاب داخلي أساسي وخارجي ضئيل أو غير موجود، كثورة 25 يناير (2011) في مصر.

هذا من حيث الإمتداد. أما من حيث التطبيق، فهناك أيضاً اختلاف في الثورات. على

سبيل المثال، هناك ثورات بيضاء، لا ترتكز على العنف، كما هو الحال في ثورة 25 يناير المصرية، التي أجمع العالم على سلميتها، وثورات ملوّنة، كالثورة البرتقالية في أوكرانيا، وثورات غير سلمية، وهي التي تستخدم العنف لإنجاح مخطّطها، كما هو حال الثورة البلشفية والثورة الليبية.

نظريات تفسير الثورة في الدول النامية

1- نظرية الإحباط: تأتي فرضيّة هذه النظرية من أن التغيير في النظام السياسي يحدث نتيجة للإحباط. أي عندما لا تلبّي السلطة الحاكمة طموحات الفرد أو الجماعة، ممّا يخلق شعوراً عارماً بالغضب، يتحوّل حسب علماء النفس إلى دافع هام للعدوانية، ويستهدف تغيير الوضع القائم جذرياً.

2- الاتجاه الجيوبوليتيكي: ويقوم هذا الاتجاه على افتراض أساسي، وهو أن الدولة التي تقترب من منطقة نزاع تكون أقرب إلى الاستقرار الداخلي سياسياً، حيث تعمل الأنظمة الديكتاتورية على خلق توتّرات خارجية لكي تُلهي أو تضلّل الرأي العام عن مشاكله الداخلية، ولتحتفظ بقدر أكبر من السيطرة على الأوضاع. ولكن، في حالة شعور الرأي العام بالاستقرار خارجياً يلتفت بسرعة إلى الداخل.

3- الاتجاه الآيكولوجي: وهو يعتمد على فرضية أن التحوّل نحو الديموقراطية يحدث في الدولة التي لم يحصل فيها تدخل بشكل مباشر من قِبل السلطة في حياة الأفراد، ممّا يجعل ثقافة الأفراد غير مرتكزة على فكرة الأبوية والخضوع الكامل للنظام. ويرى أنصار هذا الاتجاه أنه يحدث أكثر في الدول أو المجتمعات النهرية التي تعتمد في حياتها على الأنهار، حيث تتدخّل السلطة في بناء السدود وتوزيع المياه، ممّا يتيح لها أكثر من غيرها التدخّل في حياة الأفراد وفرض المزيد من الاستبداد. وتؤثّر هذه التدخّلات في ثقافة الأفراد، وتزيد من كرههم للاستبداد، الأمر الذي يجعلها أقرب للتحوّل الديموقراطي.

أشكال وخصائص الثورة:

1= الثورات الحضارية

وهي التي طرأت على الحياة الإنسانية في مسار تطوّري، مثال:

1. الثورة الزراعية Agriculture Revolution، والمقصود بها التحوّلات التي حصلت في عصور ما قبل التاريخ، وتميّزت بانتقال المجتمعات البشرية من حياة البدو للترحال إلى حياة الاستقرار مع اكتشاف الزراعة بالممرّات وتدجين الحيوانات، والتي أوجدت الأسواق والطبقات الاجتماعية والمدن...

2. الثورة الصناعية Industrial Revolution، في القرن الثامن عشر والتاسع عشر: بدأت هذه الثورة في إنجلترا، ثم انتقلت إلى بقيّة الدول الأوروبية، ومن ثمّ إلى مختلف أنحاء العالم. وقد سميّت بالثورة الصناعية لأن الإنسان بدأ يتخلّى عن الآلات اليدوية التي تعتمد على قوّته العضلية، ويعتمد بدلاً عنها الآلات البخارية والكهربائية وتوظيف المواد الكيماوية وتطوير استعمال المعادن.

ج. الثورة التكنولوجية Technological Revolution، وهي امتداد للثورة الصناعية، وأهم معالمها التوسّع والتطوّر العلمي، وخصوصاً في مجال الصناعات الدقيقة المعتمدة على الطاقة الكهربائية والمحرّكات ذات الاحتراق الداخلي، وتكنولوجيا الاتصال الأولى كالتلغراف والهاتف والبريد.

د. ثورة المعلوماتية Information revolution. وقد ظهر هذا المصطلح في العقود الثلاثة الأخيرة بالتزامن مع الحديث عن العولمة والتنمية الشمولية. والثورة المعلوماتية تعتمد على عالم تكنولوجيا المعلومات، حيث المادّة الأولى لتطوّر المجتمعات لم تعد الأرض الزراعية ولا المصانع ورؤوس الأموال، بل المعلومة وسرعة تداولها عبر شبكات الإنترنت والفضائيات وأجهزة الكمبيوتر المتقدّمة.

2= الثورات السياسية / الاجتماعية

وتتّسم بأنها تسعى لإحداث تغييرات جذرية في المجتمعات التي تنشأ فيها، وذلك

احتجاجاً على أوضاع اجتماعية واقتصادية وسياسية لم تعد مقبولة من قِبل المجتمع الإنساني. بعض هذه الثورات يحقّق أهدافه، وبعضها يفشل، فيما ثورات أخرى يتمّ حرفها عن مسارها.

وقد عرفت البشرية العديد من تلك الثورات. وتحدّثت مخطوطات فرعونية وبابلية ويونانية قديمة عن ثورات اندلعت في تلك العصور، نذكر منها: برديّة للحكيم إيبورور في مصر القديمة ترجع إلى أواخر الأسرة التاسعة عشر أو أوائل الأسرة العشرين، وتتحدّث عن أن ثورة وقعت في عهد الملك بيبي الثاني، آخر ملوك الأسرة السادسة، نحو 2380 ق.م، إثر تردّي الأوضاع، حيث ساد الفساد وتباعدت الشقّة بين الملك والشعب بسبب فساد المحيطين به، الذين كانوا يغذّونه بالأكاذيب «وصار الناس أشبه بقطيع لا راعي له، ونفذت الغلال في كلّ مكان، وتجرّد القوم من الملابس والزيوت والعطور، وأصبح الصنّاع جميعاً عاطلين، وأفسد الأعداء البلاد». أهم الثورات التي شهدتها أوروبا فكانت:

أ= الثورة البريطانية عام 1688، وقامت ضدّ حكم آل ستيوارت.

ب= الثورة الأمريكية (1783–1776)، وهي ثورة اجتماعية وتحرّرية.

ج= الثورة الفرنسية (1799–1789).

د= الثورة الإيطالية عام 1884.

هـ= الثورة البلشفية (1917) في روسيا ضدّ الحكم القيصري.

و= الثورة الصينية بقيادة ماوتسي تونغ (1949)، التي أطاحت بنظام شيانغ كاي شيك.

ز= ثورة يوليو (1952) في مصر، مع أن جدلاً ثار حول ما إذا كانت ثورة أم انقلاباً عسكرياً.

ح= الثورة الكوبية (1959)، التي قادها فيديل كاسترو ضدّ حكم الديكتاتور باتيستا.

ط= الثورة الإسلامية الإيرانية في العام 1979، التي أسقطت الشاه محمد رضا بهلوي.

ي= ثورات أوروبا الشرقية، بدءاً من العام 1989، والتي أطاحت بالأنظمة الشيوعية.

ك= الثورة البرتقالية في أوكرانيا (2004-2005).

ويُضاف إلى هذه الثورات ثورات أخرى مناهضة للعدوّ الخارجي، تبنّت مقاومة الاستعمار في إطار حركات تحرّرية تسعى من أجل الدفاع عن حقّ الشعوب في تقرير مصيرها، وأهمّها ثورة الماهاتما غاندي ضدّ الاحتلال البريطاني في الهند، وامتدّت من العام 1915 حتى اغتياله من قِبل هندوس متطرّفين في ك2/ يناير 1948. كما قاد عمر المختار ثورة الشعب الليبي ضدّ الاحتلال الإيطالي، من عام 1911 إلى حين إعدامه في 16 أيلول 1931. وفي المغرب، قامت ثورة عبد الكريم الخطابي الذي قاد في العام 1921 ثورة في مناطق الشمال ضدّ المحتلّين الإسبان، وانتصر عليهم في معركة أنوال، وأقام جمهورية سُمّيت بجمهورية الريف. إلاّ أن الإسبان والفرنسيين تحالفوا ضدّه وأنهوا الثورة، حيث قام الفرنسيون بنفي الخطابي إلى إحدى الجزر النائية في المحيط الهادئ عام 1926. وفي فلسطين، قامت ثورة عزّ الدين القسّام عام 1935 ضدّ الاحتلال البريطاني، ثم الثورة الكبرى 1936. وفي مصر، كانت ثورة أحمد عرابي 1881، وثورة مصطفى كامل 1898، وثورة سعد زغلول 1919... إلخ.

تكاد أغلب الثورات تجتمع على جملة من الخصائص المميّزة للثورات عموماً، نذكر منها:

- تطالب الثورة بحلول جذرية وترفض حلول الإصلاح المحدودة، لأنها ثورة تغيير جذري يقوم أو يرتكز على راديكالية المطالب.

- تمثّل الثورة أكبر قطاع من المجتمع ضدّ فئة أصغر، وغالباً ما تكون الأخيرة هي المستحوذة على القوّة السياسية والاقتصادية.

- التغيير الذي ينجم عن الثورة يتطلّب فهماً أكثر حداثة للمعتقدات والقيم السائدة في المجتمع بما يتلاءم والوضع الجديد.

- الثورة تمثّل عملية تغيير اجتماعي وسياسي شامل.

ومن خصائص الثورة أيضاً أنها تتكرّر، كما أنها سريعة الانتقال بين المجتمعات وعبر الدول. والتاريخ خير شاهد على موجات المدّ الثوري التي حصلت في أكثر من بلد.

النخب الجديدة بعد الثورات:

إن تغيير النخب يتطلّب قدراً لا بأس به من الوقت. فمن غير الممكن أن تتغيّر النخب السابقة أو تتلاشى في فترة زمنية قصيرة رغم تعاقب وتطوّرها.

كما أن الحديث عن نخب جديدة لا يعني نهايات جذرية للنخب السابقة، لأن الأمر يحتاج إلى وقت طويل وعمل شاقّ من قِبل النخب الحديثة الصاعدة. لذلك، فإن سقوط رموز الأنظمة المستبدة في مصر وتونس وليبيا ... لم يعن نهاية النخب السياسية الحاكمة المرتبطة بهم، والتي تحتاج الإطاحة بها إلى عمل دؤوب وفترة زمنية قد تطول أو تقصر وفقاً لقوّة الحراك الثوري والشعبي.

وبشكل عام، يمكن القول إننا كنّا أمام العديد من النخب المختلفة في الدول التي اندلعت فيها الثورات العربية، والتي يمثّلها رجال الأعمال الشرفاء والصحفيون والإعلاميون وأساتذة الجامعات ورجال الدين الذين منحتهم الثورة مشروعية الظهور؛ إضافة إلى قوىً سياسية أخرى تمثّل التيّارات الإسلامية المتعدّدة. وهناك نخب شبابية لم تتبلور بشكل منظّم ضمن أطر سياسية أو اقتصادية واجتماعية واضحة، إلاّ أنها أثبتت أنها تمتلك قدرات هائلة تمكّنها من الدخول ساحات العمل السياسي، كما هي الحال في مصر وتونس وغيرها.



القسم الثاني:

عقبات وعوائق أمام الثورة



كيف تُسرق الثورات الشعبية؟

تتمّ سرقة الثورات الشعبية عبر الخطوات التالية:

– تخدير الثورة عبر خداع الثائرين وإيهامهم بأن الهدف قد تحقّق بوصول هذا الشخص أو هذا التيّار إلى الحكم. والعمل عبر الإيديولوجيا على إشاعة الاعتقاد بأن الثورة قد حقّقت أهدافها بمجرّد التخلّص من الديكتاتور الذي يصبح رمزاً للشرّ المطلق، حيث تبدأ حركة تحريض كبيرة ضدّ «العهد البائد»، وذلك لإضفاء الصفات الإيجابية على الثورة.

– وضع مرجعية وحيدة شاملة جامعة مانعة، واعتبار ما سواها محظوراً أو معادياً لروح الثورة، ممّا يؤدّي بالدولة الجديدة إلى العزلة عن العالم وتحوّلاته. وهذا ما حدث مع «الحزب الوحيد» في الاتحاد السوفياتي سابقاً (الحزب الشيوعي).

– إنهاء الحرّيات بزعم حماية الثورة من المؤامرات، والتي تتجسّد في تهديد الرأسمالية ضدّ الاتحاد السوفياتي؛ ويتم تقديم المعارضين كأكباش فداء عبر إبادتهم بقسوة.

– تنميط المجتمع في نماذج شكلية بشكل قسري، في اللباس والسلوكيات والقِيم والفكر الأوحد.

– صناعة رموز لـ»الثورة» وتحويلها بالتدريج إلى مقدّسات عقدية، مثل صور وتماثيل ستالين.

– جعل وظيفة الإعلام الوحيدة الدعاية لنظام الثورة، وللحكّام باعتبارهم منقذين للشعب والأمّة، وأن الأمّة بدونهم تكون مهدّدة بالتعرّض لضياع خطير، وتيهان وانزلاق عن درب الثورة.

– التطلّع للتحوّل إلى قوّة إقليمية كبرى، واعتبار البلد منطلقاً لإشاعة الثورة، وتصديرها إلى البلدان المجاورة، لصرف النظر عن السياسة الداخلية التي تتميّز بالقبضة الحديدية، ممّا يؤدّي إلى تبذير أموال الشعب في صنع القلاقل وإثارة الفتن في الدول المجاورة.

– تحويل المدرسة والنظام التربوي إلى فضاء عسكري لغسل الأدمغة وتكوين الأجيال على فكر الثورة، عبر تعليبهم وتنميط شخصياتهم، وجعلهم يقرّون بأنهم أبناء الثورة وصنائعها، وأنهم بدونها ضائعون بلا مستقبل، لأنهم لا يستطيعون لوحدهم الاستمرار بدون هديها وترشيدها ومبادئها الخالدة!

– صنع الأعداء الخارجيين وتهويل خطرهم وتبرير كلّ أشكال الظلم والغطرسة بحجّة التصدّي لهم، وتحويل المواطنين إلى قطعان مهيّجة ضدّ كلّ خطر أجنبي، وتشجيعهم على الوشاية والكيد لبعضهم البعض.

– جعل الإبداع الأدبي والفنّي في خدمة الثورة، عبر وضع خطوط حمراء له وتسخيره بوقاً للسلطة وللنظام، وجعله يقتصر على موضوع الثورة ومنبراً لشعاراتها، والحجر على ملكات الإبداع والخيال والتفكير، والبحث والسؤال. واعتبار هذه العسكرة أمراً ضرورياً لحماية الثورة والحفاظ على مكاسبها؛ وهو أمرٌ يؤدّي إلى التغطية على تناقضات المجتمع والدولة، ويحول دون كشف عوراتهما المتمثلة في واقعٍ متردٍّ يغطّي بالدعاية والطابوهات السياسية والأخلاقية على بؤس الإنسان وقهره وعبوديته لأصنام السلطة. (أحمد عصيد، كيف تُسرق الثورات، الحوار المتمدّن، العدد –3266 تاريخ 2011–2–3).

وإذا راجعنا هذه الخطوات جيّداً، فقد يتبادر إلى أذهاننا الأسئلة التالية:

هل تمّت سرقة ثورات «الربيع العربي» فعلاً؟

إذا كان الجواب نعم ... فلحساب من؟

من قام بهذا الفعل؟

ولماذا نقع في نفس الفخّ؟

وهل صحيح أن الثورة هي مثل كوكب زحل تأكل أطفالها؟

أم أن الثورة يفكّر فيها العقلاء، ويقوم بها الشجعان، ولكن يجني ثمارها الجبناء؟!

وهناك أسئلة أخرى كثيرة تُطرح سنحاول تحديد أجوبتها من خلال محاولة فهم المنظومة الثقافية والسياسية والاجتماعية لمجتمعنا العربي، ومدى ارتباطها بقِيم الحرّية والديموقراطية.

أزمة التغيير في العالم العربي:

في العقود الأخيرة التي أعقبت انهيار المعسكر الشرقي (السوفياتي) ونهاية الحرب الباردة، بدأت بعض القضايا الحيوية المرتبطة بموضوع الديموقراطية تأخذ بعداً عالمياً؛ كحقوق الإنسان، والمحافظة على البيئة، ومكافحة «الإرهاب»، والسعي من أجل سلام عادل على الأرض. وقد تزايد الاهتمام بهذه المسائل داخل الأوساط الدولية بعد أن كانت مسائل داخلية تتعلّق بسيادة كلّ دولة على حدة، ما شكّل رادعاً معنوياً لتمادي بعض الدول في ممارسة سلطاتها الاستبدادية.

وعلى مستوى الممارسات الانفرادية لبعض الدول، أصبح توجيه المساعدات لها يخضع لمعايير احترام الديموقراطية وحقوق الإنسان، فيما تتعرّض الدول المصنّفة غير ديموقراطية إلى عقوبات دولية، سياسية واقتصادية، قد تصل إلى ممارسة ضغوطات عسكرية عليها.

أما على المستوى الجماعي، فإن الأنظمة التي تحترم الديموقراطية ترسل مؤشّرات على مدى تقدّمها وتطوّرها بما يساعدها في الاستحصال على رضىً دولي، يؤدّي أحياناً إلى تقديم مساعدات شتّى إلى تلك الدول.

وبما أن الديموقراطية ترتبط بمبدأ تداول السلطة بشكل عادل ومشروع بما يكفل احترام حقوق الإنسان وقدرته على إدارة الاختلاف مع الآخر، فإنه وبمقاربة بالأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الأقطار العربية، يتبيّن أن هذه الأخيرة تعيش أزمة بيئة ديموقراطية حقيقية حافلة بالتداعيات السلبية الداخلية والخارجية معاً.

والملفت أن التحوّلات الديموقراطية العالمية التي هبّت على مختلف دول العالم، ومن

بينها دول أوروبا الشرقية وأميركا اللاتينية، لم تظهر أثرها سابقاً في الأقطار العربية، وإن ظهرت فبصورة بطيئة وغير شاملة ما ولّد تزايداً في أزمات الهجرة وانتشار التطرّف الديني.

ولعلّ هذا ما دفع البعض إلى القول بأن «الأزمة الراهنة في العالم العربي تعيدنا إلى نقطة الصفر. أي إلى طرح الأسئلة ذاتها التي طرحها مفكّرو ما سمّي بعصر النهضة منذ بدايات تكوّن العالم العربي الحديث كما هو عليه الآن؛ على الصعيد السياسي على الأقلّ». (برهان غليون: مجتمع النخبة، دار البرق، تونس، الطبعة الثانية، 1989، ص11).

إلاّ أن هذه الأوضاع بدأت تتغيّر مع هبوب رياح ثورات الربيع العربي الأخيرة واندفاع الشباب العربي للتغيير والتحرّر من قبضة الحكّام الديكتاتورين الذين صبغوا البلاد بصباغ أسود يحاكي استبدادهم. أما الشعار الذي رفعه فكان «حرّية ... عدالة ... ديموقراطية»..!

هل تحقّق للثائرين ما يريدون؟

يقول فريد زكريا في مجلّة "التايم" في مقال له بعنوان "منطقة في حرب مع تاريخها"، نشِر في عدد 16 أبريل 2012. "أنه بعد مرور عام على ثورات الربيع العربي التي سلبت خيال العالم، نجد أن هذا الربيع فقد جاذبيته، ذلك أن الأمل في ميلاد جديد للحرّية في منطقة الشرق الأوسط قد أعقبه حقائق أكثر مأساوية، وبخاصّة في مصر.

(فريد زكريا، من أشهر الصحافيين المهتمين بالعلاقات الدولية، يكتب صفحة ثابتة في الشؤون الخارجية الأمريكية في "النيوزويك" الطبعة الدولية، ولديه برنامج CNN يُدعى فريد زكريا جي بي إس، المربّع الوطني الدولي).

هل هذا صحيح؟

يقول فريد زكريا في مجلّة «التايم» في مقال له بعنوان «منطقة في حرب مع تاريخها»، نشِر في عدد 16 أبريل 2012: «إنه بعد مرور عام على ثورات الربيع العربي التي سلبت

خيال العالم، نجد أن هذا الربيع فقد جاذبيته، ذلك أن الأمل في ميلاد جديد للحرّية في منطقة الشرق الأوسط قد أعقبه حقائق أكثر مأساوية، وبخاصّة في مصر.

(فريد زكريا، من أشهر الصحافيين المهتمين بالعلاقات الدولية، يكتب صفحة ثابتة في الشؤون الخارجية الأمريكية في «النيوزويك» الطبعة الدولية، ولديه برنامج على قناة CNN يُدعى فريد زكريا جي بي إس، المربّع الوطني الدولي).

ومع الاقتراب من تفاصيل المشهد العربي الراهن، يتغيّر الانطباع قليلاً، حيث العديد من دول المنطقة ما زالت تعجّ بالحراك الشعبي الاحتجاجي السلمي أو العنيف، ممّا يعني تنامياً الوعي السياسي والاجتماعي لدى الملايين من أبناء الجيل الجديد، وذلك لأسباب عدّة، منها الثورة المعلوماتية والتقنية المتطوّرة في الاتصالات والمواصلات، حيث الاحتكاك المتزايد بين الشعوب بسبب الهجرات الجماعية والسياحية وانتشار الإنترنيت والفضائيات وغيرها من وسائل الاتصال، والتي حوّلت العالم إلى قرية كونية صغيرة، ربطاً بين المصالح الاقتصادية والمالية والثقافية داخل منظومة العولمة، والتي ساعدت في تعجيل تطوّر الشباب، خاصّة وأن حوالي 72% من أبناء المنطقة العربية هم دون 31 سنة من العمر، ومعظمهم من المتعلّمين ويعانون مشاكل متشابهة تتراوح بين البطالة والدخل غير المرتفع.

إذاً، الأمل في ميلاد جديد للحرّية في منطقة الشرق الأوسط ما زال موجوداً. إلاّ أن التحوّل نحو الديموقراطية أو الحرّية في هذه المنطقة لا يمكن أن يحدث في ليلة وضحاها. فما جرى في عالمنا العربي من انتفاضات يشابه إلى حدّ كبير ما جرى في ثمانينيات القرن الماضي في دول أوروبا الشرقية (الاشتراكية سابقاً). والغرض المعلن من هذه الثورات كان واحداً في كلتا الحالتين، وهو التخلّص من الاستبداد السياسي المنظّم وإقامة نظم ديموقراطية تحترم التعدّدية وحقّ الاختلاف والتداول السلمي للسلطة واحترام حقوق الإنسان، وحقّ التعبير وحرّية الفرد، وما إلى ذلك...

وقد نجحت دول أوروبا الشرقية في نضالها، وهي تتمتّع اليوم بأنظمة ديموقراطية لا تختلف كثيراً عن تلك التي في أوروبا الغربية التي سبقتها في هذا الشأن منذ عشرات السنين. وعليه، ليس هناك من موانع لعدم سير الشعوب العربية بدورها نحو الديمقراطية، والتي لا بدّ من أنها ستنتصر في النهاية؛ فالتطوّر هو سنّة الحياة، على الرغم من العقبات التي تعترض طريق تلك الشعوب، والتي سنحاول الإضاءة عليها في سياق البحث.

الديموقراطية:

لا بدّ أوّلاً من فهم أن الديموقراطية لا تكون أبداً بدون ثمن، ولا يمكن أن تتحقّق بسرعة أو بسهولة. بل هي وليدة مخاض عسير، ولا تولد متكاملة ولا تكتمل فجأة؛ بل هي صيرورة تراكمية تبدأ بحقوق بسيطة وتنمو مع الزمن عبر نضال الشعوب ووفق نموّ وعيها بحقوقها وتطوّرها الحضاري ... وتاريخ أوروبا الحديث يؤكّد ذلك.

وهنا لا بدّ من تحديد مفهوم الديموقراطية بدقّة.

كذلك يجب الإدراك أن الديموقراطية لا تكون متشابهة في معظم الدول، فهي تنشأ في كلّ بلد بطريقة مختلفة. وظروف دول أوروبا الشرقية مثلاً تختلف عن ظروف البلاد العربية والإسلامية.

وللديموقراطية في الوطن العربي تاريخ طويل، يرجع في بعض الأقطار العربية إلى القرن التاسع عشر، وفي معظمها للنصف الأول من القرن العشرين، حيث ارتبط النضال من أجل الديموقراطية بالنضال من أجل الاستقلال الوطني. ومع موجة الاستقلال الأولى، قامت أنظمة حكم عربية على أساس مفاهيم الديموقراطية الليبرالية؛ من تعدّدية حزبية وسلطات تشريعية منتخبة في ظلّ دساتير تعترف بحقوق المواطنين. غير أن هذه المفاهيم بقيت نظرية و لم يطبّق منها شيء، وكانت الديموقراطية شكلية ولا تمتّ للواقع بصلة، وقد انحصرت مهامها بحماية الطبقة الحاكمة وحاشيتها في ظلّ تغييب مطلق للفئات الأخرى. أما الأحزاب السياسية ـ إن وجِدت ـ فهي هياكل فارغة وجثث هامدة لأحياء منها، لا يتحرّك منها إلاّ الحزب الحاكم الذي يحتكر السلطة لعقود عبر تزوير الانتخابات

وإخضاع الإرادة الشعبية.

لذلك، هذه الأنظمة لم تصمد أمام موجات المدّ الثوري مع بداية النصف الثاني من القرن العشرين، وما صاحبه من انقلابات عسكرية وقيام نظم حكم شمولية أعطت الأولوية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وتأكيد الاستقلال الوطني، سياسياً واقتصادياً، على حساب الحرّيات والتعدّدية الحزبية والانتخابات البرلمانية.

ومع إخفاق ملحوظ لهذه النظم في تحقيق تنمية لائقة مستقلة وطنياً في مواجهة الرأسمالية العالمية، تراجعت القدرة السلطوية في إشباع حاجات الشعب خلال الربع الأخير من القرن العشرين فارتفعت الأصوات المنادية بالديموقراطية وبالعدالة الاجتماعية، وتبيّن للجميع أنه لا يمكن المقايضة على حرّيات الشعوب وحقوقها ومشاركتها في صياغة السياسات العامّة. وتجدّدت الوعود بحلّ المشاكل الاقتصادية والاجتماعية؛ غير أن التجربة أثبتت أن ما تحقّق من مكاسب وأبحاث اقتصادية واجتماعية سرعان ما تمّ التراجع عنه من دون مقاومة تُذكر بسبب غياب التنظيمات السياسية والنقابية الفاعلة للطبقات الاجتماعية الوسطية ودون الوسطية في المجتمعات العربية الممزّقة.

وقد عاد الحديث عن الديموقراطية في أواخر القرن الماضي في ظروف مغايرة، كان العامل الأساسي المؤثّر فيها هو ما يسمّى بظاهرة العولمة التي أثّرت في كلّ مناحي الحياة والأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في الوطن العربي، وأدخلت معظم الأقطار العربية في دوّامة اقتصادية واجتماعية وسياسية طاحنة!

التحوّل نحو الديموقراطية !

في خطاب ألقاه أمام طلاّب جامعة (غالطة سراي) في 29 يونيو 2004، في اسطنبول بتركيا، قال الرئيس الأمريكي الأسبق «جورج بوش»: «إذا أجرينا مسحاً على العالم العربي، وجدنا أن العديد من دوله تؤيّد الحكومة النيابية والحرّية الفردية. إننا نرى في هذه الدول رجالاً ونساءً اتخذوا خطوات شجاعة للدفاع عن الديموقراطية والعدالة في الشرق الأوسط الكبير. إن انتشار الديموقراطية في الشرق الأوسط سوف يكون أماناً للولايات

المتحدة، حيث ستختفي هذه الإيديولوجيات والحركات التي تعمل على القتل؛ ولا شكّ أن هذه التحوّلات في الشرق الأوسط هي إحدى المهام العظيمة والصعبة في التاريخ»!

وتزعم الكاتبة اليهودية «روث كنج»، المشرِفة على موقع «الربيع العربي» والثورات في العالم العربي أنه: »إذا كان الإسلام في شكله المعاصر هو الذي يوحّد الشعوب والقبائل العربية، فلن يكون هناك مكان للديموقراطية فهما عنصران لا يلتقيان. لكننا إذا نجحنا في زرع ديموقراطية علمانية في مصر، وتونس، وليبيا، وسوريا، فهنا نستطيع أن نحتفل ببزوغ فجر جديد، يمهّد لمرحلة جديدة من السلام والرفاهية العالمية!

وتتابع: أما إذا انتصر الإسلام في هذه الثورات، فإنه سيكون كالوعاء الذي يفسد أنسجة النباتات والحيوانات، وعلينا بعدها أن ندفن تحت الثرى مفاهيمنا القديمة عن الأنظمة السياسية العالمية، وعن التنافس بينها ... علينا أن نعرف أنه لو انتصر الإسلام فإن مرحلة جديدة من الصراع الدولي القائم على الدين سوف تنشأ. وقد يكون هذا التصوّر خيالياً، لكنه لو حدث فإننا سوف نفقد كلّ مكتسباتنا الفكرية ونُلقي بها وراء ظهورنا! وتضيف: ولو أن الشعوب العربية احتضنت الإسلام، وتحرّكت به نحو إقامة دولة الخلافة الإسلامية ـ فإن على علماء السياسة أن يعودوا إلى المدارس مرّة أخرى لإعادة دراسة التاريخ والسياسة، وعليهم أن يقضوا كلّ أوقاتهم للدراسة في أقسام «اللاهوت»!

كلام استعماري بحت، لا لُبس فيه، وهدفه تحقيق أعلى درجة من المكاسب وفق مبدأ الديموقراطية الرأسمالية التي ترخي بظلالها على العالم اليوم ضمن معيارين مادّيين فحسب: القوّة والمنفعة. وبما أن العالم الغربي هو من يتحكّم بمفاتيح القوة، وثروات البشرية، لأسباب تتعلّق في جزء كبير منها بخضوع أو تبعية ملوك وقادة كبار، فإنه يظلّ الأقدر على الهيمنة والانتصار في ميادين الصراع في جزء لا يُستهان به من العالم؛ هذا في حال الخضوع التام «للديموقراطية الإمبريالية». أما في حال مقاومة تلك الدول للإملاءات الغربية وممارسة الديموقراطية بشكلها الطبيعي والعادل، فإن عقبات كبيرة حينها ستواجه الأجندة الأمريكية، كما جاء في خلاصة كلام بوش «إنتشار الديموقراطية في الشرق الأوسط سوف يكون أماناً للولايات المتحدة»... إذاً، الأمان هو المطلوب من أميركا

لتنفيذ مخطّطاتها الاستعمارية، وذلك يتطلّب انصياعاً عربياً بلا شروط.

إن الغرب لا يترك مناسبة إلاّ ويحاول فيها إظهار انعدام الانسجام بين الديموقراطية والحضارة العربية والإسلامية بالذات. وهو يطرح متغيّرات لا تتلاءم إلاّ مع مصالحه، متناسياً أن الديموقراطية لا تقتصر على الانتخابات وحدها؛ بل هي رؤية شاملة حول الحياة، تشتمل على ثقافة وقيم ومفاهيم خاصّة، تتناول الفرد والدولة والمجتمع. وأساس ما تقوم تلك عليه الرؤية، تقديس الرغبات الإنسانية بحياة مقبولة على كافة الصعد؛ وهذا هو البنيان الأساس للفكرة الديموقراطية التي يُفترض على كافة الأنظمة والقوانين احترامها.

ويتناسى الغرب أيضاً أن قصده بـ «دمقرطة» العالم الإسلامي ليس استبدال الظلم والاستبداد والطغم الحاكمة فيه بقيم العدل والحقّ والخير، وإنما تغيير ثقافة الأمّة وقيمها وتصوّرها للحياة. وبالتالي إتمام عملية ضم دول الأمّة الإسلامية إلى حظيرة الرأسمالية الغربية حضارياً بعد أن تمّ ذلك سياسياً. ولا ننسى أن أغلب الأنظمة المستبدّة القائمة في الوطن العربي ما هي إلاّ صنيعة ذاك الأخطبوط الأمريكي الذي يمدّ أذرعه الشيطانية في أنحاء الأرض.

ولا يُنتظر من دول غربية استعمرت المنطقة أيّ مساهمة نزيهة لإحلال الديموقراطية في العالم العربي. فأمريكا، مثلاً، تتحالف مع دول مستبدّة كالمملكة العربية السعودية، البعيدة كلّ البعد عن قِيم الديموقراطية والحرّية وحقوق الإنسان ، في وقتٍ تتكلم فيه عن شرق أوسط جديد وديموقراطي! إن تخريب البلاد العربية وتقسيمها إلى دويلات متناحرة وطائفية لا يخدم سوى مصلحة المستعمِر الأمريكي وحليفه الإسرائيلي الذي يحتاج دوماً إلى مبرّرات لوجوده العنصري الشاذّ في فلسطين.

إن الديموقراطية في أحد أبعادها تعني حكم الشعب نفسه بنفسه، وهذا ما نجده في الإسلام. فالشورى هي أمر أساسي، استناداً إلى قوله تعالى «وأمرهم شوى بينهم»؛ وكذلك رقابة الأمّة على تصرّفات الحكومة وعزلها للقادة الفاسدين. كما أن حرّية الرأي مكفولة

في الإسلام، استناداً لقوله تعالى «وجادلهم بالتي هي أحسن»، وكذلك حرّية المعتقد الديني الذي نصّ عليه القرآن الكريم «وقل الحقّ من ربّكم فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر». كما أمر الإسلام بالعدل «إن الله يأمر بالعدل والإحسان»، وكذلك بالمساواة بين الناس جميعاً، بقول رسول الله (صلّى الله عليه وآله وسلّم): الناس سواسية كأسنان المشط؛ وأيضاً لقوله: «لا فرق لعربي على أعجمي إلاّ بالتقوى. والإسلام أيضاً نبّه من مواقف المرائين أو المنافقين، إذ قال رسول الله (ص): «من مدح سلطاناً جائراً أو تخفّف وتضعضع له طمعاً فيه كان قرينه في النار». وانطلاقاً من كلّ ذلك، نقول إن الديموقراطية لم تكن أبداً بعيدة عن الفكر الإسلامي، وهي في معانيها الإنسانية تُعتبر الأقرب إلى مجتمعاتنا العربية المتمسكة بعروبتها وإسلامها، شريطة التحرّر أولاً من التبعية للقيم الغربية والإملاءات السياسية المشبوهة.

وفي هذا المجال، لا بدّ أن نذكر أن مساحات الحرّية الفكرية الواسعة التي سمح بها الإسلام في عهوده الأولى كانت وراء التقدّم الذي أحرزه العرب والمسلمون في مختلف المجالات الإبداعية، الطبية منها والتقنية وغير ذلك، والتي استفاد منها الغرب بشكل كبير جداً فيما بعد.

العقبات أمام التحول الجذري في العالم العربي

هذه الحرّية شهدت تراجعاً ملحوظاً إزاء انكفاء المجتمعات عن تقاليدها العربية الإسلامية وتحوّلها باتجاه العولمة، حيث ارتهن أغلب القادة والحكّام العرب للغرب وعملوا تحت إمرته ومارسوا أبشع أنواع الدكتاتورية بحقّ شعوبهم. ولأجل ذلك بدا من الصعب على المجتمعات العربية التحوّل السريع باتجاه الديموقراطية في ظلّ وجود عقبات عدّة، من أهمها:

- منظومة القيم التقليدية الموروثة

- بُنية الوعي الشرقي.

- محاربة الفكر والمفكّرين.

- علاقة الأنظمة العربية بمجتمعاتها.

- إشكالية العلاقة بين الحاكم والمحكوم.

- الجمود الإدراكي والحماقة السياسية.

- الصراعات والفتن الدينية والطائفية.

1- منظومة القِيم التقليدية الموروثة:

إن الثقافة العربية التي سادت في مجتمعاتنا لقرون عدّة لم تأت من فراغ، بل كانت وليدة الظروف الموضوعية والثقافية الموروثة (culture) التي تمتدّ جذورها إلى البداوة في صحراء الجزيرة العربية. فالبداوة، كما وصفها المؤرّخ البريطاني المعروف «أرنولد توينبي» «حضارة متجمّدة»؛ أي في ركود وسكون وغير قادرة على التطوّر والتغيير.

ومن أهم سمات الثقافة البدوية العلاقات الأبوية (Patriarchism)، المتمثّلة بسلطة الأب المطلقة في التحكّم بأفراد أسرته ، مروراً سلطة رئيس القبيلة، وصولاً إلى رئيس الدولة بسلطته المستبدّة في حكم الشعب؛ فالدولة العربية هي صورة مكبّرة من القبيلة. وكما تنتقل هذه السلطة وراثياً من شيخ القبيلة إلى أبنائه، كذلك، تنتقل سلطة رئيس الدولة، بغضّ النظر عن كونه ملكاً أو رئيساً، إلى أبنائه. وبذلك، تبقى الأنظمة مهما تغيّرت تسمياتها أنظمة ملكية بامتياز.

كما أن بُنية المجتمع العربي كبنية الفكر العربي، هي بُنية تبعية وليست إبداعية. والديموقراطية الحقيقية بكلّ أوجهها الفعلية ما زالت غائبة عن وعي بعض المجتمعات العربية التي تصفّق للديكتاتور الحاكم حتّى اليوم.

ثانياً: إن الديموقراطية هي ابنة المجتمعات الصناعية. و لم تتقدّم الديموقراطية في الغرب إلاّ بعد أن انتقلت مجتمعاته من مرحلة الرعوية الزراعية وقِيمها إلى الصناعية وقِيمها. والمنطقة العربية ما زالت على مسافة كبيرة من المجتمع الصناعي وقِيمه، ولا يكفي وجود

عدد من المصانع لاعتبار تقييم المجتمع صناعياً.

ثالثاً: لا يمكن أن نتخطّى العامل الاجتماعي المتمثّل بالتزايد السكّاني في العالم العربي، كلاعب أساس في منع التقدّم الديموقراطي. وهذا الأمر يتحمّل وزره المجتمع بأكمله، بدءاً من الشعب وصولاً إلى السلطة التي لا تضع خططاً ناجحة تنظّم الظروف المؤدّية إلى التنمية الاجتماعية، وبالتالي الرفاهية البشرية.

وعلاقة الرفاهية البشرية بحجم الدولة أمرٌ طرحه كبار المفكّرين، مثل أرسطو الذي نادى بتقليص حجم المدن الإغريقية، معتبراً أن التجربة أثبتت أن الدول ذات التعداد السكّاني الكبير من الصعب، بل من المستحيل أن تسير سيراً مُرضياً. وهذا الاعتقاد لم يؤمن به الآباء المؤسّسون في أمريكا، حيث رأى جيمس ماديسون (الرئيس الأمريكي الرابع 1751–1846)، أن تعداد الدولة السكّاني الكبير سوف يساعد على تحقيق الديموقراطية لناحية عدم احتمال سيطرة فئة على أخرى في المجتمعات الكبرى.

لكن، هذا الأمر يُخالفه كبار الأكاديميين الاقتصاديين الأمريكيين، ومنهم ألبيرتو آلاسينا، الأستاذ بجامعة هارفرد، وإنريكو سبولور، من جامعة براون في كتابهما «حجم الأمم»، حيث يشيران إلى أن نصف دول العالم الآن لا يتجاوز حجم سكّانها ولاية ماساشوستيس (6 ملايين). ويرى هذان العالمان أن الدول الصغيرة أسعد حظاً في أوقات السلام، بينما تظلّ تكاليف الدفاع أرخص في الدول العملاقة، حيث تتوزّع على أكبر حجم من دافعي الضرائب. ويرى هذان الكاتبان أن الدول الكبيرة تستطيع أن تجبي مبالغ هائلة من الضرائب، ولكن لكلّ هذا ثمن باهظ، وهو ينطبق على الدول الغنية أصلاً. أما الدول الفقيرة، كدول الشرق الأوسط، فلا مجال لها لتحسين أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية إلاّ عبر تحديد النسل تحديداً صارماً وبقوّة القانون، والتقليل من عدد السكّان!

ويصرّح المدير السابق لصندوق النقد الدولي «رودريجو دي راتو» بأن المجتمعات التي يقلّ دخال أفرادها السنوي عن عشرة آلاف دولار من الصعب أن تحصل على

استحقاقات ديموقراطية مهمة، حيث سيكون همّها الأول السعي لملء البطون قبل ملء صناديق الاقتراع.

ونحن في هذا المجال، لا نتبنّى أياً من النظريات السابقة. ولكن لنبحث عن حلّ مجدٍ يرفع من مستوى مجتمعاتنا العربية، ولنقف في الوسط. إذ أن تحديد النسل مثلاً، الذي تحدث عنه كلّ من «آلاسينا» و»سبولور»، له أيضاً آثاره السلبية في مجتمعاتنا التي ما زالت في صراع مفتوح مع العدوّ الإسرائيلي، إذ يُعتبر التكاثر السكّاني أحد أهم عناصر القوّة التي ينعم بها العالم العربي والإسلامي مقابل الخوف الشديد من هذه الظاهرة في الجانب المعادي.

إن تحسين أوضاعنا الاقتصادية والاجتماعية هو مطلب يرنو إليه كلّ فرد في منطقتنا، غير أن الأمر يحتاج لخطط استثنائية تواكب الظروف المحيطة بالمنطقة، ولجهد كبير من قِبل كلّ القيّمين من أجل المسير معاً نحو رفاهية بشرية ترتكز إلى ديموقراطية حضارية حقيقية.

2- بُنية الوعي الشرقي:

تأخّر الوعي الشرقي في مسيرته الإنسانية عن ملامسة الوعي الغربي لسنوات طوال. ففي الغرب أنتجت التغيّرات الاقتصادية والاجتماعية والصراعات الطبقية بُنية اجتماعية جديدة اسمها المجتمع المدني، وذلك خلال القرن التاسع عشر، والنصف الأوّل من القرن العشرين. وبذلك، انتهت العلاقة العمودية المركّزة التي كانت تحدّد مصير الشعوب، حيث الراعي يُملي الأوامر والرعيّة تنفّذ، دون أيّ حقّ في الاعتراض أو النقاش.

هذا المجتمع الجديد أبدع آليات تنظّم العلاقة بين جميع مكوّناته، وكذلك بين الحاكم والمحكوم. ومجموع هذه الآليات اسمها الديموقراطية، وهي آليات تتجدّد وفق الظروف الزمنية.

ويتمركز جوهر هذه الآليات في إقامة علاقة منظّمة بين الحاكم والمحكوم تكون أفقية وليست عامودية، وليس فيها راعٍ ورعيّة، أو آمر ومأمور. بل شعب يختار ممثّليه وحكّامه: يراقب ممارستهم للسلطة، يعترِض، ويسقِط في بعض الأحيان رموز السلطة في

حال قصّرت في خدمة مختلف الشرائح والمكوّنات الاجتماعية.

ولا يجدّد المجتمع الواعي لهذه السلطة في نهاية فترة حكمها، بل يختار سلطة جديدة تضمن مصالحه أكثر من السلطة الحالية.

هذا المجتمع الذي ظهر في القرن التاسع عشر ومنتصف القرن العشرين في معظم بلدان أوروبا الغربية، أبرز بشكل فاعل علاقة عقد اجتماعي مدني عقلاني، وسعى إلى ابتكار أفضل الآليات التي تؤدّي إلى مشاركة المجتمع في صنع قراراته بعيداً عن الخوف والغبن.

في المقابل، وفي الشرق ، كان الحاكم لفترة قصيرة لا تتعدّى الأشهر أحياناً يمارس صلاحياته على الشعب عبر علاقة عمودية مركّزة. فهو «ظل الله على الأرض»، وعلى الشعب إطاعته وتنفيذ أوامره دون أيّ حقّ في الاعتراض أو حتى إبداء الرأي! وهذا ما أدّى إلى تشكيل طبقة سميكة في بُنية وعي الفرد العربي، تصدّعت جدرانها في أواخر العام 2010، حيث استطاع الحراك الشعبي، لاسيّما الشبابي منه، تغيير معادلات موروثة أقلّ ما يُقال بشأنها أنها سبّبت اضطرابات في بُنية الوعي العربي الذي كان مدمناً على السلطة المركزية القامعة.

3- محاربة الفكر والمفكّرين:

قبل ألفي عام جلس شيخ المفكّرين سقراط، وهو في السبعين من عمره، أمام خمسمئة قاضٍ يحاكمونه بتهمة إفساد عقول الشباب بسبب أفكاره التنويرية. حينذاك وقف يدافع عن نفسه بقوله: «هكذا إذن كنت أنا المفسد الوحيد للشباب، واليونانيون جميعهم مصلحون لهم؟». وقد صدر الحكم بأن يتجرّع سقراط السمّ على مرأى من تلامذته ، ومن بينهم أفلاطون الذي وصف المشهد بقوله: »لقد تمالكنا نحن تلامذة سقراط شعورنا. لكن عندما شاهدناه يتجرّع السمّ انهمرت دموعنا. أما سقراط، فقد كان الوحيد الذي حافظ على رباطة جأشه».

السمّ الذي تجرّعه سقراط لم يُثنه عن إطلاق صرخته المشهورة: «سأقول لكم أيها الجلاّدون: يا جلاّدي بلادي، إنه حالما يطويني الردى فإن عقوبة أشدّ ستنزل بكم».

وللكلام المذكور تتمّة في عام 1849، حين حكِم على الكاتب الروسي العملاق فيودور دوشيوفسكي بالأشغال الشاقّة في صقيع سيبريا، حيث أُجبر مع الآخرين على تقطيع الأشجار إلى قطع صغيرة طوال النهار. وفي نهاية اليوم كانوا يطلبون منه رمي كلّ ما جمعه في مياه النهر، وذلك لإشعاره بأنه لم يعمل شيئاً!

وللكلام تتمّة أيضاً مع الأسماء الأدبية والفكرية والفنية التي حاولت كسر الصمت وإعادة تأهيل المجتمعات المنوّمة، والتي يتعرّض للعنف السلطوي. ومنها على سبيل المثال، الروائي العالمي توماس مان الذي نكّلت به السلطات الأمريكية ما بين (1950–1955)، والمغنّي الزنجي بول روبسون، والمخرج أورسو ويلز، والروائي الشهير هوارد فاست صاحب رواية «سبارتاكوس» Spartacose، والفنّان العملاق تشاري تشابلن الذي غادر أمريكا معلناً «هذه بلاد حلّت عليها اللعنة».

ويُضاف إلى هذه الاسماء، أعداد كبيرة من الكتّاب الذين تعرّضوا للتعذيب والتجويع، مثل «أندريه بلاتونوف» وسولجنتسين» الحائز على جائزة نوبل، في معسكرات إعادة التأهيل، وأعداد أخرى أيضاً في الوطن العربي من أدباء وكتّاب ماتوا في صمت، لأن الحاكم الجلاّد أسّس لمقولة (هو يفكّر إذن هو خائن). لقد عجّت السجون العربية بمفكّرين تميّزوا عن سواهم بجرأة الكلمة وامتلاك الثقافة الفكرية والاجتماعية، في مجتمعات سعت كي تتّخذ من الفكر مهنة أو وسيلة لتنظيم مصالحها وإحراز سلطة أكبر لها.

4- علاقة الأنظمة العربية بمجتمعاتها:

يقول د. فؤاد خليل، وهو باحث في علم الاجتماع المعرفة والثقافة، حول علاقة الأنظمة العربية بمجتمعاتها: لا مراء في أن العلاقة التي نسجتها الأنظمة العربية مع مجتمعاتها تندرج تحت عنوان «عربي أصيل» هو الاستبداد بالمجتمع. أي الهيمنة والسيطرة على كلّ مناحي حياته، بدءاً من المعاش وصولاً إلى الفكر، إذ كانت تنشد تحويله إلى ما يمكن تسميته بمجتمع الصمت المحدّب، أو مجتمع الطاعة الأبوية في حضرة رئيس أو ملك أو أمير...»!

ويعتبر المفكّر التونسي «العجمي الوريمي» أن مشكلة بعض الأنظمة العربية في أنها ترى في الديموقراطية تهديداً، وفي المطالبة بالإصلاح والتغيير تطاولاً وانتقاصاً من الشرعية. ولأنها لم توفّر ضمانات انتقال السلطة، أو لم تحكم بالعدل، فهي تخشى أن يكون الخروج من السلطة بلا عودة. والأصل في الأشياء أن النظام حكم ومعارضة، وأن السلطة توازيها سلطة مضادّة. وليست الديموقراطية إلا سلطة مقيّدة، ومجتمعاً منظّماً مفتوحاً ومستقلاً. أما أن تكون فئة في السلطة بقوّة القهر، ومعارضو برنامجها مصيرهم السجن، فتلك قسمة غير عادلة. (العجمي الوريمي: مشكلة الأنظمة العربية)

5- إشكالية العلاقة بين الحاكم والمحكوم:

في مقدّمته المعروفة التي هي أصل علم الاجتماع الحديث، يذكر ابن خلدون أن «العرب أبعد الأمم عن سياسة الملك وأن آفتهم الرئاسة». ويصف سلوك الملك أو الرئيس أو الأمير بقوله: »وإذا تعيّن له ذلك، ومن الطبيعة الحيوانية خلق الكبر والأنفة، فيأنف حنيئذٍ من المساهمة والمشاركة في استتباعهم والتحكم فيهم، ويجيء خلق التألّه الذي في طباعِ البشر مع ما تقضيه السياسة من انفراد الحاكم لفساد باختلاف الحكّام».

وبالفعل، فقد بقيت الرئاسة لدى العرب الهاجس والمحرّك الأساس لمعظم الحقبات التاريخية «الحديثة»، حيث شكّلت –وما زالت – عقبة في طريق نموّهم وتطوّرهم رغم امتلاكهم لعوامل النهضة والقوّة والحضارة.

وهناك انتهاج الحاكم للسياسات الرديئة التي تستمدّ أفكارها من مكيافيلي، من خلال كتاب (الأمير) الذي شكّل دستوراً للطغيان والاستبداد، تحت دعوى الواقعية والبراغماتية وتحقيق المصلحة العامة واستقرار الحكم.

أما غوستاف لوبون، فقد وصف في كتابه الشهير (سيكولوجية الجماهير)، الطرف المقابل للسلطة، أي الجماهير، بأنها أبعد ما تكون عن التفكير العقلاني المنطقي. وكما أن روح الفرد تخضع لتحريضات المنوّم المغناطيسي، فإن روح الجماهير تخضع لتحريضات وإيعازات أحد المحرّكين الذي يعرف كيف يسيطر عليها.

وبالمناسبة ، فإن موسوليني كان قد اختار كتاب (الأمير) موضوعاً لأطروحته التي قدّمها للدكتوراه. أما هتلر، فقد كان يقرأ هذا الكتاب قبل أن ينام كلّ ليلة، ناهيك عن من سبقهما من الملوك والأباطرة (فريدريكو، بسمارك). وبهذا، يلتقي الحكّام العرب مع قادة الدول الذين عرِفوا بالتسلّط والعنجهية، والذين أخذوا من المقولة الشهيرة في الكتاب «الغاية تبرّر الوسيلة»، منهجاً أصيلاً لهم لممارسة السلطة والحكم، ضمن منظومة كاملة للعلاقة السلبية بين الحاكم والمحكوم؛ وهذا هو منطق الدكتاتوريين في العالم: احتكار السلطة واستغلالها إلى أقصى الحدود حتى بعد مماتهم عبر سياسة التوريث، وقمع الشعوب وعزلها ومحاصرة أو تمييع المشكلات الأساسية في المجتمع، كالفقر والسكن والعمل والفساد والبيئة، وليس حلّها والقضاء عليها، واستخدام العنف والرصاص بوجه أصحاب الرأي من الجيل الغاضب الذي لا يقبل بحلول بائسة وقديمة في وقتٍ يتقدّم فيه العالم بسرعة نحو التطوّر والتقدّم والتحضّر.

وفي التاريخ العربي، تبدو الأنظمة العسكرتارية العربية محقونة بمصل مضادّ لحدوث انقلابات ضدّها، من خلال تضخيم أجهزة الاستخبارات لديها ومن ثمّ إحداث نقلة تاريخية في الزواج الكاثوليكي بين رأس المال والعسكر والسلطة.

وعليه، كان منطق الأحداث يشير إلى تراجع الروح الكفاحية العربية، وبات من الصعب الحديث عن انقلابات عسكرية أو ثورات شعبية. غير أن المفاجأة المزلزلة (ثورة تونس) قلبت كلّ الحسابات المدروسة وفرضت واقعاً جديداً استُبعد فيه «عجزة» السلطة و»فراعين»العصر عن سدّة الحكم، وبات هناك مشهد جديد في الأفق لم تعهده الدول العربية لسنوات طوال، و لم يعد فيه المواطن عبداً للسيّد الرئيس».

يصف مدير مركز القاهرة للدراسات حقوق الإنسان بهي الدين حسن، العلاقة التي كانت سائدة في العالم العربي بين الحاكم والمحكوم بـ»علاقة السيّد والعبد»، موضحاً أن الحاكم في العالم العربي بشكل عام هو صورة للحاكم المستعمِر قبل استقلال الدول العربية».. (مقابلة مع قناة «روسيا اليوم» في 29 مارس 2012).

ويوضح أن نظرة الحاكم العربي إلى المواطن في بلده هي نفس النظرة العنصرية التي ينظر بها المستعمِر إلى الشعوب المستعمرة... «الحكام في العالم العربي يعتبرون الشعوب متخلّفة، وغير مؤهّلة لأن تحكم نفسها بشكل ديموقراطي، وهي محتاجة إلى فترة غير محدّدة للوصول إلى نفس المرحلة التي وصلت إليها بقيّة شعوب العالم»!

أما «فيصل الشبول»، الصحافي الأردني، فيلخّص علاقة الحاكم والمحكوم في عالمنا العربي، في روايته الجديدة «خبز وخوف»، وفيها يكشف خيوط التزاوج بين البزنس والسياسة والتغوّل الأمني على مختلف مجالات الحياة العامة والخاصّة للناس، واستغلال السلطة المطلقة ليس لخدمة الوطن، بل لخدمة الأجندات الشخصية لمسؤولين فاسدين.

تتحدث الرواية عن أسرة صغيرة فقدت استقرارها وهدوءها الداخلي عندما اصطدمت بالأمن، فاعتُقِل ربّ الأسرة على خلفية اتهامات بـ«الانضمام لخلية إرهابية» ليُكشف لاحقاً أن القضية في أنه رفض القبول بالتوقيع على معاملة فساد لتجّار يتوارى خلفهم رؤساء ومسؤولون كبار.

وفي هذه الرواية أيضاً، يفضح الكاتب حجم الخوف الذي يسكن المعلّمين وأساتذة الجامعات، وهم من يفترض بهم أن يتولّوا تنشئة الطلبة على قِيم الحرّية والعدالة والديموقراطية. كما تفضح الرواية مجالس النوّاب التي تأتي عبر انتخابات صورية.

6- الجمود الإدراكي

تعجز النخب السياسية الحاكمة حتى يصيبها الجمود الإدراكي عن قراءة البنية الدولية والإقليمية المحيطة بها. كما تعجز عن قراءة وفهم التيارات العميقة التي تعمل بصمت داخل ثقافة وفضاء مجتمعاتها. وهذا العجز تبدو خطورته في أنه ينعكس على عملية صنع القرار، وبالتالي تخرج قرارات مهزوزة لا تستند إلى معطيات حقيقية تتّسم بالثبات والصدق؛ وهكذا ينحرف مسار الممارسة السياسية.

خذ على سبيل المثال، الإدارة الأمريكية في عهد الرئيس بوش الابن، وتحت الصدمة المروعة للتفجيرات الإرهابية في سبتمبر 2001، والتي ضربت مواقع القوّة الأمريكية،

حيث تصاعدت صيحات النخبة السياسية والثقافية الأمريكية: لماذا يكرهوننا؟ والمعنى أن الجمود الإدراكي لهذه النخبة جعلها غير قادرة على معرفة أسباب الكراهية العميقة للسياسات الأمريكية الظالمة، ليس في العالم العربي والعالم الإسلامي فحسب، لكن في العالم أجمع، وحتى بين حلفاء أمريكا التقليديين في أوروبا.

وإذا كانت سياسات أمريكا العدوانية تجاه العرب والمسلمين، وغزوها لأكثر من بلد عربي ومسلم، وتحيّزها السافر للدولة الإسرائيلية العنصرية من بين الأسباب الرئيسية لكراهية السياسة الأمريكية في العالم العربي والإسلامي، فهناك أسباب أخرى لدى المجتمعات الأوروبية لهذه الكراهية تتمثّل في نزعة الهيمنة الأمريكية وعدم احترامها للشرعية الدولية، واستهتارها بالأمم المتحدة والمؤسسات الدولية..

وفي عالمنا العربي، يبدو أن الجمود الإدراكي قد أصاب أيضاً عدد من قادته «التاريخيين»! فمثلاً، الرئيس العراقي السابق صدّام حسين أصيب بجمود إدراكي قاتل في قراءته للبنية الداخلية والدولية والإقليمية، ما جعله يندفع إلى حرب عقيمة ولا هدف منطقي لها ضدّ إيران، وبعدها لغزو الكويت؛ وبعد أن أجبِر على الانسحاب منها أخذ يمارس سياسة المماطلة مع قرارات الأمم المتحدة حتى تم الغزو العسكري الأمريكي الوحشي لبلاده.

أما المثال الثاني فهو الرئيس التونسي السابق زين العابدين بن علي، الذي أسّس دولة بوليسية ألغت سيادة القانون، ونهب ممتلكات الدولة مع زوجته وأقربائه، ومارس كلّ أشكال القمع السياسي والأمني إزاء المعارضين له. وفي النهاية أدرك متأخراً جداً خطورة الثورة الشعبية التي قامت ضدّ نظامه، وعبّر عن ذلك في خطابه الأخير الذي بدا فيه في منتهى الفزع وهو يقول: «فهمتكم، فهمتكم :لا خرطوش ولا تمديد»!

وعلى نفس حماقة من سبقه، نعت معمّر القذافي الشعب الليبي الذي قام بالثورة ضدّه بالجرذان، ومنعه جموده الإدراكي من أن يدرك خطورة الثورة، وحتمية امتدادها إلى قلب طرابلس الغرب، وتصميم قادتها على القضاء عليه باعتباره رمزاً للاستبداد، «حياً أو ميتاً».

وكما القذافي، كذلك كان حسني مبارك الديكتاتور الذي مارس دوراً بوليسياً في «دولة القانون» ومنع الحرّيات وزوّر الانتخابات في مصر ... ومارس قهر الجماهير بصورة منهجية، فكانت الثورة ضدّه كنتاج طبيعي لتزاوج السلطة الباطشة مع الحماقة السياسية.

من هنا تتأكّد الصلة العضوية الوثيقة بين الجمود الإدراكي للنخب السياسية الحاكمة وممارسة الحماقة السياسية من قِبلها، والتي تدفع ثمنها دائماً الشعوب، حيث تقف هذه العلاقة حائلاً دون تحقيق الديموقراطية الحقيقية..

7- الصراعات والفتن الدينية والطائفية:

من المؤكّد أن الصراعات أو النزاعات الداخلية تحول دون تحقيق الديموقراطية في البلاد العربية، وتجعلها مفتوحة أمام التدخلات الخارجية على أكثر من صعيد. وفي هذا المجال نذكر بعض الصدامات الدامية في حيّ إمبابه الشهير (في مصر) بين الإسلاميين السلفيين وبين الأقباط المسيحيين، الأمر الذي جعل وزير العدل المصري المستشار عبد العزيز الجندي يصرخ محذّراً «الأمة المصرية في خطر»، إضافة إلى نزاعات أخرى في أكثر من دولة وإقليم عربي، لا يتّسع المجال لذكرها هنا.

ويُضاف إلى هذه الصراعات، مواقف الحكومات العربية المزدوجة من الانتفاضات الأخيرة في العالم العربي. نذكر على سبيل المثال لا الحصر، دعم الجامعة العربية لانتفاضة الشعب الليبي ضدّ نظام القذافي، وتأييدها لحلف الناتو في فرضه الحظر الجوّي على ليبيا، لكنها وقفت ضدّ انتفاضة الشعب البحريني ووصفتها بالطائفية، رغم سلمية هذه الانتفاضة وعدم استخدام السلاح فيها؛ بل وأيّدت إرسال قوّات من الدول الخليجية لقمعها. أيضاً، وقبل عام 2003، أصدر مشاريخ الوهابية في المملكة العربية السعودية فتاوى لدعم حكم البعث الصدّامي في العراق، واعتبروا الإطاحة به عدواناً على السنّة العرب، ولم يكن الأمر كذلك بالطبع. ونفس الجهات تصدر فتاوى ضدّ حكم البعث السوري وتعتبره كافراً، لأن رئيسه من الطائفة العلوية، علماً بأن النظامين البعثيين العراقي

والسوري كانا يتبنّيان نفس الأيديولوجيا.

(لمراجعة هذه الفتاوى.. العودة إلى خطاب عضو هيئة كبار العلماء في السعودية: ولو مات ثلثكم يا أهل سوريا، موجود على الرابط ...

.http://alfetn.com/vb3/showthread.php?t=48553

تفشّي الأميّة: لا تعني الديموقراطية إجراء انتخابات عادلة ونزيهة فقط، وإنما هي تشمل حرّية التعبير والتفكير والتنظيم والتظاهر وحقّ الاختلاف واحترام الحقوق والواجبات وتنظيم القوانين بشكل صحيح.

والمؤسف أن الأميّة الأبجدية متفشّية بنسبة عالية في البلاد العربية، إذ بلغت نحو 40% بين الذكور، و60% بين الإناث (تقرير الأمم المتحدة لعامي 2002 و2003 عن التنمية البشرية في العالم العربي). ناهيك عن النقص الفادح في مخزون المعرفة والتثقيف لدى عامّة الناس.

لذلك، كان من السهل على أعداء الديموقراطية استغلال تفشّي الأميّة والجهل بين شرائح المجتمعات العربية، وبثّ إشاعات محرّضة لتضليل الناس وتوجيههم في الاتجاهات الخاطئة التي تصبّ فقط في مصلحة الدكتاتوريين المتربّعين على سدّة الحكم في هذا البلد العربي أو ذاك.

أما الوجه المشرق في هذا المشهد العربي المؤلم، فهو تزايد نسبة الوعي لدى الجمهور يوماً بعد يوم لما يُحاك ضدّه. ومردّ ذلك يعود إلى تزايد نسبة المتعلّمين خلال السنوات الماضية في الدول العربية والانتشار السريع لثورة الاتصالات وشبكات التواصل الاجتماعي، وبروز جيل جديد يحمل أفكاراً تطويرية وتنويرية لا يُستهان بها.

العوق الديموقراطي أو العجز الديموقراطي: Democratic Deficit

يُستخدم هذا المصطلح للإشارة إلى المؤسسات التي تكون ديموقراطية إلى حدّ ما، ولكنها ليست ديموقراطية كما كان ينبغي أن تكون. وفي هذا المجال يُضرب المثال بالأمم المتحدة التي تصنّف جمعياتها ومؤسساتها بالديموقراطية فيما هي تعاني (Democratic

Deficit)، نظراً لتحكّم الدول الكبرى، من خلال (الفيتو)، بقراراتها على حساب الدول المتوسطة والصغرى. وكذلك هو حال الاتحاد الأوروبي الذي يعاني من العجز لأسباب متعدّدة.

وحين نتكلّم عن العجز الديموقراطي، لا نشير إلى واقع الدول العربية فقط، بل هناك دول كبرى تعاني من ذلك. وقد ذهب كبار علماء السياسة الأمريكيين في مجال نقد النظام الأمريكي إلى اعتبار أنه يعاني من عجز أو عوق ديموقراطي بيّن للعيان.

وفي هذا المجال، كتب جون هيكمان، أستاذ النظم الانتخابية، مقالة يحدّد فيها أسباب العجز الديموقراطي في النظام الأمريكي واختار الانتخابات الرئاسية الأمريكية التي جرت عام 2004، كي يبيّن أسباب العجز الديموقراطي في أمريكا والتي تُردّ بحسب «هيكمان» إلى أسباب إدارية، وأخرى فلسفية! كما أكد أن هناك شروط ثلاثة يجب أن تتوافر في لإجراء انتخابات ديموقراطية حقاً. وهذه الشروط هي:

1= تسجيل الناخبين بشكل محايد سياسياً.

2= التصويت يجب أن يكون حقاً لكلّ مواطن بدون تدخل خارجي، أو ضغط سياسي أو نفسي.

3= فرز الأصوات بشكل دقيق وصادق، من دون أيّ تلاعب بعدد الأصوات أو نتائجها.

ولو تمعّنا جيّداً بهذه الشروط، لوجدنا أن لا شرط منها يتوافر في الانتخابات التي تتمّ في دولنا العربية. فالناخبون يتعرّضون لضغوطات كبيرة: سياسية واجتماعية ومادية، والحزب السياسي الواحد هو الذي يهيمن على الدولة وعلى الشعب؛ لذلك، تكون غالباً نتائج الانتخابات المزعومة 99.99% لصالح الزعيم الحاكم، وتكون عملية الانتخابات أقرب إلى الكوميديا منها إلى الحقيقة.

وأياً يكن الأمر، فإن «جون هيكمان» يضيف إلى هذه الأسباب الإدارية، معايير فلسفية، يجب أن تتوافر منعاً للعوق الديموقراطي، ومنها:

1= السماح للناخبين بحرّية الاختيار بين أحزاب سياسية حقيقية ومعترف بها، ومرشّحين متنوّعين بالقدر الكافي الذي يمثّل الدائرة الواسعة للتباينات الأيديولوجية، والاختلاف في المصالح على نطاق المجتمع ككلّ.

2= ضرورة ترجمة الاختيارات الانتخابية إلى لوائح انتخابية بكلّ صدق بواسطة النظام الانتخابي.

3= وهو الشرط الأهم، ضرورة ممارسة السلطة والحكم الفعلي للأحزاب والمرشّحين الذين ينجحون في الوصول للسلطة.

وفي مراجعة لهذه المعايير الفلسفية، نجد أن لا شيء منها يطبّق في عالمنا العربي. وغالباً ما يُحصر الناخب العربي في دائرة ضيّقة حدّدتها الإدارة السياسية له. وبالتالي فإن مجال اختياراته السياسية يظلّ محدوداً بحجم الإقصاء المبدئي الذي يمارسه النظام.

أما الشرط الثاني، والذي يقول بضرورة ترجمة اختيارات الناخبين الانتخابية الحقيقية بكلّ دقّة وشفافية من قِبل المسؤولين في النظام السياسي، فهو شرط يبدو تحقيقه مستحيلاً لدى معظم الأنظمة العربية، وذلك نتيجة لعمليات التزوير التي تمارسها السلطة، بالإضافة إلى وسائل التأثير المباشر وغير المباشر على إرادة الناخبين .. وتظهر النتائج المعلنة غير متطابقة مع الأصوات الفعلية التي حصل عليها بعض المرشّحين المعارضين.

أما الشرط الثالث، حول ضرورة وصول الأحزاب السياسية والمرشّحين الذين فازوا في العملية الانتخابية إلى سدّة الحكم وتسلّم السلطة بشكل فعلي، فهو أيضاً يتعرّض لانتهاكات سافرة في بعض الدول العربية. وكلّنا نذكر تجربة مرشّحي الجبهة الإسلامية للإنقاذ في الجزائر، والذين كان من حقّهم الدستوري أن يستلموا السلطة ويحكموا بالفعل، إلاّ أن الجيش قام بانقلابه الشهير ضدّهم، ليتحوّل حراكهم إلى تمرّد دموي مسلّح ضدّ الدولة فيما بعد.

وبالعودة إلى جون هيكمان، ونقده العنيف للنظام السياسي الأمريكي على أساس

أنه يعاني من عوق ديموقراطي، فهو يقترح بدائل متعدّدة لانتخاب رئيس الجمهورية بالانتخاب الحرّ المباشر، بعد إلغاء نظام المجمع الانتخابي الذي يراه هيكمان نظاماً معوقاً للديموقراطية الشعبية الحقيقية.

وأخيراً، يعتبر «راي تاكيه» أن الحاجة إلى الإصلاح في الشرق الأوسط لم تكن ضرورية وعاجلة أكثر ممّا هي عليه في اللحظة الراهنة. وفي رأيه أن العالم العربي يواجه خطر انفجار اجتماعي، لأنه يعيش ثورة ديمغرافية. فنصف عدد سكّانه على الأقلّ أعمارهم دون العشرين؛ وتحتاج المنطقة إلى خلق مليون فرصة عمل خلال الخمسة عشر عاماً القادمة، وهذا يقتضي من الحكومات العربية أن تطبّق إصلاحات اقتصادية وإدارية من شأنها أن تدفع بالنموّ الاقتصادي والاجتماعي إلى الأمام من خلال تنمية الاستثمار والتجارة. غير أنه لا يمكن فعل ذلك بغير تحديث سياسي جذري. وينبغي أيضاً أن نضع في الاعتبار الشروط المبدئية اللازمة لتحقيق تحول ناجح إلى نظام السوق، مثل سيادة القانون والمحاسبة والشفافية، باعتبارها مكوّنات رئيسية لأيّ نظام سياسي ديموقراطي ناجح.

القسم الثالث:

المجتمعات العربية: بين الحكّام والنخب

يقول الفيلسوف الفرنسي "ألبير كامو" في كتابه (المتمرّد): "أنا أثور، إذن أنا موجود"، في ربط واضح منه بين الثورة والحياة... ويقول في الثورة الفرنسية: أياً كانت النتائج والعواقب، فقد حدث بالفعل شيء مهم في رؤيتنا نحن للإنسان والتاريخ..

وهذا الكلام ينطبق هنا، في منطقتنا، على مرحلة "الربيع العربي" وما بعدها!



مدخل

نعم، لقد حدث شيء مختلف في رؤيتنا للإنسان والتاريخ. ومهما كانت نتائج ثورات دول "الربيع العربي ومساراتها المتغيّرة بحسب قدرات مجتمعاتها، يبقى أنها دحضت، وبصورة مذهلة، ثلاثة قوالب نمطية مهيمنة: قالب صدام الحضارات، وقالب العالم العربي المحروم من الحرّية السياسية، وقالب استقرار الأنظمة المستبدّة. و لم يعد التعصب الديني أو المتعلق بالهوية يظهر كعامل وحيد لإلهام المشاعر القومية. فالديمقراطية التي تعيش في أزمة انبعثت للحياة، ولو بصعوبة، على يد جيل جديد ملّ الأوتوقرطيات التراثية، والرأسماليات الاستبدادية وردود الأفعال الخائفة والمرتبكة.

في عام ١٧٨٤، كتب الفيلسوف الألماني الشهير "كانط" مقالاً في مجلة "برلين الشهرية"، تحت عنوان: ما هو التنوير؟ "التنوير هو خروج الإنسان من قصوره الذي اقترفه في حقّ نفسه. وهذا القصور هو بسبب عجزه عن استخدام عقله بتوجيه من إنسان آخر... ويقع الذنب في هذا القصور على الإنسان نفسه عندما لا يكون السبب الإفتقار إلى العقل، وإنما إلى العزم والشجاعة اللذين يحفّزانه على استخدام عقله بغير توجيه من إنسان آخر...".

ويعتقد "كانط" أن التعاطف مع الثورة لا يقلّ أهمية تقريباً عن المشاركة فيها مباشرة.. فالتعاطف معها والتحمس لها يحيطانها بحزام من الحبّ والدعم وحرارة الوهج والإشعاع". نعم، إن التعاطف مع الثورة دليل واضح على الميل الأخلاقي المترسخ في صميم الجنس البشري، لحبّ الخير وكره الشرّ المتمثّل بأنظمة فاسدة وحكّام قتلة.

وهناك مقولة رائعة للمؤرّخ الفرنسي "ميشليه" يصف فيها شعبه بعد الثورة بقوله: "شعبٌ يبني نفسه بنفسه من تلقاء نفسه".

نعم؛ إنه البناء الحقيقي حيث يُمنح كلّ مواطن الفرصة بأن يشارك مشاركة فعلية وحاسمة في تقرير مصيره ومصير أبنائه. وبين التنوير والتعاطف والبناء تبدو ثورات "الربيع العربي" خطوة جريئة لتحرير العقل والفكر من موروثات الخنوع الفكري للسلطة، والأبوية المتمثّلة في زعماء لم يستخدموا عقولهم إلاّ في طريق الشرّ والطغيان.

"الربيع العربي": النخبة والسلطة

بدأ العالم العربي منذ أواخر العام ٢٠١٠ يشهد تفكّك بُنى النظم السلطوية بفعل انتفاضات شعبية انطلقت من تونس ومصر، لتصل إلى ليبيا والأردن والبحرين واليمن وعُمان ... وأياً كانت أسماء ساحات الاحتجاجات (ميدان التحرير، دوّار اللؤلؤة، ساحة التغيير)، فإن هدفها كان واحداً: إسقاط الأنظمة السلطوية الهرمة، التي حكمت شعوبها لعقود طويلة بالقوّة، بعيداً عن أيّ مظهر من مظاهر الرقيّ والتقدّم والديمقراطية؛ وهذا ما شكّل تناقضاً بين الثقافة العربية وقِيم الديمقراطية، واستثناء حضارياً للعرب في القرن الواحد والعشرين!

وعلى الرغم من التباينات، وربما التناقضات فيما بينها، ظلّت النظم العربية تصنّف من حيث ممارسة السلطة بين نظم ملكية وأخرى جمهورية، وبين دول منتجة للنفط ودول مصدّرة للعمالة. إلاّ أن هذه النظم غالباً ما كانت تتّفق على انتهاج سياسة تهميش الشعوب وتسخيفها، إلى حدّ منعها من التفكير أو المطالبة بأيّ اصلاح أو تغيير يتماشى مع الحقوق الدنيا للمواطنة الحقيقية. من هنا فقد تشابهت مطالب القوى الثائرة إلى حدّ بعيد، وتركّزت على إطلاق الحرّيات السياسية وتحقيق الديمقراطية والعدالة الإجتماعية؛ كما تشابهت ردود أفعال القوى الحاكمة السلطوية، باعتبار الثوّار خونة أو مأجورين بالعمالة، حيث جرى استخدام العنف والترهيب لقمعهم وإخماد ثوراتهم السلمية، في وقت تماثلت تصريحات بعض المسؤولين العرب بالتأكيد أن لكلّ دولة عربية خصوصيتها، مثلما صرّح وزير خارجية الجزائر "مراد مدلسي" بأن "الجزائر ليست تونس، والجزائر ليست مصر".

.http://www.tsa–algetie.com/ar/diplomaoy/article

وكذلك سيف الإسلام القذافي (ابن معمّر القذافي) الذي أكّد أن ليبيا ليست كمصر وتونس، ووزير الخارجية المصري السابق "أحمد أبو الغيط" الذي قال إن "مصر ليست تونس"! مهما كان الحال، فما جمع الشعوب العربية كان كبيراً وحقيقياً، لدرجة أنه أسقط الحدود الجغرافية وأدّى إلى انهيار أنظمة قوية كان من الصعب حتى التفكير بأنها ستسقط يوماً ما.

إن دراسة النخبة في أيّ مجتمع هي مسألة على درجة عالية من الحساسية، لأنها تسهم في فهم وتفسير طبيعة السلطة السياسية داخل الدولة. إذ أن داخل أيّ مجتمع هناك فئة محدّدة تحكم، وتحتكر معظم المراكز الاقتصادية والسياسية والاقتصادية، وتملك سلطة اتخاذ أعلى القرارات داخل الدولة.

وتحتلّ دراسة النخبة أهمية كبرى في إطار موضوعات علم الاجتماعي السياسي، لما تملكه هذه النخبة من أدوات مؤثّرة في تكوين واستقرار المجتمعات وتشكيل نسق الحكم والفكر والتوجه العقيدي.

يقول د. محمد مالكي: يُعتبر اصطلاح النخبة من أكثر الاصطلاحات تداولاً في التخاطب والكتابة، ليس في دائرة الاستعمال الأكاديمي والعلمي في العقد الثالث من القرن التاسع عشر (١٨٣٢)، كما قدّر ذلك "بوتومور" في قاموس "أكسفورد"، ولكن منذ نشوء الفلسفة السياسية وتشكّل وعي الظواهر مناط اهتمامها. ففي القديم، دافع "أفلاطون" عن ضرورة أن تقود المجتمع ثلّة من النبهاء حدّدها في فئة الفلاسفة؛ وبعده بقرونٍ جاء "سان سيمون" كأول من وضع الخطوط العامة لتحليل الصفوة، حيث نظر إلى المجتمع كهرم في قمّته توجد صفوة سياسية. (د. محمد مالكي – عن النخبة وأدوارها، صحيفة أوان، عدد ٧١٦).

وقد سبّب موضوع النخبة جدلاً واسعاً في أوساط المفكّرين الأوائل وحتى الآن. فأفلاطون مثلاً، تحدث عن طبقة الحكماء، فيما استُخدِم لفظ "النخبة" في القرن السابع

عشر للدلالة على الطبقات العليا من النبلاء أو الفئات الاجتماعية المتفوّقة. ومع بداية القرن المنصرم تأنّثت الاصطلاحات حول هذا المفهوم. وكان للباحثين الإيطاليين موسكا Moska و باريتو Pareto دراساتهما الاجتماعية المكثّفة في بداية القرن العشرين، حيث أكّدا أن المجتمعات تنقسم عادة إلى طبقتين: جماعة حاكمة، وأخرى محكومة.

أما النخبة من وجهة نظرهما، فهي مجموعة قليلة من الأشخاص الذين تتوافر فيهم شروط موضوعية، كالثروة والقدرة، أو ذاتية كالمواهب والشخصية الفذّة، ممّا يجعلهم متميّزين عن الآخرين.

فيما رأى "لازويل" Lasswel، أن النخبة هي الطبقة التي تتميّز بقدرتها على التأثير أكثر من غيرها وعلى جنْي نتائج أفضل بفعل هذا التأثير.

وفي تصوّر آخر، يعتبر "رايت ميلز" أن هناك علاقة وطيدة بين النخبة وامتلاك امكانية اتخاذ القرار. وأن هناك مجموعة من المؤسسات تتحكم في مسار الولايات المتحدة (ركّز في دراساته على المجتمع الأميركي)، حدّدها في: المؤسسة العسكرية، المؤسسة السياسية، الشركات الكبرى، من خلال نخبة تحتلّ مكانة مهمة داخل هرم اتخاذ القرار في هذه المؤسسات.

وفي القواميس الإنكليزية، تُعرّف النخبة بأنها: أقوى مجموعة من الناس في المجتمع، ولها مكانتها المتميّزة وذات الاعتبار" (محمود محمد الناعوع: أزمة النخبة في الوطن العربي، الطبعة الأولى ١٩٨٩، ص ١٥).

أما بخصوص النخبة السياسية، فيقول بنتام Puntam: "يقتصر موضوع النخبة على أولئك الذين لهم سلطة أكبر على الآخرين. فالنخبة السياسية تقتصر فقط على البرلمانيين، والوزراء، ورؤساء الدولة، بالإضافة إلى كبار الموظفين" (كوليت أسمال، مظاهر خصوصية النخب السياسية، المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي، العدد ٩-١٠، ١٩٨٩، ص ٥).

في مقابل ذلك، يشدّد موسكا وباريتو على اعتبار النخبة "فئات من الناس تمارس

السلطة السياسية مباشرة، وتكون في وضع تؤثّر فيه بشدّة في عملية ممارسة هذه السلطة" (النخبة والمجتمع/ت. بوتومور، ترجمة جورج جحا، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ص ٨).

وبشكل أضيق، يرى "باريتو" أن النخبة هم أولئك الذين يتفوّقون في مجالات عملهم في (مباراة الحياة). وحين يجد أن هذا التعريف غير مستوفٍ يستدرك الأمر، وينتقل إلى المجال الأضيق في تعريف النخبة، فيقوم بربط مفهوم النخبة الاجتماعية بقدرة هؤلاء المتفوّقين على ممارسة وظائف سياسية أو اجتماعية تخلق منهم طبقة حاكمة ليست بحاجة إلى دعم وتأييد جماهيري، لأنها تقتصر في حكمها على مواصفات ذاتية تتمتّع بها؛ وهذا ما يميّزها ويؤهّلها لاحتكار المناصب.

ويكمِل "موسكا" على تعريف "باريتو" بأن من أهم أسباب تميّز الطبقة الحاكمة عن الطبقة المحكومة - وهو هنا لا يأخذ بالمدلول الماركسي لمعنى الطبقة: هو قوّة التنظيم الأولى، ووجود دافع وهدف معيّن تسعى إليه في مواجهة أغلبية غير منظمة. إلاّ أنه يؤكّد على أهمية اعتماد طبقة الحاكمين على موافقة ورضى الجماهير. وهذا الطرح يقرّب ما بين نظرية النخبة السياسية الديمقراطية، عكس ما انتهى إليه باريتو.

أما الرائد الثالث "ميشال روبرتو"، فانطلق في تعريفه للنخبة السياسية من خلال واقع عمل الأحزاب السياسية، ليكتشف أن هناك عوامل متباينة تحدّد طبيعة عمل التنظيمات، بدءاً من الحزب وصولاً إلى الدولة. وهو يرى أن النشأة الديمقراطية للأحزاب تتحوّل بمرور الزمن إلى تنظيمات خاضعة لحكم قلّة من الأفراد، لأن التنظيم يحتاج إلى أقلّية منظمة؛ وهذه الأقلّية تستحوذ على السلطة من خلال موقعها في مركز اتخاذ القرار، الأمر الذي لم يلتفت إليه "ماركس" في دراساته السياسية.

وقد ذهب العديد من الباحثين إلى اعتبار أن النخبة تشكّل فئة اجتماعية متقاربة رغم اختلافاتها الإيديولوجية والسياسية، وأنها تأتي عبر سبل مختلفة كالوراثة والتزكية والانتخاب وما إلى ذلك. يتحدّث "محمد نبيل الشيمي" عن أن "التتبّع الميداني والمعرفي

لموضوع النخبة يظهر بوضوح أنه لا مجال لتعميم تعريف تحليلي صالح لكلّ زمان ومكان. فهناك مراحل تاريخية كانت النخب فيها تلعب دوراً كبيراً في وعي قضايا المواطن والمجتمع والأمّة في مجتمعات محدّدة، و لم يكن ذلك مرتبطاً بالضرورة بمجموع الشبكة الإجتماعية التي تشملها هذه الكلمة بأكثر تعريفاتها عملية؛ بل غالباً بالمنسلخين اجتماعياً وسلطوياً عن هذا الوضع. أي ليس بمن يفكّر بالثقافة كمشروع سلطة، بل بإدراك دوره النقدي كسلطة مضادّة بامتياز. وهنا محكّ العلاقة بين النخبة والمجتمع، بين المثقّف والمشروع الحضاري للمجتمع"! (محمد نبيل الشيمي، النخبة في العالم العربي، دراسة وصفية نقدية).

النخب السياسية العربية:

بداية، يجب الاعتراف أن هناك خاصيّات مشتركة تتقاسمها النخب السياسية العربية الحاكمة، يمكن تلخيصها في:

١ - التجربة السياسية المشتركة (الخبرة السياسية، الخبرة الدينية، الخبرة التاريخية).

٢ - التكوين الفكري المشترك (المعتقد الديني - المعتقد السياسي - التكوين العصري).

٣ - تشابه طرق تولّي الحكم (التوريث، الانقلابات، الخلافة، الانتخاب).

وقد نجحت الأنظمة السياسية في عدد كبير من البلدان العربية إلى حدّ بعيد في توجيه وترويض العديد من النخب (الاقتصادية، الحزبية، الحكومية، الثقافية، العسكرية، الدينية)، تارة بالترغيب وأخرى بالترهيب والتهديد، لا سيّما وأن معظم هذه الأنظمة تعتمد في استراتيجيتها التسلطية على النخب السياسية إلى جانب نظيرتها العسكرية. وتبيّن تغليب هذه النخب لمصالحها الخاصّة وتورّطها في فساد مالي واداري وسياسي، ممّا أسهم في خلق فجوة بين السلطة الحاكمة وبين أفراد المجتمع، الأمر الذي أفقد النخب ثقة الجماهير وولّد شعوراً بالإحباط في أوساط الشعوب العربية، فيما آثرت نخب أخرى الانكفاء على نفسها والتقوقع بعيداً.

وبغضّ النظر عن وجود رغبة للنخب السياسية لإجراء تغييرات جدّية في البنى السياسية العربية أو غيابها، فإن الإصلاح الحقيقي ينبغي أن يرتكز على حاجات الشارع العربي وتطوير أحواله الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، لا على تنفيذ أجندات خارجية لا تحقّق إلاّ مصالح مروّجيها.

وهناك رؤية تشير إلى أن أزمة النخبة العربية هي أزمة مركّبة ولها جوانب عدّة، منها:

ضعف المصداقية لدى هذه النخبة، بحيث تكون الأعمال مناقضة تماماً للخطابات الرنّانة التي يطلِقها هؤلاء.

الفشل والانهزام والإحباط الذي يسود الشارع العربي هو نتاج سياسة النخبة، بسبب غياب المصداقية، وتراكم الفشل، حتى فقدت الشعوب العربية الثقة في "نخبها" وتفشّي الإحباط بين كثير من الأوساط الشعبية.

إن النخب السياسية العربية يجب أن تستمدّ مشروعيتها وقوّتها من الشعوب أولاً. ويُثبت التاريخ أن النخب عندما تتحمّل مسؤوليتها تسهم في تحديث مجتمعاتها. وقد برزت في الماضي نخب عربية وإسلامية استطاعت تطوير المستوى الحضاري لمجتمعاتها وأسهمت في إنتاج علاقات إنسانية متقدّمة.

ويرى الكاتب سامح المحاريق أن النخب العربية تمثّل حالة منفردة جعلتها تحمل بذور الهشاشة والقابلية للفناء من داخلها، لأنها ببساطة لم تكن معنيّة على امتداد التاريخ بقيادة المجتمع بقدر اهتمامها بسوق المجتمع إلى ما يحقّق مصالحها الخاصة، واستغلال ارتباطها الوثيق بالسلطة لتحقيق هذا الهدف. فالنخب العربية نمت ككيانات طفيلية تترسب وتتعايش عضوياً مع السلطة السياسية؛ وككافة الطفيليات، فهي لا تسعى إلى التأثير بقدر ما تسعى لتأمين استمرارية تزوّدها بعناصر البقاء والنموّ من فضلات السلطة" (سامح المحاريق– النخب العربية – الحوار المتمدّن ٣١/٨/٢٠٠٤، العدد ٩٢٤).

من هنا، فقد اعتادت هذه النخب على أن تظلّ بعيدة عن عامة الناس ومنكفئة على ذاتها، مفترية وعدوانية تجاه وسطها الاجتماعي الطبيعي، وفي موقع وسط بين السلطة الحاكمة

التي لا تحترمها ولا تعبأ بها وبين الجمهور الذي غالباً ما يكرهها ويحمّلها مسؤولية التراجع والتردّي. ويرى الكاتب أن خصوصية النخب العربية قد أذابت الفوارق بين المجموعات التي تكوّن النخب وحجّمت خلافاتها الفكرية، فجعلت النخبة حزمة واحدة، تتحالف ضمنياً ضدّ الذين يرفضون بالتالي وجود النخب لاعتراضهم على الطريقة التي تبدو لكثير منهم لا أخلاقية في تشكيل جزء كبير من النخب السياسية والاقتصادية. إلى جانب شعور الجمهور بالضغينة تجاه العزلة التي ذهبت إليها النخب، ومشيراً إلى إصرار "ابن رشد" الدائم على التذكير بما هو للخواصّ وما هو للعوام من الشأن المعرفي. وينتهي "سامح المحاريق" إلى أن القدرة على التلوّن بألوان السلطة والتبديل الهيّن والظاهري للقناعات للتعايش مع السلطة، وبقاء الرغبة في الانقضاض عليها صفة ثانية تُضاف إلى بقاء النخب ضمن دوائر سلطة متواطئة ومدجّنة في الحالة العربية على الدوام.

النخبة والجماهير

يُعتبر تاريخنا العربي تاريخ "نخب". ويوجد الكثير من الأدبيات في تراثنا التي تزدري بالجماهير والعوام، وتصفهم بأنهم "رعاع" و"سواد من الناس" و"سقط متاع"، وما إلى ذلك. وقليلٌ من امتدح هؤلاء، مثل الإمام علي بن أبي طالب(ع) حين قال: "إنما عماد الدين وجماع المسلمين والعدّة للأعداء، العامّة من الشعب". وفي القرن السابع عشر، عبّر الفيلسوف الهولندي سبينوزا عن العامة بوصفهم بالحشد في "رسالة في اللاهوت والسياسة"، واعتبرهم كياناً له قوّته المعتبرة.

أما المؤرّخ الفرنسي غوستاف لوبون، فقد كتب في أواخر القرن السابع عشر حول "سيكولوجية الجماهير" و"سيكولوجية الثورات"، واعتبر أن الجمهور هو كيان غير منظّم وغير عقلاني، ولديه القابلية للتطرّف والغواية. وقد نشأ موقف "لوبون" هذا إثر الأحداث الأليمة التي أعقبت الثورة الفرنسية.

سلبيات النخب العربية

تنظر النخب العربية، سواء تلك السياسية أو الثقافية أو الدينية أو الاقتصادية والاجتماعية، إلى المواطن العربي نظرة دونية، تتمثّل في اعتقاد واهم بغياب الوعي لدى

هذا المواطن وعدم قدرته على تقدير الأمور. ومن هنا نشأ ما يشبه النظرية بوجوب إيجاد وصاية من جانب النخبة على الجماهير التي يجب أن تبارك (حسب النظرية) أفعال وأقوال وقرارات النخبة دون تردّد ودون حوار! ويشهد الواقع السياسي في العالم العربي أنه لا مجال للحوار في ظلّ تغلّب لغة المنولوج على الديالوج، وفي ظلّ تقسيم المجتمع بين فئة مسيطِرة وأخرى مسيطَر عليها ومجرّدة من حقّ المشاركة الواعية الفاعلة. أي أن العلاقة بين الطرفين تفتقر إلى التكاملية.

وتختلف النخب السياسية في العالم العربي عن مثيلاتها في الغرب من حيث التكوين، وذلك نظراً لاختلاف مراحل التطوّر والتفاعل الديمقراطي. فالغرب شهد فترات من التطوّر أسهم في خلقها مفكّرون كبار في مجالات عدّة، منها المجال السياسي أمثال جون لوك وهوبز وروسو و وفولتير ومونتسكيو وتوماس مور وماركس.. إلخ؛ إضافة إلى مساهمة أفكار بعض المصلِحين، مثل مارتن لوثر كينغ وهيجل ونيتشه وكالفن وبنتام وستيوارت، في تحديد بناء هيكلية قوية للنخبة السياسية، حتّى أصبحت النخب السياسية في الغرب قادرة على التفاعل مع غيرها من النخب، خاصّة الثقافية والاجتماعية، وفي تجسيد مطالب المواطنين والحفاظ على الديمقراطية وترسيم علاقة جيّدة بين حقوق المواطن ودور السلطة. هذا في الغرب. أما في العالم العربي، فالأمر مختلف تماماً؛ فالحكم دوماً كان للمستبدّ، وللقوي، وللظالم؛ والنخب العربية بقيت رغم مرور السنين أسيرة القمع والاستبداد والمواءمة بين المنافع والمضارّ، وعزلت نفسها طواعية؛ فضلاً عن أن النخب السياسية في المجتمعات التي تعاني من التسلّط السطوي باتت تضع شروطاً مستحيلة من أجل الالتحاق بصفوفها. كما أنها لا تؤيد ممارسة الديمقراطية إلاّ في حدود خدمة مصالحها؛ فآلية الانتخابات المزوّرة تعيد "انتخاب" الحاكم لولاية جديدة بنسبة هي في أغلب الأحيان ٩٩,٩٩٪، ولا تسمح للوجوه الجديدة بالصعود إليها. ومن هنا، يُطرح السؤال: هل يمكن لنخبة سياسية لا تؤمن بالتجديد، وبالديمقراطية وتداول السلطة، أن تطالب جهات أخرى بتحقيقها؟

انهيار النظم السياسية العربية

قبل الثورات التي شهدتها المنطقة العربية، كانت بعض الدراسات الأكاديمية تصنّف النظم السياسية العربية ضمن النظم المستقرّة. لكن، هذه الثورات كشفت أن حالات الاستقرار التي استمرّت في بعض الدول لأكثر من أربعين عاماً لم تكن سوى تعبير عن ركود وتضليل سياسي وسيطرة للأجهزة الأمنية على أنفاس الشعوب، حيث الطغيان ساد واستبدّ وقمع الشعوب باسم القانون، تحت عناوين مفبركة "المؤامرة على الحكم".

ولعلّ حالة الانهيار السريع لبعض الأنظمة العربية الهرمة، تستدعي وقفة تأمّل لمعرفة أسباب هذا الانهيار المفاجئ، والبحث عن ظروف وعوامل بنيوية كانت وراء الثورات أو الانتفاضات الأخيرة.

يقول د. خالد حنفي علي: "إن عوامل انهيار النظام السياسي في الدول العربية هي نوعان: "بعضها هيكلية ساهمت في الانتفاضات والثورات، والأخرى ظرفية مباشرة وفّرت للجماهير دوافع الخروج إلى الشارع ومواجهة ثقافة التخويف".

وهناك أيضاً عوامل بنيوية أخرى كانت وراء الثورات والانتفاضات، ومنها: مأسسة النظم العربية للفساد، والقمع الأمني، وهيكلة الانسداد السياسي بأطر لا تسمح بالتعبير الحرّ، وفشل القوى التقليدية في استيعاب وفهم الحركات الشبابية الجديدة... وتفشّي الفقر والبطالة في المجتمعات العربية كأحد مخلّفات الإصلاح الاقتصادي الذي عظّم من قيمة المؤشرات المالية على حساب تهميش المؤشرات المهمة الأخرى.

كما أن معظم الأقطار العربية لم يكتمل فيها بناء الدولة حتى الآن، على المستويين القانوني المؤسسي والوظيفي (د. خالد حنفي علي: الانتفاضات المتتالية، مجلة السياسة الدولية، العدد ٨٤ بعد المائة، نيسان/أبريل ٢٠١١، ص ٥٦–٥٧).

وفي الشأن ذاته، يعتقد الدكتور لطفي حاتم أن هناك الكثير من السمات المشتركة التي تحكّمت في نشأة النظم السياسية العربية وتطوّرها التاريخي. ويذكر أن الدول العربية تُعتبر دولاً جديدة نسبياً من الناحية التاريخية، إذ أنها نشأت بمساعدة خارجية اشترطها

التاريخية الطور الثاني من التوسع الرأسمالي المتّسم بالمنافسة بين مراكزه الدولية. وبهذا المعنى، لم تنشأ الدول العربية نتاج لصيرورة تاريخية نابعة من تطوّر المصالح الاقتصادية لمكوّناتها الاجتماعية.

ويرى د. حاتم" أن أبرز ملامح هذه الدول هي: فشل الدول العربية على اختلاف نظمها السياسية في بناء موازنة سياسية/ اجتماعية بينها وبين تشكيلتها الاجتماعية، ناهيك عن بناء مستلزمات وحدتها القومية..

- اتّسمت النظم العربية باحتكار السلطة السياسية وغياب الديمقراطية وسيادة النزعة البوليسية، انطلاقاً من "شرعيتين" : شرعية وراثية وأخرى انقلابية. وغلّفت الإثنين معاً بأطر تاريخية أسرية أو إيديولوجية.

- تشارك كلا النموذجين، الوراثي والانقلابي، في احتكار الدولة للثروات الوطنية، حيث زاوجت النخب الحاكمة بين احتكار السلطة والهيمنة الاقتصادية، الأمر الذي ساعد على تحوّل القوى البيروقراطية الحاكمة إلى قوىً طبقية طفيلية جديدة تتّسم بالنهب والاغتراب عن مصالح بلادها الوطنية:

- إن تحالف السلطة مع رأس المال المتلاحم والفساد الإداري أضاف شروخاً جديدة بين السلطات الحاكمة وبين مكوّناتها الاجتماعية، وما نتج عن ذلك من سيادة العنف في الحياة السياسية.

وقد ترابطت سمات وخصائص النظم السياسية العربية المتّسمة بالاستبداد السياسي مع سيادة أحزاب سياسية تسلّحت بإيديولوجيات شمولية وأخرى عنصرية، معتمرة الروح الانقلابية، بدءاً من القوى القومية والأحزاب السياسية وانتهاء بالقوى الإسلامية وغياب التيار الليبرالي بسبب تعثّر قاعدته الاجتماعية وضعف فعاليته السياسية (د. لطفي حاتم - النظم السياسية العربية وانهيار شرعيتها).

من جهته، يذكر د. عودة الخالدي أن هناك أسباباً قد تكون قادت إلى الوضع الذي تشهده بعض الدول العربية. وهذه الأسباب هي:

١- انتهاء عصر الدولة الأبوية وعقدها الاجتماعي الذي نظّم العلاقة بين الحاكم والمحكوم في العالم العربي منذ عهد الاستقلال. فقد أقامت الدولة العربية الحديثة نخبٌ سياسية استمدّت شرعيتها من خلال علاقتها السابقة مع المستعمر الأجنبي، أو من خلال القوّة العسكرية التي برّرت وجودها. وقامت هذه النخب بنقل المنظومة الاجتماعية القبلية إلى بُنيان الدولة السياسي، وبنت عقداً اجتماعياً مع الشعب، نظّم علاقتها مع المواطن على أساس تخلّي المواطن عن حقوقه السياسية مقابل قيام الدولة بتقديم كافة الخدمات التي يحتاجها، من صحّة وتعليم ووظائف.

من هنا، قامت الدولة بتقديم البنى التحتية اللازمة للإنتاج الاقتصادي. وخلال الفترة الممتدّة بين ستينيات وثمانينيات القرن الماضي، استطاعت الدول العربية تحقيق مستويات اقتصادية معقولة. ولكن، مع حلول التسعينيات بدأت هذه الدولة تعاني من الترهل والفساد وانخفاض الإيرادات، ما جعل إمكانية قيامها بنفس الدور السابق أمراً صعباً. وقد أدّى هذا الأمر بالدولة العربية إلى التوجه نحو الاستدانة الخارجية؛ وفي ظلّ حجم الفساد البنيوي المتزايد، لم يكن هناك مجال لإصلاح اقتصادي حقيقي.

وأيضاً، وقعت الدولة فريسة لجيل جديد من رجال الأعمال ممّن استغلّوا التوجه نحو الخصخصة للحصول على موارد فلكية، كان من الممكن أن تكون مصدر رزق للملايين من المواطنين، ممّا أدّى إلى اختفاء الطبقة الوسطى المنتجة، وتحوّل العالم العربي إلى طبقتين: طبقة من المديرين الأغنياء، ويعمل لديهم جيش من العمال الوافدين والأجانب، وطبقة معدمة، ولكن متعلّمة وقادرة على العمل، ولكنها محرومة منه.

٢- اعتماد الحلّ الأمني كوسيلة للتخلص من الخلافات التي نشأت بين النظام الحاكم والشعب. فأثناء سيطرة النخب الحاكمة على النظام السياسي، قامت هذه النخب بتشكيل عدد كبير من الأجهزة الأمنية ذات الاختصاصات المتداخلة، لبثّ الرعب في نفوس المواطنين وإعلان الحرب على كلّ صوت معارض. ومن هنا، تكون في المجتمع السياسي ثلاث فئات مجتمعية: فئة منافقة مستفيدة من النظام السياسي، وتؤيده في كلّ إجراءاته وتتماهى بتسلّطه؛ وفئة ثانية كارهة للنظام السياسي وتبحث دوماً عن الإيديولوجيات

والأمثلة التي تبيّن مساوئ النظام الذي يمثّلها؛ والثالثة، وهي الأكبر، فئة خائفة وغير مبالية تنتظر الفرج.

٣- ضعف الدولة على المستوى الدولي، إذ لم تستطع الدولة العربية الحديثة منذ الاستقلال، أن تحقّق نصراً حقيقياً يفاخر به مواطنوها.

٤- التكنولوجيا الحديثة والتوسع في استخدام وسائل الاتصال بين الشباب في العالم العربي والعالم ككلّ، منعت الدولة من حجب المعلومة وجعلت الشباب يستخدمون هذه التكنولوجيا للتعبير عن رغبتهم في التغيير ووضع برنامج عملي جدّي لترجمة هذه الرغبة (نقلاً عن د. غالب عوّاد الخالدي: نحو تفسير علمي لمطالب التغيير في العالم العربي).

وتحت ذريعة الأمن والحفاظ على الوطن و"مصلحة الوطن العليا"، فرض الحكّام العرب طوقاً حديدياً على المواطنين سمّي بـ"قانون الطوارئ"، كمّت فيه الأفواه وامتلأت السجون من أصحاب الرأي الآخر وعُلّقت المشانق بتهم "الخيانة العظمى". وبات الحاكم يتلاعب بشؤون الناس، بدءاً من الحياة النقابية والحزبية والإجتماعية وصولاً حتى المؤسساتية الخاصّة وفقاً لما يتلاءم مع نزواته ومصالح أبنائه وعائلته، ضارباً بعرض الحائط المفاهيم القانونية والشرقية والإنسانية حول علاقة الحاكم بالمحكومين.

من هنا، كان لا بدّ من تحرّك يعيد الأمور إلى نصابها، فكان "الربيع العربي" كثورة جديدة لم يعهدها الشارع العربي من قبل، لإعادة العلاقة بين المواطن العربي والوطن، بعد غياب قسري طويل استتر لعقود بسبب احتكار الحكّام تفسير هذه العلاقة بما يخدم مصالحهم.

وممّا لا شكّ فيه أن الثورة هي حدث سياسي واجتماعي واقتصادي وثقافي، له خصوصية مجتمعية. ومن حيث أن لا مجتمع يتطابق مع مجتمع آخر، لا يمكن أن نتصوّر ثورة تتشابه تمام التشابه مع ثورة أخرى. وصحيح أن الفقر والبطالة من أهم أسباب الثورات، إلاّ أن ذلك لا يشكّل دافعاً للانتفاض إلاّ إذا شعر الفقراء بأن الأغنياء يستغلّونهم؛ وهذا يحتاج إلى ثقافة سياسية ووعي اجتماعي.

في العالم العربي، اختلفت ثورات اليوم عن ثورات الأمس. وثقافة الخضوع التي تُنسب للمجتمعات العربية تلاشت مع ظهور ثقافة الشباب، أو جيل اليوم الذي أحدث انقلابات مصيرية وأسّس لبناء مجتمع جديد تبنّى شعارات الثورة بالقضاء على الفقر والجهل والمديونية، وتنفيذ مطالب متعدّدة، بدءاً بالحقوق الاجتماعية الاقتصادية وصولاً إلى الإصلاحات السياسية.

وفي العالم العربي أيضاً، كسرت الثورات الحديثة حاجز الخوف ورسّخت ثقافة سياسية جديدة قادت إلى تغيير اجتماعي وسياسي في دول عدّة، فسقطت أنظمة واهتزّت عروش لوقعها، حيث لم يكن أحد لوقت قريب يتوقّع أن تقدّم تلك الأنظمة تنازلات لصالح شعوبها.

إن عوامل الثورات العربية المتحرّكة في قلب المنطقة، كانت متوفرة في النظام السياسي العربي وإن اختلفت درجتها من منطقة لأخرى. لكنها عوامل موحّدة لهذا النظام، الذي لم يقرأ جيّداً تحوّلات سياسية عالمية جرت قبل عقدين من الزمن في أوروبا الشرقية، أو تحوّلات حديثة جرت في أميركا اللاتينية وآسيا وحتى في دول أفريقية عدّة، نقلت هذه البلدان من عالم النظام الشمولي إلى التعدّدي، ومن الانغلاق إلى الانفتاح، ومن توارث السلطة إلى التداول السلمي لها، ومن مؤسسات قائمة على الفساد والمحسوبيات إلى مؤسسات على درجة عالية من المصداقية والثقة.

يقول المفكّر المغربي "عبد الله ساعف" (رئيس مركز الدراسات والأبحاث في العلوم الاجتماعية، وأستاذ في كلّية الحقوق بجامعة محمّد الخامس بالرباط): إن ما جرى في الثورات العربية، وبالتحديد في تونس ومصر، يشكّل نموذج وقائع كبرى وأساسية محدّدة للحاضر والمستقبل. كما أن دلالات ما جرى تتجاوز المنطقة العربية، لتلقي بظلالها على الإقليم والعالم بأسره، لما للمنطقة وتطوّراتها ومسارها من تأثيرات عالمية، اقتصادياً وسياسياً وأمنياً. ويقرّ "ساعف" بأن تفاصيل كثيرة ساهمت في اندلاع الثورات العربية، مثل التهميش والبطالة والفقر وارتفاع الأسعار، إلاّ أن الأساس كان الإحساس بالقهر والظلم والحرمان من التظلّم وعدم الاستجابة لتطلّعات المواطن، وصيرورة مبنيّة على

موقف عقلاني ومستميت وممتدّ زمنياً، يبرز عندما تقع أحداث مثل التي وقعت في تونس ومصر، لتسائل عقوداً طويلة من الحكم المغلق والمقفول، ويصبح مدى المواجهة غير محدّد الأفق. فأنصاف الحلول لا تُقبل، والعروض بالتنازلات الجزئية والترقيع لا تُناقش. ويرى "عبدالله ساعف" أن العقيلة تبدّلت، وأن وقائع جديدة لم يكن الحاكم وأجهزته، وحتى النخبة السياسية قادرين على تلمسها وتلمس قوّتها؛ بالإضافة إلى وعي عربي بضرورة عدم العودة إلى ما قبل الثورة التونسية وانتصار الثورة المصرية، لأن من أعلن الثورة وقادها وحقّق أهدافها الأوّلية (سقوط النظام)، هو قوّة خارج إطار المؤسسات وخارج القوّة التقليدية، نجحت في تحييد الجيش ووضعه في موقف الحياد في البداية، ثمّ الانحياز لاختيارات الشعب (www.swissinfo.ch./ara/detail/content.html?cid=29498948).

عوامل اندلاع الثورات العربية

يعيش الإنسان العربي وسط مخاطر تهدّد وجوده، على رأسها النظام السياسي، ونظام القوّة والقمع والفساد، وانعدام الحرّيات، مع إقصائه عن المشاركة الديمقراطية في صنع القرار الوطن، رغم وجود النظام الانتخابي في بعض الدول العربية، مع تنحيته عن القرار السياسي الاقتصادي ممّا يجعله غريباً في وطنه.

وفي ظلّ السلوك السلطوي لتبديد الثروات والانكشاف المائي والغذائي والأمني والثقافي والاتجاه إلى الاستهلاك، اتسعت الفجوة بين الأقلّية المرتفعة الثروة والأكثرية المسحوقة في ردهات الفقر، وتعزّزت علاقة التبعية مع السوق العالمي، فاتسعت الفروق الطبيعية والديون الهائلة، وانتشر الفساد ونزحت العقول، ممّا أوجد حالة من الإحباط العام الناتج عن الإخفاق في اخراج الوطن العربي من مآزقه المتتالية وحالة عالية من الغضب الشعبي أسّست لثورات قد تسهم في صناعة وطن جديد لإنسان عربي مختلف.

ومن أجل تحديد معالم هذه الصورة بشكل أفضل، لا بدّ لنا من الحديث عن الظروف أو العوامل التالية:

العوامل الاقتصادية

على الرغم من أن العالم العربي يمتلك ثروات طبيعية هائلة، منها النفطية والزراعية والبشرية، إلاّ أنه يستورد أكبر جانب من حاجاته الاستهلاكية ولا ينتجها. وعليه، فإن الأمن الغذائي من أهم التحدّيات التي تواجهه. والمضحك المبكي أن الثروة النفطية العربية التي من المفترض أن تغني المنطقة برمّتها، لم تكن قادرة على تمويل عملية التنمية الشاملة، وذلك بسبب انعدام السياسات الاقتصادية الفاعلة عن قصد وغير قصد. كما أن النفط العربي بمقدار ما وفّر من ثروات للبعض، فقد وفّر تهديدات وأوجد خللاً في بُنية النظام والمجتمع العربي، وقاد إلى حروب عدّة. فالثروة النفطية عمّقت الخلافات ودفعت العالم لاستعمار المنطقة والسيطرة عليها في ظلّ ضعف عربي مهين، لا سيّما في الدول النفطية. لقد دفع المواطن العربي في الدول غير النفطية أثماناً باهظة نتيجة غباء أو تبعيّة بعض الحكّام العرب الذين ساعدوا الأجانب في استعمار بلادهم.

إن غالبية السكّان في العالم العربي تعيش حالة فقر وعوز. وقد بلغ نصيب الفرد حوالي ٤٠٩٥ دولار سنوياً، مع العلم أن نسبة ٩٠٪ من السكّان تعيش بمعدّل أقلّ بكثير. ويعيش أكثر من ٢٠ مليون شخص تحت خطّ الفقر العالمي. وهناك ٣٥ مليون عربي يعيشون في فقر مدقع، بالإضافة إلى ٦٥ مليون عربي يعيشون في فقر، حسب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

أما بالنسبة إلى قوّة العمل، فقد بلغت أكثر من ٨٢ مليون شخص معظمهم يعملون في قطاع الخدمات، نتيجة الخلل في البنية الاقتصادية. ووصلت معدّلات البطالة إلى ١٤٪، لا سيّما بين الشباب. أما المطلوب، فهو توفير أكثر من ٥٠ مليون وظيفة للقوى العاملة في العام ٢٠٢٠.

وممّا فاقم من هذه المشكلة الكبرى هو علاقة التبعية للسوق العالمي. وقد أظهرت ذلك الأزمة الاقتصادية العالمية الأخيرة في الغرب، والتي كان من نتيجتها خسائر بآلاف مليارات الدولارات في ظلّ عجز عربي تام، لأن العرب ليسوا في موقع أخذ القرار الاقتصادي، بل فقط هم مموّلون للاقتصاد الغربي وقت الازدهار ووقت الانهيار. لقد

نهبت اموال الشعوب العربية من جديد من خلال الأزمة الاقتصادية العالمية، حيث تأكّد المواطن العربي أن أموال العرب هي لخدمة الغرب؛ فهنا لا تقدّم اقتصادي ولا تنمية ولا تعليم ولا فرص عمل، بل فقر وإفقار؛ وفي الغرب أموال عربية مجمّدة لتعزيز اقتصاده في حال انهياره!

العوامل الاجتماعية

يتميّز العالم العربي بواحدة من أعلى معدّلات النموّ السكّاني في العالم، مع هجرة متزايدة من الريف إلى المدينة لامست ٦٠٪ من الشبّان. ويُعتبر المجتمع العربي مجتمعاً شاباً. أما التوزّع السكّاني، فينذر بمخاطر عدّة نتيجة وجود كثافة سكّانية عالية في دول عربية ذات مصادر اقتصادية محدودة، مثل مصر والسودان واليمن، في حين تقوم الدول ذات الكثافة السكّانية المتدينة والغنية، مثل دول الخليج، بجلب حاجاتها من اليد العاملة من الأسواق الآسيوية وبأعداد ضخمة!

ولم تنجح الأنظمة العربية في حلّ مشكلة الأميّة التي بلغت ٤٠٪. كما لم تنجح في تأمين الخدمات الصحية والاستشفائية للمواطنين، ولم تعمل على رفع مستوى الخدمات لهم. بل على العكس من ذلك، هي أضعفت المجتمع عبر إلهائه بمشاكل يومية حجّمت من طموحه وآماله، وهمّشت الكثير من الفئات العريضة فعزّزت الشعور بالاغتراب والإحباط لديها.

العوامل السياسية

التمزّق، التشرذم، الانقسام، التآمر، هي عناوين لخصّت الحالة السياسية المنطقة ما قبل "الربيع العربي". فليس هناك تحالفات استراتيجية ضدّ عدوّ واحد، وليس من قرار سياسي يوحّد الدولة، شعباً وحكماً. وليس هناك حقوق سياسية معنونة تمنع الانتهاكات بحقّ المواطن، بل تقسيم كولونيالي وإرث المرحلة الاستعمارية التي أفرزت ٢٢ بلداً عربياً، بعضه محتلّ بالكامل مثل فلسطين والعراق (قبل خروج الاحتلال الأميركي منه)، وبعضه يعيش تحت احتلال جزئي ظاهر أحياناً ومستتر أحياناً أخرى. وفي كلّ الحالات، الدول

العربية تعاني من مشكلات خطيرة في استقلالية قرارها السياسي.

والأدهى أن بعض الأنظمة العربية قد شرّعت تحت شعار الإصلاح السياسي قوانين أمنية وعسكرية ومالية، احتكرت من خلالها البلاد وامتهنت كرامات المواطنين، ومنعت تطوّر الشعوب وأبقتها رهينة الجمود والتخلّف. كما أسست لأعراف جديدة تتنافى مع الممارسات الديمقراطية، ومنها التوريث والمحسوبيات والواسطة والفساد.

دور الوعي العربي

بعد حروب "الاستقلال" في النصف الأوّل من القرن الماضي، شهدت المنطقة تراجعاً تدريجياً في الزخم التحرّري، لاسيّما بعد اتفاقات كمب دايفيد بين مصر والعدوّ الإسرائيلي، وما تلا ذلك من احتلال "إسرائيل" للعاصمة اللبنانية بيروت في العام (١٩٨٢) وحرب الخليج الأولى والحرب الداخلية في الصومال، ثم حرب الخليج الثانية، حيث كان لسقوط بغداد ورؤية ثرواتها تُنهب الأثر البالغ في نفوس الشرفاء من المواطنين العرب الذين أدركوا أن الأنظمة الفاسدة لن تسهم سوى في تعميق الأزمات لديهم. وقد تحوّل هذا الشعور إلى قناعة بعد حرب تموز الإسرائيلية في تموز/آب عام ٢٠٠٦ على لبنان، وبعد العدوان الغاشم على غزّة (٢٠٠٨)، وليس انتهاء بتقسيم العراق واليمن، والتصريحات العلنية الغربية والإسرائيلية حول مشاريع وخطط احتلالية استيطانية متجدّدة عبر ما يسمّى "شرق أوسط جديد"، تبنّت الإدارة الأميركية فرضه بالقوّة الغاشمة بالتواطؤ مع "إسرائيل"، من خلال استغلال الخلافات العرقية والدينية والطائفية في الدول العربية لتحويلها إلى دويلات مهترئة عاجزة عن حكم نفسها بنفسها.

لقد برز الوعي العربي الشعبي المفاجئ خلال الأعوام الأخيرة مع تحوّلات نوعية في المنطقة، ضربت في العمق نظريات مشبوهة كانت تُعتبر حتى فترة ليست بعيدة مستحيلة الإسقاط، كنظرية (التفوّق النوعي الإسرائيلي) و(الجيش الإسرائيلي الذي لا يُقهر). وبرز الوعي أيضاً مع فهم دقيق لأنظمة الحكم التي لا تحرص على شيء بقدر حرصها على كراسيها؛ ومن هنا انقسم الخطاب الوطني بين واحد يتبنّى العجز والضعف والنأي

بالنفس، وآخر يتبنّى المقاومة والتغيير على أساس القدرة والتصميم. هذه المسافة بين الوعي الحقيقي والوعي المشوّه عزّزت فرضيات الثورة في وجه "المحتلّ الداخلي والآخر الخارجي"، وأدخلت المنطقة العربية في المعادلات الكبرى، لاسيّما بعد انتصار المقاومة في عام ٢٠٠٦ على المحتلّ الصهيوني، وبعد صمود قطاع غزّة المحاصر في أواخر ٢٠٠٨ ضدّ هجمة الأسلحة الكيماوية والبيولوجية الإسرائيلية.

والخطوة الأولى كانت من تونس، التي أعطت نموذجاً حياً حول قدرة الفرد (مع أقرانه) على تغيير الأنظمة التي تقف أمام طموحات الشعب. وبات معروفاً لدى الجميع أن التغيير لا يُعطى أو يُمنح من قِبل الأنظمة الحاكمة، بل بالتحرك والثورة الشاملة للتخلص من الظلم الداخلي أولاً، ومن الظلم الخارجي ثانياً.

دور الشباب في الثورة

مع وصول الأداء السياسي للأنظمة العربية إلى درجات عالية من الفساد والتوريث والطاعة العمياء للغرب، وهدر أموال المواطنين والتلاعب بمستقبلهم ومصائرهم وتزوير إرادتهم، والتباهي بذلك، كما حصل في الانتخابات المصرية الأخيرة قبل سقوط نظام حسني مبارك، وصلت الجماهير إلى مرحلة انعدام القدرة على العيش في ظلّ هكذا أحوال، فخرجت إلى الشارع تطالب بإصلاح النظام أو بإسقاطه، متحدّية آلة الموت والرصاص الذي أطلِق عليها في محاولة لتغيير واقعها نحو الأفضل.

واللافت أن معظم المتظاهرين كانوا من فئة الشباب المتعلّم، الذي تمكن من استخدام أساليب التواصل الحديثة لإنجاح حراكه وإحداث تغييرات جدّية توافق الحدّ الأدنى من تطلعاته.

أيضاً، فإن قطاعات الشعب الأخرى بأجياله، من رجال ونساء وعمال وفلاّحين ومحامين وقضاة وفنّانين وغيرهم، رفعت حواجز الخوف ونزلت إلى الشوارع جنباً إلى جنب مع الشبّان، مدافعة عن الكرامة الفردية والجماعية للمواطن العربي المهان في بلده، ممّا ساعد في تصعيد الاحتجاجات وتنظيمها والارتقاء بها سياسياً إلى درجة تحويلها ثورة عارمة على الاستبداد والأنظمة الكولونيالية والحكّام الهرمين.

علاقة الاستبداد السياسي بالثورة

يشير الأستاذ محمد محفوظ في دراسته "أسباب ظاهرة العنف في العالم العربي" إلى العلاقة الوثيقة بين الاستبداد السياسي وبين الثورة، فيقول: "إن انعدام الحياة السياسية الوطنية السلمية وغياب أطر ومؤسسات المشاركة الشعبية في الشأن العام ولّد مناخاً إجتماعياً وثقافياً وسياسياً يزيد عن فرص الانفجار الاجتماعي، ويساهم في إقناع العديد من أفراد القطاعات الاجتماعية المختلفة بخيار العنف". ويرى الكاتب أن "الدولة القمعية بتداعياتها ومتوالياتها النفسية والسياسية والاجتماعية هي من الأسباب الرئيسية في إخفاق المجتمعات العربية والإسلامية في مشروعها النهضوي".

ويستنتج "محفوظ" أن من أسباب بروز ظاهرة العنف غياب الحياة السياسية السليمة والمدنية في بلدان العالم العربي، وأن النهج السياسي المعتدل الذي يتعاطى مع الأمور والقضايا المجتمعية بعقلية منفتحة ومتسامحة هو القادر على ضبط نزعات العنف، وهو المؤهّل لمراكمة الفعل السياسي الراشد في المجتمع (محمد محفوظ، أسباب ظاهرة العنف في العالم العربي).

كذلك، ترتبط بظاهرة الاستبداد ظاهرة التعجرف السلطوي أو الفوقية المحتّمة بين الحاكم والمحكوم، حيث تُرفض أيّ مطالب أو رؤىً أو أفكار شعبية تقدّم إلى الحاكم الذي يعتبر نفسه أكبر وأعلى من الشعب. وعادة ما يلجأ الحاكم المستبدّ إلى استخدام بعض من "رعاياه" لتبرير سلوكياته التسلّطية. يقول عبد الرحمن الكواكبي في كتابه "طبائع استبداد ومصارعة الاستبداد": إن المستبدّ يتخذ المجحدين سماسرة لتعزيز الأمّة باسم خدمة الدين أو حبّ الوطن أو تحصيل منافع عامة أو الدفاع عن الاستقلال... والحقيقة في بطلان كلّ هذه الدعاوي والتي ما هي إلاّ تخيّل وإلهاء الناس وتضليل الأمّة" (عبد الرحمن الكواكبي، طبائع استبداد ومصارعة الاستبداد).

وعادة ما يرتبط الاستبداد باحتكار وسائل الاعلام ومنافذ التعبير الديموقراطي واستخدام استراتيجيات للتحكّم في الشعوب. وهذا ما أشار إليه المفكّر نعوم تشومسكي (١٩٢٨)، الأستاذ في علم اللغويات في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا، في «رؤيته»

لاستراتيجية التحكّم بالشعوب، وهي كالتالي:

١- **استراتيجية الإلهاء:** عتبر تشومسكي أنها عنصر هام جداً في التحكم بالمجتمعات، لأنها تحوّل انتباه الرأي العام عن المشكلات الهامّة والتغييرات التي تقرّرها النخب السياسية والاقتصادية. ويتمّ ذلك عبر كمّ متواصل من الإلهاءات والمعلومات التافهة بقصد منع العامّة من الاهتمام بالمعارف الضرورية؛ والقصد من ذلك، تشتيت الاهتمامات الاجتماعية الحقيقية.

(حسني مبارك كان يشجّع الفريق القومي المصري لكرة القدم، واختزل معظم مشاكل بلده بمباراته مع الجزائر، حيث أحدث نوعاً من التوتر بين البلدين، في وقت كانت مصر تحاصر غزّة عبر إقفال معبر رفح تنفيذاً «للرغبات الأميركية»).

٢- **خلق المشاكل ثم إيجاد الحلول:** وهي عنصر فاعل في إثارة ردود أفعال المواطنين وفي توطيد سياسات الأنظمة القمعية والتضييق على حركات الاحتجاج والأحزاب.

٣- **استراتيجية التدرّج:** التدرّج في اتخاذ خطوات حكومية عادة ما تكون في غير صالح المواطن. ومن أمثلة ذلك قيام الحكومة المصرية برفع يدها عن دعم المواطنين، كما حدث في العلاج المجّاني أو أجور النقل والاتصالات.

٤- **استراتيجية التأجيل:** ويلجأ إليها النظام لإكساب قرارات مكروهة شعبياً صفة القبول الشعبي. وهذه النظرية حسب تشومسكي تعتمد على "تسذيج" الشعب ووعده بغدٍ أفضل.

٥- **اعتبار الشعب مجموعة قاصرة:** وهي تحتاج وفق الفكر التسلّطي إلى من يديرها ويكون وليّ أمرها (نظرية الأبوية).

٦- **إثارة العاطفة بدل الفكر:** إن لغة تعطيل المنطق والعقل هي استراتيجية مهمة في ممارسة الحكم التسلّطي. ومن أجل ذلك كان النظام غالباً ما يستثير العاطفة الشعبية من أجل النفاذ إلى وعي المواطن وزرع المخاوف والشكوك لديه من التحديث والتغيير.

٧- إبقاء الشعب في حالة من الجهل: وذلك لإدراك الحاكم أن العلم والتقدّم والتكنولوجيا كفيل بجعل المجتمعات أوعى وجعلها قادرة على إدارة شؤونها بنفسها، وذلك باختيار الأنسب لقيادتها. لقد استمرّت سياسة التجهيل وتوسيع الهوّة المعرفية بين الطبقات. وركّزت المناهج التعليمية الممنهجة وفق رغبات الحاكم على التلقين دون التعلّم، من أجل الإبقاء على الجمود المعرفي عند الشعوب.

٨- تشجيع الشعب على الفنّ الهابط، وعلى استحسان الرداءة في الكثير من المسرحيات والأفلام العربية، وحتى في مباريات كرة القدم حيث تُستخدم ألفاظ نابية مسموحة من قِبل السلطة، بل هي تشجّع عليها من أجل نشر المزيد من الغباء والجهل في المجتمع.

٩- انتفاء العدل الاجتماعي : لقد نجحت الأنظمة التسلّطية في تفتيت الفئات البشرية إلى طبقات معظمها فقير وأفقر وأفقر. وعملت على تمييز فئة صغيرة مقرّبة من الحاكم تملك من الميّزات ما يوفّره النظام لأعضاء حزبه وكوادره ورجال آلته الإعلامية.

مفاهيم أسقطتها الثورات العربية

أسقطت الثورات العربية الحديثة مفاهيم عدّة كانت تعتبر قضاءً وقدراً للشعوب العربية. هذه المفاهيم هو مفهوم الدولة القائمة بذاتها بمعزل عن باقي الدول العربية. فقد شاهد العالم، إن على شاشات التلفزة أو عبر مواقع التواصل الاجتماعي على الإنترنت، كيف توحّد الشباب العربي في صورة واحدة رغم طول المسافات التي تفصل بينهم، وكيف أن الدعوات للتجمّع في يوم موحّد لإسقاط الأنظمة (المهترئة أصلاً) كانت تلاقي صداها الإيجابي في الأقطار العربية الأخرى، حيث أصبح يوم الجمعة من كلّ أسبوع محطّة الأمل والتغيير في ميادين التحرّر والثورة.

لقد مرّت الدول العربية بعد تحرّرها من الاستعمار في حقيقتين: الأولى، تبلورت إثر هزيمة العدوان الثلاثي على مصر (١٩٥٦) وانبلاج فجر الوحدة العربية.

والحقبة الثانية تبلورت إثر توقيع اتفاقية كمب ديفيد بين مصر والعدوّ الصهيوني (١٩٧٨)، وفيها تراجعت المفاهيم القومية الوحدوية العربية بإتجاه تحالفات فردية إقليمية

أو دولية مع دول أخرى.

في الحقبة الأولى، غاب الاستعمار عن معظم دول العالم الثالث، وخيضت حروب عدّة ضدّ كيان الاحتلال الصهيوني في فلسطين. كما تمّت مواجهة اعتداءات أيضاً من قبل هذا العدوّ، بموازاة محاولات جادّة باتجاه قيام مجتمع عادل يتيح الفرص لكلّ مواطنيه، ويؤمّن حياة أفضل للإنسان العربي. وقد كان من نتائج هذه الحقبة أن مصر مثلاً، رغم خوضها حروباً عدّة ورغم المحاولات الامبريالية الغربية للتضييق عليها وأسرها في مديونية خارجية كبرى، لم تقع أسيرة الديون الخارجية كما هو حاصل اليوم.

وفي الحقبة الثانية، ظهرت دولة «النظام الشخصي»، حيث الرئيس يحتكر كلّ الأدوات والمؤسسات لمصلحته الشخصية، ضارباً عرض الحائط مصلحة المواطن أو مصالح البلد الذي يحكمه. في تلك الفترة، غابت أبسط مظاهر التضامن العربي، ممّا سهّل الأمر على العدوّ الذي كان يعلم جيّداً أهمية تراجع الحركة القومية العربية وزحف باتجاه بيروت في حزيران عام ١٩٨٢ لاحتلالها. ثم تكرّر هذا الفعل الصهيوني الشنيع في تموز ٢٠٠٦ ضدّ لبنان في ظلّ تفكك الروابط بين الدول العربية.

وعوضاً عن مواجهة العدوّ الإسرائيلي وتجريمه أمام العالم بما فعله ويفعله في فلسطين ولبنان، سعت أنظمة عربية مشبوهة الانتماء والتحالفات لكسب ودّ «إسرائيل» وتطبيع علاقاتها معها سراً وعلناً. فضلاً عن اعتبار الولايات المتحدة الأميركية القطب الأقوى والأوحد في العالم والشرطي الذي يجب الانصياع لأوامره. وبقدر ما ارتفعت عائدات الثروة النفطية في هذه الحقبة، بقدر ما شهدت مجتمعات العالم العربي انعدام فرص العمل للشباب وانحدار مستويات التعليم وازدياد الهوّة بين الأغنياء والمعدمين وتراكم الدين العام الخارجي على الدول، وتباعاً المزيد من الانصياع لأوامر الإدارة الإمبريالية الأميركية - الصهيونية.

يقول الدكتور «غسان سلامة»: إن جمال عبد الناصر أقام نظاماً يعتمد على الأخلاق، فكانت مصر في ظلّ حكمه دولة رعاية اجتماعية ودولة مواجهة العدوّ الصهيوني

والاستعمار الغربي. وهو لم يتصرّف على أساس أن الدولة ملكه». لقد مات عبد الناصر وليس في جيبه سوى بضع جنيهات من راتبه، بينما سرق الرئيس المخلوع حسني مبارك أموال المصريين وجمع ثروة خيالية (هو زوجته وأبناؤه) وسعى لتوريث ابنه جمال من بعده. فهو تعامل مع الدولة باعتبارها ملكاً خاصاً له يفعل به ما يشاء دون حسيب ولا رقيب، مثله كمثل الرئيس التونسي المخلوع زين العابدين بن علي ومعمّر القذافي رئيس ليبيا الأسبق.

حين حصلت الهزيمة العربية عام ١٩٦٧، وقف أبناء الشعب مع «الريّس» جمال وقفة العزّ والوفاء، ورفضوا تنحّيه عن الحكم. بينما في ظلّ حكم «مبارك» وقف الشعب أيضاً وقفة واحدة، ولكن لإسقاطه، وكان شعارهم الأوّل «الشعب يريد إسقاط الرئيس».

إذاً، لقد أسقطت الثورات العربية مفهومي «أنا الرئيس» و»دولة عربية منعزلة عن باقي الدول العربية». كذلك، هناك مفهوم آخر أسقطته هذه الثورات، وهو ما كانت تروّج له وسائل الإعلام الصهيونية والغربية، عن بُعد الشباب عن المفاهيم القومية وعدم استعداده للتضحية في سبيل تحقيق أيّ نصر وطني أو قومي. لقد أثبتت الثورة أن أهم سبب لنجاحها هو ثباتها وتضحياتها. فثورة «البوعزيزي» في تونس وإشعاله النار في جسده أشعلت نفوس ملايين العرب ودفعتهم لتحطيم أصنام السلطة. والدماء التي سالت في ميادين التحرير في مصر كسرت عقدة الخوف وشجّعت الشباب للتضحية بأنفسهم في سبيل بناء وطن جدير يفتخر به أبناؤه؛ فما كان يجري في تونس كان يترك بصماته في القاهرة وفي بنغازي وفي اليمن وعمّان. وبذلك، فقد بدت الجماهير العربية قريبة من بعضها متلاحمة، ما دامت تصنع قرارها بنفسها وليس بقرار خارجي. والدليل على ذلك أن الشعار الذي كان يوحّد الجميع «الشعب يريد إسقاط النظام».

يقول الرئيس الراحل جمال عبد الناصر: «إن على الشباب العربي أن يبني نفسه فوق أرضه وبين جماهيره، لا أن ينتظر قراره من القاهرة أو من أية عاصمة أخرى».

أبعاد الثورات العربية

يمكن اعتبار الثورات الشعبية التي اجتاحت العالم العربي كمرحلة فاصلة في التاريخ العالمي، باستثناء الثورة الفرنسية التي بدأت شعبية تلقائية، لأنه من النادر حصول ثورة شعبية تغيّر النظام بسرعة، كما حدث في تونس وبعدها في مصر، ودول أخرى على الطريق.

يسجّل التاريخ أن معظم الحراك الثوري العربي فيما مضى، والذي أسقط أنظمة وحكومات، قد انطلق بداية من الجيش ليقلب النظام بالقوّة، بما في ذلك حركة الضبّاط الأحرار في مصر ١٩٥٢، ما عدا ثورتي السودان الشعبيتين في عامي ١٩٦٤ و١٩٨٥، ووثبة العراق في عام ١٩٤٨.

وقد شهدت المنطقة حركات انقلابية في العراق والسودان وسوريا وليبيا والجزائر واليمن وتونس، بلغت قرابة ثلاثين انقلاباً، والتي تميّز بعضها بالعنف والدم. لكن، ما ميّز أغلب الثورات العربية الحالية هو سلميتها وعدم استخدامها للعنف أو للرصاص (على الأقلّ في مراحلها الأولى).

إن معظم الثورات التي حدثت في القرن العشرين لم تحرّر الشعوب من الاستعمار أو الظلم. فمع نجاح أيّ ثورة كان يجري التحوّل إلى أنظمة قمعية جديدة تتمسك بالحكم لعشرات السنوات الأخرى.

يقول الفيلسوف البريطاني أرنولد توينبي: (Arnold Toynbee study of history. S ٦.p ٢٧٩) "إن الأقلّية الخلاّقة في المرحلة الأولى تكون قادرة على القيام بالردود الناجحة على سلسلة من التحدّيات المتجدّدة. لكنها في المرحلة الثانية تبدو عاجزة عن القيام بهذه المهمة. لذلك تراها تنقلب إلى أقلّية مسيطِرة. تحاول الحفاظ بالقوّة على مركز قيادة لم تعد تستحقّه. وكنتيجة لهذا الاستكراه على الطاعة يحدث انفصال الأكثرية عن الأقلّية، ويبدأ زمن الاضطراب" (المصدر السابق).

وهذا تشخيص رائع لما يحدث بعد الانقلابات في العديد من البلدان العربية، وهو

ما سبّب خيبة أمل كبرى للشعوب التي تحاول اليوم الاستفادة من دروس الماضي لعدم الوقوع في الشرك ذاته.

تميّز الثورة المصرية: بالرغم من أن ثورة الياسمين (ثورة تونس) لا تقلّ أهمية عن الثورة المصرية، باعتبار أنها الشرارة الأولى التي أضاءت ليل الشعوب العربية المقهورة، إلاّ أن لثورة مصر تميّز خاصّ بها لأسباب عدّة، منها موقعها الجيوبوليتكي؛ فهي كما يصفها جمال حمدان في كتابه الشهير "عبقرية المكان": رئة العالم الإسلامي وقلب الوطن العربي وحجر الزاوية في العالم الإفريقي.

ويُضاف إلى ذلك موقعها المجاور لإسرائيل، ومعاهدة "الصلح" المشؤومة معها التي أرهقت العرب لعقود عديدة.

كما أن التعداد السكّاني الهائل وتحوّل الشارع المصري نحو الأسلمة السياسية يشكّل تحدّياً لإسرائيل، التي وبرغم معاهدة "السلام" مع مصر لم تستطع حفزه على أيّ تطبيع معها، لا سياسياً ولا اقتصادياً ولا ثقافياً. ومن هنا، تراقب "إسرائيل" ما ستؤول إليه الأحداث بعد الثورة في ظلّ القلق من إلغاء المعاهدة، رغم تصريح رئيس المجلس الأعلى للقوّات المصرية المسلّحة حول التزام السلطة الجديدة بجميع الاتفاقيات الخارجية المعقودة مع بلاده!

أهم منجزات الثورات العربية

١- الإنجاز الأول، هو إعادة بناء الإنسان العربي، إذ لم يعد هذا الإنسان مجرّد رقم في حسابات الإحصاء السكّاني، أو "غلبان على أمره" وغير قادر على تنفيذ أيّ حراك سياسي أو اعتراضي. لقد ذهب ذلك العربي الخائف وثار على المفاسد الاجتماعية والأخلاقية التي كانت تعشعش في جسد السلطة الحاكمة، وهو وضع من جديد أجندته الخاصّة وأمام تحدّ وجودي: أكون أو لا أكون، فقرّر أن يكون.

٢- الإنجاز الثاني: هو إعادة بناء الشعوب العربية؛ هذه الشعوب التي رزحت دهراً تحت نير الديكتاتورية المفسدة التي لم يكن مقدّراً لها الاستمرار طيلة هذه الفترة الطويلة لو

لم تجد أن شعوبها تخاف منها. لقد صهرت الثورة في بوتقتها غالبية أفراد الأمّة المعزولين عن بعضهم (نتيجة السياسة السلطوية التي مارست سياسة تخويف الناس من بعضهم)، وخلقت منهم مجموعات بشرية متلاحمة.

يقول "جان بوردیارد" إن جموع العرب لم تعد مجرّد أغلبيات صامتة"، فيما يقول أبو العلاء المعرّي... لم نعد "كتيبة خرساء". لقد استعادت الثورة في ذاكرة الأجيال القادمة عنصراً أساسياً كان مغيّباً طوال حقبات مظلمة، ألا وهو الشعب الذي ثار وانتفض على جلاّديه في رحلة استرجاع دامية للكرامة والثقة في النفس والوطن.

أما الإنجاز الثالث، فهو إعادة بناء الأمة؛ فالدكتاتورية الحاكمة مارست لعبة التخويف والتخوين، واصطنعت عداوات قاتلة: الجزائري ضدّ المغربي، والعراقي ضدّ الكويتي، واللبناني ضدّ السوري، بينما واقع الحال هو أن تلك الأنظمة الشرسة تتخاصم حول تقاسم النفوذ الشخصي لحكّامها دون الالتفات إلى المصلحة الوطنية أو مصلحة المواطن.

لقد حطّمت الثورة هالة الخوف المصطنعة بين أفراد الأمة، و لم يعد الجزائري ينتبه إلى ما يجري في وطنه بقدر ما يشدّ انتباهه مثلاً ما كان يجري في ليبيا.

وكذلك الحال في اليمن، حيث مشى المتظاهرون ينشدون النشيد الوطني التونسي، لأن فيه الأبيات الخالدة لشاعر الأمّة أبو القاسم الشابي. أما في مصر الثورة، فقلوب الشباب كانت موجّهة نحو البلدان العربية الأخرى التي وحّدت مطالبها تحت شعار تبنّته الثورة المصرية "الشعب يريد إسقط النظام".

لقد تميّزت الثورات العربية الأخيرة (على الأقلّ في مراحلها الأولى) بسمات مشتركة هي:

– إنها انطلقت دون توجيه من أحد، فلم تكتسب أيّ لون معيّن و لم تهيمن عليها شعارات برّاقة لأحزاب ونخب سياسية تقليدية.

– العفوية المطلقة للشارع الثائر.

– سرعة انطلاق التحرّكات الشعبية وقوّتها.

– التصميم على التغيير مهما غلت التضحيات.

– غياب عنصر القيادة الكاريزمية، ما عدا الشباب المتحمسون الذين أظهروا قدرات قيادية عالية.

– فشل أصحاب السلطة في شراء ذمم المتظاهرين بطرق مختلفة، مثل الوعود بزيادة الرواتب وما شابه.

و لم تعد العوامل التقليدية، مثل الوطنية والجغرافيا والخضوع للحكم المشترك – وهي عوامل مهمة بالطبع –الوحيدة في ساحة الصراع. وباتت هناك عوامل أخرى، مثل الدين واللغة والفكر والأدب وحقوق الإنسان والثقافة والمبادئ الإنسانية العامة، أكثر أهمية، حتى لو كانت في بلدان متباعدة جغرافياً. وأخذت وسائل الاتصال الحديثة (في عصر العولمة) تلعب دوراً ريادياً في بلورة تلك العوامل لتشكّل قوّة ثورية جديدة.

إن معنى الثورة بلا حدود لم يأت من العدم، و لم يكن حديث الولادة. بل إن الثورة هي حالة موغلة في التاريخ، امتلكت قوّتها الإيديولوجية من خلال انخراط مختلف الفئات فيها وتقديمها على غيرها من العوامل التي كلّما كانت أقلّ بروزاً كلّما اتسعت دائرة المشاركة الشعبية والحزبية، أي إنها أيضاً قضية تناسب عكسي. وهناك أيضاً قضية التضامن الوجداني بين البشر على مدار التاريخ، التي تجعل عامل المشاركة أو التأييد يبرز بقوّة، ولو بعد فترة طويلة من الزمن ومن أماكن أخرى أو متباعدة جغرافياً؛ وهذا ما نلاحظه كمثال في ثورة الإمام الحسين(ع) التي أيّدها عدد كبير من المفكّرين والمثقّفين من مختلف أصقاع الأرض، وعلى مدار التاريخ، حتى وصل صداها إلى الصين ودول ليس لديها جوامع كبرى مشتركة، إلاّ ما تحمله من مبادئ ومثل إنسانية رفيعة لامست الحسّ الوجداني والمشاركة العاطفية والروحية فيها.

إن الثورات العربية نزعت عنها قيود الحدود الجغرافية، وأصبحت المشاركة الأممية بارزة إلى درجة بات يمكن تسميتها بأنها بلا حدود، لأنها لم تتقوقع ضمن الموقع الجغرافي أو ضمن مفاهيم انسلاخية أو تبعية؛ بل ضمن أطر حدّدتها الجوامع الإنسانية غير المحدودة.

أثر الإعلام والمواقع الاجتماعية في الثورات العربية:

من الصحيح القول إن وسائل الإعلام والمواقع الاجتماعية على الإنترنت، مثل فايسبوك وتويتر ويوتيوب، قد لعبت دوراً هاماً للغاية في توصيل الأخبار والمعلومات إلى جميع الناس أينما وجِدوا، كما في تحريك الشارع العربي وفي التأثير النفسي على المجموعات المتنوّعة في هذا الشارع. إلاّ أن ذلك يتنافى مع ما صرّحت به وزيرة الخارجية الأميركية السابقة هيلاري كلينتون، خلال زيارتها للقاهرة في ٨ مارس/ آذار ٢٠١١ حين قالت: "أنا سعيدة لأن الأميركيين الذين أوجدوا فيسبوك وتويتر ساهموا في نشر الديمقراطية في مصر"! فالكلام الفكاهي هذا يقود إلى السؤال الجدّي التالي: من الذي صنع الآخر؟ هل الثورة الافتراضية هي التي صنعت الثورة الواقعية، أم العكس هو الصحيح؟

إن الثورة الافتراضية ما كانت لتنجح لو لم ينزل الناس إلى الشارع ويصمّموا على افتداء الوطن بأغلى الأثمان في سبيل نيْل الكرامة والحرّية والعيش المحترم. كما أن الإنترنت لا يخلق الشجاعة. وبالتالي، فإن هذه الثورة ليست ثورة فيسبوك وتويتر، بل هي ثورة الناس الذين أرادوها بأنفسهم؛ أما أهمية الميديا الاجتماعية، فكونها تقوم على تسهيل التواصل لحظة بلحظة، ما يساعد في خلق أحاسيس عاطفية وشخصية تدفع إلى متابعة ما يجري وفهمه جيّداً.

ولعلّ خير دليل على ما سبق ذكره، هو أن العديد من الأنظمة العربية تمنع دخول وسائل الإعلام ووكالات الأنباء إليها؛ وحتى أنها تقوم باعتقال من يتحدثون إلى القنوات الفضائية. ولكن بالرغم من ذلك، فإن الشعوب كانت تخرج إلى المظاهرات بفضل شجاعتها، حيث يقوم الشبّان بتصوير قمع قوّات الأمن بكاميرات هواتفهم، وينشرون تلك الأفلام على يوتيوب وفيسبوك، ممّا يعني أن المواقع الاجتماعية قد أعطت الشباب العربي منصّة متقدّمة للتعبير عن أنفسهم، وهذا لم يكن متوافراً من قبل.

الدروس المستفادة من الثورات العربية

من أهم الدروس المستفادة من ثورات التغيير التي شهدتها المنطقة العربية ما يلي:

- إن الشعب هو العنصر الأهم في معادلة الحاكم والمحكوم، وعلى الجميع أن يتعاطف مع الشعب عندما تختلّ المعادلة لأن "الشعوب أبقى من الأنظمة".

- لا يمكن للاستبداد والظلم أن يستمرّ إلى ما لا نهاية.

- إن القوى الكبرى في العالم لا يهمها إلاّ مصالحها بعيداً عن القِيم والأخلاق. لذلك، هي تدعم الأنظمة الديكتاتورية ما دامت تحمي لها مصالحها.

- الولايات المتحدة لا تحمي حلفاءها إذا ما سقطوا، بل سرعان ما تبحث عن بديل يؤمّن استمرار تدفق النفط الرخيص وتفوّق "إسرائيل".

- أهليّة استحقاق الديمقراطية لشعوب المنطقة التي انتزعت حرّيتها من حكّامها بدون اتباع الوصفات الغربية المشبوهة.

- ارتباط مصير الشعوب العربية مع بعضها صار حقيقة و لم يعد حلماً.

- نهاية سياسة شراء الولاء بالمال التي انتهجتها الأنظمة العربية. وخير دليل كان سقوط حكومة حسني مبارك بعد أيام من إعلانها عن رفع الأجور للموظفين.

- قابلية الشعوب العربية على الخروج من شرك العبودية إلى مناخ الحرّية والمسؤولية.

- قابلية الإنسان العربي لتحقيق التطوّر والتقدّم وتجسيد نظام الديمقراطية ودولة القانون على الأرض العربية.

من هو المتظاهر العربي؟

لقد شغل هذا السؤال فكر العديد من المحلّلين السياسيين وخبراء السياسة الدولية. وعملت وسائل الإعلام على البحث عن الشخصية التي أوحت أو قامت بفعل الثورة، وركّزت اهتمامها على تحليل شخصيته ودرس مواصفاته. وقد استحقّ "المتظاهر" The

Protester لقب شخصية عام ٢٠١١ الذي منحته مجلة "التايم"، إذ اعتبرته فاعلاً رئيسياً وموجّهاً للتاريخ الإنساني، لاسيّما على خلفيّة الثورات التي شهدتها المنطقة العربية. وقد احتفلت "التايم" بـ"المتظاهر" لتصف ملامحه وأسباب بروزه في صدر المشهد العالمي ليكون موجّهاً للربيع العربي الذي أسقط أنظمة كان من الصعب جداً مواجهتها.

أما ملامح المتظاهر العربي، فبدت حسب وصف مجلّة "التايم" الأمريكية كالتالي:

– **تجاوز الانتماء السياسي**: المتظاهر العربي في عام ٢٠١١ لم يكن ذا خلفية سياسية أو إيديولوجية، و لم يتحرّك بناءً على طلب قيادة أو زعيم. كما أنه لم يسجن نفسه في حسابات ومساومات الأحزاب السياسية.

– **غياب الزعامة أو القيادة**: لم ينتظر المتظاهر أن يتحقّق التغيير على أيدي الحكّام أو النخبة، لأنه قام بالفعل بنفسه من القاعدة، و لم يعد للزعامة التقليدية دور عنده.

عودة قوّة الشارع: عالج المتظاهر العربي قلقاً تملك الكثيرين من غياب قوّة الشارع، خاصّة خلال التسعينيات، وأوائل الألفية الجديدة، حيث كان صوت الشارع غير مسموع. لذا، جاء هذا المتظاهر ليغيّر حركة التاريخ مثلما حدث في نهاية السبعينيات في إيران.

– **عابر للقوميات**: لقد تخطّى تأثير المتظاهر الحدود الجغرافية. ومن شوارع دول "الربيع العربي" إلى شمال أفريقيا، انتقلت التظاهرات لتصل إلى مدن أوروبا ووال ستريت الأميركية، مروراً بـ"إسرائيل" وليس إنتهاء بموسكو ونيودلهي!

– **شعارات شبه موحّدة**: بدت آليات الحشد والإعتراض متشابهة، خاصّة فيما يتعلّق بمطالب العدالة الاجتماعية والمساواة ومكافحة الفساد، وكأن مظالم أهل الجنوب والشمال فجأة أصبحت واحدة.

– **كسر دائرة الخوف**: لم يتورّع المتظاهر العربي عن اعتلاء صهوة الثورة والتظاهر، رغم يقينه بأن القتل والتعذيب في انتظاره، والذي لم يزده إلاّ إصراراً على الخروج إلى الشارع لكسر دائرة الخوف نهائياً من السلطة.

- **تكنولوجيا الضغط**: ااعتمد "المتظاهر" العربي على أدوات التكنولوجيا في سياق التوجيه وإطلاع العالم الخارجي على ما يجري في بلاده، عبر استخدام شبكات التواصل الاجتماعي، والهواتف الذكية لإدانة من انتفض ضدّهم، ولتوثيق تضحياته، وجرائم السلطات الحاكمة.

- **تبادل الخبرات**: اعتمد المتظاهر على عولمة تجربته وتبادل الخبرات، وكيفية مواجهة قوّات الأمن، وقنابل الغاز المسيل للدموع، وإقامة مستشفيات ميدانية لإسعاف من يسقط مع خطوط لإمداد المتظاهرين بالأغطية والطعام وخلافه.

- **سلمية الثورة**: يعود التعاطف الكبير الذي حصل عليه المتظاهر العربي من الجماهير إلى الشعارات السلمية التي تبنّاها أثناء احتجاجه. وعندما تخلّى المتظاهر عن السلمية، كما حدث في حالة سوريا مثلاً، خسر ذلك المتظاهر تعاطف مجتمعه معه، لتتحوّل الثورة إلى حرب أهلية بوقود خارجي!

القسم الرابع:

ثورة الياسمين في تونس



مقدّمة

طرحت التطوّرات الأخيرة في المنطقة مفهوم العدوى الثورية، أو ما يطلق عليها "نظرية الدومينو". وهذا المفهوم يرتبط بما تحدث به "صموئيل هنتنغتون" في نهاية القرن العشرين حول موجات المدّ الديمقراطي في العالم. وينطلق هذا التصوّر من تناقص أهمية الحدود السياسية والجغرافية في عالم اليوم، وأن ما يحدث في مدينة صغيرة في دولة من دول العالم الثالث بات يؤثّر في مناطق بعيدة من العالم.

فهل ينسحب هذا المنطق على ما حدث ـ ويحدث ـ في تونس ومصر والبحرين وليبيا واليمن ... واحتمال انتشاره إلى دول أخرى يعاني مواطنوها من قمع وكبت للحرّيات وفقدان العدالة؟ أم أن الحراك الشعبي في كلّ دولة له ظروفه وأسبابه وتحدّياته. إن نظرية "عمومية القياس" أسقطت في دول الربيع العربي، و لم يعد مقبولاً من الناحية العلمية أن نقيس شكل نظام حكم، وتركيبة معارضة، وسمات نخبة، وأوضاع اقتصاد، وأسباب ثورة أو حدوث انتفاضة، بنفس الظروف المناظرة لها في بلد آخر؛ فتونس ليست مصر، ومصر ليست البحرين، والبحرين ليست ليبيا، وليبيا ليست اليمن، واليمن ليست سوريا. والأوضاع الداخلية لكلّ بلد ليست سوى انعكاس للواقع الجغرافي، والتكوين الديمغرافي، والتطوّر السياسي، والسياق الاجتماعي، والوعي الشعبي. وقد تتشابه هذه الأوضاع من بلد عربي إلى آخر نظراً لتشابه لبعض الموروثات والتقاليد والحدود والعادات، ولكنها لا تصل إلى حدّ التطابق التام.

من هنا يمكن التمييز في الحراك الشعبي الذي شهدته دول "الربيع العربي" والذي كان منه المحِقّ أو لديه دوافع وطنية، ومنه المشبوه لارتهانه مع جهات إقليمية أو دولية،

وبالأخصّ لمشاريع "الكاوبوي" الأميركي ومشيخات النفط الفاسدة.

في روايته "ثرثرة فوق النيل"، يصف الكاتب المعروف نجيب محفوظ الثورة بقوله: "يخطّط لها الدهاة، وينجزها الشجعان، ويغنمها الجبناء". وإذا كان العنصر الثاني ينطبق على الثورة التونسية، وخاصّة لناحية الشجاعة التي تحلّى بها الثوّار والعزيمة الصلبة التي تسلّح بها الشعب في التعامل مع التطوّرات، فإن العنصر الأول الخاصّ بالتخطيط يبدو غير مؤكّد هنا، لأن الثورة انطلقت بشكل فجائي ودون تخطيط، و لم تكن متوقعة، لاسيّما في ظلّ القبضة الأمنية التي كان يطبق بها نظام بن علي على السلطة. في حين أن الجزء الأخير من الصورة ما زال رمادياً، ويحتاج إلى فترة زمنية طويلة كي يتبيّن لنا الخيط الأبيض من الخيط الأسود.

كتاب "أقوام المسالك" والثورة

في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، كتب خير الدين التونسي، وهو أحد رموز الإصلاح بالبلاد التونسية، كتابه الشهير "أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك"، الذي صاغ عباراته ونظّم أسلوبه العالم الزيتوني سالم بوحاجب (ت ١٩٢٤). وهو خير تعبير عن نظريته الإصلاحية التي رمت إلى تعادلية الحفاظ على مقوّمات الهوية العربية الإسلامية ومتطلباتها، ومواكبة روح العصر وجديده، بما يرفع عن الأمّة الإسلامية خزي التخلّف والجمود، ويفتح لها سبيل التمدّن دون ذوبان في الحضارة الغربية، وبعيداً عن التقوقع والخوف من الآخر وشيطنته، بما يدحض الزعم بأن الإسلام قرين الانحطاط والهوان، وبما يؤكّد أن ما عليه المسلمون اليوم من الدونيّة، إنما مردّه الفهم السيئ لدينهم لا الدين ذاته، والذي يدعو إلى الحياة الطيّبة ويشجع على الرقيّ، بل يوجّه، يساعد عليه بما يدعو إليه من قيم سامية ومثل فاضلة – واستيعاب كلّ ذلك ـ حسب التونسي ـ يساعد "الرجل المريض" على التعافي ويهيّء لأمّة الإسلام مشرقاً ومغرباً مقصد عزّة وكرامة وفاعلية في العالم المتقدّم.

هذا الكتاب الذي اعتُبر كنزاً غالياً من قِبل النخبة التونسية والعامّة، يتبنّى ثورة خلاّقة للمجتمع التونسي وللمجتمعات العربية. وهو يتعالى في افتتانه المحبّ للوطن، ويشهد مؤلّفه بأنه من ملك طرق الإجابة وبالغ لأهل وطنه في النهج والإفادة. ومن خلال "أقوم المسالك" يمكن أن نوجز أفكار خير الدين التونسي الإصلاحية بالتالي:

– الإسلام لا يتعارض مع المدنية الحديثة النافعة والصالحة.

– مسؤولية علماء الأمّة في الإصلاح والتغيير الإيجابي، وضرورة إحاطتهم بمقتضيات العصر.

– حتمية التعاون بين رجال الدولة وعلماء الدين لتحقيق الانسجام بين الديني والدنيوي.

– ضرورة الاقتباس من الغرب بما يحقّق المصلحة ويدرأ المفسدة.

– إصلاح التنظيمات السياسية والإدارية بما يصون عن الحكم المطلق والظلم والديكتاتورية والفساد.

– أهمية الحرّية في تهيئة مناخ العمل والإنتاج والإبداع.

– إنقاذ الاقتصاد بما يضمن الكرامة ويخلّص من التبعية ويزيل "القابلية للاستعمار"، بتعبير المفكّر الجزائري مالك بن نبي.

هذا الكتاب وصفه المستشرق الألماني والرحّالة المعروف "هايتريتش فون مالتزان" أثناء زيارة له لتونس بأنه أهم ما ألّف في الشرق في عصرنا هذا". فهو شكّل دستوراً شمولياً إصلاحياً لطرق الحكم، وللإدارة والتعليم والإقتصاد... ولو أنه اتّبع من قِبل الذين تولّوا الحكم في تونس سابقاً لكانوا بعثوا فيها روحاً جديدة وثّابة، وأصلحوا كثيراً من شؤونها.

والمثير للدهشة والاستغراب، أن القاموس السياسي التونسي الحديث أيضاً مليء بمفاهيم الإصلاح والتحديث والمقاومة والصمود والممانعة. ورغم ذلك جرى استحداث

مصطلحات مغايرة ومناقضة لهذه المفاهيم، والتي تمّ تسويقها على أنها الخيار الأمثل، ونشرت ثقافة مبتذلة يغلب عليها التهريج والتفاهة والضبابية؛ وكلّ ذلك لتفريغ هذا المجتمع من مخزونه التربوي وإرثه الفكري الإصلاحي التنويري وتدنيس معتقداته واستبدالها بقيم العولمة الفاسدة. من هنا غرقت تونس في ظلام التجهيل، رغم أنها كانت بلد العلم والثقافة والانفتاح والسلم.

كما يثير الدهشة تراجع القاموس السياسي التونسي عن مصطلح الثورة وإسقاطها من حساباته منذ انهيار المعسكر الإشتراكي، وانتكاسة المشروع القومي العربي، وحالة التخويف من التيار الإسلامي، وبعد تغليف تراث الثورات الفرنسية والأميركية ورميها في درج صدئ، واستبدال مفاهيم الثورة بعبارات المغلوب على أمرهم: "ماشي الحال" و"مافيش مشكلة". وقد ينطبق هنا التوصيف الرائع الذي أعطاه الشاعر محمود قبادو، الشيخ الزيتوني ورائد النخبة الإصلاحية في تونس (ت ١٨٧١)، للبلاد التونسية: "كانت دوحة الملك في البلاد الإسلامية، وارفة الظلال، شائكة الصيال. فكيف وقد لقيت ما سماها وما لحاها، وأمست في جميع البقاع أذّل من وقعة بقاع يطأها الحافي ويعلوها السافي".

تونس ـ لمحة عامّة

هي إحدى دول شمال أفريقيا المطلّة على البحر المتوسط. على مدار تاريخها شهدت تونس العديد من الثورات، ومنها المذهبية، كحال الثورة على الدولة العلوية، وبعضها كانت سياسية. في عام ١٨٨١م خضعت دولة تونس للحماية الفرنسية. وإثر ذلك انفجرت المقاومة الشعبية وتأسست أول حركة سياسية منظّمة عام ١٩٠٧، متأثّرة بحركة تركيا الفتاة؛ ثم ظهر الحزب الدستوري التونسي خلفاً لها. حصلت تونس على استقلالها عام ١٩٥٦، وتولّى الرئيس الحبيب بورقيبة الحكم كأول رئيس لتونس التي استكملت استقلالها عام ١٩٦٣ بإجلاء آخر جندي فرنسي عن قاعدة بنزرت. في عام ١٩٨٦، وفي

السابع من نوفمبر، تولّى الجنرال زين العابدين بن علي مقاليد الحكم خلفاً للعجوز بورقيبة وفقاً لأحكام الدستور. وكانت قد تمّت المصادقة على أول دستور للجمهورية التونسية عام ١٩٥٩، والذي تتضمن مواده: حياة كريمة للمواطنين، حرّية الفكر والتعبير، حرّية المعتقدات. إلاّ أن كلّ ذلك لم يطبّق في عهد بن علي على الإطلاق.

ومن يعرف تونس في عهده يستبعد أن تكون في حينه مؤهّلة لإحداث التغيير السياسي والاجتماعي، حتى ولو كان مدروساً ومحدوداً.

فهذه الدولة اعتُبرت دولة أمنية بامتياز، حيث كانت التقارير السنوية التي تصدرها الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد الأوروبي والمنظمات الحقوقية الدولية، كمنظمة العفو الدولية والمنظمة العالمية لحقوق الإنسان وهيومن رايتس ووتش وصحافة بلا حدود وغيرها، كانت تصنّف تونس من أوائل الدول العربية التي تصادر الحرّيات، وتنتهك حقوق الإنسان وتمنع الأحزاب السياسية المعارضة من التنظيم والعمل الشرعيين، وتضيّق الخناق على العمل النقابي والحقوقي، وتتدخل في شؤون الصحافة والقضاء، حيث كانت وسائل الإعلام الرسمية تمجّد أعمال الدولة وترفع من شأن الحكّام ولا تغطّي سوى أخبار الرئيس وحاشيته وزوجته وأنسبائه؛ إضافة إلى الدعاية المضخّمة لما يسمّى إنجازات حكومية، اجتماعية، أو اقتصادية، وهي في الغالب إنجازات تصبّ أرباحها في صالح الرئيس وطاقمه الحكومي والعائلي، فيما "تميّز" القضاء بتبعيّته المطلقة لوزارة الداخلية ويعمل وفق إملاءاتها وتوصياتها، حيث كان يُستعمل كأداة لزجّ المعارضين السياسيين والمفكّرين والنقابيين والحقوقيين في السجون والمعتقلات، بعد فبركة التهم ضدّهم بـ"الخيانة العظمى" ومحاولة قلب النظام.

في ظلّ هذه الأجواء القاتمة، بدت تونس البلد الأبعد عن أن تكون مؤهّلة لإحداث تغيير سياسي واجتماعي، لاسيّما وأن المؤشرات الاقتصادية والمالية كانت توحي (في الظاهر) أنها تعيش في استقرار اجتماعي، وبأن الوضع ليس فيه أيّ خلل قد يساهم في خلق احتقان شعبي أو توتر اجتماعي. وكانت التقديرات لا تتجاوز في تحليلها لبعض

إشارات الحراك الجماهيري حدّ اعتبار ذلك غيمة صيف عابرة، في ظلّ هدوء الشارع التونسي لمدّة تزيد ٢٠ عاماً من حكم الطاغية بن علي.

ثورة الياسمين

قبل أن يُضرم الشاب التونسي محمد البوعزيزي النار في نفسه دفاعاً عن كرامته التي أهينت على يد شرطية وعن لقمة عيشه، في ١٧ كانون الأول ٢٠١٠ في بلدة سيدي بوزيد، فيشعل نيران أسابيع من الاحتجاجات العنيفة أخرجت في النهاية الحاكم المستبدّ "بن علي" من البلاد. قبل ذلك، جلس سجين سياسي سابق في مكان عام رافعاً لافتة "ساخرة" يعرض بموجبها بيع أولاده، لأن الدولة تمنعه من العمل للإنفاق على بيته. المهندس الزراعي من جندوبة، صلاح الدين العلوي، الذي خرج من السجن عام ٢٠٠٤ بعد أن أمضى ١٤ عاماً فيه بتهم سياسية، وجد نفسه يواجه ١٦ سنة من التضييق الإداري الذي شلّ قدرته على استئناف حياته الطبيعية. وقد انضمّ إلى هذه الدائرة الكثير، منهم من الطبقة الوسطى أو الفقيرة، أو حتّى قلّة أو من نخبة رجال الأعمال، الذين اكتشفوا أن المعارضين ليسوا وحدهم من يقعون فريسة ذراع النظام الحديدية؛ ومن هؤلاء محمد بو عبدلي، مؤسّس مجموعة مدارس خاصّة محترفة في تونس العاصمة، هو رجل أعمال لا علاقات سياسية له، إلى أن طالبه جماعة الرئيس بن علي بمعاملة خاصّة لأطفالهم، وهو ما رفضه، وانتقده علناً، فتحوّل بين ليلة وضحاها إلى معارض بعد أن صادرت محكمة جامعة خاصّة له!

يقول "إريك غولدشتاين" في مقال له بعنوان "خلفيات ثورة الطبقة الوسطى في تونس:" إن تونس بن علي كانت تبدو عليها جميع بوادر الدولة المستقرّة والفتيّة نسبياً إلى أن انفجرت من الداخل... خلال رحلاتي الكثيرة إلى تونس منذ أواسط التسعينيات، كنت أملّ من سماع المعارضين التونسيين وهم يقولون لي إن الناس سيهبّون في أيّ لحظة ويثورون ضدّ الحاكم المستبدّ زين العابدين بن علي. وكنت أقول لنفسي: احلموا

احلموا... وبعد سنوات أدركت أن أصدقائي التونسيين كانوا على حقّ: الدولة البوليسية تبدو مستقرّة إلى أن يأتي يوم يتبيّن أنها ليست كذلك (خلفيات ثورة الطبقة الوسطى في تونس. إريك غولدشتاين، مدير الابحاث في قسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في منظمة هيومن رايتس واتش).

وهنا يجب القول إن نجاح تونس في إطلاق الثورة الديمقراطية يعود إلى خصائص عدّة يتمتع بها المجتمع التونسي، على رأسها نموّ واتساع الطبقة الوسطى وازدياد نسبة التعليم الثانوي والجامعي، والدور الفاعل للمرأة التونسية ومشاركتها المؤثّرة في الحياة العامة. وفوق ذلك، قُرب النخبة التونسية من فرنسا واستفادتها بشكل كبير من جامعاتها ومؤسساتها التعليمية.

لقد شكّلت "ثورة تونس" دليلاً على صوابية نظرية المفكّر ليبيست، التي تربط التحوّل الديمقراطي بنموّ أو صعود الطبقة الوسطى عبر التنمية الاقتصادية.

وكان "ليبيست" قد درس التحوّل الديمقراطي في كوريا الجنوبية كدليل على كلامه، والذي تمخض عن تظاهرات الطلاّب الحاشدة في عام ١٩٨٨، التي قادت في النهاية إلى تحوّل ديمقراطي مستقرّ في كوريا الجنوبية بعد سلسلة من الانقلابات العسكرية امتدّت من الخمسينيات عقب الحرب الكورية وحتى نهاية الثمانينيات من القرن الماضي.

وكان "ليبيست" أول من أشار إلى ما سمّاه العلاقة المتبادلة الإيجابية بين التطوّر الاقتصادي والديمقراطية. وبحسب تعبيره: "كلّما كان حال الأمّة أفضل كانت فرص تعزيز الديمقراطية أعظم". وهو برهن أن الديمقراطيات عموماً تكون أقرب لأن يكون مستوى تطوّرها الاقتصادي أعلى من اللا ديمقراطيات. وبرأيه، فإن الديمقراطية ستتبع آخر الأمر التقدّم الاقتصادي، وبالتحديد حين يصل مستوى الدخل إلى المستوى المتوسط، مما يدعم بناء الطبقة الوسطى. وهذا بدوره سيجعل عدداً متزايداً من المواطنين رفيعي الثقافة يطالب بمشاركة سياسية أكبر، ما سيقود في النهاية إلى تحوّل ديمقراطي ناجح، كما ثبت في

عدد من الدول التي استطاعت بلوغ مستوى الدخل المتوسط، ومن بينها إسبانيا والبرتغال واليونان في السبعينيات من القرن الماضي، ثم كوريا الجنوبية في ما بعد.

دوافع الثورة التونسية

كما سبق وذكرنا، ليست الظروف الاقتصادية السيّئة، من فقر وبطالة وتضخم وعجز في الميزانية وتدهور القدرة الشرائية وتراجع التغطية الصحية والحماية الاجتماعية، واحتكار فئة قليلة للثروة مقابل شرائح واسعة تعيش تحت خطّ الفقر، ليست هذه العوامل هي الوحيدة لاندلاع الثورة التونسية على الرغم من أهميتها، وإنما هناك عوامل أخرى تتمثّل في انقلاب الحياة السياسية واحتكار الحزب الحاكم للشأن العام، وهيمنة على مقدّرات الدولة، ومحاصرة كلّ المؤسسات الفاعلة، وانتهاج النمط العائلي الشخصي في الحكم، ومنظومة احتكار الإعلام والقضاء....

وليست العوامل الاقتصادية المادية، وتوفير العمل والغذاء والدواء والمسكن وتطوير المجتمع هي الحاسمة لاندلاع ثورة الياسمين. بل هناك عوامل روحية وأخلاقية وثقافية، تتعلق بقِيم الكرامة والعزّة والحرية والاعتراف والمساواة والعدالة التي تمّ استبدالها بقيم معولمة تستمدّ من السوق خاصّة، على قاعدة الظلم والفوقية والإذلال الذي تعرّضت له شرائح كبيرة من الشعب التونسي.

كما أن هناك عوامل أخرى لا تقلّ أهمية، كان لها دورها الحميد في اندلاع شرارة الثورة، وهي الثقافة الوطنية التي تعرّضت لأبشع أنواع التخريب على يد جهلة قادهم القدر للتحكّم ببلاد العلم والثقافة. وكان للإستيلاء السلطوي على أجهزة الإعلام الرسمية أن تمّ نشر ثقافة مبتذلة، وتفاهة تقدّس المتع الدنيوية ومفاهيم التسلية والاستهلاك، فيما الشباب التونسي المثقّف والطموح يحلم بمخزون فكري واسع على قدر أحلامه وتطلعاته.

إن سياسة تسخيف المجتمعات العربية وتفريغها من إرثها التربوي والحضاري الإنساني

والثقافي، لم تكن حكراً على زين العابدين بن علي وحده في تونس، بل إن معظم قادة دول العالم العربي ساروا على نفس الدرب، خوفاً من أن تؤثّر الثقافة التي تحدّثنا عنها في وعي الناس فينهض هؤلاء وينتفضوا على الذلّ المقيم وعلى الحكّام أصحاب الثقافة التهريجية.

وقد بدا واضحاً أن الاعتداء الصارخ على القِيم التربوية في تونس، وتغذية التناقض بين النموذج المعياري الذي تروّج له الدولة و بين المنظومة الأخلاقية المتجذّرة في الشعب والمنقولة عبر الذاكرة الاجتماعية، قد حفّز على الثورة الشعبية العارمة الأخيرة، لا سيّما بعد أن عمّم مبدأ الانتفاع بأيّ وسيلة والمصلحة الفردية والأنانية على حساب قِيم الكرامة والمصلحة المشتركة وحبّ الخير والإيثار.

كما بدا واضحاً أن عملية تغريب تونس عن مجتمعها العربي والإسلامي شكّلت أحد الأسباب التي أطلقت ثورة الياسمين في البلاد.

فتونس هي المثال الأكثر واقعية في العالم العربي لعملية استلاب الهوية. وهذه الدولة ترنّحت منذ سنوات طوال بين شعارات "التحديث" التي كانت تشيعها السلطة وبين هويتها الأصيلة بمضامينها العربية والإسلامية. ومنذ ما بعد الاستقلال، كان رئيس الدولة "بورقيبة" محكوماً بصراعه مع رموز العروبة والإسلام من شيوخ جامع الزيتونة، والجماعة القديمة للحزب الحرّ الدستوري؛ حتّى أنه خرج مرّة أمام الناس في نهار رمضاني وشرب العصير أمامهم، داعياً إياهم إلى التخلّي عن الحجّ باعتبار أنه يستنزف "عملة البلد"!

كما عمل بورقيبة على قطع أيّ صلة أو جذور لدى الشخصية التونسية، مثل الامتداد العربي والإسلامي، في حين أنه كان يروّج لإلغاء المحاكم الشرعية وللتعليم "الفرنكوفوني".

وبعد "بورقيبية" استكمِلت مرحلة التغريب للشعب التونسي على يد "بن علي" الذي بدأ عهده عام ١٩٨٧ بانفتاح مصطنع، مثل مشاركة المواطنين في أمورهم والحديث عن حقوق الإنسان والتنمية؛ غير أن الحقيقة ظهرت سريعاً. فالبلد دخل مرحلة اغتراب

جديدة في ظلّ ممارسات سلطوية قمعية بحقّ المواطنين كانت تُدار عبر جهاز "بن علي" الأمني الضخم.

يقول أستاذ علم الاجتماع السياسي في جامعة تونس المنار "سالم لبيض":إن الهوية في تونس عبرت حقبات عديدة من تاريخها المعاصر، حيث حصلت معركة حقيقية بين نخبة الجماهير التي تتمثّل الهوية، كما يتمثّلها عامة الناس، عربية إسلامية، ونخبة تعبّر عن نفسها، وهي تشمل الهوية بالمضامين التي تبتغيها؛ فيمكن أن تكون فرنكوفونية أو متوسطية أو إفريقية أو حتى رومانية أو قرطاجية قديمة... لكن لا ينبغي أن تكون عربية إسلامية"! (سالم لبيض، "الهوية: الإسلام، العروبة، التونسة، ص ٢٠).

عوامل الثورة التونسية

إن ثورة تونس الخضراء كانت بلا قيادة مركزية أو رأس مدبّر، لكنها ارتكزت على العناصر أو العوامل الآتية:

– حماس الشعب واستعداده للتضحية في سبيل إنجاح الثورة، لأن حالة الاحتقان التي كان يعيش فيها التونسيون أثناء حكم بن علي قد بلغت ذروتها، فبدت كلّ الوسائل المؤدّية لإسقاط الطاغية مقبولة، ولو كانت تتنافى مع المحظورات الاجتماعية والدينية.

– شريحة واسعة من المثقّفين الشباب، ونضج الطبقة الوسطى، شكّلا عصبان حيويان للثورة.

– الانفتاح التونسي على الحضارات الأخرى، وتوظيف المخزون الثري من الروافد الفكرية مع مع مجاراة عصر تطوّر الإعلام والعولمة.

– الانخراط في منظومة الاتصالات الحديثة والمنتديات الاجتماعية، مثل الفايسبوك والتويتر واليوتيوب، والاحتجاج عن طريق أغاني الراب "الملتزمة" ومجموعات الاتصال الجماعي.

– يأس الشعب من القيادات التقليدية التي غالباً ما تلتزم وعوداً لا تنفّذها فتبقى حبراً على ورق، وأخذ الشباب زمام المبادرة في التمرّد على الحكّام.

– ارتقاء الوعي لدى الإنسان العاميّ إلى درجة عالية من اليقظة والحذر والإقدام.

– الخلايا الطلاّبية والنقابات الجامعية والدور الطليعي للحركة الطلاّبية واستحضارها الميداني لذاكرتها النضالية، وتوظيفها لجملة من الأدبيات السياسية المتوارثة في فعلها الميداني.

– الدور الهام الذي مثّله البعد الديني في تغذية روح الثورة لدى الناس، وذلك بتشغيل رمزية بعض المفاهيم مثل الشهادة، والاعتصام والتكبير والجماعة والأخوّة والتعاون على البرّ والتوكّل على الله..

هذه بعض من عوامل الثورة الشعبية في تونس التي حطّمت القوانين والأعراف المتحجّرة، وشرّعت إمكانية إيجاد مشروع مستقبلي، يقطع أوصال الماضي التعيس ويعيد للبلاد استقرارها وعافيتها.

نتائج وتداعيات الثورة

استطاعت "الثورة البيضاء" في تونس تحقيق نتائج مهمة. وما تحقّق يبدو معقولاً بالمقارنة مع الثورات العربية الأخرى.

ومن أهم ما أنجزته "ثورة الياسمين":

– إسقاط الديكتاتور بن علي الذي جثم على صدر شعبه طيلة ربع قرن من القهر والجبروت، وأذاقه خلالها كلّ أشكال الهوان.

– كسر حواجز الخوف التي حرص الديكتاتور على جعلها ثقافة أبدية لدى الشعب.

– تحطيم أسطورة "الاستثناء العربي" التي تنهي قدرة المواطن العربي على النهوض ضدّ حاكمه وضدّ الظلم والفساد.

– فتح الآفاق السياسية والثقافية أمام النخب الشعبية والوطنية لتحقيق طموحاتها المشروعة.

– إلهام الشعوب العربية للتحرّك ضدّ استبداد حكّامها، بعد نجاح ثورات أخرى في المنطقة.

– تضييق مساحة الخوف من المدّ الإسلامي الذي استخدمه بن علي كفزّاعة لاستمرار إحكام سيطرته على البلاد.

– كشف حقيقة كانت ضبابية لدى التونسيين، وهي أن الدين الإسلامي لا يتعارض مع الانفتاح على الحضارات الأخرى ضمن إطار العقل والمنطق والأخلاق، وكان المصلِح السياسي خير الدين التونسي ينادي بذلك من خلال كتابه: "أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك".

– تحسّن العلاقة بين شباب الاغتراب التونسي والداخل، بعد طول انقطاع.

– أعادت الثورة اهتمام التونسيين بالسياسة، بعد أن كان اليأس قد تسرّب إلى نفوسهم من سياسات النظام التسلطية وقبضته الأمنية، والخوف الشديد من زجّهم بالسجون.

لكن طريق التحوّل من النظم التسلطية إلى النظم الديمقراطية، يمرّ دائماً بالعديد من العقبات والمطبّات. ولنذكر مثلاً تجربة الثورة البرتغالية عام ١٩٧٤، والتي استغرقت نحو عامين كي تسير في طريقها الصحيح. وإذا كانت ثورة تونس البيضاء قد تعدّت هذه المهلة، إلاّ أن المجتمعات تختلف من بلد لآخر، كما الظروف التي تحيط بها. ومن هنا لا بدّ من بعض الوقت لتركيز المرحلة الانتقالية الصعبة التي تشهدها البلاد؛ وقد كان متوقّعاً أن تدخل تونس بعد الثورة في مرحلة من الفوضى والاضطرابات بعد الإطاحة ببن علي؛ وهذا ما عاشته الجزائر بعد أحداث أكتوبر ١٩٨٨. وكما عبّر بصدق ذلك المواطن التونسي الذي قال: "هَرمنا في انتظار هذه اللحظة التاريخية"!

إن المأزق الحقيقي في تونس الثورة كمن في استعجال حركة النهضة (الإسلامية)

للوصول إلى السلطة، ممّا جعلها غير قادرة على مواجهة الأزمات المتراكمة في البلاد، وهي وصلت إلى وضع لا تُحسد عليه وشعبية تنهار يوماً بعد يوم.

– وقد، برزت السلبيات في الثورة التونسية على الصعد التالية:

أمنياً وسياسياً:

انفلات الشارع التونسي أمنياً، وعدم قدرة السلطة الجديدة على فرض الأمن وإبعاد شبح الاغتيال السياسي بعد اغتيال شكري بلعيد القيادي اليساري، وبعد أن شرعت تونس أبوابها لأجهزة استخبارات خارجية كثيرة، فاختلط الحابل بالنابل، وتمّ إلقاء التهم جزافاً حول هوية الجلاّد والضحية والقاتل والقتيل، وانقلاب "النهضة" على النهضة؛ وفي أحوال كهذه من الطبيعي أن تدبّ الفوضى وتكثر التكهنات.

ويتخوّف التونسيون من حدوث انقلاب يحاكي ما فعله الرئيس السوداني عمر حسن البشير بالدكتور حسن الترابي، في ظلّ الصراع الخفي بين النهضاويين أنفسهم. فرئيس الحكومة حمادي الجبالي الذي جاء من حركة النهضة وصار أمينها العام يتمرّد على قرارها ويهزّ عرش رئيسها التاريخي الشيخ راشد الغنوشي، وقادة النهضة في الداخل يتمدّدون على حساب قادة الحركة القادمين من الخارج؛ والجبالي الذي سُجِن ١٧ عاماً في تونس يريد حكومة "كفاءات". أما الغنوشي العائد قبل عامين من منفاه البريطاني، فليس راضياً عمّا يجري! وأعضاء "النهضة" في البرلمان يطالبون بسياسيين لا تكنوقراطيين، فيما حليف النهضة في الائتلاف الرئاسي (حزب المؤتمر) يسحب وزراءه من الحكومة ثمّ يعود ليقبل بمشيئة التحالف ويدعم حكومة السياسيين. أما الجبالي، فيبرّر انتفاضته على حزبه بأن دم شكري بلعيد غيّر الكثير من المعادلات، وبأن البلاد تحتاج إلى حكومة إنقاذ وليس لسياسيين يتناحرون.

أما في بواطن الأمور، فإن ما يحدث يترجم الصراع بين باريس وواشنطن على المنطقة. إن فرنسا التي أعلنت في إحدى المرّات (على لسان وزير داخليتها) رغبتها بإقصاء

الإسلاميين في تونس وتعزيز حضور الديموقراطيين والليبراليين واليساريين لا تتّفق مع واشنطن التي تُتقن فنّ تقديم مصالحها على المبادئ، والتي ترى في أن استيعاب الإسلاميين من "نهضة" وسلفيين وغيرهم هو الوسيلة الأنجح لاستقرار تونس، لأن غير ذلك سيدفع "الإسلام المعتدل إلى "التطرّف"، حيث يمكن أن يصدّر هذا "التطرّف" إلى دول الجوار!

وكما التنافس الفرنسي – الأميركي، كذلك التنافس العربي ـ العربي شدّ رحاله باتجاه بلد الياسمين الأبيض. السعودية والكويت تقدّمان الدعم المالي لحركات سلفية تثير القلق، وقطر تتمسك بدعم "النهضة" على أساس أنها المكمّل الإسلامي لـ"الإخوان المسلمين" من المشرق إلى المغرب؛ في حين "النهضة" لا تعتبر نفسها منتمية إلى "الإخوان المسلمين"! والجزائر التي رفضت قبل سنوات حكم "الإسلاميين" فيها، بعد إجهاض الانتخابات التي نجحت فيها جبهة الإنقاذ الإسلامية، مطلع تسعينيات القرن الماضي، وجرى إثر ذلك اقتتال بين الجيش والإسلاميين، لا تقبل حكماً إسلامياً في جوارها يحاكي من جديد رغبة الشيخ علي بلحاج ورفاقه لديها!

إقتصادياً

في موازاة الاحتقان السياسي، تدهورت الأوضاع الاقتصادية بشكل ملحوظ في تونس الخضراء بعد الثورة، وعلت الأصوات المطالبة بضرورة وضع حدّ للبطالة في البلاد، ولإحلال العدالة الاجتماعية.

وتشير الإحصاءات إلى أن نسبة البطالة في تونس ارتفعت وتيرتها، بحيث انتقلت من ١٣٪ في شهر مايو ٢٠١٠ إلى ١٨,٣٪ في مايو ٢٠١١ لتصل إلى ١٧,٦٪ في العام ٢٠١٢.

وقد تضاعف عدد العاطلين عن العمل بين مايو ٢٠١٠ ومايو ٢٠١١، حيث زاد من ٤٩١ ألف عاطل إلى ٧٠٤ آلاف عاطل، من ضمنهم ٢١٧ ألف من حملة الشهادات الجامعية. وقد وجّه خبراء الاقتصاد انتقادات حادّة للترويكا الحاكمة في تونس بسبب

ارتفاع الفقر في شتّى أرجاء البلاد، التي وصلت إلى ٢٤,٧ بالمائة وفق معطيات رسمية.

ويرى الخبراء أن الاضطرابات الاجتماعية، كالإضرابات عن العمل والاعتصامات، علاوة على التوترات الأمنية والمواجهات مع العصابات الإرهابية، شكّلت عوامل انعكست بشكل سلبي على الديناميكية الاقتصادية، ممّا أدّى إلى مغادرة ٢٦٠٠ مستثمر تونس لتوطين مشاريعهم في دول أخرى بسبب الأوضاع الأمنية، وتدهور مناخ الاستثمارات، وتفاقم الصعوبات أمام المؤسسات الاقتصادية، الوطنية منها والأجنبية؛ هذا فيما أغلقت أكثر من ٢٠٠ مؤسسة أبوابها، مع تسجيل فقدان ١٥٠ ألف فرصة عمل.

في المقابل، رأت الجهات الرسمية أن حالات اللاستقرار ووضعيات الاحتقان الاجتماعي التي شهدتها البلاد بعد الثورة، هي ظاهرة طبيعية بعد الثورة كون مكوّنات المجتمع تبحث عن توازن لتتموضع فيه ضمن فضاء سياسي واجتماعي واقتصادي وأمني جديد.

وقد خفّفت مصادر حكومية من مخاطر هذه الأزمات، واصفة إياها بـ"الأمر العادي"، بالنظر إلى الظروف الصعبة التي تسلّمت فيها الحكومة الحالية زمام السلطة، خاصّة في البعد الاجتماعي والاقتصادي؛ علاوة على ضعف الامكانيات والإرث الثقيل من الفساد الموروث عن عهد النظام السابق والمستشري في مختلف مؤسسات الدولة.

وعلى أمل ذلك نقول، إن كلّ من يعرف التونسيين جيّداً، يعلم أنه لم يفتهم قطار البناء الديمقراطي بعد، وإن هذه الكبوة لا تزيدهم إلاّ قوّة وإصراراً، وإن تونس أمام امتحان صعب. ولكن، على من هم في سدّة الحكم أن يستفيقوا من نشوة الانتصار في صناديق الاقتراع، ويلتفتوا إلى ما تتطلّبه المرحلة الحساسة من مواقف أكثر من اعتيادية وأن ينفّذوا وعودهم للشعب، وأن لا يجهضوا الثورة، لأن الإشارات القادمة توحي بأن بوعزيزي جديد قد يطرق الباب بقوّة من جديد، ويشعل أرض الياسمين!

وكي لا تكون محصّلة ما جرى في تونس (وغيرها) قول آغاثا كريستي الشهيرة "حينئذٍ لا يبقى سوى اللاّ شيء"!

وكي لا نقع في المحظور، نردّد اليوم الصرخة التي أطلقها المفكّر الفرنسي الراحل روجيه غارودي منذ زمن: "انتباه، افتحوا أعينكم، ينبغي أن تكون ثاقبة حتى ترى الآفق، وتلزم الأيادي لتقبض على طوق النجاة. علينا إدارة الظهر إلى الليل، وألاّ ننتظر الظهيرة لنعتقد في وجود الشمس" (روجيه غارودي – كيف نصنع المستقبل؟ ترجمة منى طلبة وأنور مغيث، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الثالثة، ٢٠٠٢، ص ١٤).

القسم الخامس:

ثورة أم الدنيا- مصر



منذ زمن ليس ببعيد، "تنبّأ" الرئيس الراحل جمال عبد الناصر بقدوم ثورة الشعب المصري حين قال: "إنني أؤمن إيماناً قاطعاً أنه سيخرج من صفوف هذا الشعب أبطال مجهولون يشعرون بالحرّية ويقدّسون العزّة ويؤمنون بالكرامة".

ومنذ سنوات ليست ببعيدة أيضاً، نشر الصحافي المعارض "عبد الحليم قنديل" كتاب "كارت أحمر للريّس"، وصف فيه المشهد المصري بالتالي "لقد اقتربت الساعة، وأزَفت مواعيد الجحيم. جفّت الأقلام، وطُويت الصحف، وصارت النهاية أقرب من طرف الإصبع، وأدنى من رمش العين؛ وبدت مصر كتركة يتقاتل عليها مماليك الأب، ومماليك الابن، فماذا نحن فاعلون؟ هل ننتظر الذبح كقطيع الأغنام، أو نكتفي بالنوم في زرائب الخنازير، ونصير متاعاً وعقاراً يورّث ويُستعبد إلى يوم يُبعثون"؟ (عبدالحليم قنديل ، كتاب كارت أحمر للريّس، الطبعة الأولى، ٢٠٠٩).

المشهد المصري قبل ثورة ٢٥ يناير:

ربما يصحّ عنوان "مولد يا دنيا" على الشارع المصري، بكلّ تفاصيله وتجلّياته. ففي مصر، تجد دوماً ما تبحث عنه. تجد الفكر النيّر والعقل المتوقّد؛ وتجد الباحث صاحب الذكاء الفذّ، وإن منعه الفقر عن البحث والدراسة؛ وتجد الفالح الفصيح والعامل البسيط وسائق التاكسي وربّة البيت، ممّن يملكون القدرة الفائقة على النفاذ إلى عمق الحقيقة، رغم تفاهة ما يُكتب في الصحف القومية وما يُفرض على الناس في تلفزيون النظام.

وفي مصر، تجد العلماني والماركسي والإسلامي، والفقيه والوطني والعبقري المهمّش والسطحي المشهور، وصاحب الغرور الذي يتحدث في كبريات الفضائيات رغم سقوطه

الثقافي.. القريب من النظام ووارث رموز المؤسسات المنغمسة في حضيض الحضيض... والبعيد عن النظام، الحاكم بالتغيير والعيش في بلد تحكمه الديمقراطية وثقافة الإنسانية والمبادئ الحضارية.

في مصر أيضاً، تجد الأغلبية الغالبة التي أرهقتها الأوضاع العامة للبلد، وأرهقها البحث عن كيفية التخلص من الفساد والتسيّب وأزمة البيت وفرص العمل، والتوريث وشؤون السياسة واحتقاناتها وما يستجدّ في الحياة اليومية من كوارث وفساد وانحراف، وكأنما كان المراد أن يكون للناس شغلهم الشاغل والذي يستنفذ غضبهم وجهدهم، فيعانون من الإجهاد الاجتماعي والنفسي، ليظلّ اهتمامهم بعيداً عن شأن التوريث. وقد انطلق قطاره (في حينه) تحت شعار "الفكر الجديد" ومن "أجلك أنت" ومصر بتتأدّم بيننا".

لقد أُعِدت القوانين بالتفصيل والمقاس لتتلاءم مع "الوالد" و"الولد" في لعبة "دوّخيني يا لامونة". وبذلك تكون الإنتخابات ممارسة "ديمقراطية" شعبية لاختيار "حرّ" بين الابن وأبيه!

لقد جال الفساد في كافة أرجاء البلاد تحت عباءة "تحديث مصر" ، فيما الشرفاء كانوا إما متعفّنين في سجون أمن الدولة، وإما مُبعدين ومُطاردين ومعزولين داخل السجن الأكبر. ولا يظهر إلاّ أصدقاء الرئيس أو أصدقاء نجله وبعض الفنّانين أو الشعراء الذين ركبوا قطار الفساد المدجّن باتجاه القصر!

لم تعد مصر بنظر الكثيرين من أبنائها "أم الدنيا"، بل أصبحت أمُّ الهموم والمصاعب. وباتت فكرة الهجرة من هذا البلد حلم الذين غازل الفقر أحلامهم ورماهم على شطِّ الضياع، في ظلّ انعدام فرص العلم والعمل أمام الشباب خاصّة.

البعض كان يتمنّى التغيير منذ زمن، ولكن هذا الأمر كان بعيد المنال، إلى أن حانت لحظة ولادة مصر الجديدة، حيث اندفع الشعب إلى الشارع لإسترجاع حرّيته وكرامته ولقمة عيشه من يد سلطان جائر، اتّفق المصريون على تسميته بـ"عزرائيل" ملك الموت.

لم يعد جمهور الأمّة يرضى بالانزواء أمام بطش السلطة ولا أمام جوقة التوريث والفساد التي أوصلت البلاد إلى الانفجار الكبير، بل "فعلها" حسب "توماس فريدمان"، وأعلن ثورته؛ فخرج عن صمته، ومن صفوف الشعب كما تنبّأ عبدالناصر، بطلاً يشعر بالحرّية ويقدّس العزّة ويؤمن بالكرامة.

بداية الطريق نحو الثورة

لم يكن مخطِئاً الكاتب البريطاني الشهير روبرت فيسك بوصفه الرائع لثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ بقوله: "لقد هبّ المصريون، ونفضوا عنهم خوفهم، وطردوا الرجل الذي يحبّه الغرب ويعتبره زعيماً معتدلاً. نعم، ليست شعوب أوروبا الشرقية وحدها القادرة على مواجهة الوحشية وتحدّيها".

وبنفس السياق أيضاً، جاء كلام الروائي البرازيلي الشهير "باولو كويلو" والملقّب بسامر الصحراء: "العالم يتحوّل للأفضل لأن هناك شعوباً تخاطر بأرواحها لجعله أفضل... شكراً يا مصريين". وكذلك، كلام للرئيس الأميركي "باراك أوباما": "يجب أن نربّي أبناءنا ليصبحوا كشباب مصر"؛ ووصف رئيس الوزراء الإيطالي الأسبق "سيلفيو برلسكوني" "لا جديد في مصر، فقد صنع المصريون التاريخ كالعادة". وأيضاً، موقف لرئيس وزراء النروج "ستولبتزخ" "اليوم كلّنا مصريون"، ولرئيس النمسا "شعب مصر أعظم شعوب الأرض"، ووزير خارجية ألمانيا (فستر فيله): "أتطلّع لزيارة مصر والحديث مع قادة الثورة".. وقادة آخرون غيرهم.

لم تكن الثورة المصرية وليدة اللحظة، بل كانت نتاج تراكمات لسياسات خاطئة مورست ضدّ المجتمع المصري، مثل الاستبداد والفقر، والبطالة والتهميش وقمع الحرّيات، في إطار مغلق من الاستبداد السياسي والقمع السلطوي. وقد وُلدت هذه الثورة على يد فئات شبابية لم ترتبط بالأحزاب القائمة، بل جمعتها بعض الجمعيات والمنتديات الفكرية التي نظّمت نفسها من خلال شبكات التواصل الاجتماعي، لتستقطب إلى جانبها

قطاعات شعبية واسعة من مختلف الاتجاهات، من الذين وجدوا في الثورة فرصة تاريخية لهم للتعبير عن واقع المعاناة والقهر والقمع الذي كان سمة النظام المصري الثابتة حيالهم. وتُعتبر ثورة ٢٥ يناير ثورة شعبية بامتياز، وذات أبعاد سياسية واجتماعية. وهي اتّخذت من الرفض والاحتجاجات منهجاً متدرّجاً لها حتى يوم ٢٥ يناير ٢٠١١ ،حيث بدأ الحراك الشعبي الذي أسقط النظام الجائر في النهاية. وتجدر الإشارة إلى أن بعض الحركات الاجتماعية كان لها دور في هذا الحراك، مثل حركة استقلال القضاء، حركة كفاية، حركة ٦ أبريل، والجمعية المصرية.

وفي النهاية، أدّت الثورة الشعبية إلى تنحّي "مبارك" عن الحكم في ١١ فبراير/شباط ٢٠١١، حيث أعلن نائبه "عمر سليمان" في بيان مقتضب عن تخلّي الرئيس عن منصبه، وأنه كلّف المجلس الأعلى للقوّات المسلّحة إدارة شؤون البلاد، فيما أكّدت أغلب القوى السياسية التي شاركت في التظاهرات ـ قبل تنحّي مبارك ـ على استمرار الثورة حتى تحقيق الأهداف الكبرى التي قامت من أجلها.

أسباب الثورة المصرية

اجتمعت أسباب عدّة لقيام ثورة "اللوتس" أو الثورة البيضاء أو ثورة ١٨ يوماً: منها ما هو مباشر، وآخر غير مباشر. ومن ذلك قانون الطوارئ، وقسوة الشرطة، ورئاسة مبارك التسلُّطية والعنفيّة، وانتشار الفساد، وسوء الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية. وترافق تصاعد معدّلات الفقر مع زيادة عدد السكّان، عدا عن الانتخابات الرئاسية والبرلمانية المزوَّرة ـ عادة ـ وقيام الثورة الشعبية التونسية التي ألهمت شباب مصر، وأعطته دافعاً لتغيير السلطة الجاثمة على صدره وتحقيق تطلُّعاته المشروعة.

مصر هي ثاني أكبر دولة في أفريقيا بعدد سكّانها بعد نيجيريا. وهي أكبر دولة في منطقة الشرق الأوسط. وقد وصل عدد سكّانها إلى حوالي (٨١,٧١٣,٥١٧) في عام ٢٠٠٨. ويولد في مصر طفل كلّ ٢٣ ثانية، أي هناك حوالي ١,٥ مليون نسمة في السنة الواحدة

ممّا يشكّل ضغطاً على الموارد في حال عدم وجود حكومة واعية تستخدم هذه الثروة السكّانية؛ بينما كان عدد سكّان مصر عام ١٩٦٦ (٣٠,٠٨٣,٤١٩ نسمة). ويعيش معظم المصريين بالقرب من ضفاف النيل في مساحة حوالي ٤٠,٠٠٠ كيلو متر مربع (١٥,٠٠٠ ميل مربّع)، لأن هذه الأرض تُعتبر الوحيدة القابلة للزراعة في كلّ مصر.

وقد صاحب زيادة عدد السكّان تدهور اقتصادي ومالي واجتماعي، نتيجة فشل سياسات الدولة في الاستفادة من فرص تزايد عدد الأيدي العاملة. كما ظهر جيل من حملة الشهادات العاطلين عن العمل وأبدى اندفاعه لتغيير الأوضاع السيّئة التي تعيشها البلاد. ومن هنا، شكّل هؤلاء الشباب العمود الفقري لثورة ٢٥ يناير، إضافة إلى معرفتهم الواسعة بوسائل الاتصال والتقنيات الحديثة واستخدامها الفاعل في تنظيم الثورة وإبقائها حيّة، خلال قطع نظام مبارك للاتصالات في البلاد من بدايات الثورة. وقد لعب هذا العامل دوراً في اندلاع الثورة، خاصة مع زيادة نسبة الفقر في المجتمع المصري، زادت عن ٨٠٪، في حين تملك أقلية كل شيء وهي لا تمثّل ٢٠٪ من الشعب المصري؛ وهذا هو فعلاً النظام "الأوليغارشي" الذي تسيطر فيه قلّة احتكارية على الثروة. وهو يسمّى هذا النظام أيضاً بالرأسمالية الاحتكارية، حيث يحتكر رجال الأعمال والمستثمرون أكثر موارد الدولة ويسيطرون على كلّ هيئاتها وسلطاتها.

الأسباب الاقتصادية للثورة

لقد أساء نظام "حسني مبارك" حين اعتمد سياسات إقتصادية خاطئة أو جائرة في إدارة الشأن الاقتصادي المصري، وأوقع البلاد في مطبّات كبرى كان من الصعب الخروج منها. ومنذ تطبيق سياسة "الانفتاح" الاقتصادي عام ١٩٧٤ ،شهدت مصر نهباً منظّماً لمواردها وثرواتها مع ظهور فئة من حيتان المال ورجال المافيا تحت اسم رجال الأعمال، من الذين عملوا على زيادة ثرواتهم من خلال الارتباط بالنظام الذي مكّنهم من كلّ موارد الثروة في البلاد. "أحمد عزّ" مثلاً، أصبح- بسبب صداقته لجمال مبارك- رمزاً للرأسمالية المصرية،

فتمكّن من شراء شركة الصّلب المخصخصة بثمن بخس، وانتهى به الأمر إلى السيطرة على ثُلثي سوق الحديد المصري. كما أصبح أيضاً عضواً في البرلمان، وأدار حملة "بلطجية" الحزب الوطني الديمقراطي لتزوير الانتخابات التشريعية في نوفمبر ٢٠١٠.

ووفقاً "لأحمد النجّار"- مدير وحدة الدراسات الاقتصادية في مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية- باع مسؤولو الحكومة الأراضي المملوكة للدولة بأسعار منخفضة للعائلات المرتبطة ببعضها سياسياً، وسمحوا أيضاً لتكتُّلات الشركات الأجنبية بشراء الشركات المملوكة للدولة بمبالغ صغيرة، مقابل دفع رشاوي. وفي الوقت نفسه، كانت الحكومة تُلزم المستثمرين الأجانب بتأسيس مشاريع مشتركة مع الشركات المصرية. وشكّلت العائلات ذات الصلات الوثيقة مع الحزب الحاكم النصف المصري من المشاريع المشتركة المُربحة. ولعبت ما سمّاها الأستاذ "وائل جمال" في دراسته "الأبعاد الاقتصادية للثورة ونخبة الأعمال" ، في نظام رأسمالية المحاسيب بتصغير السياسة في الاقتصاد، ليصبح الرئيس وحاشيته مركزاً للقوّة السياسية والاقتصادية عبر احتكار القطاعات الاقتصادية الهامة والمنتجة وقطاعات السياحة. وعليه، فإن سياسات الخصخصة بدت كأحد أهم مظاهر الفساد المالي والسياسي في المجتمع المصري الحديث، حيث تمكّنت فئة من المافيا من السيطرة على الاقتصاد، وتحكمت فيما يزيد عن ٨٠٪ من إجمالي الدخل القومي للبلاد، في الوقت الذي يعيش حوالي ٤٠٪ من الشعب المصري تحت خطّ الفقر - حسب البنك الدولي - ومعدّل البطالة يفوق ٢٠٪ من اجمالي من هم في سنّ العمل، مع زيادة مستمرّة في معدّلات التضخم التي وصلت إلى ما يزيد عن ٢٠٪.

وقد بلغ العجز في الميزان التجاري المصري ما بين ٢٠٠٥ - ٢٠١٠ (٢٥,١ مليار دولار)، في حين كان العجز عام ٢٠٠٥-٢٠٠٦ (١١,١ مليار دولار)، مع ارتفاع الدين العام المحلّي في ٢٠١٠/٦/٣٠ (٥٩٩,٦ مليار جنيه) أي ما يساوي ٤٩,٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي مقابل (٢٣٢,٩ مليار جنيه) في ٢٠٠٥/٦/٣٠ أي ما يساوي ٥٣,٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد. في حين بلغ الدين العام الخارجي في ٢٠١٠/٦/٣٠، ٣٣,٧ مليار دولار، أي ما يمثّل ١٥,٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي، مقابل ٢٨,٩ مليار

دولار في ٢٠٠٥/٦/٣٠، والتي يمثّل ٧,٧ من الناتج المحلي الإجمالي. هذا الوضع أرهق المواطن المصري، إضافة إلى تفنّن حيتان المال الذين اتّبعوا سياسات الاحتكار والتمليك والتهرّب الجمركي بما يتلاءم مع انحراف البلاد في اتجاه احتكار منظّم لواردات مصر، لا تنتهي فصوله بإذلال المصريين المتوسطي الحال والفقراء؛ بل أيضاً في عقد صفقات بدون ضوابط وطنية أو قانونية، مع توسع رقعة الفساد المالي والاقتصادي في أجهزة الدولة، وتفاقم مشكلات الإسكان والصحّة والخدمات العامة والتعليم والنقل... ترافق كلّ ذلك مع تصاعد القمع من قِبل أجهزة الدولة الشرطية والمخابراتية. ومع كلّ يوم جديد، كانت الحالة المذكورة ترتفع معدّلاتها داخل المجتمع المصري، إلى أن وصلت ذروتها مع انسحاب الدولة من إدارة الاقتصاد، ممّا عمّق الهوّة بين النظام والمواطن، خاصّة الطبقات الفقيرة التي عجزت عن الحصول على فرص عمل أو حتى العيش بحدّ أدنىً لحياة كريمة. وهكذا، لم تعد الليبرالية الجديدة في الشرق الأوسط تعني انفصال السلطة الاقتصادية عن السياسية، كما تتضمن الفكرة المجرّدة للسّوق الحرّة، بل انصهار السلطة الاقتصادية والسياسية. ولم يعد هناك رأسمالية دولة؛ فقد سمحت العلاقات السياسية لمن هم في القمّة بتكريس ثروة خاصّة مهولة، حيث صار الفساد الذي عمّ النّخب بادياً للعيان.

وقد قيّمت منظمة الشفافية الدولية- لرصد جميع أنواع الفساد بما في ذلك الفساد السياسي-في تقرير لها في مؤشّر الفساد سنة ٢٠١٠، مصر بـ٣,١ استناداً إلى تصوّرات درجة الفساد من رجال أعمال ومحلّلي الدولة، حيث أن ١٠ تعني نظيفة جداً و(صفر) تعني شديدة الفساد، فيما احتلّت مصر المرتبة (٩٨) من أصل ١٧٨ بلداً مدرجاً في التقرير (CPI٢٠١٠ = Transparency International. table وصل لهذا المسار في ٢٠١٠/١٠/٢٦).

الأسباب السياسية للثورة المصرية

جميلة هي حكمة الرئيس الأميركي الأسبق "وودرو ويلسون" -الرئيس الأميركي رقم ٢٨ في أوائل القرن العشرين -إذ يقول: "القمع هو بذور الثورة". ورائعة أيضاً

حكمة الزعيم الصيني "ماوتسي تونغ" "الثورة ليست حفل عشاء أو كتابة مقال، أو رسم لوحة، أو عمل تطريز".

تعتمد النظم الديكتاتورية في ممارستها للحكم على رؤى شمولية متجمّدة، لا تؤمن بتداول السلطة ولا تقيم للديمقراطية وزناً. ومبارك أحد ديكتاتوريّي هذا العصر، مارس سلطته الاستبدادية في مصر بوضع يده على كلّ إمكانات البلاد، وطوّعها لخدمته، سواءً على مستوى المجالس النيابية (شعب - شورى ومجالس محلية) أو غيرها، وضيّق العمل على الأحزاب والجمعيات حتى الإنسانية منها، وصادَر الإعلام لحزبه، كي يرى الناس الحقيقة من وجهة نظر النظام فقط؛ وأسّس ثقافة تخويفية، مفادها أن أيّ شخص يتعارض مع النظام مصيره إما القتل أو السجن. وقد استخدم مبارك آليات غير أخلاقية للحفاظ على سلطته وعلى احتكاراته المالية والاقتصادية ، ومنها إعلاء قيم العشائرية والقبلية والطائفية في الريف المصري، مع الدفع برجال الأعمال إلى العمل السياسي رغم عدم امتلاكهم الكفاءات اللازمة لإدارة الشأن العام؛ وكلّ ذلك كان ضماناً لاستبداده السياسي فحسب!

يقول عبدالرحمن الكواكبي في كتابه "طبائع استبداد ومصارعة الاستبداد": "إن المستبدّ يتّخذ الممجّدين سماسرة لتعزيز الأمّة باسم خدمة الدين أو حبّ الوطن أو تحصيل منافع عامة أو الدفاع عن الاستقلال... والحقيقة في بطلان كلّ هذه الدعاوي، و ما هي إلاّ تخيُّل وإلهاء الناس وتضليل الأمّة".

وقد ظهر الاستبداد السياسي كرديف لحكم الديكتاتور أو فرعون مصر "حسني مبارك"، ممّا أنتج ثقافة العنف كواحدة من أنماط المناخ الديمقراطي المسدود. وشكّل حرمان القوى السياسية من حقّ التعبير السياسي وحقّها في تداول السلطة والمشاركة السياسية ،مناخاً مؤاتياً لتفجير الثورة في ظلّ استخدام مبارك لاستراتيجيات التحكُّم في الشعب المصري، وهي تقع ضمن ما أشار إليه المفكّر "نعّوم تشومسكي" (١٩٢٨)، الأستاذ في علم اللغويات في معهد ما ساتشوستيس للتكنولوجيا، ضمن رؤيته لاستراتيجيات التحكّم في الشعوب:

استراتيجية الإلهاء، ابتكار المشاكل ،ثم تقديم الحلول، استراتيجية التدرُّج، استراتيجية المؤجّل، مخاطبة الشعب كمجموعة أطفال صغار، إستثارة العاطفة بدل الفكر، إبقاء الشعب في حالة جهل وحماقة، وتحميس الشعب على استحسان الرداءة، تعويض التمرُّد بالإحساس بالذنب، معرفة الأفراد أكثر ما يعرفون أنفسهم.

لقد حطّمت الثورة المصرية قيود الخوف والإذلال، وأعادت الدور التاريخي للمصريين في القدرة على صياغة الحدث القومي من جديد. وهي أثبتت أن الظلم والاستبداد ليس قدراً محتوماً على الشعب الانصياع النهائي له. إلى ذلك، فإن الثورة قامت ضدّ الفساد وإقطاعيّي المال والانفلات من القيم الأخلاقية؛ وهي كانت ثورة شعب وليست ثورة نخبة، وفوق كلّ ذلك حقاً مشروعاً ،كما وصفها الكاتب الفرنسي "فيكتور هيغو": "عندما تصبح الديكاتورية حقيقة واقعة تصبح الثورة حقاً من الحقوق".

لقد نجحت ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ في تحقيق هدفها المركزي، وهو امتلاك الشعب لقراره السياسي وإسقاط النظام السابق المستبدّ، وفتح الطريق أمام بناء نظام سياسي جديد، فيه الشعب صاحب القرار والاختيار في ما خصّ مستقبله؛ وهذا هو الإنجاز الأهم. وكان المفترض أن تحقّق الثورة الجزء الثاني من أهدافها، ألا وهو التحوّل نحو الديمقراطية الاجتماعية والعدالة واستعادة الدور المهم لمصر على الصعيدين الإقليمي والدولي، وفكّ ارتباطها بالعدوّ الصهيو-أميركي، ودعم القضية الفلسطينية وحقوق الشعب الفلسطيني، وفي مقدّمتها دحر الاحتلال وحقّ العودة وتقرير المصير وإقامة دولته الديمقراطية على تراب الوطن فلسطين. لكن "الرياح الشمالية" التي هبّت على مصر بعد نجاح الثورة كانت عنيفة وغير محسوبة النتائج من قِبل جماهير الثورة ،التي عاشت في ظلّ قانون الطوارئ لما يفوق عن ٤٠ عاماً، عانت من استبداد سياسي وأمني مطلق ومن غياب لحرّية التعبير أو النشاطات السياسية المؤثّرة. وحين وصل الأخوان المسلمون إلى السلطة عبر صناديق الاقتراع، تبيّن أن المصريين قد استبدلوا الفرعون بآخر، و لم يتمكّنوا من إسقاط كلّ مكوّنات النظام الديكتاتوري المنهار؛ بل اكتفوا بتغيير الوجوه والأقنعة. وبذلك، بانَ للعيان أن حجم الانجازات لم يكن بحجم التضحيات الجسام التي قُدِّمت على مذبح الثورة.

ومن هنا سادت الفوضى في الشارع المصري من جديد، وعادت الاحتجاجات تملأ المساحات وتُشعل ميدان التحرير، وعاد الحديث عن ثورة جديدة تطمح لإكمال ما لم تكمله ثورة ٢٥ يناير.

وكان "حسني مبارك" في آخر خطاب مشؤوم ألقاه قبل خلعه، قد بشّر المصريين بالفوضى التي ستعمّ البلاد بقوله:"اختاروا بيني وبين الفوضى". وكانت الفوضى سيّدة الموقف بالفعل بعد مضيّ نحو عامين على أحداث ثورة ٢٥ يناير الاستثنائية، لتصبح مصر مركزاً للتوتر والانفلات الأمني والسياسي.

لكن، لماذا حصل كلّ هذا الكمّ من المشاكل والاضطرابات مجدّداً في بلد كان يفترض أن يعيش الأمن والسلام بعد "الحدث السعيد" الذي شهدته البلاد؟

إن جوهر الأزمات في مصر (بعد الثورة) يبدأ من الناس التي انسحقت آمالها تحت الاستبداد السياسي لعقود، ثم نالت قسطاً من حرّيتها واستردّت فرصتها في نيْل العدالة الاجتماعية بعد الثورة من خلال إجراء تغييرات جذرية في توزيع القوّة والثروة داخل المجتمع. لكن، هذا التغيير الشامل لنظام حكم عشرات السنين لم يكن ليتمّ بسهولة؛ بل هو سيواجه عقبات بدت مستحيلة أحياناً. وفي الوقت الذي تواجه مصر حالة من تقلُّص الموارد وشبه انهيار اقتصادي، اندلعت الاحتجاجات الشعبية من أجل تحقيق توزيع عادل للثروة داخل المجتمع، والذي لم يكن يعرفه المصريون من قبل. إن مصر مبارك لم يكن لديها اقتصاد متكامل بالمعنى الحقيقي، والذي كان يعتمد على المداخيل المحدودة من قناة السويس، في حين كانت تتولّى دول أخرى، كدول الخليج وأمريكا والاتحاد الأوروبي، تدعيم وتقوية هذا الاقتصاد عبر هبات ومنح وقروض مريحة. وقد انكشفت حقيقة هزالة الاقتصاد المصري بعد سقوط مبارك؛ وهذا ما أنتج فجأة واقعاً محبطاً جداً للمجتمع المصري.

لكن، هذا ليس السبب الوحيد لتراجع الأوضاع الاقتصادية وتدنّي الإيرادات السيادية في مصر. فالواقع أنه لا يمكن عزل تلك الأوضاع عن مجريات الأحداث الإقليمية والدولية

بعد نجاح الثورة. إضافة إلى أن قطاع السياحة مثلاً واجه أخطر المصاعب، وهو الأكثر تأثراً بالتطوّرات السياسية أو الأمنية السلبية؛ وهذا القطاع كانت له أهمية كبيرة في دعم الاقتصاد المصري على مدى سنوات طويلة -إذ ساهم بنسبة تعادل ١١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي وأمّن حوالي ٢٥ في المائة من إيرادات البلاد السيادية- حيث تدنّت إلى حدٍّ كبير مستويات إشغال الفنادق في المدن الرئيسية، وتعطّلت أعمال الخدمات المساندة للسياحة، مثل النقل والمطاعم والأسواق التقليدية التي كانت مقصد السُّياح الأجانب والعرب. وما زالت تحويلات المصريين في الخارج هي الأهم في تأمين الإيرادات السيادية، إذ بلغت ١٩ مليار دولار خلال العام ٢٠١٢.

مصر بعد الثورة: سلبيات وإيجابيات

من الأسباب التي أدّت إلى تدهور الأوضاع في مصر بعد نجاح ثورة ٢٥ يناير، اشتداد الجدل السياسي بين الشرعية الثورية والشرعية الدستورية وظهور حالة من عدم الانسجام بين مطالب الثوّار وبين القرارات التي كان يتّخذها الرئيس الجديد محمّد مرسي. وأيضاً، فإن الموروث البيروقراطي الذي قامت عليه مؤسسات الدولة وما يليه من النظم الموروثة، ظلّت تمارس عملها بنفس النهج القديم، ما أوجد بيروقراطية سياسية واقتصادية واجتماعية وإدارية، وقفت حائط سدّ ضدّ محاولات إعادة الهيكلة والتغيير مما أعاق عملية التطوّر والنهوض الحقيقي.

يُضاف إلى ذلك، فإن الصراع السياسي بين أجنحة الثورة، قد حوَّل المشهد في ميدان التحرير إلى صراع إيديولوجي بين الإسلاميين والليبراليين، وبدا أكثر عنفاً وعمقاً. وتحوّلت الثورة من إقامة نظام ديمقراطي محل النظام الديكتاتوري السابق إلى صراع على هوية السلطة من ناحية، وصراع على الدولة من ناحية أخرى، حيث سعت كلّ قوّة إلى إثبات وجودها في الحالة الجديدة؛ ليس فقط من خلال آليات التحوُّل القائمة على المنافسة السياسية، بل عبر استمرار الحشود الثورية المليونية بين الطرفين، واللجوء إلى العنف أحياناً، ما يعيق أيّ بناء راشد وسليم لهذا المجتمع، ويفشل أهداف الثورة.

ولم ينحُ الرئيس (الإخواني) "محمد مرسي" منحى الرئيس البرتغالي السابق "جورج سامبايو" (رئيس جمهورية البرتغال العشرون (١٩٩٦-٢٠٠٦)) حين صارح شعبه بعد تسلّمه البلاد، بأنه يحتاج إلى سبع سنوات لوضع القطار على السكّة وبناء الدولة بشكل صحيح. وهو لم يصارح الشعب المصري بحقائق التركة التي تسلّمها، ولم يخبرهم بالأمد الذي عليهم أن يتوقّعوه لكي يستقيم القطار على السكّة. بل اتّسم خطاب مرسي (ومن معه في السلطة) برتابة محيِّرة في مواجهة العواصف التي كانت تدقّ الباب المصري، وكأن ما يحدث هو مجرّد سحابة عابرة لا بدّ أن تتبدّد وتنجلي بسرعة!

وبما أن الظروف في بلاد الفراعنة هي استثنائية، كان ينبغي أن تُتّخذ إجراءات استثنائية وخطوات حاسمة من قِبل مرسي وحاشيته ،لإخراج البلاد من قمقم التوقعات السيّئة والتوظيفات الشيطانية الرائجة، لا مجرّد التلهّي في إطلاق خطابات فارغة لم تجلب للبلاد سوى سوء الطالع.

وما يؤسف له، هو الاستنساخ الجديد للأساليب القمعية القديمة التي كانت تستخدمها الشرطة في العهود السابقة، على اعتبار أن المواطن هو جزء من القطيع الذي يملكه (الرّيس) وليس شريكاً أصيلاً في الوطن.

وعليه، فإنه يمكن تسجيل أبرز السلبيات التي ظهرت في الواقع المصري ما بعد الثورة، والتي نتجت عن الأداء الهشّ للسلطة الجديدة، ومنها:

- استعادة فلول النظام السابق لحرّية الحركة من جديد ومحاولتها اكتساب الشرعية السياسية، وذلك من خلال تأسيس حزب أو التحالف مع بعض القوى القائمة، من المعارضة العلمانية، لمواجهة الأخوان المسلمين باعتبارهم عدواً مشتركاً لهذه الفلول وللعلمانيين.

- خسارة التوافق الوطني، إذ انقسمت النخبة المصرية إلى معسكرين: أحدهما يميل للقوى العلمانية والليبرالية واليسارية كممثّلة للتيّار المدني، والثاني يميل للجماعات الإسلامية التي صُنّفت باعتبارها قوى دينية. وقد جاء هذا الانقسام على أساس الهوية

وليس على أساس الاجتهاد السياسي.

– عدم تحقيق مرسي للأهداف التي وعد بتحقيقها للإئتلاف المتشكّل من القوى الوطنية، بقصد أو غير قصد. وهذا أدّى إلى ارتفاع رصيد التقاطع أو التناقض بين المصريين.

– صدور بعض القرارات السياسية المهمة عن رئاسة الجمهورية، بما وضع علامات استفهام حول كيفية إصدارها، الأمر الذي أثار مستشاري الرئيس بمن فيهم نائبه، ما أدّى إلى انفضاض بعض المستشارين، وممثّلي القوى المستقلّة من حول الرئيس. وبذلك، خسر مرسي أصدقاءه، فضلاً عن معارضيه، الأمر الذي أحدث فجوة بينه وبين المحيط السياسي، فبدا "مرسي" وكأنه رئيس لفئة من المصريين فقط.

– لم ينجح مرسي (ولا حكومته) في التواصل مع المجتمع الذي كان من المفترض أن يصارحه بحقيقة ما يجري، حتى لا يُفاجأ بالقرارات التي تصدر، خاصة فيما يتعلق بإجراءات التقشّف وارتفاع الأسعار، والتي هي من المشاكل الأخطر والأكثر حساسية للمجتمع المصري.

– لم يكن مرسي موفّقاً في بعض الخطوات التي اتخذها، ومنها: صياغة الإعلان الدستوري الشهير وطريقة إبعاد النائب العام وما إلى ذلك، إلى تردّده في قرار مسألة زيادة الأسعار، ثم إلغاء القرار بعد ساعات من إعلانه، ما أثار علامات استفهام حول كفاءته والطاقم المحيط به، خصوصاً من مستشاريه السياسيين.

– إن صعود السلفيين المفاجئ، إضافة إلى سلوكهم، قد أدّى إلى تشويه تجربتهم والإساءة إليها، لا سيّما في ظلّ أداء متعثّر لهم اعتمد على ذرائع الترويع والتخويف فحسب.

– انتُخِب مرسي على أساس أنه رئيس لمصر وليس مندوباً لجماعة الأخوان في القصر الجمهوري. لكن الصورة أصبحت معكوسة، خاصّة بعد أن تناسى مرسي تعهداته الكثيرة للشعب وللثوّار.. من تشكيل حكومة ترأسها شخصية وطنية محايدة ومشهود لها بالكفاءة، إلى تأليف لجنة تأسيسية للدستور تمثّل كلّ أطياف المجتمع وتضع أسس دستور توافقي.. إلى تعهّداته بالقصاص للشهداء.. وبتحقيق العدالة الاجتماعية لكلّ الفئات

ورفع الحدّ الأدنى والحدّ الأعلى للأجور.. وما إلى ذلك.

– أيضاً، إدارة الرئيس مرسي لم تنجح في تقديم أيّ رؤى أو تصوُّرات واضحة للمستقبل على مختلف الأصعدة للشعب المصري. بل على العكس من ذلك، فقد نتج عن أدائها المتعثّر تساؤلات كبيرة شكّلت أساساً جديداً وصلباً لحراك شعبي جديد، ما زال يطوّر مسيرته الوطنية لوضع القطار على السكّة الصحيحة.

– لم ينجح "الريّس" في إرساء هيبة الدولة وسط المجتمع المصري. والدليل أن معظم قراراته لم تنفّذ. وآخر مثال كان قرار حظر التجوال الذي لم يلتزم به أحد.

– لم يعُد مرسي بنظر فئة كبيرة من المصريين ممثّلاً للشعب المصري، لسبب بسيط، وهو أن كلّ تحركاته لم تعكس اهتمامه بمعاناة هذا الشعب الذي يعيش حالة من الخوف والقلق لم يعشها أثناء ثورة ٢٥ يناير، ولا تقدير لمشاعره التي حملت الكثير من الغضب والإحباط.

– "أخونة" الدولة، من خلال الاستيلاء على مفاصلها في وسائل الإعلام والحكومة، والقيادات العليا في الجيش، مع الضغط المستمرّ على القضاء، ووضع المنافسين موضع الدفاع في المحاكم، والتأكيد على أنها (أي الدولة الإخوانية) هي القوّة الوحيدة القادرة على تحريك الشارع بمليونيات حقيقية، بينما لا يستطيع أيّ شخص أو تيّار سياسي آخر فعل ذلك!

– ارتفاع حظوظ انجاح خطّة الفوضى الخلاّقة في البلاد، وهي استراتيجية أمريكية ولِدت قبل أكثر من ربع قرن وروّجت لها "مادلين أولبرايت" وزيرة الخارجية الأميركية السابقة، والهدف المضمر منها هو تفتيت المنطقة العربية إلى كيانات صغيرة وهشّة يسهل أمر السيطرة عليها لاحقاً.

– غابت الحكمة المطلوبة في شخصية رئيس الجمهورية. فمرسي ظلّ يردّد أن المليونيات مستمرّة، وكأنه لم يكن يعي مخاطر انتشار الفوضى. "وإذا كان ربُّ البيت بالدفّ ضارب"، كما يقول المثل الشعبي، فإن منطق العقلاء يقول إن الثورة انتهت بانتخاب رئيس الجمهورية الذي كان عليه أن يتصرّف كالحكماء، وأن يمنع التصرّفات غير

المسؤولة، وذلك ضمن إدارة متوازنة للأزمة تكون على مستوى طموح مختلف فئات الشعب بعد الثورة.

– لم يتمكّن "مرسي" من "إنتاج" دولة إذا صحّ التعبير، تدحض "الدولة الفرعونية" التي لم تعرف إلاّ الاستبداد وحكم الفرد الواحد، والتي تقوم أيضاً على هرمية شديدة التعقيد حيث الفرعون يتربّع على القمّة، ويحيط به "الكهنة" ـ أو المثقّفون في عصرنا الحالي ـ ومن بعدهم الكتَبة أو الفئة البيروقراطية التي تنظم شؤون الدولة والعباد. بل على العكس من ذلك، فإن القرارات التي اتخذها (الفرعون الجديد) منذ تولّيه سدّة الحكم، قاربت قرارات الفرعون السابق الذي ما زال متعجباً حتّى اليوم من "عدم إدراك شعبه لما أدّاه لهم من خدمات"!

– ما يزال المجتمع المصري في حالة من "المجاهدة" مع الفكرة الديمقراطية في العموم. وفي خضمّ التيارات المتضاربة التي تنتشر سريعاً في مصر، يبدو أن الباقة تقدَّم كاملة للفرعون والفرعونية، ممّا خلق حالات فرعونية من دون فرعون، وأيضاً من دون الأغلبية العددية!

– إرتفاع وتيرة العنف في الساحة المصرية والابتعاد عن روح التسامح. وهذا ما أظهرته حالات القتل الجماعية دون سبب مفهوم، كما جرى في بورسعيد في أعقاب مباراة لكرة القدم!

– إن إرث السلطة الذي ورثته جماعة الأخوان المسلمين من أيدي الثوّار الذين حرّروا البلاد من الطاغية وسقوط مئات الشهداء في صفوفهم، لم يُحدث فرقاً بين ما هو قديم والأيام التي تلت. فالتأكيد على معاهدة "السلام" مع "إسرائيل" ظلّ كما هو؛ وكذلك التأكيد على أن اقتصاد السوق لا يزال هو المنهج الاقتصادي للدولة، مع تنفيذ أحكام مخفّفة لجرائم تاريخية.. في حين تدهور الاقتصاد، وهبط الاحتياطي القومي من ٤٣ مليار دولار في يناير ٢٠١١، إلى ١٨ ملياراً في يناير ٢٠١٢. وقد وُلدت شرائح اجتماعية جديدة ثائرة، منها جماعة الأغلبية الصامتة، أو ما يُعرف على الطريقة المصرية باسم "حزب الكنبة"، في إشارة إلى الاكتفاء بمشاهدته الأحداث على شاشات التلفزيون. هذا

الحزب الذي بات له مقرّ في ميدان العبّاسية ليس له اعتراض على ثورة يناير، ولكن يحنّ، بالتضامن مع ثوّار آخرين، للقيام بمسيرات جديدة تُضاف إلى المرحلة الماضية في إطار تفعيل الشرعية الثورية.

هذا في الجزء الفارغ من الكوب؛ أما في الجزء المليء منه، فيمكن أن نذكر الإيجابيات التالية التي ظهرت على المسرح المصري، سواء في سلوك السلطة أو سلوك الشعب:

– لم تعد الشعوب العربية تقبل الاستبداد وحكم أجهزة الأمن أو تسيير الأمور من خلال المنح أو المنع، واحتكار السلطة الوطنية ومعها الإعلام الوطني والثروة الوطنية. هذه الحزمة من أدوات السيطرة لم تعد مقبولة، حيث بات الملايين مستعدّين للتضحية بأرواحهم فداءً للتحرّر النفسي والمادّي من هكذا سلطة.

– إن الشعب المصري لم يعد كما كان أيام السادات أو أيام مبارك. وثورته الحالية باتت مليئة بنبض الملايين من الطبقة العاملة والفقراء والمعدمين.

– تحسُّن صورة العربي في العالم، لا سيّما في الدول الغربية. فبعد نظرية "الاستثناء العربي" التي كانت رائجة هناك (الإنسان العربي لديه خوف شديد من تحصيل حرّيته)، أصبح العالم يحترم العرب لأنه أصبح لهم في "الحرّية" نصيب. تقول صديقة ألمانية تعيش بين أميركا وألمانيا: "إن فكرة القيام بثورة شعبية في العالم العربي ضمن أيّ مجتمع كان، كانت فكرة خيالية للغاية... لقد تربّينا على اعتقاد يلازم المواطن العربي، وهو عدم إمكانيته للتحرّر من شيطنة القائد أو الرئيس أو الملك بسبب الخوف الذي زرعه هؤلاء فيه لعقود طويلة... أنا أحترم كثيراً ما قام به هؤلاء. والجميع هنا (تقصد أميركا وألمانيا) يرحّب بالأمر ويصفّق لشجاعتهم".

تأثير الثورة على سياسة مصر الخارجية

أما على صعيد السياسة الخارجية المصرية، فقد ظهرت الإيجابيات التالية:

– تغيير مصر لسياستها تجاه القضية الفلسطينية، وإعلانها عن عزمها لفتح معبر رفح

الحدودي مع قطاع غزّة بشكل دائم، ما يعني عملياً وضع حدّ لمشاركتها غير المبرّرة في الحصار الجماعي الذي تفرضه "إسرائيل" ظلماً على سكّان غزّة منذ سنوات. وأيضاً نجاح مصر الثورة في إتمام ما كان النظام السابق يدّعي أنه يحاول فعله، في ما خصّ المصالحة الفلسطينية بين فتح وحماس في القاهرة.

– الانفتاح الإيجابي باتجاه إيران، وظهور بوادر لتحسين العلاقات بين مصر وإيران الثورية.

– لم تعد مصر الجديدة قادرة على فعل (اللا فعل) تجاه أيّ تطوّر يحصل على صعيد الصراع العربي – الإسرائيلي، في ظلّ ضغط الرأي العام الشعبي الذي غادر موقع المتفرّج من الأحداث أو المطالِب بإنهاء التطبيع الاقتصادي والسياسي مع "إسرائيل" فحسب؛ بل هو أصبح قوّة فاعلة ومؤثّرة في قادرة على قلب الموازين المتعارف عليها.

وقبل قراءة سياسة مصر الخارجية تفصيلاً في مرحلة ما بعد الثورة، لا بدّ من طرح السؤال التالي: هل هناك علاقة مباشرة بين الثورات الصغرى والسياسة الخارجية للدول؟

الجواب هو نعم. فرغم من أن الثورات الصغرى تتبنّى خطاباً داخلياً بالأساس، إلاّ أنها في نفس الوقت تهتم بالسياسة الخارجية. فالثورة تقوم بانتقاد النظام القائم والاعتراض على سياساته؛ ومن ضمن ذلك سياسته الخارجية التي اعتبرها المحلّلون سبباً من أسباب اندلاع الثورة الشعبية في مصر.

هذا في الشقّ الأول للجواب. أما في الشقّ الثاني، فنقول إنه بعد نجاح الثورة في إسقاط النظام تتحوّل النخب الثورية إلى نخب سياسية في مرحلة استقرار؛ ومن ثمّ يكون أمامها رسم ملامح السياسة الخارجية للدولة، وتحديد الدول الحليفة والدول العدوّة لها.

إن سياسة مصر الخارجية تشبه إلى حدّ بعيد وضعها الداخلي، إذ تقف البلاد على مفترق طرق، يقود كلٌّ منها إلى اتجاه شديد البعد عن الآخر.

وهناك اعتبارات متنوّعة تلبّد الصورة وتحول دون تحديد هوية السياسة الخارجية المصرية مع وصول الرئيس محمد مرسي، على الرغم من إعلانه فور تسلُّمه مقاليد الحكم عن بعض

التوجهات الخارجية التي يسعى كي تسير مصر عليها. وهو أوضح أنه يحرص على أن يتعلّم من أخطاء التاريخ وأنه سوف يلتزم في نفس الوقت بما يمليه التاريخ على مصر من واجبات، وأن كلّ المعاهدات والالتزامات الدولية ستكون محلّ احترام الحكومة المصرية. وكان يقصد في المقام الأول اتفاقية" كامب ديفيد" مع "إسرائيل"، وبعض الاتفاقيات المتفرّعة عنها، مع عدم استبعاده للتفاوض من أجل التعديل فيها وليس الإلغاء. كما اتخذ موقفاً واضحاً من البداية حيال الوضع في سوريا (ضدّ النظام)، وتعهد بأن يُولي حقوق الفلسطينيين ووحدتهم الوطنية اهتماماً حقيقياً وليس شكلياً، كما كان يفعل النظام السابق. كما أعلن مرسي أن العلاقة المصرية مع إيران يمكن أن تخضع للمراجعة وأنه لن يلتزم فيها بنفس منهج النظام السابق!

هذا في الخطاب الرسمي والنظري. أما على الأرض، فتبدو الصورة، بسبب وجود قيود أو موانع فرضت على رئيس مصر (الإخواني) القبول باستمرار الواقع الداخلي والخارجي لبلاده، كما كانت بالأمس تقريباً!

ومن هذه القيود يمكن رصد ما يلي: أولاً، إن مرسي هو رئيس انتقالي للبلاد، ولا يعرف كم سيبقى في السلطة. وهو لن يجد الوقت الكافي والظروف الملائمة لإحداث تغيير جذري أو تعديلات جوهرية ربما يرغب بها.

ثانياً: إن مرسي له رئيس، وهو المجلس الأعلى للقوّات المسلّحة الذي أشرف على نقل السلطة إليه مع احتفاظه بصلاحيات تمتدّ إلى السياسة الخارجية، باعتبارها جزءً من سياسات الأمن القومي التي يعتبرها الجيش مجالاً حصرياً لقراراته. وإذا كانت السياسة الخارجية المصرية تُوضع من قِبل مرسي في القصر الجمهوري وتنفّذها الأجهزة الرسمية الأخرى، إلاّ أنها بعد الثورة باتت تُصنع في وزارة الدفاع، وهو أمر أملته موازين القوّة التي ما زالت غير مستقرّة.

ثالثاً: تبدو الموروثات الاقتصادية والاجتماعية التي خلّفها نظام" حسني مبارك" أثقل بكثير ممّا كان متوقعاً. فمصر غارقة في مشكلات معقّدة. ومن الطبيعي في هذه الحالة أن

يولي الرئيس اهتمامه باتجاه تصحيح الأوضاع وترميم الجبهة الداخلية ومن ثم يتّجه نحو الخارج.

رابعاً: ما تشهده مصر من صراعات وانقسامات يصعّب على "مرسي" عملية اتخاذ القرارات السليمة في إطار السياسة الخارجية لبلاده، خاصة أن الداخل يشهد عملية استقطاب حادّة بين قوى وتيّارات علمانية وليبرالية متعدّدة. ومن هنا كان الخوف من قرارات تزيدمن انقسام النخبة السياسية.

خامساً: يعلم مرسي جيّداً أن أيّ تسرُّع من جانبه في تغيير قواعد اللعبة السياسية من دون أن تكون مصر جاهزة له، سيجعل من قوى الحفاظ على الوضع الراهن (الإقليمية والدولية والمحلية) عبئاً على إدارته. لذلك، يتريّث كي لا يوقع نفسه في محظورات تزيد من أعبائه وهو لا يحتاج لأعباء إضافية. لهذه الأسباب ستبقى السياسة الخارجية المصرية، ولأجلٍ ليس بقصير، في حالة من الترقّب والمراوحة!

بعد الثورة: اتفاقية كمب ديفيد تحت المجهر

لكن، ماذا بشأن اتفاقية "كامب ديفيد" التي وقّعها النظام المصري السابق مع كيان الاحتلال؟

في ظلّ ارتفاع وتيرة التكهنات حول هذا الاتفاق الذي أرهق مصر وساعد "إسرائيل": أمنياً وعسكرياً واقتصادياً، ومع تصاعد الأصوات الاحتجاجية، لا سيّما القوى الشبابية التي صنعت ثورة مصر، والمنادية بإلغاء الاتفاق المذلّ، يتساءل الكثيرون عن مصير هذا الاتفاق!

للإجابة، لا بدّ أوّلاً من قراءة التقرير التالي:

- تقرير حول انهيار اتفاقية "كامب ديفيد"

نشر معهد بروكسنجر للأبحاث ـ القريب من مراكز صنع القرار في الولايات المتحدة ـ تقريراً لـ" تامارا كوفمان" "وشادي حميد"، بعنوان "Camp David Peace

Treaty Collapse"، أو انهيار اتفاقية كامب ديفيد للسلام"، تناول مصير ومستقبل الاتفاقية الموقّعة بين مصر و"إسرائيل" عام ١٩٧٩، والخطوات الأمريكية و"الإسرائيلية" المطلوبة للحفاظ عليها، خاصّة وأن إلغاءها عُدّ كأحد أهم مطالب ثورة ٢٥ يناير. ويذكر التقرير أنه بعد نجاح الثورة وخلع مبارك، ركّزت أمريكا في علاقتها مع مصر الجديدة على الحفاظ على اتفاقية "كامب ديفيد" باعتبارها الركيزة الأساسية للاستقرار في الشرق الأوسط، كما لتطبيع العلاقات بين الطرفين! لكن انهيار اتفاقية "السلام" سيكون في الحقيقة بمثابة هزيمة استراتيجية للولايات المتحدة في المنطقة. لذا، هي حاولت الضغط على القيادة المصرية في هذا الاتجاه.

وقد أعطى دور الوساطة الذي لعبته مصر بين حماس و"إسرائيل" لوقف الاعتداء الإسرائيلي على قطاع غزّة في نوفمبر ٢٠١٢، انطباعاً حول رفض مصر (الإخوانية) للممارسات "الإسرائيلية" في فلسطين المحتلة، وإمكانية تطوّر العلاقات السيّئة بين الجانبين إلى مرحلة التفكير الجدّي في إلغاء اتفاقية "السلام" أو تعديل بعض بنودها، خاصة المتعلّقة بالملحق الأمني، لا سيّما أن هذا يُعدّ أحد أبرز مطالب ثوّار ٢٥ يناير.

ويضيف التقرير: "إن الموقف الأمني في شبه جزيرة سيناء ليس على ما يرام، والجيش المصري ما زال مكتوف الأيدي في تتبُّع العناصر التي قامت بهجوم "إرهابي" استهدف خمسة جنود مصريين، بالإضافة إلى هجوم رفح الذي أودى بحياة ستّة عشر جندياً مصرياً في أغسطس الماضي. لذا، كانت هناك ضغوط شعبية على القيادة المصرية لتعديل اتفاقية "كامب ديفيد"، بما يسمح بأن تُحكم القوّات المصرية سيطرتها الكاملة على سيناء.

... و"القيادة المصرية لا تستطيع أن تضحّي بشعبيتها وأفكارها ومواقفها السابقة الرافضة لكامب ديفيد، والتي كانت أحد أهم نقاط الخلاف بين الجماعة (الإخوان)، ونظام مبارك.

ويتابع التقرير: "يمكن القول إن العلاقات المصرية - "الإسرائيلية" في الوقت الراهن تشهد توتّرات علنية وسرّية. فلم تعد مصر تحت قيادة الرئيس مرسي حليفاً للولايات

المتحدة و"إسرائيل"، كما كان الوضع أيام النظام السابق. فالرئاسة المصرية تجاوبت بصورة كبيرة مع المشاعر الشعبية المعادية لـ"إسرائيل" والولايات المتحدة، أثناء العدوان الإسرائيلي الأخير على غزّة، و لم تستطع القوّات المصرية الوقوف في وجه الجحافل المندّدة بالسياسات الأميركية، وقيامها بالهجوم على السفارة الأمريكية في سبتمبر الماضي، دون أن يكون ردّ الفعل الأميركي على مستوى الحدث، وكان بمثابة إشارة إلى رغبة أميركية فعلية في عدم توتير العلاقات مع مصر.

ويضيف: "تواجه مصر حالياً ضغوطاً ومشكلات اقتصادية هائلة. فحجم الدّين العام في تزايد مستمرّ. كما أن الاحتياطي الأجنبي في تناقص، علاوة على أوضاع اقتصادية سيّئة، وفشل الحكومة في اتخاذ إجراءات تخفّف من نسب الفقر والبطالة وتردّي الأوضاع الأمنية؛ كلّ ذلك سيدفع القيادة المصرية إلى طرح تعديل اتفاق "السلام" مع "إسرائيل" على استفتاء شعبي، حتى يشعر الرأي العام أن ثمّة تقدّم على أيّ صعيد، وأن الرئيس المصري قد يستخدم حالة العداء الشعبي مع إسرائيل لتحقيق مكاسب داخلية؛ وهذا يصبّ في مخاوف "إسرائيل" من "الربيع العربي" في مصر، خاصة أن انهيار اتفاقية كامب ديفيد سيؤدّي إلى إضعاف قدرات الردع الإسرائيلية عموماً.

ويشير التقرير إلى جملة من الخطوات التي يتعيّن على الولايات المتحدة و"إسرائيل" اتخاذها للحيلولة دون سقوط اتفاقية كامب ديفيد (المشؤومة)، أو القيام بإلغائها من جانب واحد، ومنها:

– تعزيز العلاقات الاقتصادية والأمنية بين مصر والولايات المتحدة، بما يضمن مساعدة مصر في تحقيق الانتعاش الاقتصادي والاستقرار الداخلي؛ علاوة على ضرورة مدّ جسور العلاقات الأمريكية مع الجيش وجماعات المعارضة والتيارات الإسلامية في مصر، لإقناعهم بأهمية "التعايش" مع "إسرائيل"، والآثار الإيجابية للاستقرار السياسي والأمني في منطقة الشرق الأوسط!

– الاتفاق بين مصر و"إسرائيل" والولايات المتحدة على تخفيف القيود التي تضعها

اتفاقية "السلام" على الجانب المصري، خاصّة من ناحية الإجراءات الأمنية، بما يُمكّن مصر من بسط نفوذها وسيطرتها الكاملة على شبه جزيرة سيناء، مع الإبقاء على بنود الإتفاقية الأخرى التي تحظى بمباركة الجانبين، وتعزيز التعاون الأمني المشترك بين مصر وإسرائيل، بما يخدم المصالح الأمنية للجانبين!

– أن تضغط الولايات المتحدة على الجانب الإسرائيلي من أجل مواصلة المفاوضات مع الجانب الفلسطيني، بما يحقّق الآمال الفلسطينية والعربية في إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، وأن تنخرط كلّ الدول في المنطقة، بما فيها مصر ودول الخليج، في مفاوضات مع "إسرائيل" للتوصّل إلى تسوية شاملة بخصوص القضايا الخلافية، وأبرزها عودة اللاجئين إلى القدس، وبما يخفّف من حدّة العداء الشعبي المصري والعربي "لإسرائيل".

– تعزيز العلاقات العسكرية بين الجيشين المصري و"الإسرائيلي"، خاصّة في إطار تبادل المعلومات، بما يمكّن الجانبين من التعامل مع أوقات الأزمات والطوارئ على الحدود.

وفي قراءة موضوعية سريعة لهذا التقرير، نلمس مخاوف أمريكية حقيقية من إمكانية تعديل القادة المصريين الجدد لبنود "كامب ديفيد"، ونجد مجموعة من المقترحات المدروسة للحفاظ على هذا الاتفاق بصيغته الحالية. وقد عجّ التقرير بمفردات: الخوف، التخويف، ضعف قدرات الردع الإسرائيلية، سقوط كامب ديفيد سيكون هزيمة لأمريكا، والتنازل (إقامة دولة فلسطينية)، ودعوات للتطبيع العربي ـ الإسرائيلي، ولتبادل المعلومات الاستخباراتية بين مصر و"إسرائيل"، كما وضع التقرير بعض "الخطوات الاستراضائية للقيادة المصرية بهدف الالتفاف على أية خطوة قد يقوم بها قياديو مصر الجدد (الإخوان المسلمون) بخصوص الاتفاق. كما حاول تحديد طبيعة العلاقات المصرية ـ الأمريكية المستقبلية بدفع أمريكا نحو تقديم مساعدات عاجلة لإنعاش اقتصاد مصر؛ والكلّ يعرف أن تقديم هكذا مساعدات يعني القبض على مصر الثورة من بوّابة الاقتصاد، وإسقاطها مجدّداً في أسر البنك الدولي التي تهيمن الولايات المتحدة الأميركية.

لكن، ماذا يشكّل حقيقة اتفاق كامب ديفيد بالنسبة "لإسرائيل" وحليفتها أميركا؟

قبل الإجابة على ذلك، لا بدّ من الإشارة إلى وصف ربما يلخّص الحكاية كلّها. وهذا الوصف هو للدكتور "عبدالله الأشعل"، مساعد وزير الخارجية المصري الأسبق، وأستاذ العلوم السياسية والقانونية في الجامعة الأميركية بالقاهرة، إذ يقول: "إن جمهورية مصر العربية زمن مبارك كانت رهينة للإدارة الأميركية والعدوّ الصهيوني، وإن مصر بعد اتفاقية كامب ديفيد أصبحت دولة عظمى داخل قمقم"!

لم تكن اتفاقية "كامب ديفيد" متماشية بالتأكيد مع ثورة يوليو الناصرية وأهدافها وإنجازاتها. فبعد رحيل الرئيس عبدالناصر، قاد السادات ثورة عكسية لثورة يوليو، حيث أفقدها مضمونها وغيّر أهدافها، وكلّل "ثورته" هذه باتفاقية كامب ديفيد، لينقل مصر من المعسكر الثوري الاشتراكي إلى الدولة ذات السوق المفتوح، ولتدور في فلك الولايات المتحدة الأمريكية و"إسرائيل".

مصر زمن عبدالناصر الذي كان يقول "الخمسين مليون جنيه حنوفّرها عالجزمة ولن نسمح بالمساس بسيادتنا وقرارنا"، أصبحت في زمن السادات مصر" العاجزة" التي تنتظر المعونات الاقتصادية، لتضع قرارها بيد أمريكا التي تقلّبه حسب مصالحها المتغيّرة في المنطقة. مصر كامب ديفيد أصبح اقتصادها مُثقلاً بالديون رغم فترة الاستقرار التي شهدتها منذ ما بعد حرب ١٩٧٣ وحتى سقوط مبارك، بينما سلّم "عبد الناصر" الخزينة المصرية بعد وفاته عام ١٩٧٠ لمن بعده من دون ديون تُذكر، وبنموّ إقتصادي فاق معظم دول العالم، رغم الحروب التي خاضتها مصر، ورغم المشاريع العملاقة التي أقامتها، والتقدّم الصناعي والزراعي، ورغم الدعم التي كانت تقدّمه للدول العربية الشقيقة وبعض الحركات التحرّرية في العالم.

حين أُبرمت اتفاقية "كامب ديفيد"، أو ما يسمّى "معاهدة السلام" بين مصر و"إسرائيل" في العام ١٩٧٩، علّق وزير الخارجية "الإسرائيلي" حينها بالقول: "إن السيّارة تتوقف عن العمل إذا أُزيلت عجلة منها" (والعجلة هنا برأيه هي مصر، أما السيّارة فهي الدول العربية). إن اتفاق كامب ديفيد "وضع مصر على سكّة الحياد السلبي، وأزال إمكانية قيام أيّ ائتلاف عربي من شأنه احتواء "إسرائيل" أو الحدّ من حرّية تصرّفها،

خاصّة وأن مصر تُعدّ من أقوى البلدان العربية، وأكثرها كثافة سكّانية؛ وهي ذات ثقل لا يُستهان به على الإطلاق. وفيما اعتُبرت اتفاقية "كامب ديفيد" على مستوى العالم الغربي وفي "إسرائيل" بأنها "أساس الإستقرار الاقليمي" أو "ركيزة ديبلوماسية الشرق الأوسط" أو "محور دبلوماسية أمريكا" في العالم العربي والإسلامي، كانت بالنسبة إلى مصر (كما لمعظم العرب) بمثابة الكارثة الكبرى. فعوضاً عن إحلال الاستقرار، وضعت الاتفاقية المنطقة تحت رحمة المعتدي "الإسرائيلي" وغيّبت "السلام" وشرعنت المجازر الإسرائيلية الوحشية في فلسطين ولبنان؛ كما أطلقت "إسرائيل" في ظلّها التهديدات السافرة ضدّ دول الممانعة وقوى المقاومة، وفرضت حصاراً همجياً فيما بعد ضدّ قطاع غزّة، إلى جانب ازدياد الممارسات العنيفة من قبل المستوطنين الصهاينة ضدّ فلسطينيّي الداخل المحتل (١٩٤٨).

وبفعل هذه المعاهدة أيضاً، تمكّنت "إسرائيل" من تدمير مفاعل العراق النووي "أوزيراك" عام ١٩٨١. كما اجتاحت بيروت عام ١٩٨٢، وذلك في محاولة للقضاء على قدرات المنظّمات الفلسطينية ووضع حدّ للنفوذ السوري، وسحب هذا الوطن إلى حضن "إسرائيل". يُذكر أن حصار بيروت واجتياحها عام ١٩٨٢ قد أدّى إلى سقوط حوالي ١٧ ألف لبناني وفلسطيني كضحايا، وعشرات آلاف الجرحى والمهجّرين.

وبتأثير هذه المعاهدة الاستسلامية أيضاً، أقدمت "إسرائيل" التي كانت تعلم جيّداً أن الجانب المصري ذات الترسانة العسكرية الضخمة لن يتحرّك قيد أُنملة حيال أيّ مجازر قد تقوم بها ضد الدول العربية الأخرى، وأن "عجلة السيّارة" المُزالة ستبقى في إجازة طويلة، أقدمت "إسرائيل" على ارتكاب مجزرة في مخيميّ صبرا وشاتيلا للاّجئين الفلسطينيين، بتواطؤ مع حلفائها من الميليشيات المسيحية، واستمرّت في احتلال جنوب لبنان، مع القيام بممارسات وحشية ضدّ المدنيين العزّل حتى عام ٢٠٠٠، حيث تمكّنت المقاومة الإسلامية من إخراجها منه بدون شروط، بفعل عملياتها العسكرية الاستنزافية البطولية.

ولاحقاً، قدّم نظام "مبارك"، وعلى مدى ثلاثة عقود من الزمن، خدمات عظيمة لـ"إسرائيل": أمنياً وعسكرياً وسياسياً، وحتى اقتصادياً ومعنوياً. إذ بفضل هذا النظام

تمكّنت "إسرائيل" من فرض معادلات قاسية على العرب اعتبرت قضاءً وقدراً حتى العام ٢٠٠٠.

بالموازاة، فإن نظام مبارك، وبسبب ثقل مصر العربي وموقعها الجغرافي الهام، كان يشكّل من خلال موقعه الداعم للمشروع الأمريكي-الصهيوني، القوّة القائدة لمحور ما يسمّى أنظمة "الاعتدال العربي" الدائرة في فلك أمريكا. وهو لعب دوراً أساسياً في إضعاف وحدة الموقف العربي وتطويق سوريا وعزلها والتآمر مع القوى اللبنانية الموالية لواشنطن ضدّ المقاومة في لبنان، ومحاولة تشويه صورتها في إطار المخطّط الهادف لنزع سلاحها، والتمهيد لطرح المشروع الأمريكي لشرق أوسط جديد تقوده "إسرائيل"!

مصير "السلام" وطفرة "إسرائيل" الاقتصادية:

تدلّ المعطيات الرسمية الإسرائيلية على أن توقيع اتفاقية "كامب ديفيد" مع مصر مهّد الطريق أمام "إسرائيل" لمعالجة الأزمة الاقتصادية الخانقة التي شهدتها بعد حرب عام ١٩٧٣، وبلغت ذروتها في مطلع الثمانينيات من القرن الماضي، والتي تمثّلت في تراجع مستويات النموّ واستفحال الركود الاقتصادي، وبلوغ التضخم مستويات غير مسبوقة، والانطلاق بعد ذلك نحو تحقيق طفرة اقتصادية! فقد وظّفت "إسرائيل" تراجع مستوى التهديدات الأمنية في أعقاب التوقيع على الاتفاقية في إطار تقليص النفقات الأمنية بشكل كبير، بحيث تم توجيه الموارد التي كانت مخصّصة للأمن نحو الاستثمار في مجال البنى التحتية المدنية التقنيات المتقدّمة وغيرها من المجالات، التي منحت قطاع التصدير دفعة قوية، ممّا أسهم بدوره في زيادة العوائد المالية على خزانة "الدولة". وإثر هذا الواقع، حدث تراجع كبير على حجم الحصّة التي تشغلها موازنة الأمن من الموازنة العامة ومن إجمالي الناتج المحلي.

ويضيف تقرير نشِر في صحيفة (The marker): نظراً لحجم الكارثة الاقتصادية التي حلّت "بإسرائيل" في أعقاب حرب ١٩٧٣، فقد أطلق خبراء الاقتصاد على العقد الذي تلا الحرب مصطلح "العقد المفقود"، حيث أن قيمة ما دفعته "إسرائيل" خلال هذا العقد

من مستحقّات على فوائد ديونها الخارجية، فاق حجم ما خصّصته من موارد لموازنات التعليم والصحّة والرفاه الاجتماعي والإسكان مجتمعة (ميراف أورلزروف ، انهيار العقيدة الأمنية يؤدّي في الغالب إلى انهيار اقتصادي، صحيفة ذي ماركر، ٢٠١١/١/٣١).

أي أن تعاظم القوّة العسكرية لإسرائيل في أعقاب تلك الحرب، جاء على حساب النموّ الاقتصادي، حتى كادت "الدولة" تُعلن إفلاسها لولا الخطّة الاقتصادية الشاملة التي وضعتها حكومة "الوحدة الوطنية" عام ١٩٨٥.

وقد مكّن تقليص موازنة الأمن في أعقاب توقيع معاهدة كامب ديفيد"، إسرائيل" من توجيه الموارد الذاتية والخارجية لسداد فوائد الديون. بالإضافة إلى أن جزءً من التقليص في الموازنة تمّ توجيهه لقطاعات الصحّة والتعليم والإسكان. أي أن "السلام" مع مصر ـ وما نجم عنه من حالة استقرار –مكّن صناع القرار في تل أبيب من إعادة بلورة جدول الأولويات، ممّا أدّى إلى تجاوز الأزمة الاقتصادية من جهة، و ساعد "الدولة" في الانطلاق لتنفيذ مشاريع ضخمة ـ أسهمت في تعزيز النموّ وتقليص مظاهر الركود والتضخم وخفض معدّلات البطالة بشكل ملحوظ– من جهة أخرى.

ويُعتبر نجاح استيعاب موجات الهجرة اليهودية الضخمة من الاتحاد السوفياتي، أحد أهم مظاهر استفادة "إسرائيل" من الواقع الجديد. في المقابل، يرى الخبير الاقتصادي "شلومو ماعوز" أن موجات الهجرة اليهودية هذه قد عزّزت الاقتصاد الإسرائيلي بجلب الكثير من أصحاب المؤهّلات والفنيّين والخبراء في مجال التقنيات المتقدّمة. وهو ما أدّى إلى تعاظم التصدير والنموّ الاقتصادي بشكل كبير، حيث قفزت نسبة أصحاب الكفاءات العلمية من إجمالي السكّان من ١٥٪ إلى ٢٠٪؛ وهذا كان له دوره في إحداث طفرة في عوائد التصدير للخارج من ٥٠ مليار دولار سنوياً، قبل موجات الهجرة إلى ٨٠ مليار دولار، بعد هذه الموجات (ناني غولدشتاين، لولا الروس لكنّا عدنا عشرين سنة في الخلف.

http://www.ynd.co.il/articles/0،7340،L–3842545،00.Kml.
.(.12–5–2010

ويستثني الخبراء الاقتصاديون فترة انتفاضة الأقصى (عام ٢٠٠٠)، التي أثّرت سلباً في الاقتصاد الإسرائيلي، حيث خسر هذا الاقتصاد خلال سنوات الانتفاضة الأربع نحو ١٢ مليار دولار. وقُدّر التراجع في معدّل دخل الفرد بنحو ١٨٠٠ دولار في العام (شموئيل إيفين، نفقات الأمن في إسرائيل: معطيات ومعان ، ترجمة مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، عن معهد أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي.

.(.http://www.alzaytouna.net/arabic/?c=201&a=114136 6-5-2010

وحسب المعلّق الإقتصادي لصحيفة "يديعوت أحرونوت" "تسفي لبيا"، فإن "تعاظم مستويات الإنفاق الأمني المتوقّع في أعقاب التحوّلات في العالم العربي سيدفع إسرائيل إلى انتهاج سياسة تقشُّف اقتصادية، وسيُجبر مخطّطي السياسة الاقتصادية الإسرائيلية على التراجع عن توجّهاتهم السابقة لتقليص الضرائب، باعتبار أن المبدأ السائد في "إسرائيل" يقول إنه عند المفاضلة بين المناعة الأمنية والمناعة الاجتماعية ،يتوجب تفضيل الخيار الأول من دون تردّد (تسفي لبيا، سيتم إعادة تقييم ميزانية الأمن (٢٠١١)).

وما يُقلق النخبة الإسرائيلية أكثر هو أن تسفر الثورات العربية عن فرض قيود على تجارة "إسرائيل" الخارجية. إلى ذلك، فإن ٩٨٪ من هذه التجارة تُنقل عبر البحار، وثلث الاستيراد والتصدير الإسرائيليين يُوجّه نحو الشرق عبر البحر الأحمر، أي عبر قناة السويس (القدس العربي، عن معاريف، ٢-٢-٢٠١١). ولا يتخوف "بنيامين نتنياهو" فقط من إغلاق قناة السويس أمام السفن التجارية الإسرائيلية، بل هو يخشى أن يقدِم المصريون على إغلاق مضائق "تيران" وتهديد الملاحة عبر ميناء "إيلات"، ممّا يعني خنق إسرائيل تماماً (المصدر السابق).

وكانت "إسرائيل" قد اعتبرت أن إغلاق مضائق تيران، في حينه شكّل مسوّغاً كافياً لشنّ حربي ١٩٥٦ و١٩٦٧، ويذهب "ألكسندر بلي" إلى أبعد من ذلك، فيرى أن كلّ الممرّات البحرية الهامة التي تمرّ عبرها التجارة الخارجية باتت مهدّدة، ولا يقتصر الأمر فقط على قناة السويس.

مصير كمب ديفيد والنفقات الأمنية في "إسرائيل":

لقد اعتبرت النخبة الأمنية الإسرائيلية أن تفجّر ثورات "الربيع العربي" وإسقاطاتها المحتملة، يفرض على "إسرائيل" إعادة صياغة عقيدتها الأمنية (العدوانية) من جديد، وإحداث تغييرات جوهرية على بُنية الجيش الإسرائيلي وطابع استعداده. كما يستدعي زيادة موازنة الأمن وإعادة صياغة مركّباتها لمواجهة التهديدات المتوقعة من المحيط المتغيّر بسرعة.

وفي دراسة نُشرت في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات في الدوحة (http://www.dohainstitute.org/Home/Details?entityiD)، تمّ استعراض المسوّغات التي يقدّمها قادة جهاز الأمن الإسرائيلي لتبرير مطالباتهم بزيادة النفقات الأمنية ،في أعقاب تفجُّر الثورات العربية، والأوجه المحتملة التي تستوعب هذه الزيادة؛ علاوة على تقييم الخبراء الاقتصاديين وأرباب المرافق الاقتصادية الإسرائيلية لهذه المطالبات وتأثيراتها المتوقّعة على الاقتصاد الإسرائيلي ككلّ.

يرى «عوديد عيران»، رئيس معهد أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي، أنه ومنذ توقيع معاهدة كامب ديفيد مع مصر في عام ١٩٧٩، وحتى اندلاع المظاهرات الشعبية المطالبة بالتغيير في ميدان التحرير في الخامس عشر من كانون الثاني، لم تُطرح أية علامات استفهام حول مدى التزام مصر باتفاقية كامب ديفيد على الإطلاق.

ويتعجّب «عيران» من النظام المصري الذي فاجأ «إسرائيل» عندما جُمدت اتفاقية كمب ديفيد، في الوقت الذي قصفت «إسرائيل» المفاعل الذرّي العراقي في العام ١٩٨١، وغزت لبنان في العام ١٩٨٢، وفي خضمّ انتفاضتي الأقصى والحجر في فلسطين، وكذلك حرب لبنان الثانية في تموز ٢٠٠٦، وحرب غزّة في العام ٢٠٠٨. ويعلّق أن مصر، بدلاً من الاحتجاج الحقيقي على سلوك «إسرائيل»، حرصت على تهدئة الأطراف العربية عندما أثارت الممارسات الإسرائيلية أعصاب العالم العربي (Eran، Oded، Egypt–Israel–United States: Problems on the Horizon? May ١٥-٢٠١١).

ولا يستبعد "عيران" تخلّي مصر عن اتفاقية "كامب ديفيد"، مستنداً في ذلك إلى نتائج استطلاع للرأي أجراه معهد The Pew Research Center، التي أظهرت أن ٥٤٪ من المصريين يرون وجوب إلغاء معاهدة "كامب ديفيد"، مقابل ٣٦٪ رأوا وجوب الحفاظ عليها (المرجع السابق).

ويشارك" دان إلدار"، الذي تولّى في السابق مناصب قيادية في جهاز الموساد ويعمل حالياً محاضِراً لدراسات الشرق الأوسط في جامعة تل أبيب، يشارك "عوديد" رأيه، مشيراً إلى أن غياب نظام مبارك سيسمح بالتعبير عن عداوة "إسرائيل" الراسخة عمقاً عند المصريين. وهو لا يستبعد أن يؤدّي اندماج الإسلاميين في الحياة السياسية المصرية إلى تحالفهم مع قادة الجيش، متوقّعاً أن يسهم مثل هذا التحالف في التعجيل بوضع حدّ لمعاهدة "كامب ديفيد" (دان إلدار، نبوءة قائمة ، هآرتس، ٢٠-٢-٢٠١١).

أما المستشرق "ألكساندر بلي"، فيرى أن نظام الحكم المقبل في مصر لن يلجأ إلى إلغاء اتفاقية "كامب ديفيد" حتى لا يخسر الشرعية الدولية. لكنه في المقابل سيعمل على إضعافها على نحوٍ تقع فيه مسؤولية إلغائها على" إسرائيل". وبسبب هذه المخاوف، ترى النخبة العسكرية الإسرائيلية، مع عدد من أرفع خبراء الاقتصاد الإسرائيلي وبعض أرباب المرافق الهامة، أن التهديدات التي تنطوي عليها الثورات العربية ستفرض إدخال تغييرات جذرية على حجم ميزانية الأمن وبنيتها، علاوة على إعادة صياغة سُلّم الأولويات الإسرائيلي بشكل جذري!

وقد عبّر عن ذلك رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية السابق "عاموس يادلين"، إذ قال: "إذا تحقّقت التنبؤات السوداوية بانهيار كامب ديفيد في أعقاب التحوّلات في العالم العربي، فيجب على" إسرائيل" إدخال تغييرات جذرية على بُنية الجيش وانتشاره. وهذا يعني زيادة حجم ميزانية الأمن بشكل كبير" (بوعز فيلر، "يادلين: من المحتمل أن يتغيّر الجيش بشكل جذري بسبب ما حصل في مصر، موقع واي نت، ٩-٢-٢٠١١).

وفي الإطار ذاته، يصبّ تصريح رئيس هيئة أركان الجيش الصهيوني "بني غانتس"

الذي قال "إن التحوّلات التي يشهدها العالم العربي توجب تخصيص موازنات إضافية للجيش، معتبراً أن هذه التحوّلات فاقمت من مستوى التهديدات وحجمها على كلّ الجبهات (تومر أبيطال "جانز يجب زيادة موازنة الجيش" كالكيست، ٣١-٥-٢٠١١).

خاتمة

لكن، كلّ هذه المخاوف الإسرائيلية التي عرفناها قد تثير سخرية البعض باعتبار أنه بعد مضيّ أكثر من سنتين على الاضطرابات في دول "الربيع العربي"، لم يحدث تغيير نوعي في العلاقة مع "إسرائيل"، وأن بعض قادة هذه الدول، مثل "محمد مرسي" في مصر، لم يُثر خوف الكيان من إمكانية إلغاء اتفاقية "كامب ديفيد"؛ بل هو فقط أعلن عند تسلّمه الحكم، التزام مصر بكلّ الاتفاقيات المعقودة سابقاً؛ وهذا ينطبق بالطبع على الاتفاقية المصرية ـ الإسرائيلية. ويعتبر هؤلاء أنه من المستحيل إلغاء كامب ديفيد أو تعديلها في هكذا ظروف. وهذا تقويم صحيح ولكن، في علم السياسة والحروب والصراعات، لا شيء ثابت، ولا شيء مستحيل. وقد أظهرت الأحداث الأخيرة في المنطقة أن ما كان يُعتبر معجزة قد تحقّق فعلاً، مثل سقوط نظام مبارك، ونظام بن علي في تونس، ونظام القذافي في ليبيا.

إن الشارع المصري اليوم ليس كما كان أيام السادات ولا أيام مبارك. فهو أسقط نظرية الخوف والرعب من الحاكم المستبدّ إلى الأبد.

لقد عاد هذا الشارع من جديد لينبض بالعروبة والوطنية والإسلام، وينادي بإسقاط اتفاقية الذلّ والارتهان مع "إسرائيل". وهذا الشارع هو من أسقط الفرعون عن عرشه، وكذلك نظريات القوالب الثلاث التي كانت مهيمنة في المنطقة: قالب صدام الحضارات، وقالب العالم العربي المحروم من الحرّية السياسية، وقالب استقرار الأنظمة المستبدّة.

لذا، لم يعُد يفيد أيّ توقُّع حاسم حول مستقبل مصر السياسي. وهذا ما دفع الكاتب الأميركي "توماس فريدمان" للقول: "أنا أحتاج للتوقف لتدوين ما يجري دون توقّع أيّ شيء في المستقبل"، في إشارة منه إلى تسارع التغييرات الدراماتيكية في مصر وغيرها.

واليوم، بعد تسلّم وزير الدفاع وقائد القوات المصرية المسلحة الأسبق، عبد الفتّاح السيسي، السلطة وإزاحة الرئيس محمد مرسي وجماعة الإخوان المسلمين عن السلطة، باتت مصر في مرحلة تاريخية جديدة، تختلف عن المراحل التي سبقت، إن في سياسات الحكم الداخلية أو في توجهاته الخارجية، تجاه الكيان الإسرائيلي، أو الدول العربية أو إيران، وصولاً إلى بلورة علاقات دولية جديدة مع الأميركيين والروس والصينيين والقوى الفاعلة الأخرى.

وفي الختام، فإن مصر ثورة ٢٥ يناير لم ولن ترجع إلى الوراء، لكن مخاض التغيير المنشود يبدو طويلاً وشاقاً أمام الشعب المصري، كما هي حالة شعوب ثورات "الربيع العربي" الأخرى، من أجل الوصول إلى الحرية والعدالة والاستقلال الحقيقي، وقطع أيدي القوى الإقليمية والأجنبية عن التدخل في شؤون مصر الداخلية، تمهيداً لعودة مصر إلى موقعها الإقليمي والدولي الاستراتيجي، كما كانت في عهد جمال عبد الناصر، بل وأفضل حتى!



القسم السادس:

اليمن والثورة المسروقة



لمحة عامة حول اليمن

أطلق عليها الإغريق اسم "العربية السعيدة"، ولقّبها الرومان ببلاد البخّور والعطور والقصور، وعرّفها العرب باليمن الخضراء أو بلاد اليمن والخير. وأهل اليمن القدماء هم أهل مدن وقصور وهياكل. لبسوا الخزّ وافترشوا الحرير، واقتنوا آنية الذهب والفضّة، واغترسوا الحدائق والبساتين، وهم أصل العرب.

وهذا توصيف جمالي رائع لبلاد سبأ وبلقيس وسفينة نوح: المندي وحنيذ والزبيب والرمّان، البخوّر والقصور والعطور والعقيق. والأجمل من هذا الوصف هو ما توصل إليه العلم مؤخّراً، من أن اليمن هي الموطن الأول للجنس البشري على الأرض ونقطة التجمّع والانطلاق الأولى للهجرات البشرية إلى بقاع مختلفة من الكرة الأرضية، آسيا وجزر المحيط الهندي.

وقد ذُكرت اليمن في القرآن الكريم، وسمّيت سورتين فيه أسماء مناطق فيها (سبأ، الأحقاف). سبأ امتدّت من مأرب شمالاً إلى شبوه شرقاً، والأحقاف في حضرموت شرقاً. وقد وصف الله تعالى اليمن بأنها (جنّة، وبلدة طيّبة)، و لم يُطلق على أيّ أرض هذا الوصف في القرآن غير اليمن. يقول سبحانه وتعالى: ﴿لَقَدْ كَانَ لِسَبَأٍ فِي مَسْكَنِهِمْ آيَةٌ جَنَّتَانِ عَن يَمِينٍ وَشِمَالٍ كُلُوا مِن رِّزْقِ رَبِّكُمْ وَاشْكُرُوا لَهُ بَلْدَةٌ طَيِّبَةٌ وَرَبٌّ غَفُورٌ﴾ [القرآن الكريم سورة سبأ، الآية ١٥]. ومن الأقوال المسنودة إلى رسول الله محمّد (ص):

«أهل اليمن هم منّي وأنا منهم»؛ وغيرها الكثير من الأقوال المأثورة التي تشير إلى علاقة خاتم الأنبياء بأهل اليمن.

كما ذُكرت اليمن في العديد من الكتب القديمة والتاريخية، ومنها التوراة وكتب

التاريخ الإغريقي والروماني.. وُصفت باليمن السعيد، حيث لم تُوصف أيّ أرض في الدنيا بهذا الوصف، لتمتُّعها بوفرة في المياه والخضرة، ولطبيعتها الخلاّبة ولأرضها الخصبة التي باركها الله، ولأنها أرض لمعظم الأنبياء، وأنصار الأنبياء، ولتعدّد حضاراتها المؤثّرة في تاريخ البشرية، ولدُورها وبيوتها وقصورها الفخمة، ولقوّة شعبها الذي صَنع من الجبال قصوراً شامخة، ومدرّجات زراعية في قلب قمم الجبال الشاهقة.

لكن، كلّ هذه العطايا الطبيعية والإلهية لم تردع جشاعة الجنس البشري من إذيّة الأرض الخيّرة والسعيدة والشعب المسالم الذي اتسم بالطيبة والبساطة.

تدهور الأوضاع اليمنية قبل الثورة

لقد كذب الرئيس اليمني السابق «علي عبدالله صالح» عندما أقسم اليمين الدستوري قبل ٣٣ عاماً، وتعهّد بالحفاظ على وحدة البلاد واستقلالها ووحدة أراضيها، والعمل لما فيه مصلحة الشعب والارتقاء بالبلاد للأفضل. وكذب أيضاً عندما وعد الشعب بحياة مستقرّة، يعيش فيها الغني والفقير جنباً إلى جنب في أمان وسلام.

فهذا الرجل حكم البلاد ضمن توليفة شركاء تكرَّس حضورهم في الذهنية العامة كمراكز نفوذ، عزّزت حالة الفساد وعمليات النهب، وتعاملت مع الدولة كسلطة وأداة لممارسة النفوذ المناطقي والعسكري، الذي حوّل اليمن إلى إقطاعية لممارسة العبث والقهر العام.

كما عاش الكثير من المواطنين اليمنيين بمستوى دون خطّ الفقر، وذلك بسبب تسلّط «علي عبدالله صالح» وأقرباؤه على ثروات البلاد فباتوا يبحثون عن الطعام بين فضلات النفايات. وهذا أعظم «إنجاز» حقّقه صالح خلال فترة حكمه لليمن، بعد أن كان قد وصل متوسط دخل الفرد اليمني السنوي في نهاية السبعينيات من القرن الماضي إلى ٧٠٠ دولار؛ وهو اليوم لا يكاد يصل إلى ٢٠٠ دولار لأبناء الطبقة المتوسطة الحال.

إن سياسة النهب المنظّم للدولة التي أسّسها «علي عبدالله صالح» وتقاسم مردوداتها مع عائلته وأقاربه وقبيلته ـ إضافة إلى بعض المشايخ من زعماء قبائل تدين بالولاء له— أثرَت

الفئة المتسلّطة في اليمن وأفقرت معظم الشعب. وقد كشفت بعض الدوائر المالية الغربية بأن ثروات «صالح» السائلة وأقاربه تقدَّر ما بين خمسة وأربعين وخمسة وخمسين مليار دولار، مستندة إلى أن «صالح» ركّز منذ تسلّمه مقاليد السلطة على جمع الأموال من أيّ مصدر كان. وهو خلال فترة حكمه وقّع صفقات كبرى تمكن خلالها من الحصول على عشرات المليارات من الدولارات، وعلى رأسها صفقة تنازله عن ما يقارب ثلث الأرض اليمنية للمملكة السعودية، وصفقة بيعه للغاز اليمني، واختلاس الفوائض النفطية، بطرق مختلفة وملتوية!

إنّ المتتبّع للأوضاع اليمنية في حينه، يمكنه ملاحظة الأعمال غير المشروعة التي كان يديرها بعض رجال الهيئات الاقتصادية، والتي تشمل التهريب. وهؤلاء إما كانوا ينهبون أموال الدولة ويختلسون الأموال العامة، أو يتعاطون الرشاوى ويعملون في تجارة الممنوعات، أو أنهم يتاجرون بأراضي الدولة والأوقاف، ويعملون في غسيل الأموال. هؤلاء كانوا سادة المشهد الاقتصادي في اليمن الذي استشرى فيه الفساد منذ تولّي «صالح» السلطة. وفي ظلّ هكذا فلتان اقتصادي، يصبح قانون الغاب مُباحاً لدى بعض التجّار، لاسيّما وأن اقتصاد الظلّ السلعي الذي تصل أنشطته بين ٧٠-٨٠٪ من حجم الاقتصاد الكلي، يشمل تهريب وتجارة السلاح، مروراً بتهريب الملابس والأدوات المنزلية، وحتى الدواء، وما يترتب عن كلّ ذلك من جرائم بحقّ المجتمع والمواطن اليمني قد يخسر حياته نتيجة تناوله لدواء مهرّب، أو لا يستوفي الشروط المطلوبة.

أما الجانب غير السلعي في ظلّ اقتصاد «صالح»، فقد تعرّض أيضاً لعملية نهب منظّمة من قِبل الرئيس وأزلامه. وهناك الكثير من المؤشرات التي تدلّ على ذلك، سنلقي الضوء على جزء منها فقط:

أوّلاً، تصريح وكيل وزارة التخطيط والتعاون الدولي عبدالله الشاطر، في خضمّ حديثه عن الأزمة المالية العالمية في مطلع العام ٢٠٠٩، حيث قال: «إن اليمن تستطيع أن تتجنّب تأثير الأزمة المالية العالمية على موازنة الدولة وحقوق واستحقاقات الموظفين، إذا أُلغيت السفريات وبدلات السفر التي تصل إلى ما يقرب من ٥٠٪ من الموازنة العامة للدولة».

على ماذا تدلّ نسبة الـ ٥٠٪ هنا؟ وأيّ دولة في العالم تصل مخصّصات السفريات وبدلات السفر في موزانتها إلى ٥٠٪؟ ألا تقدّم دليلاً على نهب منظّم من قِبل مسؤوليها اللصوص؟

وهذه السرقات، أليس من المفترض على مجلس النوّاب المنتخب زوراً ـ والذي يعمل أكثر أعضائه في الأنشطة الاقتصادية غير المشروعة، من التهريب إلى المتاجرة بأراضي الدولة ـ أن يصدّق عليها في إطار موازنة الدولة.

ثانياً، تحتوي الموازنة السنوية للدولة على بند اعتمادات مركزية. وهذا البند يخصّص له أكثر من ثلث الموارد المالية للموازنة، وهو يُصرف لصالح الأحزاب والقبائل والتجّار وشراء السيّارات والولاءات السياسية والأنشطة الترفيهية.

ثالثاً: فيما يختصّ بفوارق أسعار النفط السنوية، والتي تقدَّر بمئات المليارات من الريالات، يفسّر بعض أعضاء مجلس النوّاب ذلك بأن الحكومة كانت تحتال على فوارق أسعار النفط، بتقديم طلب اعتماد إضافي للموازنة أو بادّعاء العجز في الموازنة؛ ومن ثمّ التخلّي عن مسؤولية توريد فوارق أسعار النفط إلى البنك المركزي.

رابعاً: تحصل اليمن على مُنح ومساعدات تصل في متوسطها السنوي إلى مليار دولار، وفقاً لدراسة أُعِدّت سابقاً.

خامساً: بيع الثروات النفطية والغازية بأبخس الأثمان. وأبرز دليل على ذلك بيع الغاز المسال لشركة «توتال» الفرنسية والشركات الأمريكية والكورية، حيث تنازل المسؤولون عن ما يعادل ستين مليار دولار على مدى عشرين عاماً، مقابل عمولات لم تتجاوز خمسة مليارات دولار.

وعلى صعيد التنمية، لم تشهد اليمن أيّ نقلة نوعية منذ عشرات السنين. وكلّ ما في الأمر كان بروز نوع من تنمية مشوّهة كانت مجرّد غلاف لتنمية حالات الجهل والتخلّف التي عمّمها النظام في المجتمع، واعتبرها السياسة الوحيدة التي تمكّن سلطته من الاستمرار...

ومن مؤشّرات ذلك:

- إعتماد استراتيجية إحلال العناصر العسكرية والأمنية والأقارب والأصهار وأبناء الأسر الموالية للنظام في المراكز القيادية داخل المؤسسات المدنية والعسكرية، في وقت كان يتمّ فيه التخلّص من الكوادر المؤهّلة علمياً، والموظفين الشرفاء في مؤسسات الدولة.

- تكريس الجهل والأميّة، وإفراغ نُظم التعليم من محتواها التنموي البنّاء، والترويج لثقافة التسفيه والسلب والنهب.

- تعظيم قِيم الفساد في المجتمع وحالة الازدواج الوظيفي، واعتبار الشخص الذي يجمع أكبر عدد من الوظائف (يصل أحياناً إلى أربع)، شخصاً مرموقاً يجب احترامه من دون النظر إلى طريقة ممارسته لهذه الوظائف.

- ممارسة سياسة الإرهاب والقمع النفسي والفكري، بالإضافة إلى الاغتيالات السياسية، واستخدام المجرمين لتنفيذ هذه السياسات، ممّا تسبّب في استنزاف رصيد اليمن من خيرة رجالها من أصحاب الكفاءات والقدرات العلمية.

وقد أعاد "علي عبدالله صالح" كلّ الضبّاط والموظفين الكبار الذين عزلهم "عبدالله الحمدي" بسبب فسادهم، بل هو منحهم مراتب أعلى. وكان كلّ من يوغل بالفساد أكثر تزداد ترقيته ويعلو شأنه عند رجل الفساد الأول. ولعلّ قصّة الرشوة التي نشرها الأديب والكاتب المرحوم "أحمد الجرموزي" في صحيفة "الشورى" الصادرة عن اتحاد القوى الشعبية في العام ١٩٩٧، قد وضعت الخطوط العريضة لمؤسسة الفساد التي أسّسها "صالح" في قلب الجهازين المدني والعسكري للدولة. ومن "مآثر" الرجل أيضاً، استيلائه على الحركة التعاونية اليمنية التي كانت قبله في أوج مجدها ونشاطها، وإفساده لأغراضها وأهدافها؛ كما أنه شجّع اللصوص للوصول إلى قيادتها.

ويمكن القول إن العديد من قطاعات الدولة كانت تتمتّع بإدارة حديثة ونظيفة، التي حوّلها "صالح" إلى إدارة قبلية ومشيخات، فباتت مجرّد استراحات لشاربي الخمر!

كما استغلّ النزاعات الصراعات السياسية الداخلية وغياب النضج السياسي لدى بعض القوى السياسية، فوظّفها في توسيع تحالفاته ضدّ قوى أخرى، (اشتراكية وناصرية

وإسلامية)، كي يضمن بقاءه في السلطة. هذا إضافة إلى تأجيجه للصراعات القبلية والعشائرية، حيث استخدم لهذه الغاية أجهزة الأمن الخاصّة بالدولة.

وقد دمّر "علي عبدالله صالح" المجتمع اليمني، بتأسيسه للفساد وتوريث أزلامه النهب المنظّم للبلاد من بعده. وبذلك، وهو يكون بذلك قد حوّل اليمن من "العربية السعيدة" إلى "العربية التعيسة"، لما حمله شعب اليمن من هموم، تبدأ بالاضطرابات السياسية المتكرّرة، ولا تنتهي باقتصاد ضعيف ومستوىً معيشي متدهور.

يقول "أفلاطون" مواصفات الحاكم للمدينة الفاضلة هو "كلّ شخص وصل إلى درجة عليا من المعرفة والثقافة".

و"صالح" لم يحصل على أيّ درجات دنيا حتّى من المعرفة والثقافة، وهو لم يستطع أن ينشر غير الجهل في البلاد. وكل ثروات العالم لا يمكن أن ترفع من انتقم لجهله بتجهيل غيره.

وهناك مثل لطيف يقول: "السّرج المذهّب لا يجعل الحمار حصاناً".

الثورة المسروقة

بعد ثورة تونس، وانتفاضة الشعب اليمني ضدّ حكم الفساد، لم يُزهر ربيع اليمن كما توقّع المراقبون في وقت قصير. وربما يصحّ القول إن ثورة اليمن الشعبية قد سُرقت في وضح النهار، وذهبت إلى أيدٍ غير التي صنعتها. فهذه الثورة التي انطلقت شرارتها من شباط/ فبراير، واشتعلت يوم الجمعة في ١١ فبراير، والذي أطلِق عليه اسم "جمعة الغضب" (يوم سقوط نظام مبارك في مصر)، قد تأثّرت فعلاً بموجات الحراك الشعبي الذي شهدته تونس ومصر مطلع العام ٢٠١١. لكنها (الثورة) لم تستطع تحقيق أهدافها بسرعة بسبب التجاذبات والتدخلات الإقليمية والدولية التي انقضّت عليها وجعلتها في حال النصر المؤجّل إلى وقت آخر. والثورة اليمنية لم تقم الثورة ضدّ أشخاص معيّنين أو ضدّ شخص الرئيس السابق بحدّ ذاته، بقدر ما قامت ضدّ مقوّمات نظام الفساد والقمع والبطش وكبت الحرّيات ونهب المال العام، وضدّ الفساد المالي والإداري والقضائي

وفقدان المواطنة المتساوية والعدالة والبطالة (بلغت نسبة البطالة في اليمن ٣٥٪ على الأقلّ). وتشير مصادر الأمم المتحدة إلى أن ٣١,٥٪ من السكّان في اليمن يفتقرون إلى "الأمن الغذائي"، بينما ١٢٪ منهم يعانون من نقص غذائي حادّ. ويعيش نحو ٤٠٪ من سكّان اليمن البالغ عددهم ٢٣ مليون شخص تحت خطّ الفقر (أقلّ من دولارين في اليوم الواحد). لقد قامت الثورة ضدّ منظومة ثقافية متكاملة من الفساد والحكم التسلّطي الأسري. لذلك، يُعتبر ما حقّقته محدوداً ـ إذ تغيّر الرئيس صالح فقط، بينما جوقة الفاسدين والمستفسدين بقيت في أُطر السلطة لتمارس كسبها غير المشروع ونهبها للمال العام. وأكثر من ذلك، فإن بصمات الرئيس المخلوع "علي عبدالله صالح "ما تزال موجودة في المشهد السياسي اليمني؛ وكأنه لا يزال يحكم من وراء الكواليس، بينما يبدو الرئيس اليمني الحالي عبد ربه منصور هادي ضعيفاً ولا يمسك فعلاً بزمام الأمور في الدولة؛ كما أنه لم يستطع النجاح في مهمة إخراج البلاد من الأزمة السياسية و الأمنية الخطيرة التي وصلت إليها وهي ما تزال مستمرّة.

تقول الناشطة اليمنية "توكل كرمان"، التي حصلت في العام ٢٠١١ على جائزة نوبل للسلام ، إن الرجل المسيطر على اليمن حالياً هو "علي عبدالله صالح" (مقابلة مع صحيفة دي بريسه Die presse النمساوية).

فهو لا يزال يتمتع بنفوذ وسلطة لا يُستهان بها كرئيس لحزب المؤتمر الشعبي العام الشريك في الحكومة، على الرغم من أنه كان قد سلّم السلطة إلى نائبه هادي، وتنحّى عن "إمبراطوريته" بعد مفاوضات طويلة مع قوى المعارضة اليمنية، وبضغط مباشر من قِبل دول الخليج ـ تحديداً ـ!

كما أن صالح هو من قام بتعيين المشاركين من حزبه في مؤتمر الحوار الوطني الذي انطلق في الثامن عشر من آذار ٢٠١٣. وهذا يعني أن حضوره ما زال قوياً في اليمن، كما سيطرته من أجل التحضير لصياغة دستور جديد لليمن وللإنتخابات المزمع إقامتها في العام ٢٠١٤.

يقول الكاتب "غريغوري جونسون"، مؤلّف كتاب "الملاذ الأخير" عن اليمن: إن ما يميّز ثورة اليمن عن ثورات دول الربيع العربي الأخرى أن كلّ اللاعبين السياسيين قبل الثورة لا يزالون في الساحة حتى الآن"!

أسباب عدم نجاح الثورة اليمنية

١- الأسباب الداخلية

– لعبت الأحزاب السياسية المعارضة التي انضمّت لاحقاً إلى فعّاليات الثورة، كذلك وبعض الجماعات القبائلية، دوراً سلبياً في إعاقة المدّ الثوري وتراجع شعبيته وتلاشي زخمه. إذ استفاد النظام السابق من هذه الورقة لتهييج مشاعر الشعب ضدّ الأحزاب المتسلّطة على الثورة. وهو سعى عبر الوسائل الإعلامية التابعة له لتخويف المواطنين من تبوّء تلك الأحزاب لأيّ مناصب سياسية تؤهّلها لفرض أجندتها ومصالحها الخاصّة البعيدة عن تحقيق متطلبات الشعب وطموحاته في بناء الدولة الحديثة! وقد غلب على مسار هذه الأحزاب لاحقاً، بوادر التوجّه الديني المتشدّد، بما يتنافى ـ حسب المتظاهرين ـ مع هدف بناء الدولة المدنية الحديثة. إن بذرة الجهل التي زرعها "علي عبدالله صالح" في المجتمع اليمني أينعت خوفاً من المجهول القادم، وأدّت إلى تلاشي الحماس والزخم الثوري وفقدان أيّ أمل للتغيير، في ظلّ وجود تلك الأحزاب التي صنّفها صالح بأنها ركبت على ظهر الثورة!

– الدور القبلي السلبي، كان بارزاً في ظلّ تناصر المشيخات والطائفية والمناطقية والقبلية التي كانت من ركائز الحكم السابق، مع انضمام مجموعات كثيرة ممن تلطّخت أياديهم بالدم والإتجار بالمال العام ونهب الأراضي إلى ركب الثورة.

١– إستغلّ النظام هذا التحوّل الخطير في مسار الثورة الشعبية لمصلحته، واستطاع توظيفه في حملات إعلامية مضادّة أظهرت الثورة بأنها مجرّد أداة لتصفية حسابات شخصية بين أقطاب القبيلة أو الأسرة الواحدة.

إضافة إلى اتضاح قبائلية الثورة فيما بعد، حيث أبدع النظام في استخدام هذه الورقة، واستطاع حشد أنصاره ومؤيديه في مسيرات جماهيرية متّجهة من وإلى ميدان السبعين، باعتباره رمزاً لشرعية النظام، ممّا ما أدى إلى عزوف فئة كبيرة من المجتمع الثوري عن الاستمرار بالتظاهر والعودة إلى بيوتها، مفضّلة إبقاء الوضع على هو عليه.

٢- التضليل الإعلامي الذي انتهجه النظام السابق على مدى سنوات حكمه المرير، من غرس سلوكيات الجهل وتمجيد الزعامات وتفشّي الأميّة والجهل في المجتمع المدني، ما جعل المجتمع رافضاً للتطوّر وغير قابل للتأقلم والاندماج مع متطلّبات العصر الحديث من التقدّم والازدهار، المتزامن مع التحرّر من قيود النظام. وهذا اعتُبر سلاحاً ناجحاً لإطالة عمر النظام الحاكم، والاستمرار في فرض سطوته في ظلّ تفشي عوامل الجهل والتخلّف لدى مكوّنات واسعة من المجتمع المدني. وبذلك، أصبحت عوامل بقاء النظام هي نفسها عوامل إفشال الثورة.

٣ ـ الفئة الصامتة، وهي فئة شعبية سمحت بموقفها المحايد والمتفرّج أن تطيل عمر النظام، مع رفضها لأيّ تحرّك شعبي. وقد استغلّ النظام ذلك، وادّعى بأنه ممثّل هذه الفئة وحامي حماها. وهنا أيضاً أينعت بذرة الجهل؛ فالخوف من المجهول كان سبباً معتبراً لعدم تحرّك تلك الفئة، لتشكّل عاملاً من عوامل فشل الثورة.

٢- الأسباب الخارجية

يمكن تلخيص الأسباب الخارجية في خبث الدور السعودي ـ الأمريكي، وما تمخّض عنه من حصانة أو "عدالة إنتقالية"، أعادت خلط الأوراق وتأزيم الوضع اليمني في ظلّ تضارب المصالح الدولية والإقليمية حول اليمن.

وقد لعب المحور السعودي ـ الأمريكي دوراً خطيراً في إنقاذ النظام المتهاوي، وتحويل الأمر برمّته إلى مجرّد أزمة سياسية بين النظام والمعارضة، وتهميش صور الثورة الشعبية الجميلة بمكوّناتها الشبابية، ممّا سهّل خروج "علي عبدالله صالح" من سدّة الرئاسة بأقلّ التكاليف وبحصانة كاملة. وبذلك، شكّلت المبادرة الخليجية طوق الخلاص للنظام

السابق ولكلّ مساعديه الفاسدين باعتبارها محطّة موقّتة للعودة مجدّداً من الباب الخلفي إلى الحكم، في ظلّ فشل الحكومة الحالية في إعادة الأمور إلى نصابها.

وفي الختام، يمكن القول إنه في إطار هذا المشهد الضبابي الذي يظلّل بلد الخير واليمن "العربية السعيدة"، تبدو أيّ قراءة مستقبلية قاصرة إلى حدّ بعيد، إلاّ أنه من المؤكّد أن "كلّ اللاعبين السياسيين قبل الثورة لا يزالون في الساحة حتى الآن".

لكن، صدق الشاعر الألماني "هينريتش هانيه" حين قال: "سواء نجحت أم فشلت الثورة، فإن الناس ذوي القلوب الكبيرة سوف يضحّون دائماً من أجلها".

واليوم، بعد انتصار المعارضة الحوثية وسيطرتها على صنعاء العاصمة وأغلب المدن اليمنية، وانهيار الجيش اليمني التابع للنظام السابق، ودخول تنظيمات القاعدة الإرهابية على خطّ المواجهات مع الحوثيين، وبمساندة من قبائل وقوى يمنية معادية للحوثيين، فإن اليمن دخلت مرحلة جديدة لا يُعرف ختامها، لكنها بالتأكيد لن تشبه اليمن ما قبل الثورة وسقوط الطاغية الموالي للسعودية والغرب، علي عبد صالح.

القسم السابع:

الثورة البحرانية

من أروع ما كتبه الأديب اللبناني "جبران خليل جبران" هذه الحكمة: "العصفور لا يبني عشاً في القفص، حتى لا يورّث ابنه العبودية".

لم تكن الثورة البحرانية نزاعاً بين السُّنة والشيعة، كما يروّج البعض، لحرفها عن مسارها. وهي ليست ثورة عنيفة تستخدم السلاح لانتزاع حقوقها. بل هي ثورة سلمية بامتياز؛ ثورة المظلوم على الظالم الذي تربّع على عرش السلطة لمدّة تفوق ٤٠ عاماً، مع ممارسة شتّى أنواع الاضطهاد الاجتماعي والنفسي ضدّ الشعب البحراني.

البحرين: لمحة عامة

تقع في جنوب غرب قارّة آسيا، وهي تتكوّن من أرخبيل جزر من ٣٣ جزيرة، أكبرها البحرين. تتوسط البحرين الخليج الفارسي؛ يحدُّها من الغرب المملكة العربية السعودية، ومن الجنوب شبه الجزيرة القطرية. تُعدّ جزيرة البحرين أكبر جزر الأرخبيل البحريني، وتبلغ مساحتها (٥٩١ كم٢، أيّ حوالى ٨٣٪ من مساحة المملكة). وقد سُميّت المملكة بالبحرين نسبة لمسمّى الجزيرة الكبرى، ولوجود ماء الينابيع العذبة فيها، والتي تسمّى كواكب وسط ماء البحر المالح. ترتبط جزيرة البحرين بجسر مع جزيرة "المحرق" التي يقع فيها مطار البحرين الدولي، وجسر آخر يربطها بجزيرة سترة والمنطقة الصناعية التي يوجد فيها خزّانات ومصفاة تكرير النفط. كما توجد جزر عديدة صغيرة الحجم ليست مأهولة غالباً ، لكنها تشتهر بكونها مأوى لمختلف أنواع الطيور التي تعبر البحرين على طريق هجرتها في فصلي الربيع والخريف.

تُعتبر البحرين كمركز مالي واقتصادي هام، وهي المحور الرئيسي للبنوك والمصارف في منطقة الخليج والشرق الأوسط. كما تُعدّ مدينة مالية كفرانكفورت، وسنغافورة.

وهناك مرفق البحرين المالي الذي يحتوي فروعاً كثيرة للمصارف والبنوك العالمية. وأيضاً العديد من المجمّعات المالية المنتشرة في مناطق البحرين، والتي تُعدّ الدولة الثانية في البنوك بعد سويسرا، حيث تنتشرفيها العديد من البنوك، مثل بنك أركابيتا ومصرف الشامل.

السياحة مورد هام كذلك للاقتصاد البحريني، حيث زار البلاد في النصف الأول من عام(٢٠٠٧)، ٤,٨ مليون سائح.

ويُعتبر النفط والغاز المصدران الطبيعيان الرئيسيان في البحرين. فهما يسيطران على حركة الاقتصاد ويمدّانه بحوالي ٤٠٪ من العائدات. كما أن البحرين هي أكبر مصنع للألمينوم في العالم، حيث يُقدَّر إنتاجها السنوي منه بحوالى ٤٢٥ ألف طن متري. والعديد من الدول المتقدّمة تستورد الألمنيوم من البحرين.

البحرين أيضاً تُعدّ أكبر دولة مصنِّعة لبناء وإصلاح السفن في الشرق الأوسط، من خلال شركة "أسري" لبناء وإصلاح السفن. كما أنها تمتلك ثاني أكبر ميناء صناعي في العالم بعد ميناء جبل علي في دبي، وهو ميناء الحدّ.

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا: هل استطاعت هذه الدولة الغنية بمواردها أن تحقّق عدالة اجتماعية لمواطنيها، وهل تمكّنت من توظيف ثرواتها وخيراتها بما فيه مصلحة البحرانيين، أم أنها استولت عبر مَلكها وزبانيته على كلّ مقدرات البلاد وأسّست لفقر مدقع طال شرائح واسعة من المجتمع البحريني، كان يُفترض أن تعيش جرّاء خيرات البلاد ببحبوحة وثراء؟".

للجواب على ذلك، لا بدّ من تتبُّع حقيقة الأحداث الجارية في البحرين، وأسبابها، ونتائجها.

الانتفاضة الشعبية في البحرين

لم تبدأ الانتفاضة البحرانية في ١٤-٢-٢٠١١ ، وإن كان هذا اليوم هو يوم التصعيد الرسمي لهذه الانتفاضة. بل هي امتداد للاحتجاجات المستمرّة منذ أكثر من ٣٥ عاماً وحتى الآن.

ولو عدنا إلى الماضي قليلاً لوجدنا ما يلي:

– في العام ١٩٢٢، حصلت انتفاضة للبحارنة احتجاجاً على سياسات الاستعباد التي يمارسها الخليفيون ضدّ الشعب، وخصوصاً ضدّ الأكثرية الشيعية منه.

– في العام ١٩٨٣، طُرحت أول عريضة مشتركة بين الشيعة والسُّنة، تطالب بدستور للبلاد ومجلس تشريعي، حيث قُمعت تلك الحركة ونُفي زعماؤها إلى الهند!

– في العام ١٩٤٨، طالب "عبدالله الزبرة" بدستور ومجلس تشريعي للبحرين.

– بين عامي ١٩٥٤–١٩٥٦م، تشكّلت الهيئة التنفيذية العليا التي تحوّلت لاحقاً إلى هيئة الاتحاد الوطني، وطالبت بكتابة دستور دائم للبلاد وإنشاء مجلس تشريعي.

– في العام ١٩٦٥، أدّت الاحتجاجات إلى استشهاد ١٤ شخصاً واعتقال المئات وتشريد العشرات من بيوتهم.

– عام ١٩٧١، انسحبت بريطانيا من البحرين، وجرى استفتاء نصّ على وجوب وجود دستور وشراكة سياسية، يكون فيها الشعب ركناً أساسياً.

– في العام ١٩٧٣، تمّ تشكيل مجلس وطني منتخب لصياغة دستور جديد للبحرين أو تشكيل مجلس برلماني.

– في العام ١٩٧٥، حُلّ البرلمان وجُمّد العمل بالدستور وفُرض قانون الطوارئ، الذي استمرّ العمل به حتى العام ٢٠٠١.

– في خريف ١٩٧٩، عادت الاحتجاجات وازدادت بعد استشهاد السيد "محمد باقر الصدر" في أبريل/نيسان ١٩٨٠ (في العراق)، وقد استُشهد فيها جميل العلي.

– في أغسطس/آب ١٩٩٠، تمّ تدشين عريضتين تطالبان بإعادة العمل الدستوري والإفراج عن المعتقلين السياسيين وإنهاء قوانين أمن الدولة.

– في العام ١٩٩١، صدر عفو عام، وعاد الكثير من المنفيّن السياسيين إلى الوطن. وبدأ الشعب بالمطالبة بتشكيل مجلس تشريعي والعودة إلى العمل بدستور ١٩٧٣.

– في العام ١٩٩٥، زجّت الحكومة سبعة ناشطين، أبرزهم "عبد الوهاب حسين"، و"حسن مشيمع"، في السجن، إثر تقدّمهم بما عُرف بمبادرة الخروج من الأزمة عبر توافق شعبي - حكومي.

– في العام نفسه، انفجرت الانتفاضة الشعبية، فزجّت الحكومة بالآلاف في السجن، حيث وصل عدد المعتقلين إلى خمسة آلاف (وهذا عدد ضخم إذا ما قورن بعدد سكّان البحرين في ذلك الوقت والذي لم يتجاوز ٦٠٠ ألف مواطن). وقد عرّضتهم حكومة آل خليفة لمحاكمات عسكرية وأخرى مدنية بعيدة عن النزاهة. كما فرض النظام البحريني قانون أمن الدولة بقوّة الحديد والنار. وبقيت الأمور تراوح مكانها حتى العام ١٩٩٩ حيث مات الحاكم وجاء ابنه حمد.

– عام ٢٠٠١، طرح حمد بن عيسى مشروعاً إصلاحياً من خلال ميثاق العمل الوطني، والذي لاقى تجاوباً شعبياً.

– في ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٢ ،انقلب الملك حمد على وعوده وألغى الدستور وطرح دستور ٢٠٠٢ كبديل، وجعل من نفسه ملكاً مطلقاً على رأس كلّ السلطات. وكانت صدمة كبيرة للشعب. وقد بلغ التمييز ضدّ الأكثرية أشدَّه في مرحلة حمد. كما أن التجنيس السياسي بلغ ذروته حيث جنّس أكثر من ثلاثمائة ألف أجنبي في فترة قياسية ، وهم حصلوا على امتيازات السكن والوظيفة وحقّ التصويت وغيره.

– في العام ٢٠٠٢ ، صدرت حزمة من القوانين مثل قانون الجمعيات والتجمعات وقانون الإرهاب وقانون الصحافة. كما جرت محاولة إصدار قانون الأسرة؛ إلاّ أنه جوبه برفض قويّ من العلماء، لتبدأ مجدّداً حملة اعتقالات وتعذيب طالت الناشطين.

– أيضاً، في عام ٢٠٠٢، شكّل عدد من الناشطين مركز البحرين لحقوق الإنسان برئاسة "عبد الهادي الخواجة" ونائبه نبيل رجب.

كذلك برزت لجان شعبية حقوقية، أبرزها (اللجنة الوطنية للشهداء وضحايا التعذيب).

– في العام ٢٠٠٤، برزت لجنة العاطلين ولجنة البدون ولجنة المحرومين من السكن، والمحرومين من العلاج والدراسة وغيرها من اللجان.

– إستمرّت الاحتجاجات في الشوارع على مدى شهور في أوائل العام ٢٠١٠، وشنّت الحكومة حملة اعتقالات ضدّ نشطاء المعارضة الذين تمّ إلصاق التُّهم الكاذبة بهم، كالاجتماع مع منظمات خارجية إرهابية وما إلى ذلك.. وعندما بدأت محاكمتهم في ٢٨ أكتوبر، أبلغ معظمهم المحكمة بأنهم تعرّضوا للتعذيب، وأفاد المحامون بأنهم لاحظوا علامات وجروح ناتجة عن التعذيب.

– ومع تصاعد الأحداث في مصر وسقوط نظام حسني مبارك، دعا ناشطون في حقوق الإنسان إلى يوم غضب في ٢٠١١/٢/١٤ ، والذي يصادف الذكرى العاشرة لإطلاق الميثاق والدستور البحريني. كما دعا ناشطون بحرينيون على الإنترنت عبر موقعي الفايسبوك والتويتر إلى مظاهرات في نفس اليوم للمطالبة بالإصلاح في المملكة، ولتحقيق مزيد من الحرّيات.

وقد أعلن أن الاعتصام سيكون قرب دوّار اللؤلؤة الشهير في المنامة، في محاولة لجعله رمزاً للتحرّك الشعبي، كما جرى في ميدان التحرير وسط العاصمة المصرية القاهرة.

مراحل ثورة البحرين

حاولت الدول الأورو ـ أميركية ومن يدور في فلكها من ممالك ومشايخ نفطيّين، توسيم ثورة البحرين بطابع طائفي ومذهبي. وجرى التعامل مع هذه الثورة دبلوماسياً وإعلامياً على هذا الأساس. إلاّ أن الحقيقة التي لا لُبس فيها، هي أن الثورة البحرانية ثورة إصلاحية، وبعيدة كلّ البعد عن التوجّه المذهبي. وكلّنا نذكر الشعارات التي ما زالت تملأ الساحات: "لا سنّية ولا شيعية، سلمية سلمية". لقد طالب المتظاهرون بإصلاحات سياسية، كإقامة الملكية الدستورية عن طريق صياغة دستور جديد للمملكة، يتمّ بموجبه انتخاب الحكومة من قِبل الشعب على غرار الديمقراطيات العريقة، بدلاً من النظام الحالي الذي يُنتخب بموجبه برلمان له سلطات محدودة. وقد طالب المتظاهرون أيضاً بدستور عصري وبإسقاط دستور ٢٠٠٢م الذي أقرّه العاهل البحريني بعد التصويت على ميثاق العمل الوطني في فبراير ٢٠٠١. وكذلك الإفراج عن النشطاء السياسيين ورجال الدين

الذين احتُجزوا منذ آب ٢٠١٠. إضافة إلى حلّ مجلس النوّاب المنتخب وإلغاء الصلاحيات التشريعية لمجلس الشورى المعيّن، وضرورة تداول السلطة التنفيذية بواسطة الانتخابات الحرّة، وحقّ تشكيل الأحزاب وإطلاق حرّية الرأي والتعبير، وقف التجنيس السياسي.

لقد شهدت الثورة الشعبية في البحرين مراحل عدّة:

* المرحلة الأولى: اندلاع الحراك الشعبي ضدّ نظام الحكم (المرحلة الأولى: ٢١ فبراير ٢٠١١- ١٣ مارس ٢٠١١).

عمّت البلاد موجة عارمة من الاحتجاجات الواسعة، وكان دوّار اللؤلؤة نقطة ارتكاز لها، وسرعان ما امتدّت إلى مناطق مختلفة. قاد هذه الاحتجاجات حركة شباب ١٤ فبراير، وهم شباب متعلّمون ينتمون إلى الطبقة الوسطى، ويملكون المعارف الواسعة بمنظومة الاتصالات الحديثة، ولديهم مستوىً ملحوظ من التفاعل وتبادل الخبرات مع شباب الثورات العربية عبر شبكات التواصل الاجتماعي، الفايسبوك أو التويتر. والملفت أن هذه الحركة لا تنتمي إلى طائفة معيّنة، ولديها علاقات مع الجماعات المعارضة التقليدية في البلاد.

ومنذ انطلاقة هذه الحركة، تعاطفت معها شرائح واسعة من المجتمع البحريني، مثل المحامين والإعلاميين والصحفيين والطلاّب والأطبّاء الذين كانوا يتظاهرون بلباسهم الأبيض.

كما انضمّت إلى الحركة مجموعات معارضة وجمعيات أخرى، مثل جمعية الوفاق الوطني الإسلامي، المنبر الديمقراطي المقدّس، العمل الإسلامي، التجمع الوطني القومي، والأخاء الوطني.

أما الشعار المركزي الذي رفعه المحتجّون، فكان المطالبة بتغيير بنية النظام السياسي القائم إلى "مملكة دستورية" ووضع دستور جديد، وحلّ البرلمان المنتخب، وإلغاء الصلاحيات الممنوحة لمجلس الشورى المعيّن والإفراج عن المعتقلين السياسيين، وإيقاف التجنيس السياسي وتوزيع فرص العمل على أساس طائفي، ورفع مستويات المعيشة وزيادة الرواتب وحلّ مشكلة البطالة.

لقد حرص المحتجُّون على سلمية التظاهرات ، فكانت النداءات والشعارات "سلمية سلمية حركتنا سلمية". إلاّ أن التعامل الوحشي والأرعن من قِبل أمنيّي النظام وسقوط شهيد في اليوم الأول للمظاهرات، وآخر خلال تشييع جنازة الأول في اليوم التالي، أدّى إلى تغيير المشهد السلمي ليصبح دموياً. حينها "اعتذر" وزير الداخلية عمّا حدث، كما "أسف" الملك عبر شاشات التلفزة لما جرى! إلاّ أن مرور ١٨ ساعة على الحدث كانت كافيه للقيام بخطوة دموية أخرى تمثّلت بمهاجمة المتظاهرين في دوّار اللؤلؤة عند الفجر، من قبل الجيش والشرطة، فاستشهد أربعة مواطنين، ما أدّى إلى تصاعد مطالب الحركة الثورية والانتقال إلى "المرحلة الثانية"، التي تمثّلت بارتفاع حدّة المواجهة بين أجهزة الأمن والمحتجّين (المرحلة الثانية: ١٤ مارس ٢٠١١، يونيو ٢٠١١).

تزايدت الاحتجاجات بسبب قساوة الأجهزة الأمنية في تعاملها مع المحتجيّن. وفي هذه الفترة انضمّت بعض الحركات إلى اعتصام ميدان اللؤلؤة، مثل "حقّ" و"الأحرار" و"أمل". وكانت البداية الأولى لطرح شعار "الشعب يريد إسقاط النظام" و"الشعب يريد تحويل المملكة إلى جمهورية"، ما أدّى إلى تعثّر الحوار الذي دعا إليه وليّ العهد في ١٩ فبراير ٢٠١١ بدون شروط وبدون سقف، والذي كان مشكوكاً بصدقيته أصلاً لأنه كان مجرّد مخرج للسلطة من المأزق التي هي فيه، ولأنه كان مطروحاً في ظلّ الاستخدام المستمرّ للآلة العسكرية ضدّ المحتجّين السلميين.

في ١٤ مارس ، تمّت الاستعانة بقوّات درع الجزيرة لقمع المتظاهرين، ممّا شكّل صدمة للمعارضين البحرانيين، وبرز مشهد آخر من مشاهد الغضب الشعبي، وبدأت حملات دهم واسعة انتهت بزجّ العشرات من المعارضين السياسيين في السجون، وأغلبيتهم من المواطنين الشيعة.

ومع دخول قوّات درع الجزيرة إلى البحرين (المرحلة الثالثة)، برز صراع بين المؤيدين والمعارضين لهذا التدخّل، وخاصّة الذين نظروا إلى تلك القوّات باعتبارها قوّات غزو أو احتلال، وأن دورها الحقيقي هو حماية نظام الملك وليس حماية البحرانيين، وأن مجلس التعاون الخليجي تحوَّل إلى مجلس قيادي للثورة المضادّة بهدف إخماد الثورة في البحرين (المرحلة الثالثة: التهدئة ١ يونيو ٢٠١١ – ٢ نوفمبر ٢٠١١).

أيضاً، تلك المرحلة من الحوار بين المعارضة والنظام، تمخّضت عن مرئيّات محدّدة (٢٩٦ مرئية) في محاور مختلفة: سياسية وحقوقية واقتصادية واجتماعية، لإخراج البلاد من أزمتها الراهنة. كما تشكّلت لجنة حكومية عملت على متابعة تنفيذ مرئيات حوار التوافق الوطني، وهي باشرت أعمالها بتكليف الوزارات والأجهزة الحكومية لوضع الآليات والخطط المقترحة موضع التنفيذ!

وقد استبقت الحكومة هذا الحوار بتشكيل لجنة دولية لتقصّي الحقائق في نهاية يونيو ٢٠١١ ، والتي كان خلاصة عملها تقرير نُشر في ٢٣ نوفمبر، حمّلت فيه الحكومة مسؤولية قتل المتظاهرين وتعذيب المعتقلين وفصل الموظفين الذين يشاركون في التظاهرات من أعمالهم بشكل تعسّفي وغير قانوني. وشهدت تلك الفترة أيضاً الانتخابات التكميلية لمجلس النوّاب في ٢٤ سبتمبر، وهي أسفرت عن صعود المستقلّين وزيادة مقاعد المرأة مع غياب للمعارضة الشيعية التي مثّلتها جمعية الوفاق.

في ١٢ أكتوبر ٢٠١١ ، طُرحت "وثيقة المنامة"، وهي وثيقة مشتركة وقّعت عليها خمس جمعيات سياسية (جمعية الوفاق، التجمّع القومي الديمقراطي، التجمّع الوطني الديمقراطي، جمعية العمل الوطني الديمقراطي "وعد"، وجمعية الإخاء الوطني)، وتلخّصت مطالبها في اتخاذ إجراءات من شأنها إطلاق التحوّل نحو الديمقراطية مع الحفاظ على الملكية. ومن أبرز المطالب التي حدّدتها الوثيقة: تشكيل حكومة منتخبة بدل حكومة معيّنة، ويكون لمجلس النوّاب صلاحية مساءلة أعضائها فرادى وجمعاً ممثّلين في رئيس الحكومة، منح الثقة وسحبها من رئيس الوزراء والوزراء إذا فشلوا في تنفيذ البرنامج الحكومي الذي يقرّه مجلس النوّاب عند تشكيل الحكومة. وتضمنت المطالب أيضاً تشكيل سلطة تشريعية تتكوّن من غرفة واحدة منتخبة تنفرد بكامل الصلاحيات التشريعية والرقابية والمالية، بدلاً من نظام المجلسين المعتمد حالياً، والذي يعطي الصلاحيات لمجلس منتخب وآخر معيَّن في الوقت ذاته!

في اليوم التالي لنشر نتائج تقرير لجنة تقصّي الحقائق، اندلعت الاحتجاجات مجدّداً في البلاد. ونتج عن ذلك اعتقال بعض المتظاهرين، واستهداف عدد من النشطاء السياسيين، وزجّ الكثيرين في السجون. وحتى كتابة هذه السطور ما زالت الاحتجاجات مستمرّة في ظلّ تعامي عربي ودولي عن الجرائم التي يقوم بها نظام الشيخ "حمد بن عيسى"، وكذب إعلامي يفوق الخيال تبرع بالترويج له محطّات قطرية وسعودية وخليجية أخرى.

مواقف وسائل الإعلام الخليجي، والصحف العربية المتخاذلة، قابلها في الجانب الغربي، إعلام نزيه نسبياً ومهنية صحفية، حيث انتقدت الصحف الغربية إنتهاكات النظام البحريني، بشكل أفضل من مواقف حكومات عربية متواطئة مع النظام. وكانت الصحف البريطانية تحديداً أكثر جرأة من نظيرتها الأمريكية في كشفها ونقدها الصارخ لتلك الانتهاكات.

صحيفة "الإندبندنت" البريطانية مثلاً، طالبت حكومتها: بتفضيل الدم البحريني على النفط ومصالحها التجارية، منتقدة موقفها الذي وصفته بالمتخاذل تجاه ما يجري في البحرين من انتهاكات جسيمة لحقوق الانسان وقمع الحرّيات.

وكانت الصحيفة قد نقلت انتقاد الرئيس التنفيذي لمنظمة "إندكس أون ينسور شيب" ،كيرستي هيوز، للحكومة البريطانية، حيث وصفها بأنها غير متوازنة في تعاملها مع الانتفاضات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، لأنها سمحت لمصالحها التجارية أن تطغى على القضايا المتعلّقة بحقوق الإنسان، و لم تضغط على حكومة البحرين لتحقيق الإصلاحات المطلوبة.

أما صحيفة "الغارديان"، فقد انتقدت الملكة إليزابيت الثانية على خلفية دعوتها ملك البحرين "حمد بن عيسى آل خليفة" لحضور احتفالات في بريطانيا. وكذلك تعرّض وليّ عهدها الأمير "تشارلز" لانتقادات لاذعة. وعرضت الصحيفة بالتزامن مع الزيارة،

صوراً لاعتداءات الشرطة البحرينية على المتظاهرين. أما مجلة "الإيكونوميست"، فقدّمت النصائح للملك البحريني كي يلبّي مطالب المحتجّين، مشيرة إلى أن سلطته تلقى دعماً من الأنظمة الغربية.

بدورها، نشرت مجلّة "فورين بوليسي" الأمريكية مقالاً في يناير ٢٠١٢ ،لأستاذ العلوم السياسية بجامعة "ويليامز"، قال فيه: "إن العلاقات الأميركية - السعودية تواجه العديد من المشاكل بسبب غضّ أمريكا الطرف عن الجهود القوية للسعودية لمنع التغيير في منطقة الخليج، وخاصّة في البحرين. وفي مجال آخر، عرضت "فورين بوليسي" جزءً من الحقائق التي كشفت فيها عن مغالطات الإدارة الأميركية التي ادّعت أن إيران متورّطة فيما يجري من عنف في البحرين؛ ونفت المجلة في تقريرٍ لها في نوفمبر ٢٠١٢، تدخل إيران في البحرين على النحو الذي تصوِّره أمريكا.

وكانت صحيفة "النيويورك تايمز" قد نشرت في ديسمبر ٢٠١٢، مقالاً، كشفت فيه عن انتهاكات النظام البحراني لحقوق الإنسان، مؤكّدة على أن البحرين حليف الولايات المتحدة هي من أكثر الدول عداءً للديمقراطية وحقوق الإنسان.

واعتبر كاتب المقال أن سياسة الرئيس الأمريكي باراك أوباما في البحرين "فاشلة"، مع أن الوضع في البلاد يزداد سوءاً والحكومة أصبحت أكثر عنفاً وتطرُّفاً.

وفي الشهر ذاته، هدّدت شبكة "سي أن أن" إحدى مراسلاتها، وتدعى" إمبرليون"، بسبب إصرارها على عرض فيلم وثائقي يفضح انتهاكات النظام البحريني. وقالت المراسلة إن الشبكة الأميركية الإخبارية تتلقّى أموالاً من دول إسلامية قمعية مثل البحرين، حتى لا تكتب تقارير عن عمليات قمع النظام للمواطنين".

في الصحافة الفرنسية، كشفت "لوموند دبلوماتيك" أن "السلطة البحرينية عملت على تصوير الأحداث على أنها مواجهات بين السنّة والشيعة ، وليس بين الشعب والحكومة. كما عملت السعودية والإمارات العربية على نشر هذه الفكرة".

أسباب ثورة البحرين

منذ أكثر من أربعين عاماً، وهي من أطول فترات الحكم في العالم عمراً ، مارس النظام البحراني سلطته في البلاد عبر قبضة حديدية على كلّ مقدّرات المجتمع، من أمن واقتصاد وثروات طبيعية وما إلى ذلك. وكانت النتيجة الطبيعية: فساد إداري ومالي وأخلاقي كان يُمارَس بشكل سافر ومفضوح أمام أعين البحرانيين الذين تُنهب ثروات بلادهم لحساب آل خليفة، في حين كانوا هم يقبعون في مدافن الخوف والفقر والبطالة.

وملك البحرين الذي تجتمع السلطات الثلاث بيديه، صاغ دستور البلاد من طرف واحد، و لم يشارك الشعب في صياغته و لم يُستفت عليه. أما مجلس النوّاب الذي ينتخب الناس ممثّليهم فيه، فهو مُحاط بمجلس آخر يساويه في الصلاحيات والعدد، وهو معيّن من جانب الملك، ويتكوّن من الموالين للحكومة، ودوره أن يعيق كلّ ما لا يرتضيه الملك!

إن البحرين باتت دولة ميكروسكوبية مبلوعة من جانب الملك وعائلته، وغالب جزرها هي مُلك خاصّ لهم، فيما ٩٨٪ من سواحلها غير متاحة للناس بسبب امتلاكها من قِبل العائلة ومستنزفي أموال الدولة. وتنشط في البحرين الدعارة المنظّمة والمرخّصة التي يستثمر فيها النظام جسر الملك فهد لاستقبال الخليجيين؛ وهذا يتناقض مع طبيعة البحرين المحافِظة وأهلها المتديّنين.

كذلك، يتناقض التجنيس السياسي الطائفي الهادف لتغيير الطبيعة الديمغرافية للبلاد مع طبيعة الحضور الوطني البحريني. فالنظام يستقدم جنسيات معينة ويوطّنها في البحرين عن طريق مؤسساته الأمنية والعسكرية المحروم منها غالبية شعب البحرين، ما يسبّب مشاكل كثيرة بسبب اختلاف طبيعة من يُجنّسون مع طبيعة الشعب الطيّب والمسالم.

لقد تمّ تجنيس ٤٠ ألف شخص من رعايا ٤٥ دولة، وجلُّهم من باكستان. وهؤلاء استقرّوا في البحرين، ومن بينهم ٧٣٠٠ شخص خلال عامي ٢٠٠٣ و٢٠٠٤ فقط. أما تقرير المجموعة الدولية لمعالجة الأزمات، فيرفع رقم المجنّسين إلى ما بين ٥٠ ألف و٦٠ ألف شخص.

يُضاف إلى ذلك، وجود نظام الفصل العنصري الذي يشبه نظام "الأبرتهايد" الذي كان قائماً في جنوب أفريقيا. وهو يشمل كلّ نواحي الحياة، بما فيها الوظائف العليا ، من مجلس الوزراء إلى بعض الوزارات الأمنية والعسكرية، حسب تقرير البندر (مستشار الملك)، وهو سوداني، والذي كشف خطط واستراتيجيات التمييز الطائفي في البحرين الشاملة لكلّ مستويات التوظيف، ملاحظاً بأن النظام البحراني قد تحوّل إلى نظام "الأبرتهايد". ومن هنا فإن الثورة هي أقرب إلى حركة الحقوق المدنية.

وقد تجلّى نظام الفصل العنصري في البحرين بما كتبه الصحفي الأمريكي "نيكولاس كريستوف"، في صحيفة "نيويورك تايمز" يوم ١٦ مارس ٢٠١٢. فقد أمسك رجال الأمن البحرانيون بصديقه العامل معه في نفس الصحيفة "مايكل سلاكمان" وصوّبوا السلاح إليه؛ لكنه أخرج جواز سفره، وأخبرهم بأنه صحفي أمريكي، فتغيّر المزاج تماماً، وقالوا له بكلّ ودّ واحترام: لا تخف، "فنحنّ نحبّ الأمريكيين. نحن لا نبحث عنك، نبحث عن الشيعة"!

وعلّق "سلاكمان" على الحادثة بقوله: "أحسست وكأنهم يطاردون جرذاناً لا بشراً".

الحركات الشيعية المعارضة في البحرين

البحرينيون الشيعة هم أغلبية الشعب، حسب تقارير المنظمات الدولية؛ وحتى النظام البحريني يقرّ بذلك. وتتراوح التقديرات لنسبتهم ما بين ٦٠ و٨٠ في المائة من إجمالي السكّان الذين يبلغ عددهم ٧٢٥ ألف نسمة تقريباً.

أما تقرير "الحرّية الدينية" في العالم، الصادر عن وزارة الخارجية الأميركية عام ٢٠٠٦، فيقدّر نسبتهم بنحو ٧٠ في المائة من عدد السكّان. وأيضاً، يقدّر تقرير "التحدّي الطائفي في البحرين" الصادر عن المجموعة الدولية لمعالجة الأزمات (ICG) في بروكسل، وجود النسبة نفسها من الشيعة.

لكن الشيعة في البحرين ليسوا ممثّلين في النظام السياسي والإداري بما يُناسب عددهم. كما أن قطاعات السلطة، كالجيش والشرطة، تكاد لا تفتح أبوابها لأبنائهم. لذلك، فإن

معظم العسكريين هم من السُّنة. ويعيش الشيعة في مناطق غير تنموية أو أكثر حرماناً من المناطق التي يعيش فيها السُّنة.

ويشير تقرير "الحرّية الدينية في العالم"، إلى أن الشيعة في البحرين ما زالوا يعانون من التمييز الحكومي ضدّهم في مجالات عدّة، وأن الأفضلية في المناصب الحكومية الحسّاسة تُعطى للسُّنة. كما أن الوظائف العليا تبقى حكراً على هؤلاء، مثل وزارة الداخلية والدفاع.

ويشعر شيعة البحرين بأنهم مُهمّشون من الناحية الاجتماعية والاقتصادية، وأن مناطقهم وتجمُّعاتهم يغلب عليها الفقر وسوء الخدمات. وتصل البطالة لدى شباب البحرين إلى نحو ١٥٪ حسب إحصائيات رسمية؛ إلاّ أن الرقم الفعلي أعلى بكثير، وخاصّة بين الشباب الشيعة بحسب التقارير الدولية.

ولإدراك حجم المشكلة، نشير إلى أن الدولة هي المشغّل الأكبر في البحرين، وأن الشيعة يشكّلون قوّة عاملة في بعض الوزارات، مثل وزارتي الصحة والصناعة. ومعنى القوّة العاملة أن أعمالهم فيها تُعتبر بدنية أكثر ممّا هي إدارية أو مكتبية.

وفي القطاع الخاصّ، يعمل الشيعة في مهن متدنية المهارة نسبياً، حيث يصل راتب العامل إلى أقلّ من ٢٠٠ دينار بحريني في الشهر (حوالي ٥٣٠ دولاراً أميركياً)، أي أقلّ من الحدّ الأدنى لأسرة مؤلّفة من شخصين، والذي حدّدته وزارة العمل بـ٣٥٠ ديناراً. وفيما يتعلق بالتعليم، ترفض الحكومة مطالبة الشيعة بتدريس المذهب الجعفري في حصص التربية الدينية في المدارس الحكومية إلى جانب المذهب السُّني (المالكي). لكن، في العام ٢٠٠٢، تمّ تأسيس أول مدرسة تدرّس المذهب الجعفري.

هذه بعض أسباب ثورة البحرين، التي نادت بإصلاحات جوهرية كان يُراد منها التخلّص من الظلم والحرمان الذي يعاني منه البحرنيون، لا سيّما الشيعة الذين سعوا إلى تحقيق واقع أفضل عبر طرق الإصلاح ومكافحة الفساد الإداري والسياسي في تلك الدولة التي تهيمن عائلة آل خليفة على كلّ مقدّراتها منذ تأسيسها.

وقد تمكّن الشيعة أيضاً من تأسيس "المجلس الإسلامي العلمائي، وهو بمثابة مؤسسة دينية عليا للشيعة غير رسمية.

وبعد ضغوطات كثيرة، سمح النظام بإنشاء بعض الحركات والجمعيات والمؤسسات الشيعية؛ ومن أبرزها:

١) جمعية الوفاق الوطني الإسلامي، التي تأسست عام ٢٠٠١ ويرأسها الشيخ "علي سلمان" وهي كبرى جمعيات المعارضة السياسية في البحرين، وتُصنّف بأنها معتدلة في مطالبها وأساليب عملها.

٢) جمعية العمل الإسلامي، التي تأسست عام ٢٠٠٢ ،ويرأسها الشيخ "محمد علي المحفوظ".

٣) جمعية الرابطة الإسلامية، التي تأسست عام ٢٠٠١ ،ويرأسها "محمد علي الستري"، الذي عُيّن عام ٢٠٠٢ وزيراً لشؤون البلديات.

أبرز الشخصيات الشيعية العامة في البحرين:

- الشيخ "علي سلمان"، أمين عام جمعية الوفاق الوطني الإسلامية (الشيعية)، وكان من القيادات التي اعتُقلت في التسعينيات وعاش في المنفى (لندن) حتى العام ٢٠٠١.

- الدكتور "منصور الجمري"، ابن المعارض الراحل "الشيخ عبدالأمير الجمري"، وهو رئيس تحرير جريدة "الوسط" البحرينية.

- آية الله الشيخ "عيسى قاسم"، وهو أبرز العلماء الشيعة، ورئيس المجلس الإسلامي العلمائي.

إنجازات ثورة البحرين

لقد استطاعت ثورة البحرين - رغم القمع السلطوي والتآمر الخليجي عليها - تحقيق ما يلي:

- تكريس شعار إسقاط النظام، وهو شعار لم يأتِ من فراغ ، بل جاء نتيجة نضال تراكمي خاضه شعب البحرين منذ غزو آل خليفة للبحرين قبل ٢٣٠ عاماً.

– التصميم العنيد على انتزاع الحقوق التي سلبتها هذه العائلة من البحرانيين طيلة العقود الفائتة.

– إحتفاظ الثورة بسلميّتها، رغم ممارسات القمع الوحشية التي اعتمدتها السلطة ضدّ المحتجّين.

– كشفت الثورة الشعبية الوجه الحقيقي للملك وأعوانه. وفي حين كان "حمد بن خليفة" يُفاخر "بنظامه الديمقراطي"، اكتشف العالم حقيقة هذه الديمقراطية المزيّفة، وقساوة الحاكم في التعاطي مع مطالب جماهيرية مشروعة بكلّ المقاييس.

– كشفت هذه الثورة بعض الأوراق الخليجية في المنطقة، لاسيّما إمارة قطر والسعودية التي تطمح للاستيلاء على البحرين منذ زمن.

خاتمة:

قد يتساءل البعض: هل تريد المعارضة البحرانية إنشاء دولة دينية في البحرين على نمط الجمهورية الإسلامية في إيران؟ المعارضة البحرانية تنفي بشدّة هذا الأمر. ويشير الصحفي المعارض عباس أبو صفوان إلى ذلك بالقول " إن المعارضة تسعى صراحة لإقامة دولة مدنية. نحن لا نريد دولة دينية، ولا نريد دولة ولاية فقيه. نريد دولة مدنية يتساوى فيها الجميع في الحقوق والواجبات".

إذاً، لم يعُد الشعب البحريني يطالب اليوم بالشراكة في القرار السياسي، كما كان يفعل خلال الأعوام العشرة الماضية، بل أصبح يتطلّع إلى خارطة متّفق عليها للتحوّل الحقيقي إلى الديمقراطية.

ولهذا، فإن المعارضة تعمل "بنَفس طويل" ، حسب تعبير "عباس أبو صفوان": "نحن ندرك التعقيدات في البلد، المحلية منها، الناجمة عن امتلاك السلطة للجيش والقوّة، وسيطرتها المطلقة على القرار، والتعقيدات الجيوسياسية الناجمة عن قرب البحرين من إيران والعراق، وبسبب اتصال حدودها بالسعودية التي تهيمن على القرار البحراني، وبسبب وجود قيادة الأسطول الأميركي الخامس فوق أراضي البلد. ولذلك، ليس أمام الحركة المطلبية في البحرين إلاّ مواصلة الاحتجاجات وفق المنهج السلمي نفسه الذي

دأبت عليه، لعلّ السلطة تُدرك أن استمرار الوضع على ما هو عليه يعني وجود أضرار سياسية واقتصادية كثيرة".

وفي المقابل، قد يعتقد البعض أن سلمية ثورة البحرين لا يمكن أن تؤدّي إلى نتيجة، أو أن أقصر الطرق للتغيير الجذري في ظلّ أنظمة حُكم مطلق هو عبر البندقية فقط والسلاح. ولكن، هذا الطرح يبدو غير دقيق إذا ما راجعنا بعض الإحصائيات ذات الصلة. فالباحثان "أدريان كاراتينتشي" و"بيتر إكرمان" يخلُصان إلى أن ٧٠ في المائة من ٦٧ حالة إسقاط نظام لحكم مطلق بين عامي ١٩٧٢ و٢٠٠٢ قد حدثت عبر ثورات مدنيّة لا عُنفية.

وهذه الأرقام لها معنىً واضح، وهو أن الثورات اللاعنفية يمكن أن تحدِث تغييراً جذرياً في ظلّ أنظمة قمعية، ليس لمفاهيم تداول السلطة أو احترام حقوق الإنسان مكان في قواميسها في التعامل مع شعوبها.

وفي الختام نقول: إن أهل البحرين مسالمون، وهم لا يطالبون بأكثر من حقوقهم. هذه الحقوق هي ذاتها التي حاربت لأجلها كلّ شعوب العالم وشرّعتها ضمن مواثيق الأمم المتحدة ولجان حقوق الإنسان. أما مفرداتها، فهي تشمل رفع الظلم، ومنع التمييز الطائفي، وإعطاء قدر متناسب من الحرّية والديمقراطية وحقّ ممارسة هذه الحقوق من دون التعرّض للاعتقال والتعذيب والدكّ في السجون حتى الرّمق الأخير.

إن الدول التي تعارض ثورة البحرانيين اليوم، لا يحقّ لها التحدّث عن الديمقراطية والحرّية ومفردات أخرى مطّاطية لا تُمارس أساساً في مجتمعاتها الغارقة في وحول الفساد والمحسوبية والرشاوي الخيالية. كما لا يحقّ لها إلصاق نعوت طائفية بهذه الثورة، من خلال عبارات التخوين والتحقير والعمالة، لأن البحرانيين هم رعيّة رئيسية من الشعب الذي له حقوق على السلطة الحاكمة، والتي من واجبها الأخلاقي أن لا تواجه المظاهرات السلمية بالرّصاص المحرَّم دولياً وبانتهاك الحرمات. إن ثورة البحرين هي ثورة شعبية غصباً عن كلّ الكذبة، وأهل البحرين هم أصحاب حقّ. أما الإعلام المأجور، فسوف يأتي يوم تُكشف فيه كلّ أكاذيبه، وسينتصر الشعب لأنه صاحب قضية محقّة، والحقّ لا يموت طالما هناك من يطالب به ويضحّي من أجله.

القسم الثامن:

ربيع ليبيا ينتظر!



أسباب وظروف الثورة على القذافي

أصدرت المحكمة الصّورية لقوّات الغزو الإيطالية لليبيا، حكماً بالإعدام على "أسد الصحراء"، المقاوم الليبي "عمر المختار"، الذي كان يبلغ من العمر ٧٣ عاماً ويعاني من الحمّى، حيث نفّذ جنود الطليان حكم الإعدام بالرجل. وكان الهدف من إعدامه إضعاف الروح المعنوية للمقاومين الليبيين -الذين قاد المختار ثورتهم ضدّ المحتلّ- والقضاء على الحركات المناهضة للحكم الإيطالي. لكن النتيجة جاءت عكسية، فقد ارتفعت حدّة الثورة، وانتهى الأمر بأن طُرد الطليان من البلاد.

لم يمُت عمر المختار في قلوب العرب عموماً، والليبيين خصوصاً، وبقيت خالدة إحدى جمله الأخيرة "نحن لا نستسلم.. ننتصر أو نموت.. وهذه ليست النهاية بل سيكون عليكم أن تحاربوا الجيل القادم والأجيال التي تليه... أما أنا، فإن عمري سيكون أطول من عمر من قتلني". وقد أصبح المختار المقاوم أحد أشهر أعلام العرب وليبيا، ورمزاً للتحدّي والجهاد والروح الوطنية.

وعندما اندلعت ثورة ١٧ فبراير ٢٠١١ ضدّ حكم العقيد "معمّر القذافي" في ليبيا، سار الثوّار على نهج المختار وأصبحت نداءاته وأقواله مصدراً مُلهماً للثورة. ومنذ اللحظة التي خرج فيها الليبيون إلى الشوارع، لوحظت صور "عمر المختار" وكلماته على اللافتات المرفوعة، ولعلّ أبرزها "نحن لا نستسلم.. ننتصر ولا نموت". وبعد سقوط القذافي، رأى "محمد الشريف"، رئيس المجالس المحلية بالمجلس الانتقالي الوطني الليبي، أن عمر المختار هو المصباح الذي سارت على هداه الثورة الليبية (جريدة الشرق الأوسط، الليبيون يستلهمون كفاح الزعيم عمر المختار في الذكرى ٨٠ لاستشهاده).

ومن المفارقات القدريّة الملفتة أن ثورة "عمر المختار" قادت المقاومة ضدّ الاستعمار الإيطالي ،في حين اشتعلت ثورة ١٧ فبراير لإسقاط نظام كان يُعدُّ زعيمه أبرز حليف لإيطاليا في العالم العربي وشمال أفريقيا. و لم يكن مصادفة كذلك أن مدينة بنغازي التي جرت فيها محاكمة الإيطاليين (الصّورية) للزعيم عمر المختار، هي ذاتها التي انطلقت منها شرارة الإحتجاجات المطالبة بتنحّي القذافي. ولرمزية "عمر المختار" في ليبيا خصوصاً، أقدم رئيس الوزراء الإيطالي "سيلفيو برلسكوني" على الانحناء أمام محمد المختار، نجل عمر المختار، وقبّل يده، معتذراً عن كلّ المآسي التي تسبّبت بها إيطاليا للشعب الليبي، عندما كان القذافي وبرلسكوني يسعيان لفتح صفحة جديدة في العلاقات الليبية ـ الإيطالية!

هذا هو تاريخ ليبيا الجميل. ثورة على الظلم والاحتلال، ورجال يستشهدون حباً بالوطن، ليحيا الوطن ويشمخ بعزّة وكبرياء.. رجال يحترمهم العدوّ قبل الصديق. ويصف الجنرال "غراتسياني رودولفوغراتسياني" ـ نائب الملك الإيطالي في إثيوبيا، والمسؤول العسكري الإيطالي الذي قاد القوّات الإيطالية في أفريقيا قبل وأثناء الحرب العالمية الثانية ـ يصف "عمر المختار" بأنه كان حادّ الذّكاء وواسع الثقافة.. شديد النزاهة والتواضع، وكان فقيراً لا يملك شيئاً... رحيماً عندما تكون المقدرة في يده، وشديد الولاء والإخلاص لوطنه.. لا يهادن ولا يلين أبداً إلاّ إذا كان الموضوع لصالح وطنه ليبيا؛ و لم يخُن قيادته، فهو دائماً موضع احترام".

هذا هو تاريخ ليبيا قبل أن ينقضّ عليها المستبدّ، فيكون هذه المرّة هو المحتلّ والجلاّد أو الغوغائي، فيشوّه جمالها تارة بجنونه وطوراً بسياسات غير عقلانية، جعلت من ليبيا دولة منبوذة من الأسرة الدولية، تفرض عليها عقوبات بالجملة والتي كان يدفع ثمنها غالباً الشعب الليبي البريء.

"معمّر القذافي" (٧ يونيو ١٩٤٢–٢٠ أكتوبر ٢٠١١)، رجل من خارج التاريخ الحديث. كلامه ولباسه وتصرّفاته وخيمته التي ينصبها في أرقى دول العالم، جعلت من هذا الرجل الذي نصّب نفسه ملك ملوك أفريقيا، عميد الحكّام العرب، قائد الطوارق، وإمام المسلمين.. وألقاب أخرى تزيد عن ١١ لقباً، أجملها ما أطلقه عليه أنور السادات

"الواد المجنون بتاع ليبيا"؛ فهو أقرب إلى ممثّل هزلي منه إلى الحاكم حيث ينتظره الناس فقط للضحك . وهذا ما صوّره الفيلم الكوميدي "The Dictator"، حيث نرى في أفيش الفيلم صورة بورتريه لحاكم عربي ديكتاتور ،هو مزيج من ملامح صور مألوفة لمعمّر القذافي بالزّي العسكري، والنظّارة الغامقة التي تحجب عينيه، والنظرة المتغطرسة إلى أعلى؛ وهذا الفيلم مأخوذ عن رواية "زبيبة والملك" التي يُشاع أن مؤلّفها هو صدّام حسين. والفيلم كوميديا ساخرة من الرواية، ومن شخصية الحاكم العربي الديكتاتور، وتصوِّر حاكم اسمه الجنرال الأدميرال علاء الدين حاكم، ورحلته إلى أمريكا بصحبة من حرسه الشخصي المكوّن من النساء (الحرس الشخصي للقذافي مكوّن من نساء)؛ ويسعى هذا الحاكم لدراسة "الديمقراطية" الأمريكية بغرض منعها من الوصول إلى بلده وشعبه بأيّ صورة وبأيّ ثمن!

"معمّر القذافي" اسم لن ينساه الليبيون أبداً. فبقدر ما كان الجرح عميقاً، فإن الشفاء منه أصعب ٤٢ عاماً أمضاها هذا الرجل في ممارسة البطش والظلم تحت قناع الثورة. حين استلم الحكم لم تكن الآلة الحاسبة قد اختُرعت بعد." لندون جونسون" كان رئيساً لأميركا، وأوباما كان لا يزال في المدرسة الإبتدائية. حرب فيتنام كانت في أوجها. فضيحة "ووترغيت" لم تكن قد حصلت بعد. تمّ خوض كأس العالم لكرة القدم ١١ مرّة منذ حينها. ٤٢ عاماً والطاغية بقي طاغياً، ومعمّر الظلم والفساد والإذلال بقي معمّراً على سدّة الحكم. كان يدَّعي أنه لا يحكم ليبيا، بل أن الشعب من يحكمها؛ وهو من حكم فعلياً الشعب والأرض بأكبر التفاصيل وأصغرها. وما كان نعيقه منذ الأيام الأولى لانقلابه المشؤوم بمقولات (حرّية ـ اشتراكية ـ وحدة) و(مكافحة المحسوبيات والاستغلال)، وما شابه ذلك من تعابير لا قيمة لها بالنسبة إليه، إلاّ للتضليل عن أهدافه الحقيقية التي بدأت تتوضّح عندما أعلن في خطابه بمدينة زوارة في أبريل ١٩٧٣ عن الثورة الشعبية بنقاطها الخمس:

– تعطيل القوانين المعرقلة للتحوّل الثوري – أي المعرقِلة لعدم شرعيته (الدستور الليبي).

– تطهير البلاد من المرض (تصفية من كان لهم علاقة بالحكم الملكي).

– الحرّية كلّ الحرّية لجماهير الشعب ولا حرّية لأعداء الشعب ـ أي تصفية معارضيه.

– إعلان الثورة الإدارية ـ أي الفوضى الإدارية.

– إعلان الثورة الثقافية ـ أي التجهيل الشعبي.

بهذه الأدوات تمكّن القذافي من القبض على ليبيا تحت شعارات كاذبة لا تُرضي سوى جنون العظمة الذي انتابه وعشقه للسلطة. ومن هذه الشعارات: "لا نيابة عن الشعب والتمثيل تدجيل"، ومسرحية "سلطة الشعب" المتمثّلة في المؤتمرات الشعبية، ولا حاجة لترشيح من يمثّله – أي لا منافس له على السلطة.... وكانت نظرته للدولة (بشعبها وثرواتها) على أنها مجرّد أداة لديه لتحقيق أهدافه غير السويّة والتي لا تخلو من العبث.

والملفت أن أول ما قام به القذافي بعد مخاطبة زوّاره، زجّه لمئات من خرّيجي الجامعات والكتّاب والمفكّرين والإعلاميين والمثقفين في السجن، لمجرّد مناهضتهم لأطروحاته. إن أدوات الجريمة بيد القذافي كانت كلمات معقّدة التركيب كشخصيته، لا تحكمها أية منهجية، ولا ينفع معها أيّ تشخيص. وقد حارَ فيها علماء النفس، حتى قيل عنها إنها ولِدت قبل ولادة علم النفس بالذات!

وما يُقال عن الحاكم ينسحب على نوعية الحكم السائد حينها في ليبيا. إنه نمط من الصعب توصيفه بمفردات معروفة عند عامّة الناس، وفيه مزيج من المتناقضات الإيديولوجية؛ حكومته لا شرقية ولا غربية، ولا رأسمالية ولا اشتراكية. أما الجامع المشترك الوحيد بين هذه المتناقضات فهو الاستبداد والفردانية فحسب!

وهناك ما هو أكثر فظاظة من كلّ ذلك: "الكتاب الأخضر المقدّس" (أو "النظرية العالمية الثالثة")، الذي أودع فيه القذافي فلسفته الغريبة العجيبة التي استقاها من كلّ فلسفات التاريخ (حسب وصفه) وكلّ فنون الجنون والعظمة، واعتبره إبداعاً أيديولوجياً ينظّم حركة الإنسان الليبي، ودستوراً شرعياً وقانونياً للبلاد!

هذا البلاء لم يكن قدراً من عندالله، بل كان صنيعة رجل ضرب الأعراف العالمية السائدة عرض الحائط، وقضى على أنماط الحكم البائدة والعائدة، فألغى العمل بالدستور، وشطب

حضور الجمهور، وأصبح هو الآمر والقاهر والمنصور. أما الشعب فهم مجرّد "جرذان" و"مقمّلين" و"مهلوسين" وعبارات لا يليق برجل دولة أن يلصقها بشعبه الذي ينام على الذهب الأسود، وتمتلئ خزائن حكّامه بالأموال الطائلة، فيما هو يتقوقع في منظومة الخوف والظلم والفقر. وعليه، فإننا نضع علامة عشرة على عشرة للإعلامية زينب الميلي، التي قالت للقذافي: "إن كتابك يا سيادة العقيد أشبه ما يكون بالبطّيخة؛ فهو أخضر من الخارج ولكنه أحمر من الداخل". نعم، أيّ اخضرار في كتاب يُملي على عقل صاحبه احمرار الدم والقتل والانتقام والانكسار؟

"فالكتاب الأخضر" هو ثورة على الله عزّ وجلّ، كما فعل الفيلسوف الألماني نيتشه، وتمرّد على الدين، كما فعل سبينوزا، وإلغاء للسنّة النبوية الشريفة، كما فعل مسيلمة الكذّاب.

لقد أعطى القذافي لنفسه شرعية استمدّها من شريعة الغاب، وهو بذلك سبق هتلر وموسوليني، وتلوّثت يداه بجرائم لا تُحصى ولا تُعدّ. ويشهد مقرّبوه بأنه صاحب مجزرة سجن بنغازي، وقاتل العلماء أو خاطفهم، كالإمام موسى الصدر من لبنان، ومذيع إذاعة البي بي سي، مصطفى رمضان، وعالم النفس عمر خليفة النامي وغيرهم...

والقذافي هو من أعطى الأوامر بالإعدام العلني لطلبة معارضين ،حيث شهدت جامعة الفاتح عمليات إعدام تحت شعار قتل "الثورة"، وكذلك لإحياء ذكرى السابع من أبريل ١٩٧٦، حين اندلعت الاعتراضات الطلاّبية. وقد استمرّ تنفيذ عمليات الإعدام العلني في تلك الجامعة بين عامي ١٩٧٨ و١٩٨٨، والتي كانت تُتلفز لنشر الذّعر في نفوس الليبيين.

وكان القذافي يصدر الأوامر لنصب أعواد المشانق وسط الساحات والمدارس والجامعات، ويبثّ مشاهد طقوس الإعدام الرهيبة على شاشة التلفزيون الرسمي ليشاهدها كلّ الليبيين. وهو ذاته الذي كان يحرّض اللجان الشعبية على ارتكاب الجرائم بحقّ الليبيين الآمنين، وهو من كان ينشر ثقافة الموت في مجتمع لا حول له ولا قوّة. وفيما يلي بعض النماذج والمقتطفات من خطاب "رجل الدولة الأول" الإجرامي:

"سأسلّح المؤمنين بثورة الفاتح من سبتمبر. أما أيّ واحد ضدّ ثورة الشعب فسيوجّه إلى صدره السلاح" (من خطاب القذافي في مدينة زوارة، ١٥/٤/١٩٧٣).

"أنا قرأت النشرات التي يكتبها بعض الهلافيت هنا في الجامعة... جاء الوقت لقطع أيديهم ثم رقابهم.. في استطاعتي الآن أن أعدم عدداً من الناس باعتبارهم أعداء للثورة.. أنا عارف نفسي على حقّ ومصمّم على تصفية أعداء الثورة (القذافي، الفجر الجديد، ٨/٤/١٩٧٦ ، ص ٢).

"وإذا كان الشعب لم يصفّ نفسه!!! فإن سلطة عسكرية أو شيطانية لازم تصفّي أعداء الثورة... لا بدّ أن تبقى قوى ثورة الفاتح من سبتمبر فقط. أما غيرها، فقرّرنا تصفيته: في الجيش، في الشعب، في الكلّية، في كلّ مكان" (القذافي، الفجر الجديد، ٧/٤/١٩٧٦، ص ٣).

"أخاطبكم بصراحة: لقد خاب أملي في الجامعة. خاب أملي... إتضح أن هناك مجموعة من أعداء الثورة في الجامعة. وأقولها بصراحة: سيتمّ اعتباراً من اليوم تصفيتهم مهما كان الثمن" (المصدر السابق).

"نعدم حتى الأبرياء أحياناً بقصد إرهاب الجاني الحقيقي الذي قد لا يكون معروفاً في تلك اللحظة" (المصدر السابق نفسه، ٩/٤/١٩٧٦).

"إن اللجان الثورية ستقوم بتصفية الليبيين الموجودين في الخارج" (القذافي ٩/٦/١٩٨٠، حديث لصحيفة البانوراما الإيطالية).

"من يريد أن يتحدّى الثورة، إذا كان في الداخل هو أمر مفروغ منه. سنداهم هذا الموقع وندمّره حتى ولو كان مسجداً. وإذا كان في الخارج علينا أن ننتقل إليه في الخارج فنهاجمه، وننفّذ فيه حكم الإعدام. عليكم أنتم اللجان الثورية أن تنفّذوا هذا الحكم فيه ،حتى ولو ذهب إلى القطب الشمالي أو الجنوبي" (القذافي، ٨/٣/١٩٧٩).

هذه الأفكار الإجرامية تماثلت مع فكرة أكثر إجراماً خطرت ببال القذافي، بأن ليبيا باتت ملكاً له ولأولاده، فأخذ ينهب من ثرواتها الطبيعية والاقتصادية، و لم يكن خاضعاً

للمساءلة أمام أي أحد. وليبيا، التي كانت تُعدّ من أغنى الدول في العالم، إذ تملك وفرة في موارد النفط عالي الجودة، القريب من السطح، كان أكثر من ٤٠ في المائة من سكّانها يعيشون في فقر مدقع، ويعاني ٢١ في المائة من أطفالها من سوء تغذية (بريسينجر وآخرون، ٢٠١٢). ويقدّر الخبراء أن نسبة سنوية لا تتجاوز ١٠ في المائة من عوائد البلاد من النفط والغاز، يتمّ إنفاقها على البنية التحتية والخدمات، والتي من بينها الرعاية الصحية والتعليم. لذلك، ليس غريباً أن تكون البنية التحتية والخدمات الاجتماعية في ليبيا غير متطوّرة.

وكانت صحيفة "الغارديان" البريطانية، قد أشارت في عددها الصادر في ٢٠١١/٢/٢٣، إلى أن هناك فجوة بالغة من مليارات الدولارات كانت تظهر سنوياً بين عائدات النفط والغاز الليبي وبين الإنفاق الحكومي"، وإلى أن هذه الفجوة هي الرافد الأساسي لثروة الرئيس الليبي وعائلته. وفي الوقت الذي أكّدت فيه "الغارديان"، ووافقتها صحيفة "الفاينتشال تايمز" البريطانية، على صعوبة تحديد ثروة أسرة القذافي، إلاّ أنها نسبت لمصادر لم تسمّها أن الأسرة أودعت مليارات الدولارات في حسابات سرّية في دبي، وربما جنوب شرقي آسيا ودول خليجية أخرى. وقد علّلت الصحيفة صعوبة رصد حجم ثروة العائلة القذافية بأن "الطريقة التي أدار بها القذافي البلاد تثير تساؤلات عمّا إذا هناك فصل فعلي بين ثروة الأسرة واستثمارات الحكومة المعروفة بضخامة حجمها".

ونقلت الصحيفة عن إحدى وثائق موقع "ويكيليكس" الخاصّ بالتسريبات أن "البلاد (كان) يديرها القذافي وعائلته كإقطاعية يملكونها". وتضيف الوثيقة" إن القذافي أعطى النخبة السياسية من حوله، وعلى رأسهم عائلته ،الفرصة لعقد صفقات تجارية بأرقام فلكية "وذلك دون فصل بين أموالهم وأموال الدولة".

وعن دخول أبناء القذافي في كافة أوجه الاستثمارات في ليبيا، تقول "الغارديان": (كان) لأسرة العقيد مصالح كثيرة في قطاعي النفط والغاز والاتصالات وتنمية البنية التحتية والفنادق وتوزيع إنتاج الوسائل الإعلامية وتوزيع البضائع الاستهلاكية".

كما أن الأبناء (كانوا) يحصلون على أموال من شركة النفط الوطنية والمؤسسات

التابعة لها، بما يعطيهم أهم حصّة في الصناعة، والتي توفّر عائدات تصدير بمقدار عشرات المليارات من الدولارات سنوياً، بحسب الصحيفة.

أما عن تقسيم "الكعكة" بالنسبة للقذافي وأسرته (قبل ثورة ١٧ فبراير) ،فقد رسمتها وثيقة "ويكيليكس" كالتالي:

– سيف الإسلام، الابن الثاني، والذي كان مرشّحاً لخلافة أبيه، كان بإمكانه الوصول إلى الخدمات النفطية من خلال شركته "مجموعة الفاتح من سبتمبر". كما كان ينشط في صناعة النفط عبر فرع لمجموعته "وان ناين"؛ بالإضافة إلى استثماره مع والده في العام ٢٠٠٩ بما قيمته ٢١,٩ مليون دولار في مجمّع فندقي في مدينة لاكويلا الإيطالية (استطاع الثوّار إلقاء القبض عليه وهو مسجون حالياً في ليبيا).

– عائشة، ابنة القذافي الوحيدة، كانت لها صلة قوية بقطاعي الطاقة والإعمار، إضافة إلى عيادات "سانت جيمس" الخاصّة في طرابلس (تمكّنت من الهرب إلى الجزائر مع عدد من أولادها بعد مقتل أحدهم).

– المعتصم، وهو كان يحصل على مبالغ ضخمة من جهات مختلفة في ليبيا لينتهي الأمر بخسارته لها، الأمر الذي كان يزيد من حدّة الخلاف بينه وبين أخيه سيف الإسلام.

وقد اختفى المعتصم خلال أحداث الثورة، ثم تبيّن أنه لقي مصرعه مع أبيه.

– الابن الأكبر محمد، كان يمتلك لجنة البريد والاتصالات العامة، حيث كان يبسط نفوذه على مجال خدمات الهاتف والإنترنت. وكان يرأس اللجنة الأولمبية الليبية التي تملك أكثر من ٤٠٪ من شركة المشروبات الغازية الليبية ولديها مشروع مشترك مع "كوكاكولا". كما كان يتبوّأ مناصب عامة ولجنة الاتصالات السلكية واللاسلكية (ذكرت تقارير أنه سلّم نفسه للثوّار، غير أنه نجح في الفرار وتوجّه إلى الجزائر). والساعدي، ثالث أبناء القذافي، كان قد خطّط قبل ثورة ١٧ فبراير لبناء مدينة جديدة غربي ليبيا، لتشكّل مشروعاً سياحياً ضخماً، كما كان له اهتمام بفرق كرة القدم واللجنة الأولمبية باعتباره لاعب كرة.

وقد عُرف عن الساعدي عيشه حياة البذخ، حيث استأجر جناحاً خاصاً في أفخم

فنادق إيطاليا، حاجزاً لكلبه غرفة، ولسائق النادي غرفة كذلك. وفي المباراة بين ناديي الأهلي والاتحادي الليبي الذي كان الساعدي رئيساً له، فاز فريق الأهلي على فريق الساعدي، واحتفل جمهور الأهلي بالفوز؛ فما كان من الساعدي إلاّ أن طلب من قوّات الأمن الخاصّة تصويب الرصاص إلى جمهور الأهلي، ما أدّى إلى مقتل ٢٠ شخصاً وإصابة آخرين (بعد ثورة ١٧ فبراير، فرّ الساعدي إلى النيجر، وسبقته سيارات محمّلة بالذهب والأموال).

– أما الابن الثامن للقذافي سيف العرب، فكان يعيش في ميونيخ في ألمانيا، حيث تردّد أن لديه مصالح تجارية غير محدّدة وأنه ينفق الكثير من وقته وأمواله على الحفلات الصاخبة (أثناء قصف قوّات "الناتو" لمنزل القذافي قتِل سيف العرب)

– خميس، كان قائد وحدة للقوّات الخاصّة. تدرّب في روسيا، وكان مسؤولاً عن قمع الاحتجاجات ضدّ والده في مدينة بنغازي، وقد لقي حتفه في ٢٧ أغسطس ٢٠١١.

– ومن أكثر أبناء القذافي إثارة للجدل كان "هانيبال"، الذي امتلأ سجلّه بالمشاكل مع السلطات في أوروبا ودول أخرى. اعتُقل "هانيبال" وزوجته (عارضة أزياء لبنانية الأصل– إلين سكاف) في جنيف على خلفية اتهامات بضرب خدمه، ممّا أدّى إلى أزمة ديبلوماسية بين ليبيا الأخيرة، انتهت بتوقف سويسرا عن ملاحقة هانيبال بعد تهديدات ليبية بسحب الاستثمارات منها. وقد نجح "هانيبال" الذي كان يعيش حياة مليئة بالبذخ والرفاهية في الفرار إلى الجزائر.

وهكذا كانت ليبيا مجرّد "إمبراطورية" من البذخ والدم، يحكمها القذافي وأفراد أُسرته، الذين بدّدوا في الداخل أرصدة الثروة والقوّة في المجتمع الليبي، وفي الخارج وضعوا ليبيا على قائمة الدول الإرهابية جرّاء السياسات المجنونة للقذافي وما تبعها، وما اتُّهم به النظام من تفجير لطائرة لوكربي (١٩٨٨). إن تاريخ القذافي حافل بمحاولات التدخل والتخريب في الدول الأخرى.. منها على سبيل المثال: ١٣٠ محاولة انقلاب فاشلة... ٣٥ دولة قطعت علاقاتها الدبلوماسية مع ليبيا، أو قامت بطرد أعضاء بعثاتها الدبلوماسية

منها، ومن بينها ١٤ دولة عربية؛ ناهيك عن دعم القذافي العلني للمنظمات العسكرية المتطرّفة، مثل بادر ماينهوف، والألوية الحمراء، ومجموعة كارلوس (الذي أراد قتله لاحقاً بواسطة CIA)، والجيش الجمهوري الايرلندي، وغيرها من المنظمات الإرهابية في الفيليبين ونيكارغوا.

يقول الدكتور "محمد يوسف المقريف" في دراسة له عن النظام الليبي، الذي زُرع فوق أرض ليبيا منذ الأول من أيلول (سبتمبر) عام ١٩٦٩، إنه كانت له مهمّتان رئيسيتان على الصعيد الداخلي، تتمثّل أولاهما في ممارسة طغيان ثوري أو طغيان باسم الثورة، من أجل تفكيك وتحطيم البنى الأخلاقية والقيمية للمجتمع الليبي والدولة الليبية معاً. أما المهمّة الثانية، فتتمثّل في نهب وتبديد وإساءة توظيف أموال وثروات ليبيا، وحرمان شعبها من استخدام هذه الأموال والثروات في تحقيق رفاهيته وصنع تقدُّمه ونهضته.

لقد استبعد القذافي من الأنظمة المعتادة في إدارة الدول أفضل ما فيها، أيّ حفظ أمن المواطن وضمان سلامته واستقرار حياته، واحتفظ بأسوأ ما فيها، وهو الاستبداد المطلق والتصُّرف المنفرد.

وما عبّر عنه الباحث الفرنسي "إميل برنبيه" يوماً يشبه ما حدث في ليبيا، حيث قال: "إن الناس في مختلف بقاع العالم يفهمون النظام الذي تفرضه الجماعة على أفرادها، كما لو كان من شأنه أن يجعل الإنسان عبداً. ويبدو أنهم يجهلون أن المجتمع ليس إلاّ نتيجة للسلوك الأخلاقي لدى كلّ فرد من أفراده".

تصاعد الاحتقان الشعبي

كما سبق وذكرنا، فقد شهدت فترة حكم القذافي سجلاً حافلاً في مجال انتهاك حقوق الإنسان وقمع الحرّيات وتقنين الرقابة على المطبوعات. كما اكتظّت السجون بسجناء الرأي والسجناء السياسيين مع قتل المئات منهم والتنكيل بالجثث، وممارسة إعدامات جماعية علنية.. وهذا ما ولّد احتقاناً شعبياً عارماً ضدّ نظام القذافي. إلاّ أن هناك ثلاث محطّات تُعتبر مفصلية في حياة الليبيين والتي أسّست لحراك ١٧ فبراير ٢٠١١ وهي:

– مجزرة سجن أبو سليم عام ١٩٩٦.

– مجزرة مشجّعي كرة القدم عام ١٩٩٦.

– مظاهرات بنغازي عام ٢٠٠٦.

أولاً – مجزرة سجن أبو سليم عام ١٩٩٦،حيث قامت أجهزة الأمن الليبية بارتكاب إحدى أكبر المجازر في عهد القذافي؛ وهو سجن يأوي المعتقلين السياسيين في المقام الأول، ويُعدُّ أكبر سجون ليبيا إحكاماً وتحصيناً، وهو لا يخضع لإدارة وزارة العدل، بل يُدار مباشرة من طرف الأمن الداخلي. ففي شهر يونيو ١٩٩٦، تمرّد عدد كبير من السجناء مطالبين بأن يُحاكموا بشفافية بدلاً من اعتقالهم قسرياً، وبأن يحصلوا على ظروف اعتقال أقلّ سوءاً. وتمكّن المتمرّدون من السيطرة على جزء من السجن وطرد الحرس منه. بعدها أَطلقت قوّات الأمن حملة يوم ٢٨ يونيو من ذلك العام لقمع التمرّد، واقتحمت السجن مع العديد من القادة الأمنيين، ومنهم "عبدالله السنوسي" و"موسى كوسا". وقد بدأت عملية اقتحام المناطق التي يسيطر عليها السجناء باستخدام الرشاشات والقنابل اليدوية؛ وبذلك حصلت المجزرة التي قضى خلالها مئات المتمرّدين، عبر تصفيتهم جماعياً. وقدّر عدد ضحاياها بحوالي ١١٧٠ قتيلاً.

ثانياً، في العام ١٩٩٦، حدثت مجزرة أخرى أصغر حجماً في العاصمة طرابلس، إذ انتصر نادي الأهلي الطرابلسي على النادي الاتحادي في إحدى مباريات كرة القدم، فتحمّس مشجّعو الأهلي وأخذوا يهتفون ضدّ النادي الاتحادي وتأييداً للأهلي. حينها كان الساعدي القذافي ـ ابن معمّر القذافي ـ رئيساً للإتحادي، فأمر قوّات الأمن بإطلاق النار على المشجّعين، فوقعت المجزرة التي راح ضحيَّتها ٢٠ مواطناً ممّن كانوا يهتفون للنادي الأهلي. وقد تسبّبت هذه المجزرة بإغلاق نادي الأهلي والاتحاد، وتجميد نشاط كرة القدم في كافة أنحاء ليبيا لمدّة ثلاث سنوات.

ثالثاً– في بنغازي، حيث اندلعت أحداث عام ٢٠٠٦ ، بسبب أزمة الرسوم المسيئة

للنبي محمد(ص). فقد خرج المئات في المدينة رداً عليها في يوم الجمعة ١٧ فبراير، واتجهوا نحو القنصلية الإيطالية فيها. وحاول المتظاهرون اقتحام القنصلية، فاعترضتهم قوّات الشرطة، ثم صعد فتىً إلى مبناها وانتزع العلم فأطلقت الشرطة عليه النار؛ وبذلك بدأ الاشتباك بين المتظاهرين ورجال الشرطة، والذي تطوّر إلى استخدام الرصاص الحيّ وانتهى بمقتل ١١ متظاهراً وسقوط ما لا يقلّ عن ٣٥ جريحاً. وبعد ذلك، تطوّرت الأحداث في اليوم التالي، حيث أَحرق المتظاهرون أربع مقارّ للشرطة ومبنيي الضرائب والمباحث الجنائية. ولاحتواء الشارع، أعلنت السلطات الليبية الحداد على شهداء مجزرة ١٧ فبراير وأقالت وزير الأمن العام. إلاّ أنها فرضت فيما بعد حالة الطوارئ وأعلنت حظر التجوال، وأرسلت تعزيزات أمنية لمنع تكرار التظاهر.

إضافة إلى هذه المحطّة المفصلية، شهدت ليبيا، محطات احتجاجية أخرى، منها ما حدث في مدينة البيضاء في ١ سبتمبر/ ٢٠٠٦، حيث ظهرت الاحتجاجات أثناء الاحتفال بانقلاب ١٩٦٩، أو ما يُعرف بثورة الفاتح. وقام بعض المواطنين بالهجوم على عربات الدبلوماسيين والعقيد القذافي، احتجاجاً على الأوضاع الاقتصادية بالمدينة، ممّا أدّى إلى كسر نوافذ السيّارات، ولم يصب على إثرها أحد.

أما آخر الاحتجاجات التي سبقت ثورة ١٧فبراير ٢٠١١، فكانت في مدينة "يعزن" في ٢٤ ديسمبر عام ٢٠٠٨، التي تُعدّ حاضنة أمازيغ ليبيا. فقد اقتحمت مجموعة لسيف الإسلام نجل القذافي المدينة، وداهمت عدداً كبيراً من منازل الناشطين حول قضية حقوق الثقافة الأمازيغية، ممّا أثار غضب أبناء المدينة التي حوصرت وتمّ قطع الكهرباء والاتصالات عنها، وهدّد القذافي بقصفها بالطائرات.

إزاء هذا التعسف والقمع والاستبداد السياسي والأمني المنظّم من قِبل السلطة الليبية ضدّ الشعب، كان لا بدّ من حراك شامل ينهي عقوداً من الخوف والدم، فكانت ثورة ١٧ فبراير ٢٠١١.

تقول الأم تيريزا: "هناك الكثير من الجوع في العالم، ليس للخبز، بل للحبّ والتقدير".

لقد افتقد الليبيون الحبّ والتقدير من قائد وزعيم جماهيريتهم، ومن عائلته وقبيلته وكلّ من سار معهم في رحلة الظلم والاستبداد. لم يكن الجوع هو محرّك الثورة، وإن لعب دوراً في هذا المجال؛ بل الكرامة المهدورة والقتل العشوائي والعنف الأحمق الذي مورس على الليبيين بواسطة شريعة عفنة وقانون أحمق، وردت بنوده ضمن "الكتاب الأخضر" الذي هو أقرب منه إلى الكتاب الهزلي من أن يكون كتاب فلسفة وحضارة – حسب القذافي – وهذا ما حرّض الليبيين على الثورة وعلى التضحية بأرواحهم لإسقاط الطاغية.

بدأ التحرّك الأول للثورة في ١٧ فبراير. في يوم ١٥ فبراير اعتُقل محامي ضحايا سجن بوسليم "فتحي تربل" في مدينة بنغازي، فخرج أهالي الضحايا ومناصريهم لتخليصه، وذلك لعدم وجود سبب لاعتقاله. وتلاها يوم ١٦ فبراير مظاهرات للمطالبة بإسقاط النظام في مدينة البيضاء، فأطلق رجال الأمن الرصاص الحيّ وقتلوا بعض المتظاهرين؛ كما خرجت مدن جبل نفوسه "الزنتان ويفرن ونالوت والرجبان" في نفس اليوم. وقام المتظاهرون بحرق مقرّ اللجان الثورية، وكذلك مركز الشرطة المحلي، ومبنى المصرف العقاري بالمدينة. وقد ازدادت الاحتجاجات في اليوم التالي وسقط المزيد من الضحايا. ويوم الخميس في ١٧ فبراير، اندلعت انتفاضة شعبية شملت بعض المدن في المنطقة الشرقية، فكبُرت الاحتجاجات بعد سقوط أكثر من ٤٠٠ ما بين قتيل وجريح برصاص قوّات الأمن ومرتزقة تابعين للنظام.

قاد هذه الاحتجاجات الشّبان الليبيون الذين طالبوا بإصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية. وكانت الثورة في البداية عبارة عن احتجاجات سلمية، إلاّ أن العنف الذي تعاملت فيه قوّات الأمن النظامية من خلال استخدام الأسلحة النارية الثقيلة والقصف الجوّي للمتظاهرين، حوّل الثورة إلى مسلّحة تسعى للإطاحة بنظام القذافي، الذي قرّر القتال حتى اللحظة الأخيرة. وبعد أن أتمّ المعارضون سيطرتهم على الشرق الليبي أعلنوا فيه قيام الجمهورية الليبية بقيادة المجلس الوطني الانتقالي. بعدها انتفضت طرابلس العاصمة،

التي أفلح الثوّار بإسقاطها في تسع ساعات. وفي ٢١ و٢٢ أغسطس، دخل الثوّار إلى أنحاء طرابلس وقاموا بالسيطرة على آخر معاقل القذافي، والذي قُتل في "سرت" في ٢٠ اكتوبر بعد فراره إليها من طرابلس. يُذكر أن قوّات دولية قد ساعدت في إسقاط نظام القذافي، بسبب تدخلها العسكري عبر قصف جوّي مكثّف لمواقع قوّاته، بعد أن أصدر مجلس الأمن الدولي قراره رقم ١٩٧٣ القاضي بفرض منطقة حظر جوّي فوق ليبيا، واتخاذ كافة الإجراءات الضرورية لحماية المدنيين. وقد تداعت دول غربية وعربية لتشكيل حلف عسكري لتنفيذ القرار الأُممي، وأطلقت الدول المشاركة في تنفيذ القرار اسم "فجر أوديا" على العمليات التي بدأت في ١٩ مارس ٢٠١١!

والدول التي نفذت عمليات عسكرية (تجاوزت روح قرار مجلس الأمن) فوق ليبيا: الولايات المتحدة الأميركية، فرنسا، وبريطانيا. أما الدول التي عرضت المساهمة (لاستخدام قواعدها العسكرية للإغارة ضدّ ليبيا) فهي: إيطاليا، إسبانيا، بلجيكا، الدانمارك، والنرويج.

سلبيات وإيجابيات التحوّل الليبي

قرأنا في دروس التاريخ أن الثورة الناجحة هي التي تنتهي إلى بناء شرعية جديدة أساسها المتين هو الشرعية الدستورية. بينما الثورة الفاشلة هي التي تتمترس "بالشرعية الثورية" ، وتعمل على تحويل الحالة الطارئة والظرفية إلى حالة دائمة. وعبر ذلك وبسببه، تتحوّل إلى نظام مستبدّ يعيد تأسيس النظام الذي قامت الثورة ضدّه.

هذا درس التاريخ الحديث في عهد ما بعد "الكولونيالية" في العالم الثالث، والذي يسير إلى قائمة من التجارب الثورية التي بدت ناجحة في أول عهودها، في أفريقيا وآسيا وأميركا اللاتينية وفي بلداننا العربية، ثم تحوّلت إلى أنظمة ديكتاتورية بغيضة تستعبد الناس بشعاراتها الزائفة.

وفي الدولة الحديثة، تنتقل ولاءات الأفراد تدريجياً من القبيلة والطائفة إلى دولة القانون، لأن هذه الأخيرة بمثابة حاميهم الشرعي، وهي التي تحقّق لهم المساواة والحرّية

والتمتع العادل بالثروة الوطنية وترعى مصالحهم. وعندما يثق الأفراد بهذه الدولة ويثقون بقانونها ويتساوون أمام دستورها وقضائها ، فإن ولاءهم لما هو دون الدولة يخفت شيئاً فشيئاً. وعليه ، تبدأ رحلة بناء الدولة في ليبيا بالانتقال من عصر الشرعيات المزيفة، بما فيها الشرعية الثورية، إلى عصر الشرعية الدستورية، لأن الثورة حالة مؤقّتة وليست دائمة؛ وما يتلوها هو دوماً المسار الصعب لأنه يُعنى بالبناء والتأسيس.

وقد رأى العديد من الباحثين في الشأن الليبي، أن افتقار البلد إلى التطوّر المؤسسي كان نذير سوء بمستقبله كدولة ديمقراطية. غير أن الواقع يشير إلى أن ليبيا استفادت بالفعل من اضطرارها للبدء من الصفر تقريباً في بناء دولة فاعلة. فعلى خلاف تونس ومصر، اللتين أثبتت المؤسسات المستحكمة بعمق فيهما (كالقوّات المسلحة والنظام البيروقراطي)، مقاومتهما للإصلاح ، لم يكن قادة ليبيا الجدد بحاجة إلى تفكيك مؤسسات كبرى تمثّل بقايا النظام القديم.

وإذا كان صحيحاً أنه بعد سقوط نظام القذافي قد بدأت مرحلة جديدة في ليبيا تسودها تحدّيات أمنية وسياسية واجتماعية كبيرة، إلاّ أنه صحيح أيضاً أن ليبيا بدأت تعرب عن تصميمها على مجابهتها من خلال تنظيم أول انتخابات حرّة وشفّافة في تاريخ البلاد. وقد بدأ الليبيون في استغلال حقّهم في حرّية التعبير عندما أجبروا "مصطفى أبو شاقور"، رئيس الوزراء الليبي المنتخب على الاستقالة بعد رفض الشارع لحكومة المقترحة.

وفيما أكّدت حكومة "علي زيدان"، التي تشكّلت بعد الثورة أن ليبيا سوف تمضي في الطريق السليم نحو بناء دولة الديمقراطية والعدالة الاجتماعية، إلاّ أن بعض المراقبين يشيرون إلى أن هذه الطريق ما زالت طويلة ومحفوفة بالمصاعب والعراقيل. وعلى رأس هذه المصاعب، الميليشيات المسلحة التي تكاثرت فجأة والدعوات الإنفصالية وتحرّكات أنصار القذافي. هذا إلى جانب التهديدات والمخاطر الخارجية التي ما تزال تحيط بليبيا، ومن أهمها خطر تنظيم القاعدة والجماعات "الجهادية" في أفريقيا.

وكانت صحيفة "ليبيا هيرالد" ،باكورة الصحف الليبية الصادرة باللغة الإنكليزية،

قد توقّعت عقب سقوط القذافي أن ليبيا سوف تصبح الدولة الفاشلة التالية في العالم، حيث ستمزّقها الصراعات القبلية والإقليمية إرباً، وتفسدها الأموال النفطية، وسياسات "فرّق تسد" القديمة، والتي أبقت على النظام السابق متحصّناً لمدّة تزيد عن أربعة عقود من الزمن.

في المقابل، يرى "ديرك فاندويل" في تحليل لمجلة "فورين أفيرز" الأميركية "حول مستقبل ليبيا، أن "الليبيين فيما يبدو الآن يشتركون في القناعة بأن بلدهم حرّ، وغير قابل للتجزئة رغم كلّ الخلافات الداخلية.. إن الحركة الفيدرالية في برقة لم تجتذب سوى القليل من الأنصار، وتشهد تفتتاً مع مرور الوقت. وقد ساعدت الحاجة إلى تسويق نفط البلد، من خلال بنية تحتية مادية متكاملة، وإدارة بيروقراطية موحّدة، في إحكام ترابط أجزاء ليبيا مثلما ساعدت على ذلك في الماضي".

ومن أجل الإسراع في بناء دولة المؤسسات الحديثة، نصح د. "عبدالله الأشعل"، نائب مساعد وزير الخارجية المصري الأسبق، الحكومة الليبية الجديدة أن تتخذ عدّة قرارات تسهم بالسير بالبلاد نحو برّ الأمان:

أولاً، توضِّح للرأي العام الليبي خطورة بقاء الأسلحة الثقيلة مع الثوّار، وتؤكّد بأنهم أدّوا ما عليهم، وحان وقت بناء الدولة.

ثانياً، إصدار قانون يجرِّم من يحتفظ بأسلحته التي غنمها من مستودعات الجيش الليبي أثناء الثورة.

ثالثاً، تطبيق القوانين العسكرية أو قانون الطوارئ على الخارجين عن القانون، أو من يثبت تورُّطهم في إحداث فوضى في البلاد، حفاظاً على المواطنين المدنيين.

ويشير "الأشعل" إلى أن وضع ليبيا ينذر بتدهور سريع وحرب أهلية بين الثوّار. وهم بعد أن تجمّعوا لإسقاط القذافي سيقتلون أنفسهم، ولن يحافظوا على مكتسبات الثورة الليبية.

أما المحلّل السياسي "سليمان أزقيم" ، فتوقّع أن يكون "الملف الأمني أوّل التحديات

التي تواجهها البلاد، ولا سيّما انتشار الأسلحة وفرار آلاف السجناء في أثناء ثورة ٢٠١١.أما ثاني التحدّيات، فهو كيفية تصرّف السلطات الجديدة، التي وجدت نفسها أمام مطالب إجتماعية ملحّة تحول دون تطبيق إستراتيجيات إقتصادية أو أمنية على المدى المتوسط أو الطويل".

ويعتبر "أزقيم" أن البلاد ما زالت غير ناضجة بالرغم من تنظيم إنتخابات حرّة لأول مرّة في تاريخ البلاد في تموز ٢٠١٢، على المستوى السياسي، بعد إسقاط ديكتاتورية القذافي التي استمرّت أكثر من أربعين عاماً، وحظّر فيها تعدّد الأحزاب. لكن، لو تعمّقنا في المشهد الليبي، فقد تختفي (نسبياً) هذه النظرية التشاؤمية لمستقبل ليبيا، إذ يمكن ملاحظة الإيجابيات التالية:

- رغبة الشعب الليبي في الحفاظ على وحدة البلاد رغم الأصوات التي نادت بالفدرالية. وكذلك، استعادة إنتاج النفط لمستواه قبل الثورة مخالفاً كلّ التوقعات. فقد بلغت قيمة عائدات ليبيا من النفط والغاز إلى ٣٠,٤ مليار دولار في الأشهر السبعة الأولى من عام ٢٠١٢ ،نتيجة وصول الإنتاج النفطي إلى ١,٤ مليون برميل يومياً، مع العلم بأن إنتاج النفط قبل الثورة وصل إلى ١,٦ مليون برميل يومياً.

- أيضاً، هناك استتباب الأمن في بعض المناطق الليبية رغم انعدامه في مناطق أخرى، مثل بنغازي وبني وليد، مع عودة الحياة بشكل طبيعي إلى مناطق حيوية شهدت استقراراً أمنياً ملحوظاً.

- فضلاً عمّا تحقّق داخلياً، على الثورة الليبية إعادة تعريف وتموضع للسياسة الخارجية للبلاد في محيطها الإقليمي والعالمي. ومعروف ما كانت عليه السياسة الليبية مع العالم التي بُنيت وفق حسابات خاصة وذاتية ترتبط بالقذافي وشخصيته غريبة الأطوار.

- بحسب تحليل "ديرك فاندويل" في مجلة "فورين أفيرز"، فإن ليبيا بدأت ببطء، لكن، بثقة، تتحوّل إلى بلد أكثر استقراراً مع وجود حكومة وطنية قادرة على التصرّف بفعالية. فقد وسّعت الحكومة المركزية سلطتها على حساب الميليشيات التي لا تزال تنازع طرابلس

سيطرتها على البلد. وقد أعادت جميع المدارس فتح أبوابها، وشهدت تجارة التجزئة ازدهاراً. كما شرعت الحكومة في إعادة تنظيم الجهاز البيروقراطي، فيما بدأت المحاكم تعمل على نحوٍ أكثر استقلالية.

ففي يونيو ٢٠١٢، على سبيل المثال، ألغت المحكمة الليبية العليا قانوناً سنّه المجلس الانتقالي الوطني، وكان يهدف إلى تقييد حرّية التعبير. وفي هذه الأثناء، نشأت المئات من منظمات المجتمع المدني، ووسائل الإعلام الجديدة. وبعد أن حُرِم المواطنون الليبيون من إبداء آرائهم لفترة ٤٢ عاماً، ها هم يطالبون بحقوقهم في التنظيم النقابي والتعبير عن أفكارهم ومطالبهم. إضافة إلى المطبّات السياسية والأمنية. ومن البديهي القول إن التحدّي الاقتصادي لا يقلّ شأناً في رحلة بناء الدولة الحديثة. وينتظر الحكومة مهمّة بناء الاقتصاد وبناء ليبيا بعد الدمار الذي لحق بها، مع الحذر من أطماع بعض الدول الكبرى التي بدأ لعابها يسيل من أجل الاستحواذ على القسم الأكبر من فاتورة إعادة بناء وإعمار ليبيا، وهي تنظر بشغف إلى نفط البلاد وغازها، ولا ترى عيباً أن تُرهن النفط الليبي لسنوات طويلة قادمة لصالح "إعادة الإعمار" هذه!

"فالناتو" ليس جمعية خيرية. وما كان له ليتدخّل ليبيا إلاّ سعياً وراء مصالحه الاقتصادية حصراً. إن الخسائر التي لحقت بليبيا على صعيد الاقتصاد كانت هائلة، فقد تحوّلت عشرات المؤسسات إلى كومة من الحطب نتيجة المعارك التي دارت ونتيجة القصف الجوّي العشوائي لحلف الناتو.

وفي هذا الإطار، تبدو المطالبة بالإفراج عن الأموال والأرصدة الليبية المجمّدة في البنوك الغربية حقاً لا بدّ من تحصيله لإعادة بناء ليبيا، قبل أن تذهب هذه الأموال في غياهب النسيان.

لكن، في الختام، نقول: إن الواقع الليبي الراهن لا يبشّر بالخير، رغم كلّ ما ذكرناه آنفاً، ورغم التوقّعات الإيجابية لكثير من المراقبين والمحلّلين، بعد بروز العامل التكفيري الإرهابي في ليبيا في مرحلة ما بعد الثورة، كما في البلدان المجاورة لها أو البعيدة عنها، مع تفاقم الخلافات والنزاعات الداخلية، وتعاظم نفوذ الدول الخليجية والأجنبية الطامعة في ليبيا ما بعد القذافي.

القسم التاسع:

سوريا
ثورة أم مؤامرة؟



من يتابع أبعاد وتداعيات الأزمة السورية غير المسبوقة (٢٠١١) على الصعد الداخلية والإقليمية والدولية، يدرك حتماً أن أطرافاً دولية ترغب فعلاً (ومنذ زمن) بتدمير بُنية الدولة السورية ونشر الفوضى والدمار فيها، وأن أطرافاً أخرى إقليمية تبرّعت لتنفيذ ذلك، دون أيّ اعتبار لما يجمعها مع الشعب السوري من عروبة ودين واحد وعدوّ من المفترض أن يكون مشتركاً.

واليوم، العالم أمام أسئلة كثيرة بلا إجابات. أين هي المواقف الحقيقية التي تنهي هذا الصراع السوري الدامي؟

لماذا يريد الغرب إدامة الأزمة وإطالة عمر آلة القتل الوحشية؟ أين مجلس الأمن الدولي الذي شكّل خليّة أزمة حين كان العراق هو لبّ المشكلة، وكان يصدر في كلّ يوم قراراته بشأنه؟ ما هو سبب الرغبة الجامحة لدى دول الخليج لأسْر بلاد قاسيون بزنّار من دم ونار؟ من يتحمّل سفك دم الشعب السوري بكلّ أطيافه، والأعداد التي تسقط يومياً في ازدياد مضطّرد؟

لمحة عامة عن سوريا

هي دولة عربية عريقة. تسمّى الجمهورية العربية السورية، وعاصمتها دمشق. تتمتع سوريا بحضارة راقية وتاريخ حافل. تقع على الجناح الغربي للهلال الخصيب في موقع هامّ بين الشرق والغرب، وبهذا، فإن أرض سوريا الحالية قد شهدت بعضاً من أقدم وأبرز الحضارات على وجه المعمورة، كما دلّت على ذلك الاكتشافات الأثرية التي يعود بعضها إلى ما يزيد عن ثمانية آلاف عام قبل الميلاد. ومن هذه الحضارات: السومرية والآشورية والفينيقية، فضلاً عن الحضارة السلوقية والرومانية والبيزنطية والأموية والعباسية والصليبية

فالعثمانية. ولا تكاد تخلو منطقة من مناطق سوريا من المواقع الأثرية التي تعود إلى فترات زمنية مختلفة، والتي يزيد عددها على ٤٥٠٠ موقع.

لسوريا حدود مشتركة مع الأردن جنوباً، والعراق شرقاً، وتركيا شمالاً، ولبنان غرباً. وتحاذي هضبة الجولان السوري في الجنوب الغربي فلسطين المحتلة. ولسوريا ساحل على البحر المتوسط يمتدّ غرب البلاد، حيث تتنوّع الثروات والاستثمارات؛ فهناك الزراعة التي تُعتبر عنصراً رئيسياً من عناصر الدخل القومي، فضلاً عن قطاعات الصناعة والتجارة والخدمات. أما في السياحة، فيسهم انتشار الآثار والقلاع من ناحية، ومناخ البلاد المعتدل من ناحية ثانية في تطوّرها. وتوجد أيضاً بعض الثروات الباطنية، مثل النفط والغاز الطبيعي والفوسفات، والتي تحقّق سوريا في بعضها الاكتفاء الذاتي.

تُعتبر سوريا من البلدان النامية، وتصنّف في المركز ٩٧ عالمياً والثاني عشر عربياً من حيث جودة الحياة، والمركز ١٠٧ عالمياً من حيث التكوُّن البشري، والمركز ١١١ حسب تقرير صندوق النقد الدولي لعام ٢٠٠٩ لتقدير الناتج المحلي الإجمالي للفرد، والمركز ٦٤ عالمياً من حيث القوّة الشرائية للفرد، والمركز ٧٥ عالمياً من حيث حجم موازنة الدولة العامة. كان النظام الاقتصادي السائد في سوريا هو النظام الاشتراكي، غير أن الدولة أخذت تتّجه نحو النظام الرأسمالي المعتدل، أو ما يُعرف بنظام السوق الاجتماعي.

يبلغ عدد سكّان سوريا حوالي ٢٣,٦٩٥,٠٠٠ مليون نسمة. والشعب السوري هو من الشعوب النامية، ويتزايد بمعدّل أربعة أطفال لكلّ امرأة. تحتلّ سوريا المركز ٧ عربياً و٥٤ عالمياً من حيث عدد السكّان. أغلب الشعب السوري متعلّم، حيث تكفل الدولة التعليم المجاني بجميع مراحله. أما من حيث العمالة، فتحتلّ البلاد المركز ٦٩ عالمياً من ناحية قوّة سوق العمل، ومتوسط عمر السكّان هو ٧٤ عاماً ونصف؛ وبهذه النسبة تحلّ سوريا في المركز ٩٥ عالمياً والثامن عربياً في مؤشّر الحياة. وعلى الرغم من عدم وجود إحصاءات دقيقة للمغتربين السوريين، إلاّ أن أعدادهم وفق بعض التقديرات تقارب ١٨ مليوناً. يعتنق أغلب السكّان الإسلام بطوائف مختلفة، وهناك نسبة مرتفعة من المسيحيين في سوريا وفي دول الاغتراب. وتُعتبر البلاد ذات أهمية دينية ومركزاً لعدد من الطوائف

المسيحية والإسلامية على حدٍّ سواء. أغلب سكّان سوريا عرب، وهم يشكّلون ٩٠٪ من السكّان مقابل ٨٪ من الأكراد، و٢٪ من الإثنيات والمجموعات العرقية الأخرى، التي تشمل الأرمن والتركمان والشركس.

النظام في سوريا جمهوري رئاسي. والرئيس الحالي هو" بشار الأسد "الذي انتُخب في استفتاء عام ٢٠٠٠ وأعيد انتخابه مرّتان عام ٢٠٠٧ وعام ٢٠١٤. والحزب الحاكم هو حزب البعث العربي الاشتراكي. وسوريا عضو مؤسّس في الأمم المتحدة.

انتُخبت سوريا مرّتين كعضو في مجلس الأمن الدولي. وهي عضو مؤسّس في جامعة الدول العربية وفي منظمة المؤتمر الإسلامي، وعضو في: لجنة الأمم المتحدة الإقتصادية والإجتماعية لغرب آسيا، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، والوكالة الدولية للطاقة الذرّية، والمنظمة الدولية للطيران المدني، ومنظمة الأغذية والزراعة، ومجموعة الأربع وعشرون، ومجموعة سبعة وسبعون، وحركة عدم الانحياز، والمنظمات المنبثقة من جامعة الدول العربية، مثل الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي ومنظمة التجارة العربية الحرّة الكبرى (الموسوعة الحرّة - ويكيبيديا، شبكة الإنترنت).

من تاريخ سوريا السياسي الحديث

حكم حافظ الأسد

تولّى الرئيس (الراحل) حافظ الأسد منصب رئاسة مجلس الوزراء ووزير الدفاع في ٢١ نوفمبر ١٩٧٠، ثم ما لبث أن حصل على صلاحيات رئيس الجمهورية في ٢٢ شباط ١٩٧١، ليثبّت في ١٢ آذار ١٩٧١ رئيساً للجمهورية العربية السورية لمدّة سبع سنوات بعد إجراء استفتاء شعبي، ليكون بذلك أوّل رئيس علوي في التاريخ السوري. وبعدها أُعيد انتخابه في استفتاءات متتابعة خلال أعوام ١٩٧٨ و١٩٨٥ و١٩٩٢ و١٩٩٩. وقد تولّى الحكم مدعوماً من الجيش، ونال استحسان الجماهير، لا سيّما بعد تحقيق النصر العربي على الكيان الإسرائيلي في حرب أكتوبر ١٩٧٣.

دخل الرئيس "حافظ الأسد" في نزاع عنيف مع حركة الأخوان المسلمين، التي أعلنت العصيان ودعت لإسقاط النظام الحاكم، فتحوّل الصراع بينهما إلى صراع مسلّح، خاصّة بعد تفجير مدرستي "الأزبكية والمدفعية"، ومحاولة اغتيال الوزراء والرئيس في العام ١٩٨١، والذي قام بتكليف الجيش بالقضاء على العصيان، خاصّة بعد سقوط مدينة حماه بيد الحركة. فقد دخل الجيش المدينة وقمع الحراك الهادف إلى القيام بانقلاب على الحكم فيما عُرِف بأحداث حماه. بعد ذلك لم تظهر أية معارضة سورية قوية ضدّ النظام، سواءً داخل سوريا أو خارجها.

وفي محطّة مفصلية في عهد الأسد، قام الجيش السوري بالدخول إلى لبنان ضمن قوّات الرّدع العربية التي حاولت إنهاء الحرب الدائرة آنذاك بين قوى اليمين واليسار والقوى الفلسطينية. وفي عام ١٩٧٦، وأثناء محاولة التدخّل بين قوّات اليمين المسيحي وحركة فتح في مخيم تلّ الزعتر، قام الفلسطينيون بقصف القوّات السورية عن طريق الخطأ، فانخرط الجيش السوري في الحرب الأهلية اللبنانية بهدف الحفاظ على توازن القوى بين الأفرقاء ضمن سياسة (لا غالب ولا مغلوب)، إلى أن حصل على تفويض من جامعة الدول العربية في مؤتمر الطائف لمساعدة الأطراف المتصالحة بالسيطرة مجدّداً على لبنان. وقد ظلّ الجيش السوري في لبنان حتى عام ٢٠٠٥ إثر اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري، حيث انسحب بعد عدّة شهور تحت ضغط دولي كبير.

على الصعيد الداخلي، تميّزت فترة حكم الأسد بالحكمة والحزم. كما تمّ بناء أكثر من جامعة في عهده، منها جامعة تشرين في اللاذقية. كما عمل على تحرير المرأة ومساواتها بالرجل باعتبارها نصف المجتمع. وقد شجّع أيضاً الرياضة والرياضيين، وجرت في عهده استضافة دورة البحر الأبيض المتوسط.

وعلى الصعيد الخارجي ،استمرّ الأسد في رفضه لاتفاقية "كامب ديفيد" التي وُقّعت بين مصر و"إسرائيل"، منادياً بحلّ شامل للقضية الفلسطينية، إلى أن قامت منظمة التحرير بتوقيع اتفاق منفرد مع العدوّ، هو اتفاق أوسلو في أيلول من عام ١٩٩٣، الأمر الذي اعتبره الأسد خيانة.

في عام ١٩٩٨، جرت عدة محاولات لعقد اتفاقية "سلام" بين سوريا و"إسرائيل" تحت إشراف الراعي الأمريكي. لكن إصرار الرئيس الأسد على استرداد كامل أرض الجولان التي احتُلّت في حرب ١٩٦٧، حال دون إتمام أيّ اتفاق مع الكيان الصهيوني.

وقد بقي حافظ الأسد في سدّة رئاسة سوريا حتى وفاته في ١٥ حزيران ٢٠٠٠ بمرض سرطان الدّم الذي كان يعاني منه منذ سنوات. وقد عُرف الأسد كرجل قويّ وحازم وعنيد وصاحب موقف ممانع ومقاوم على مستوى المنطقة العربية والعالم.

حُكم بشّار الأسد

بعد وفاة والده، ترفّع بشار الأسد إلى رتبة فريق ليتمّ تمكينه من قيادة الجيش ،ثمّ عيّنه الرئيس المؤقّت عبدالحليم خدّام قائداً للجيش والقوّات المسلحة. وبعدها انتُخب أميناً قطرياً لحزب البعث العربي الاشتراكي في ٢٧ يونيو ٢٠٠٠، وانتُخِب رئيساً للجمهورية في ١٠ تموز ٢٠٠٠ عبر استفتاء شعبي.

في بداية عهد بشار، حدث انفراج في مجال الحرّيات، وسمِّيت تلك الفترة "بربيع دمشق". كما شهدت ظهور العديد من المنتديات السياسية، وأشهرها منتدى الأتاسي. وبرزت عناصر الانفتاح في البلاد على الصعيد الاقتصادي، حيث سُمح لأول مرّة بفتح فروع للمصارف الأجنبية. كما سُمح للمواطنين بفتح حسابات بالعملات الأجنبية. وترافق هذا الانفتاح مع تحسُّن الوضع المعيشي للمواطن العادي.

واجهت سوريا ضغوطات خارجية في عهد رئاسة بشار الأسد، تطالب ظاهرياً بمزيد من الحرّية والإصلاحات والامتثال للقرارات الدولية، فيما باطنها كان محاولة إخضاع القرار السوري لإمرة الولايات المتحدة، وإرغام سوريا على توقيع اتفاقية "سلام" مع "إسرائيل"، والقبول بتصفية القضية الفلسطينية والحركات الجهادية، كحماس والجهاد الإسلامي في فلسطين، إضافة إلى المقاومة الإسلامية في لبنان. ومع اندلاع حرب تموز ٢٠٠٦ بين المقاومة و"إسرائيل" في جنوب لبنان، اتخذت سوريا بالتنسيق مع حزب الله موقفاً دفاعياً على أعلى المستويات لأول مرّة منذ حرب تشرين عام ١٩٧٣، مؤكّدة بذلك

موقفها وقرارها الممانع ضدّ أيّ تواطؤ غربي – صهيوني مهما غلت التضحيات.

لكن ثمن هذا الموقف كان أيضاً غالياً؛ فقد اتُّهمت سوريا من قِبل الولايات المتحدة وحلفائها في المنطقة بالوقوف وراء اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري، على الرغم من أن الرجل كان حليف دمشق القويّ في لبنان، وكان يؤيّد خيار المقاومة ضدّ "إسرائيل". وقد أُخِذ الاغتيال ذريعة للضغط على سوريا، مع أن الحكومة السورية نفت علاقتها بالاغتيال. واستكمل الجيش السوري المتمركز في لبنان منذ العام ١٩٧٥ انسحابه منه في نيسان ٢٠٠٥؛ وفي عام ٢٠١٠ أعلن نجل رفيق الحريري، سعد الدين الحريري أن اتهام سوريا كان خطأً. وقد جاء موقف الحريري بعد زيارات متكرّرة للعاصمة السورية ولقائه بشار الأسد!

وبعد أن تراجعت عزلة سوريا التي فُرضت عليها دولياً كثمن لخيارها الممانع في المنطقة العربية، فتحت إدارة الرئيس الأميركي باراك أوباما قنوات اتصال مع بشار الأسد، إلى جانب الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي والعاهل السعودي عبدالله بن عبد العزيز اللذين قاما بتطبيع علاقاتهما مع سوريا.

ولاية ثانية لبشّار

انتُخب بشار الأسد لولاية رئاسية ثانية بتاريخ ٢٧ أيار ٢٠٠٧ لمدّة سبع سنوات. واستمرّ حكم الرئيس الشاب الذي بقي على موقفه الوطني رغم التحدّيات التي واجهته. وقد وصف الكثيرون الأسد الابن بالرجل الحكيم والقوّي كما أبيه.

في العام ٢٠٠١ شهدت السويداء احتجاجات محدودة ضدّ النظام. وفي العام ٢٠٠٤ شهدت الحسكة والقامشلي تحرّكات شعبية كان قوامها الرئيسي أكراد سوريا. إلاّ أن الجيش تدخّل وسيطر على حركة الناشطين. وخلال مؤتمر حزب البعث لعام ٢٠٠٥، تقرّر رفع حالة الطوارئ وإقرار التعدّدية السياسية. وبعد انسحاب الجيش السوري من لبنان، قام معارضون سوريون بإطلاق (إعلان دمشق للتغيير الوطني الديمقراطي)، فيما

شهدت الفترة ذاتها غياب عدد من أركان النظام، مثل عبد الحليم خدّام، وغازي كنعان، ومصطفى طلاس.

في العام ٢٠١١، بدأ حراك شعبي في سوريا شبيه إلى حدّ ما بما حدث في تونس ومصر. وقد استجابت القيادة السورية لمطالب المتظاهرين عبر مجموعة من الإجراءات، بدأت برفع حالة الطوارئ وإقرار قانون حقّ التظاهر السلمي، وأعقبتها بإصدار قانون جديد للأحزاب وقانون جديد للإعلام. وجرى تشكيل لجنة لإعداد مسودّة أوّلية لدستور جديد للبلاد؛ إلاّ أن المجموعات المسلحة التي كانت تُعدُّ منذ وقت طويل للإطاحة بنظام الأسد، استغلّت الحراك الشعبي وحاولت أن تستخدمه كغطاء لقتل وترويع الشعب السوري ولتحقيق أهدافها الخاصة.

و لم تُفلح كلّ محاولات السلطة للتواصل مع المعارضين أو المتمرّدين لاستيعاب الأزمة، رغم الإصلاحات التي طبّقت سريعاً. فهؤلاء رفضوا الحوار بشكل مطلق وأعلنوا شروطهم التعجيزية، كتنحّي الرئيس الأسد، وهنا مفصل القضية. فهم لا يبحثون عن حلول لسوريا جديدة ولا يريدون الالتقاء مع الطرف الآخر، وكان شعارهم الوحيد إسقاط الرئيس وتغيير النظام بما يتلاءم مع سياساتهم التي ظهر لاحقاً أنها مُرتهنة لدول إقليمية ودولية معادية لسوريا.

في ٣١ مارس ٢٠١١، ألقى بشار الأسد خطابه الأول بعد الأزمة، وتحدّث فيه عن إصلاحات يعتزم القيام بها، إلى جانب تشكيل حكومة جديدة بعد استقالة حكومة عطري. ومن الخطوات التي قام بها النظام: تجنيس آلاف الأكراد ورفع حالة الطوارئ وإطلاق سراح المعتقلين على خلفية المظاهرات التي حصلت. لكن، رغم هذه الخطوات، استمرّت المظاهرات الاحتجاجيّة بشكلٍ قويّ، و لم تنفع معها أية حلول سلمية؛ بل كان لا بدّ للنظام من حلّ أمني يمنع تسارع وتيرة الفتنة ونجاح المؤامرة في البلاد قبل فوات الأوان، خاصة وأن عمليات تخريب للممتلكات العامة والخاصّة قد وقعت على أيدي بعض المتظاهرين، فضلاً عن ممارسات خطف وتهجير وتنكيل وتمثيل بالجثث واستجلاب خلفيات طائفية كانت تترافق مع كلّ تظاهرة.

مقابل عنف المتظاهرين، قام المجتمع المدني السوري بمجموعة من النشاطات السلمية الراقية، كردٍّ سريع على هؤلاء، منها رفع أكبر علم سوري (طوله ٢٣٠٠ متر) كرمز لعدد سكّان سوريا، في ١١ يونيو/ حزيران ٢٠١١ على الطريق السّريع بالمزّة بدمشق. وأيضاً، قامت حملة "بالعزّ ملوّن يا علمي" في حلب، هدفها تلوين العلم السوري يدوياً ورفعه على قلعة حلب. كذلك، فقد رُفع في ٩ يوليو أكبر علم وطني في العالم بطول ١٩ كلم بين اللاذقية وجبلة، ونظّمت أيضاً حملة للتبرّع بالدم للجرحى والمصابين من الجيش، وحملة دعم الليرة السورية التي تشجّع المواطنين على إيداع نقود بالعملة المحلية في المصارف الحكومية لمواجهة تزايد عمليات سحب رؤوس الأموال من المصارف. وقد بلغت حصيلة الحملة في جولتها الأولى ٣٦٠ مليون ليرة سورية.

الإصلاحات بعد "الانتفاضة" الشعبية

في ٢٤ مارس/آذار ٢٠١١، تحدثت السيّدة بثينة شعبان عن جملة قرارات اتخذتها القيادة القطرية لحزب البعث، بعد اجتماع ترأّسه بشار الأسد. ومن هذه القرارات: إنهاء حالة الطوارئ، إصدار قانون للأحزاب وآخر للإعلام، محاربة الفساد، زيادة رواتب العاملين في الدولة، وتحسين وضع الضمان الصحّي، ومعالجة أسرع لمشكلة العاطلين عن العمل.

وفي ٧ أبريل/ نيسان، أصدر الأسد مرسوماً تشريعياً بمنح الجنسية لعشرات الآلاف من الأكراد في محافظة الحسكة، المسجّلين كأجانب في الدولة منذ عام ١٩٦١. وفي ٢١ نيسان، أَصدر مرسوماً بإيقاف العمل بحالة الطوارئ في سوريا، ومرسوماً آخر بإلغاء محكمة أمن الدولة العليا، ومرسوماً تشريعياً يضمن حقّ التظاهر السلمي للمواطنين.

وفي ٤ أغسطس، صدر قانون يتيح التعدّدية السياسية في البلاد. وفي اليوم نفسه، صدر قانون جديد للإنتخابات العامة يضمن الإشراف القضائي على الانتخابات. كما صدر في ٢٨ أغسطس قانون الإعلام الذي يشرّع التعدّدية الإعلامية ويخفّف القيود على إصدار المجلات والصحف. ومن ثمّ وصل الإصلاح إلى الدستور السوري في ١٥

أكتوبر، حين شكّل الرئيس لجنة إعادة كتابة الدستور مجدّداً ضمن مهلة أربعة أشهر. وفي ١٦ فبراير ٢٠١١ تمّت المصادقة على الدستور الجديد باستفتاء شعبي، وقد نشره الرئيس في اليوم التالي بمرسوم. يُضاف إلى ذلك قرارات أخرى صدرت من الوزراء، كقرار وزير التربية الذي قضى برفع الحظر عن النقاب في المدارس السورية؛ وفي اليوم نفسه أُغلِق أكبر نادي قمار في دمشق.

في ٢٤ آذار ٢٠١١، أصدر الأسد قراراً بإخلاء جميع الموقوفين على خلفية أحداث درعا. وفي ٢٦ منه أُفرج عن ٢٦٠ معتقلاً سياسياً أغلبهم من الإسلاميين. وفي ٦ أبريل تمّ إطلاق سراح ٤٨ ناشطاً كردياً اعتُقلوا على خلفية أحداث عيد النيروز عام ٢٠١٠. وفي ١٤ أبريل قرّر الأسد إطلاق سراح كلّ من اعتُقلوا على خلفية المظاهرات، واستثنى من ارتكبوا أعمالاً جرمية. أما أول عفو عام شامل، فقد صدر في ٣١ أيار، وشمل الموقوفين على خلفية انتمائهم إلى تيارات سياسية، وأرفقه بعفو عام آخر في ٢١ حزيران ٢٠١١.

في السياق، وبعد ثماني سنوات من مكوثه في منصب رئاسة الوزراء، استقال ناجي عطري (في ٢٩ آذار) في أول تغيير وزاري كبير. وفي ٣ نيسان تمّ تعيين عادل سفر وزير الزراعة السابق، وعضو حزب البعث، رئيساً للوزراء. وفي ١١ نيسان تشكّلت حكومة سفر.

في ٣١ آذار، شكّل الرئيس الأسد لجنة مستقلة للتحقيق في مقتل المدنيين خلال المظاهرات. وفي ٧ نيسان أُقيل محافظ حمص إياد غزال من مهمته، وهو أحد متزعّمي متظاهري المدينة، ليخلفه "غسان عبد العال". تلا ذلك في ٢٠ نيسان إقالة مدير الأمن السياسي في بانياس على خلفية تعاطيه السيّئ مع المتظاهرين في قرية "البيضا". وكان قد سبقهما فيصل كلثوم محافظ درعا بناءً على طلب المتظاهرين فيها، ولضلوعه في القمع الأمني للحراك هناك. وفي ٢ يوليو، تمّت إقالة محافظ حماه أحمد عبد العزيز بعد مظاهرات ساحة العاصي. وفي ٢٤ يوليو، نقِل حسين عرنوس محافظ دير الزور إلى محافظة القنيطرة وعُيّن سمير عثمان الشيخ محافظاً للدير. وفي ١٥ أغسطس، أُعفِي محافظ حلب من مهمّته وتمّ تعيين "موفّق خلوف" خلفاً له؛ وبعدها بشهرين، في ٢٣ أكتوبر، غدا "بدر الشوفي" محافظاً لإدلب و"حسين مخلوف" محافظاً لريف دمشق.

وبعد... هل تقبّل مسلّحو المعارضة والهيئات المنبثقة عنها كلّ هذا المسار الإصلاحي درءاً لمزيد من سفك الدم السوري، أو أن الرفض التام والأعمى كان سيّد الكلام؟

الجواب الثاني هو الأصح، حيث لم يعد قادة المعارضة المرتهنين لإدارات إقليمية ودولية، يمتلكون بيدهم قرار السلم أم الحرب، وكان ردّهم المناسب على الإصلاحات التي تمّت المزيد من ممارسات القتل والدمار والخراب.

وإلى جانب الدعم المادي والعسكري القطري والسعودي والتركي، والدعم المعنوي والسياسي (وحتى التسليحي) الذي قدّمته أمريكا ودول الاتحاد الأوروبي لما يسمّى قوى المعارضة، سعت بعض القنوات الفضائية للتضليل الإعلامي وقلب الحقائق عبر كشف "جرائم الأسد" التي لا تُحصى - بحسب زعمها. وعلى رأس هذا الإعلام المضلّل تتربّع قناة الجزيرة وقناة العربية والقناة الزرقاء (المستقبلية) في لبنان وبعض القنوات التركية والأجنبية الرسمية.. فيما امتلأت صفحات الإنترنت وشبكات التواصل بالأخبار المدسوسة من أجل شحن النفوس وتسعير النزاع الداخلي السوري.

ولتوضيح الصورة، فإنه ومنذ سنوات طويلة، عرفت منطقة الشرق الأوسط صداماً بين محورين متناقضين: الأول، هو محور المقاومة والصمود والممانعة الذي يضمّ إيران وسوريا والمقاومة اللبنانية والفلسطينية، وهدفه التكتل لمواجهة النفوذ الغربي في المنطقة وإفشال المشاريع الصهيو - أميركية؛ والثاني، يضم الدول العربية التي تجمّعت ضمن ما يسمّى محور الاعتدال لمواجهة محور المقاومة. وبالتالي، فقد انقسمت المنطقة بين محورين أساسيين: محور معارض لأمريكا و"إسرائيل" بقيادة إيران، ومحور آخر مؤيّد لأمريكا بقيادة مشتركة سعودية – قطرية – مصرية.

سوريا ومرحلة انتصار محور المقاومة

لقد تمكّن محور المقاومة من تسديد ضربات موجعة للعدوّ الإسرائيلي، لا سيّما في عام ٢٠٠٠، حيث اضّطر جيشه للإنسحاب من لبنان تحت وطأة عمليات المقاومة. وبذلك كُسرت هيبة "الجيش الذي لا يُقهر"، ومن ثمّ حدث العدوان الصهيوني الثأري ضدّ

جنوب لبنان في تموز ٢٠٠٦، فكانت الهزيمة الكبرى للإسرائيليين الذين لم يتمكنوا من تحقيق أيّ هدف من حربهم. بل على العكس من ذلك، هم خرجوا منكسرين ومهزومين باعتراف العالم. وأيضاً، هزِم لاحقاً العدوان الإسرائيلي على غزّة في أواخر العام ٢٠٠٨. يُضاف إلى ذلك هزيمة أمريكا في العراق، وانسحابها منه (نهاية ٢٠١١)، وانضمام هذا الأخير إلى محور المقاومة (بشكل غير معلن)، كونه لم يقطع "شعرة معاوية" مع أمريكا بعد الانسحاب.

مقابل ذلك، عرف محور "الاعتدال" انتكاسات متعدّدة، من أهمها سقوط هيبة أمريكا في المنطقة بعد انسحابها المذلّ من العراق، وسقوط نظام "حسني مبارك" المصري، عرّاب السياسات الأميركية في المنطقة.

وقد سعت دول "محور الاعتدال" بالتواطؤ مع الإدارة الأميركية، لدفع الرئيس السوري للخروج من محور المقاومة، وذلك عبر بوّابة الملف الاقتصادي. غير أن الأسد الابن الذي يعتبر أن تحالفه مع إيران هو تحالف استراتيجي ووجودي ـ على عكس سياسة تقاربه مع أنظمة "الاعتدال" التي تشكّل مجرّد تقارب تكتيكي وظرفي ـ استطاع الصمود ضدّ هذه الخطّة الأمريكية ـ الصهيونية وبقي على موقفه الصلب لحماية بلاده من الهيمنة الغربية.

والمعروف أن النظام السوري قد تسبّب لأمريكا بالأرق الدائم، من خلال ممانعته للحلول السياسية المشبوهة، كما بسبب دعمه للمقاومة ضدّ "إسرائيل" في فلسطين، وللمقاومة العراقية ضدّ الاحتلال الأميركي الذي أُجبر على الرحيل حاملاً ثقل الهزيمة كما حملها يوم اندحر عن فيتنام، أو للمقاومة في لبنان ضدّ العدوّ الغاصب الذي لا يُضيِّع فرصة للانقضاض على الوطن وسرقة مياهه وثرواته، والتي أُضيفت إليها الثروة البترولية المكتشفة حديثاً فيه.

وما زاد الطين بلّة بالنسبة للحلف الأمريكي ـ الخليجي هو خسارته للرهان على تغيير عقيدة الجيش اللبناني لصالح النظام في سوريا. فهذا الجيش ما يزال يتبنّى المواقف الممانعة، ويلتزم استراتيجية الدفاع جنباً إلى جنب المقاومة ضدّ أي اعتداء صهيوني على البلاد.

"الربيع العربي" والحراك السوري

لم يتوقّع الرئيس السوري أن تشهد بلاده حراكاً شعبياً مثل الذي شهدته دول عربية أخرى، لأنه اعتبر أن دولة ممانعة وداعمة للمقاومة ستكون محصّنة من هكذا تطوّر. غير أن هذا الأمر لم يمنع فئات من الشعب السوري من التحرّك ضدّ النظام للمطالبة بتصحيح الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في البلاد، على وجه الخصوص.

وقد طرح النظام برنامجاً واقعياً للإصلاح في سوريا، وعرضه للحوار. لكن المعارضين رفضوا أيّ طرح خارج تنحّي الرئيس الأسد. ومن هنا يمكن فهم أبعاد المؤامرة التي حيكت لبلاد الشام. فالنظام السوري الذي يمسك بعناصر القرار السياسي والدبلوماسي والاقتصادي والأمني - والذي يقف خلفه الملايين السوريين المؤمنين بثوابت هذه القيادة الوطنية والقومية - لا يمكن أن يقف موقف المتفرّج إزاء الأحداث الخطيرة التي تجري في بلاده، والتي تعمل وفق أجندة غربية، وهدفها ضرب سوريا عبر إحداث انشقاقات في الجيش، وفي الجسم الدبلوماسي، وإرباك الشارع السوري عبر ضرب مؤسساته الاقتصادية والأمنية والسياسية. في أحد الأيام، سأل أحد الصحفيين الخبثاء الرئيس الإيراني، "محمود أحمدي نجاد" في طهران، السؤال التالي: "عندما كنت في بلدية طهران ماذا فعلت؟ والآن أنت رئيس جمهورية إيران ماذا تفعل؟

أجاب الرئيس نجاد: عندما كنت في بلدية طهران، كنّست الصهاينة منها. أما الآن وأنا رئيس جمهورية إيران فإني أكنّس الصهاينة من كلّ إيران، هذا التشبيه يتطابق مع حال من يكنّس المؤامرة الدولية اليوم من سوريا، ويجاهد في الحفاظ على قلب العروبة الحاضنة والممانعة والمقاومة، التي أعلنت الحرب المفتوحة على مشاريع لبننتها وعرقنتها، منذ بدء الأزمة الأخيرة فيها في العام ٢٠١١.

الدور الخارجي في الأزمة السورية

في قراءة سريعة، يتبيّن للمراقبين والمحلّلين أن هناك محورين رئيسيين يتقاذفان كرة الأزمة السورية الراهنة:

المحور المعادي لسوريا، الذي يتشكّل من الولايات المتحدة الأميركية، كندا ،بريطانيا، فرنسا، ألمانيا، سويسرا، إيطاليا، اليابان، كوريا الجنوبية وأغلبية الدول العربية. وهناك المحور الداعم لسوريا، وهو يتشكّل من: روسيا، الصين، الهند، إيران، العراق، السودان، الجزائر، موريتانيا، كوبا، الأرجنتين، الأورغواي، بوليفيا ولبنان، وحركات التحرّر في العالم، وحركات المقاومة في لبنان وفلسطين.

أما على صعيد الحراك المعارض للنظام، فقد سقط مشروع المعارضة السورية بفعل الانقسامات داخلها، حيث بات هناك أكثر من وجهة نظر، بعد تمادي التدخلات الإقليمية والدولية، وتأرجح المعارضين بين قرارات الدول الداعمة أحياناً والنائية بالنفس أحياناً أخرى. فالولايات المتحدة، مثلاً، لم تتبنّ "معارضة" الخارج فقط، بل دعمتها بالسلاح والمال والتغطية الإعلامية الفضائية وفتحت أمامها العواصم لعقد مؤتمراتها. وهي ارتقت بعدائها لسوريا إلى دفع فرنسا "الساركوزية" وبريطانيا والبرتغال لتقديم مشاريع قرارات لإدانة سوريا على قمعها لشعبها، حسب مزاعم الولايات المتحدة. كما عملت على خلق "غيتوات" وهابية في درعا، وأخرى عثمانية في جسر" الشغور"، وسلفية في حمص وحماه وتل كلخ ودير الزور. وسعت بكلّ ما تملك من قوّة لتخلق حالات تمرّد داخل الجيش العربي السوري، ولكنها فشلت في كلّ ذلك.

و لم يقف الدعم الأمريكي للمعارضين والإرهابيين المعادين للنظام عند هذا الحدّ، بل تعدّاه إلى قيادة أمريكا بنفسها لخطّة توحيد الطيف المجتمعي السوري المعارض، بدءاً من المحافظات وصولاً إلى الشام. يبقى أن هناك تردّد كبير من الجانب الأميركي لبدء تسليح واسع و"فتّاك" للمعارضة في الداخل، خوفاً من المجهول الذي ـ حسب الرئيس الأمريكي "أوباما" ـ قد يصبح خطراً أكبر على الولايات المتحدة.

إن الإدارة الأميركية سعت من خلال زيادة الضغوط الهائلة على سوريا لتحقيق الآتي:

إخراج العلاقات السورية – التركية من حالة الصداقة، أو الارتباط الاستراتيجي (مسألة البحار الخمسة وعمقها الاستراتيجي) والتحالف إلى حال العداء، وصولاً

إلى تحرّك عسكري ضدّ سوريا (منعته إيران عبر رسائل حملها أمير قطر إلى المسؤولين الأتراك). إضافة إلى ذلك، كان احتضان تركيا لمؤتمرات المعارضة السورية في الخارج ودعمها لمجلس اسطنبول مالياً وتسليحياً ، مع احتضان الأتراك لحركة العقيد المنشقّ رياض الأسعد، قائد ما يسمّى جيش سوريا الحرّ، وتقديم العون المالي والأسلحة والتدريب لجماعته.. كذلك فتحت تركيا حدودها مع سوريا أمام الفارّين من الجيش السوري وأمام شحنات الأسلحة والمتفجرات لإدخالها إلى القوى المسلّحة المعارضة.

توتير العلاقة السورية ـ القطرية وصولاً إلى التأزيم الحادّ، حيث فتحت قطر أجواءها وفضائياتها لذمّ بشار الأسد وإظهاره بمظهر الرئيس المجرم الذي يقتل شعبه، وزوّدت المسلحين في سوريا بأجهزة اتصال متطوّرة، إضافة إلى التمويل المادي والتسليح.

إن قطر التي تبحث لنفسها عن دور قيادي في المنطقة ينافس الدور السعودي لجهة قوّة التأثير الاقليمي، ظنّت أن تشجيعها للمتمرّدين والإرهابيين ومحاولة إسقاط النظام السوري، سيجعلان منها دولة ريادية ومركزاً للقرار العربي. لكن شيئاً من هذا لم يحصل، وقطر لن تستطيع أن تكون صاحبة القرار المؤثّر في العالم العربي، لا سيّما بالنسبة لدول محور الممانعة والمقاومة.

تنفيذ مشروع "برنارد لويس" الموضوع عام ١٩٨٠، بعد المصادقة عليه من قبل الكونغرس الأميركي عام ١٩٨٤، والمتضمِّن تفتيت منطقة الشرق الأوسط إلى دويلات مقسّمة طائفياً وإلى إمارات مذهبية متناحرة، بينما "إسرائيل" تغفو على أريكة من "ريش نعام"!

وقد كشفت مراكز دراسات أكاديمية وعسكرية أن الخطّة المرسومة التي تستهدف سوريا على فترة خمس سنوات، تبدأ بتشكيل خلايا إرهابية وتزويدها بالسلاح والتقنيات واستنزاف الجيش السوري في الداخل، إلى الوقت الذي تستيقظ فيه "إسرائيل" من قيلولتها لتوجيه ضربة عسكرية لدمشق تأمل من خلالها باسترداد بعض من كرامتها المهدورة في لبنان مرّتين وفي غزّة أيضاً مرّتين وثلاثة.. بسبب الدعم السوري التاريخي للمقاومة.

- محاولة توتير العلاقات بين سوريا ولبنان، والذي نأى بنفسه عن التدخل في الوضع السوري. وعندما لم ينجح الأمر، دعمت أمريكا بعض المجموعات اللبنانية ودفعتها لتهريب الأسلحة والأموال (وحتى الشباب)، إلى الداخل السوري لمحاربة النظام عبر معابر غير مُراقَبة في قرىً حدودية عكّارية وبقاعية عدّة.

إن سياسة "شدّ الحبال" التي تنتهجها الولايات المتحدة في تعاطيها مع الأزمة السورية، تشير بوضوح إلى عدم قدرة أميركا على استعادة مكانتها الإقليمية بعد هزيمتها في العراق وأفغانستان، وخسارتها لحكّام كانوا مجرّد أدوات طيّعة لإرادتها في تونس ومصر واليمن... ولهذا السبب، فقد سعت أمريكا إلى توسيع مجلس التعاون الخليجي ليتحوّل إلى مجلس تعاون (ملكي أميري) بعد ضمّ المغرب والأردن، على أن يتلاقى هذا المجلس مع تركيا لتشكيل حلف على غرار حلف بغداد الذي أنشئ في منتصف خمسينات القرن الماضي، في عهد الرئيس الأميركي دوايت آيزنهاور.

وعليه، فإن المؤامرة على سوريا هي عربية - غربية، وفصولها كانت ممنتجة كالتالي: حرب أهلية مستعرة على النمط العراقي، فصل الشمال السوري عن جنوبه، إعلان عدد من الإمارات الإسلامية المتطرّفة ذات الأهداف الطائفية والعنصرية البغيضة.

ولعلّ أبرز ما في المشهد السوري الحالي، هو الغباء المتمادي للمسؤولين في الولايات المتحدة وحلفائها الذين وقعوا في الحفرة التي حفروها لغيرهم. ذلك أن روسيا والصين قد خسرتا الكثير بعدم وقوفهما بقوّة بوجه المشروع الأمريكي - الأوروبي في ليبيا. وهذه الخسارة ستكون حتماً أكبر إذا ما خسرتا سوريا. لذلك، فإن الفيتو الروسي ـ الصيني الذي وقف أو منع وأسقط مشاريع القرارات الصهيو ـ أمريكية المدعومة من دول غربية وعربية عدّة في مجلس الأمن قد خدم سوريا كثيراً. ولكنه في ذات الوقت خدم كلاً من روسيا والصين على مستويات سياسية واقتصادية وعسكرية؛ فضلاً عن اقتناع القيادتين الروسية والصينية بأن ما يجري في سوريا في جزء كبير منه فيه استهداف مباشر للمصالح الروسية - الصينية بعد أن تحوّل العملاق الصيني (وروسيا أيضاً) إلى قوّة عظيمة تنافس أمريكا في مكانتها وتأثيرها في إطارالسياسات الدولية.

من هنا، يبدو الموقف الدولي منقسماً على نفسه، في ظلّ غبار كثيف يحيط بسياسة الدول الأوروبية وعلاقتها مع أمريكا، وبالعلاقات في ما بينها، خصوصاً بعد الأخطاء التي ارتكبتها حكومات هذه الدول في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

أما ازدواجية المواقف الدولية من سوريا فيمكن تحديدها كالتالي:

– دعا الاتحاد الأوروبي إلى تقديم الدعم للمعارضة، ثم سرعان ما تراجع عن دعوته بعد تخوّفه من سقوط سوريا في أيدي الجماعات المتشدّدة – حسب الفرنسيين. وفي هذا الإطار يصبّ تصريح الوزير الفرنسي "لوران فابيوس": "إن الثورة التي بدأت باحتجاجات سلمية مطالبة بالتحوّل نحو الديمقراطية، لا التحوّل إلى صراع بين الميليشيات"!

– مدّد الأوروبيون قرار حظر توريد الأسلحة إلى المعارضين السوريين، ثم قام بعض أعضاء الاتحاد بتمويل وتدريب المجموعات المسلحة ومدِّها بالسلاح، وإنشاء غرف عمليات عسكرية على الحدود السورية ـ اللبنانية، والحدود التركية ـ السورية من أجل البقاء كقوّة مؤثّرة في المشهد السوري، ولحجز مقعد على طاولة المفاوضات اللاحقة، لا الوقوف موقف المتفرّج أمام قوى كبرى تسعى لامتلاك ورقة التفاوض الأساسية في المنطقة، كروسيا وأمريكا وتركيا.

– عرضت الأجهزة الأمنية الفرنسية ما سمّته التعاون الأمني مع الأجهزة الأمنية السورية لمكافحة الإرهاب، خاصة بعد انغماسها في "مالي" وتدخُّلها غير المبرَّر في أفريقيا، وخوفها من انعكاس ذلك على أمن الفرنسيين في دول العالم، بينما تقوم أجهزة الاستخبارات الفرنسية بدعم أمني وعسكري ولوجستي للمعارضة السورية التي ترتبط بعض فصائلها بشكل وثيق مع الجماعات الإرهابية التي تقاتل الفرنسيين في مالي!

– يشتري الاتحاد الأوروبي، الذي يعاني حالة من الركود الاقتصادي، السلاح الروسي ويشحنه إلى المعارضة السورية، فيما تعلو الأصوات الغربية ضدّ روسيا بسبب إمدادها النظام السوري بالأسلحة!

وهنا مشهد آخر يمكن الإضاءة عليه، وهو معارضة قادة بعض الدول الغربية، كألمانيا

والسويد وفرنسا، ضمناً لإمداد المعارضة السورية بالسلاح والذخيرة، خشية أن يؤدّي ذلك إلى مزيد من العسكرة للنزاع السوري، الذي ـ بحسب حجّة غربية أخرى ـ يفيض عنفاً ولا يحتاج من ثمّ إلى المزيد من السلاح. وهم يخشون من انتشاره بعد وصول جماعات متطرّفة وإرهابية إلى سدّة الحكم بعد إطاحة بشار الأسد (المفترضة)؛ في وقت ترى فيه دول غربية أخرى أن إمداد المعارضة بالسلاح يمكن أن يؤدّي إلى توازن عسكري جديد بين الطرفين. واصحاب هذا الرأي يتحجّجون بأن التسوية السياسية قد تكون خياراً مقبولاً في النهاية. إلى ذلك، تصوِّر إدارة الرئيس الأمريكي أوباما موقفها بالمتوازن؛ فهي تلتزم في آن معاً "عدم تسليح المعارضة السورية بسلاح يغيِّر المعادلة وعدم السماح لبشار الأسد باستعمال ترسانته من الأسلحة الكيماوية والبيولوجية"!

لكن، من يقرأ المشهد السوري المعقّد من بعيد، يمكنه ملاحظة أن الدول الغربية، وفي مقدّمها الولايات المتحدة، لا تجد بين قوى المعارضة السورية من تثق بولائه الصادق والثابت (ما تزال حاضرة تجربة أسامة بن لادن صنيعة أميركا وكيف انقلب عليها)، ولا مصلحة لها حالياً في مدِّه بالسلاح والذخيرة، رغم أن الجماعات والقوى التي تتألف منها المعارضة لم تعارض قبولها التسلح من أيّ كان؛ إلاّ أن خيار تسليح المعارضة يعني لإدارة أوباما قبول ضمني بالتورّط العسكري المباشر للولايات المتحدة في هذا الصراع القابل للأقلمة والتدويل. وهذا التورّط هو آخر ما تفكّر فيه حالياً إدارة البيت الأبيض (لذلك يتجسّد دعمها للمعارضة معنوياً ولوجستياً وسياسياً). إن الولايات المتحدة تتبنّى وجهة النظر الإسرائيلية لجهة تأجيج النزاع، مع عدم تمكّن أيّ من الطرفين من حسمه لمصلحته. فسوريا المدمَّرة والضعيفة هي الغاية الإسرائيلية والأميركية المثلى!

أما في العالم العربي، فيبدو أن الدول الخليجية تملك من العزم أكثر ممّا تملكه الدول الأوروبية، والتي ما زالت متردّدة حول حجم تدخلها في المنطقة. وهي ما زالت تسعى لتحقيق هدفها بإسقاط الأسد وتولّي فئات سلفية الحكم مكانه! وقد كشفت هذه الدول عن قناعها وخلعت حطّتها وعقالها الخادعين وأعلنتها حرباً شعواء على النظام السوري الممانع حتى النهاية؛ والعالم يعرف أن المعارضة السورية تحصل على أسلحتها من دول

الخليج عن طريق تركيا، حيث تموّل السعودية وقطر المعارضة بالتنسيق مع المخابرات التركية. وقد أوردت صحيفة "نيويورك تايمز" تقريراً حول صفقة الأسلحة الضخمة التي اشترتها السعودية من كرواتيا (من أسلحة المشاة) التي كانت جزءاً من "فائض غير معلن" من الأسلحة، من مخلّفات حروب البلقان التي حصلت في التسعينيات، وأن تلك الأسلحة بدأت تصل للمسلحين السوريين عبر الأردن (في ك١، ٢٠١٤). وقد ظهرت العديد من قطع الأسلحة اليوغوسلافية على شرائط الفيديو التي يعرضها المسلحون على موقع يوتيوب. أما الصفقة، فقد تضمنت آلاف البنادق ومئات الرشاشات، إضافة إلى كميات غير محدّدة من الذخيرة.

وفي تعليق على الموضوع، تحدّث مسؤول أميركي بارز لـ"نيويورك تايمز" "دون الكشف عن اسمه، بأن شحنات الأسلحة تعكس "نضج خطّ إمدادات المعارضة". فيما كرّر المتحدث باسم وزارة الخارجية الأميركية "باتريك فنتريد" زعمه "أن الولايات المتحدة تقدِّم مساعدة غير عسكرية إلى المعارضة السورية، وأن بلداناً أخرى تتخذ قرارات أخرى هي قرارات سيادية تعود إليها"!

وكما أهل السلطة في الخليج، فقد دخل الكيان الإسرائيلي هذه المرّة، وبشكل مباشر، على خطّ الأزمة السورية من بوّابة قطر (في إطار الحملات الانتخابية في الكيان).

تقول الوزيرة الصهيونية تسيبي ليفني: "إن "حمد" أمير قطر مكّن حركة "إسرائيل بيتنا" من مبلغ قيمته ١,٥ مليون ونصف دولار، في حين تلقّى بنيامين نتنياهو ثلاثة ملايين دولار"، في إشارة منها إلى خرق مبادرة الرئيس السوري بشار الأسد التي أطلقها في السادس من كانون الثاني ٢٠١٢، والتي أعلن فيها البرنامج السياسي للحلّ (حينها بدأت اللجنة الوزارية برئاسة رئيس الحكومة السورية المشاورات، وفتحت الباب للمعارضة في الخارج وقدّمت الضمانات لها للحضور والتشاور من أجل عقد مؤتمر حوار شامل).

وتضيف ليفني إن" أمير قطر قام لقاء ذلك بعدّة اجتماعات سرّية مع نتنياهو، تضمنت مجموعة من الاتفاقيات التي سينفذّها الطرف الإسرائيلي"!

كما دخلت "إسرائيل" علناً على خطّ النزاع السوري، وأرسلت طائراتها لقصف مواقع حساسة في سوريا، كمركز البحوث العلمية في ريف دمشق، معتبرة أن سوريا لن تردّ كي لا تقضي على المبادرة التي اتفِق عليها بين موسكو وسوريا من جهة، وبين أمريكا من جهة أخرى. وبذلك يتّضح حجم المؤامرة على سوريا باصطفاف الكيان الإسرائيلي جنباً إلى جنب مع "الأشقّاء" العرب، قطر والسعودية، والوالي التركي، تحت قيادة البيت الأبيض. وبذلك لا يمكن لأيّ مبادرة أن تحيا في ظلّ الخطّة المنهجة لتدمير سوريا، حتى لو كانت تلك المبادرة جيّدة لكلّ الأطراف، لأن ما يُحاك ضدّها أكبر بكثير. إن الحرب على سوريا تستهدف محور المقاومة ومن يحمل فكر المقاومة. وإن انسلاخ حركة حماس من محور المقاومة كان لتجريد هذا المحور من طابعه الحقيقي، وإصباغ صفة الطائفية عليه، واللعب على نغمة محاربة ما سمّي "الهلال الشيعي" ولتبرير الهجوم الصهيوني /الوهابي التكفيري ضدّ المحور الممانع. وضمن هذه المؤامرة جاء تصريح السفير الأمريكي" بيتر غالبريت" في خطاب ألقاه في مناسبة أقيمت في متحف الهولوكوست بواشنطن، إذ قال إن" المذابح القادمة في العالم ستُرتكب بحقّ الطائفة العلوية في سوريا"، في إيحاءٍ منه أن الحرب في سوريا تأتي في إطار تصفيات طائفية فقط"!(ورد التصريح في صحيفة نيويورك تايمز ضمن مقال تحت عنوان "العالم سيشهد إبادة جماعية جديدة في سوريا"، كاتب المقال: سيمون آدمز).

المعارضون السوريون: أفكار غريبة وممارسات متطرّفة

قبل تحديد الفئات المعارضة في سوريا، نلفت إلى ما قاله رئيس هيئة الأركان المشتركة الأمريكية، الجنرال "مارتن ديمبسي" في ١٩ مارس ٢٠١٣: "منذ ستّة أشهر، كانت المعارضة مبهمة، أما اليوم فهي أكثر إبهاماً". وفي مقابلة أخرى مع قناة "سي أن أن" قال: "أتحدّى من يستطيع أن يحدّد لي بوضوح ما هي المعارضة السورية اليوم". وبعد أيام، وخلال شهادته في مجلس الشيوخ في ٧ آذار ٢٠١٢، أشار ديمبسي إلى "وجود أكثر من ١٠٠ مجموعة مسلحة معارضة في سوريا كُشفت حتى الآن! وفي الجلسة نفسها، شرح وزير الدفاع ليون بانيتا "المشاكل التي تحول دون دعم الإدارة الأميركية للمعارضة

المسلحة في سوريا"، بقوله "لا يوجد حتى الآن أيّ بديل عسكري موحَّد أو معترف به أو معيّن ويمكن الاتصال به من ضمن المعارضة المسلحة في سوريا".

تتألف المجموعات التي تحارب النظام في سوريا من جنود منشقّين ومدنيين مسلحين من انتماءات وتيارات سياسية ودينية مختلفة، كما من مجموعات خارجية ليست سورية الأصل ولا الانتماء، وإنما هي مجموعات من المرتزقة تقاتل لصالح من يدفع أكثر؛ وكلّ هؤلاء يلتقون على إسقاط نظام بشار الأسد، لكنهم يتنافسون على المال وقيادة العمليات، وحجز مواقع لهم في التركيبة السياسية الجديدة لسوريا التي يأملون في أن تنشأ ما بعد الأسد.

وفي ظلّ هذا الخليط "الثوري" المتعدّد الانتماءات، كان واضحاً مدى الانقسام وعدم التوحد بين هؤلاء. وهذا ما أظهرته الشعارات التي كانت تظهر في حراكهم، مثل "بوحدة جيشنا يتحقّق نصرنا" في مؤشّر واضح على إدراك الذين يقودون التحرّك الاحتجاجي على الأرض لواقع تشتُّت الألوية والكتائب المقاتلة، ممّا يُضعف عملياتهم العسكرية. يقول عبد القادر الصالح، قائد "العمليات الميدانية في لواء التوحيد" الذي برز في معارك مدينة حلب (شمال)، لوكالة فرانس برس:

عندما قرّرنا دخول معركة حلب، قرّرنا ذلك من دون التنسيق مع "المجلس العسكري" في حلب، ثم يسأل: "لماذا نتشاور؟ نحن نملك الوزن الأكبر من المقاتلين في حلب وريفها. ويصف الصالح الاجتماعات مع المجالس العسكرية التي تُعقد تحت عنوان "التنسيق" بأنها "جلسات شكلية لاحتساء الشاي". ويبرز عبر شبكات التواصل الاجتماعي وعبر وسائل الإعلام، خليط "ثوّار سوريا"، حيث مئات الألوية والكتائب والسرايا التي تقاتل ضدّ النظام السوري، وتحمل بغالبيتها أسماء ذات طابع ديني إسلامي. فمن كتيبة البراء إلى لواء" جند الله" و"أسود السنّة" و"أسود الله" و"لواء الإسلام "و"كتائب الصحابة" وغيرها... بما يعكس ثقافة دينية تنتشر في أغلبية دول العالم العربي، وتؤشّر إلى انتماء إسلامي أو سلفي متشدّد.

وتختلف قوى المعارضة السورية حول برنامجها وقيادتها، كما اختلف أهل القسطنطينية حول جنس الملائكة (إن كانوا ذكوراً أم إناثاً)، والذين دخلوا في صراعات كادت تودي بهم جميعاً، ما سهّل للقائد التركي محمد الفاتح احتلالها وإسقاط الإمبراطورية البيزنطية. ومنذ ذلك الوقت عُرِف الجدل غير المجدي بالجدل البيزنطي.

لقد تشكَّل "المجلس الوطني" المعارض في شهر ٩ من العام ٢٠١١ خلال فترة وجيزة. أما أعضاؤه، فهم شخصيات سورية تعيش في المهجر ومتحالفة مع بعض التنظيمات السياسية الأخرى. وكان قيامه المتسرّع ردّاً على هيئة التنسيق الوطنية التي كانت قد شُكِّلت في الداخل السوري قبل ذلك بنحو شهرين.

ولم يستطع "المجلس الوطني" تبنّي برامج داخلية واضحة أو وضع خطّة استراتيجية يتغلّب فيها الجانب الوطني على القضايا الأخرى. بل استقرّ طرحه على موضوع واحد، هو الدعوة للتدخل العسكري الأجنبي لإسقاط نظام الأسد، وذلك حتى دون أيّ استشارة أو تنسيق مع المعارضة في الداخل، ودون الأخذ بعين الاعتبار أن الدول الكبرى حين تتخذ قرار التدخل العسكري يكون خيارها مدروساً لتأمين مصالحها، وليس بناءً لرغبة أيّ مجلس أو أيّ معارضة، داخلية كانت أو خارجية.

واستمرّ قياديو "المجلس الوطني" في سعيهم لتحقيق هدفهم هذا. ومن أجل ذلك تنازلوا وأذعنوا لشروط ومطالب الدول المؤثّرة، وأشغلوا أنفسهم بالسفر والتصريحات والمؤتمرات فحسب. لكن، كلّ ذلك لم ينفع، حيث ازدادت الفجوة بين المجلس وأطراف المعارضة الأخرى، إلى أن جاء نعي هذا المجلس على لسان "هيلاري كلينتون". وقد بدأ المجلس يلملم نفسه فأعاد هيكلته بعد انعقاد مؤتمر هيئة الائتلاف الصاعدة المدعومة من نفس الدول، وقبِل بالترضية بأن يكون ثلث أعضاء الجمعية العمومية للائتلاف السوري من بين أعضائه. جاء الائتلاف الذي عُقد في الدوحة، وريثاً للمجلس الوطني ودون أن يضع أيّ برنامج سياسي شامل لحلّ الأزمة السورية؛ بل أخذ ينادي فقط بضرورة التدخل العسكري الأجنبي في سوريا، ومتجاهلاً أيّ تنسيق مع معارضة الداخل.

وقد بقيت قوى المعارضة منقسمة على نفسها، و لم تنجح في تكوين جسم سياسي متماسك يمكن التعامل معه على المستوى الخارجي، فيما القوى الدولية تتصارع على حفظ مصالحها في المنطقة، ومجموعات مسلحة محترفة للقتل مقابل المال والسلاح تتسلّل عبر الحدود في كلّ اتجاه، وتدخل أيّ بلد تتوافر فيه ظروف مشابهة.

تشبه الأحداث الجارية اليوم في بلاد الشام ما جرى في العام ١٩٢٠، ما بعد اتفاقية "سايكس بيكو" بأعوام قليلة. فسوريا والعراق كانتا ضعيفتين، وتتناحر فيهما القبائل والعشائر والمشايخ والطوائف بعد أن انتهت الدولة العثمانية، حيث نُصّب فيصل الأول السعودي ملكاً على سورياً، ثم ملكاً على العراق، وبعده جاء أخوه عبدالله ملكاً على الأردن، وهم أبناء الشريف حسين الذي قاد الثورة العربية "العميلة" للإنكليز آنذاك، من خلال الدور الذي لعبه صديقه لورنس العرب، الجاسوس الإنكليزي الذي تغلغل في الأوساط العربية، لينفّذ مهام مشبوهة لمصلحة إنكلترا، وكان يرتدي الزّي العربي ويتحدث العربية. ألا تشبه الثورة العربية التي قادها الشريف حسين ضدّ العثمانيين "ثورة" سوريا التي بدأت بشعارات إصلاحية وأن الإصلاح يحفظ سلامة المجتمعات العربية، ثم انحرفت عن مسارها بعد تغلغل التنظيمات المشبوهة إلى صفوفها ذات الصنيعة الأمريكية!

وباتت "الثورة" حالياً تنادي بإسقاط الرئيس السوري بشار الأسد، وإنهاء الحكم العلوي، وقتل كلّ من لا ينتسب إلى السلفية الفكرية والدينية. وخير دليل على ذلك المشاهد المستفزّة على شاشات التلفزة، حيث يتباهى عناصر هذه التنظيمات بقطع الرؤوس، وتخريب الممتلكات، وتهجير الناس من بيوتهم بحجّة أنهم علويون أو شيعة أو مرتدّون!

والمرعب في هذا المدّ التعصّبي البغيض أن التنظيمات المتطرّفة قد تعيد المنطقة، وليس سوريا فقط، إلى عصور الهمجية، حيث لا إنسانية ولا رحمة ولا عيش مشترك؛ وبهذا تَغرق المنطقة في الظلام من جديد لتصبح رهينة بأيدي تنظيمات تكفيرية متوحّشة، صنعتها الولايات المتحدة الأمريكية ودعمتها بكلّ قوّة، كما صنعت أسامة بن لادن من قبل ودعمته بوجه المدّ الشيوعي في أفغانستان؛ وكلّ ذلك لجعل العرب والمسلمين يُقتلون

بأيدي بعضهم بعد التجربة القاسية للجيش الأمريكي في العراق حيث فقد آلاف القتلى والجرحى والمشوّهين. هذه التنظيمات تحرّكها أيضاً قيادات وحكومات الدول الخليجية، والتي تنغمس مجتمعاتها في ديكتاتورية مركزية، خالية من أيّ شرط من شروط الديمقراطية السياسية أو الاجتماعية أو الثقافية، وتعاني من انقسامات حادّة في أفكارها وتحالفاتها، وتسوّق لشرق أوسط كبير يكون سوقاً لإسرائيل التي ستكون المستفيد الأكبر ممّا يحصل، وسيكون لها الدور الأول عبر عملائها المنتشرين في المنطقة، كما كان لإنكلترا وفرنسا سابقاً، لنشهد احتلالاً جديداً غير مباشر، لا يُلام عليه أحد، ولتُقاد المنطقة من قِبل العرب أنفسهم، وهي حجّة قد تكون مقنعة للشعوب العربية المرهَقة وللعالم حتّى!

المظاهر العنفية في "الثورة" السورية

مع تنامي ظاهرة الفلتان الأمني داخل الأحياء السورية التي تسيطر عليها عصابات المعارضة المسلحة، برزت ممارسات عنفية أسهمت بانحدار آليات الضبط الاجتماعي وإذكاء أعمال على شكل جرائم وأفعال جنائية، والكثير من الجرائم الطائفية والمذهبية.

١) أما صور هذه الأعمال البشعة متنوّعة:

- منها ما هو جنائي وشخصي، حيث تُحلّ المسائل بالثأر، أو بحسم الخلافات في غياب سلطة القانون، ما يمثّل تربة خصبة لنشاط المجرمين الجنائيين، الذين اندمجوا في صفوف "الثورة" ووجدوا فيها غطاءً يختبؤون وراءه لتبرير جرائمهم تحت مسمّى "تأييد الثورة ودعم المعارضة". كذلك، تنامت ظاهرة الخطف مقابل الفدية النقدية، حيث وجد فيها المجرمون مورداً جديداً للدخل، فكان الأغنياء والتجّار ورجال الأعمال (وعائلاتهم) هم الشريحة التي يستهدفها هؤلاء لمبادلتهم بمبالغ مالية كبيرة، يهرع المستهدفون إلى دفعها مباشرة لإنقاذ المختطفين من القتل في حال امتناعهم. وقد تركزت هذه الظاهرة في حلب ودمشق، كونها تضمّ غالبية الشريحة البرجوازية في سوريا. وينتشر المسلحون على الطرق الرئيسية، حيث يعملون على إيقاف السيّارات واحتجازها بهدف الحصول على مبالغ نقدية من أصحابها بحجّة دعم الثورة أو الجيش الحرّ! وقد انتشرت أعمال السّطو على

طريق دمشق – حلب الدولي، وفي مناطق حمص، وريف حماه، وريف إدلب، ممّا أوجد نفوراً لدى بعض الشرائح المجتمعية من الثورة والمحتجّين (وصلت الفدية في دمشق إلى نحو مليون دولار عن تاجر دمشقي!).

والجدير ذكره أنه في حالات أخرى، قامت مجموعات معارضة بحوادث الخطف مقابل الفدية، واستهدفت تجاراً ووجهاء عشائر، من أجل تمويل عملية التسليح، ومبرّرة أعمالها بوقوفهم إلى جانب النظام ودعمه، كما حصل في مدينة "مسكنة" في ريف حلب (قامت كتائب من الجيش الحرّ باختطاف أحد وجهاء عشائر الخفاجيين الموالية للنظام، وطلبت فدية بمبلغ ١٥ مليون ليرة سورية، الأمر الذي رفضته هذه العشيرة. وتحوّل الأمر إلى صدام مسلّح انتهى بنزوح العشيرة من مدينة مسكنة).

٢) الخطف المسيَّس

وهو يختلف عن الخطف الجنائي أو عن العنف السياسي المنظّم في الكفاح المسلح. فهو نوع من العنف غير المنظّم، وغالباً ما يتخذ له شعاراً سياسياً بعد حدوثه أو يُغلَّف بأهداف سياسية. ويحصل الخطف المسيّس عادة ضدّ رعايا دول أو أحزاب تؤيد النظام الحاكم وتدعمه اقتصادياً، أو ضدّ رعايا دول لم تؤيد "الثورة" في سوريا وحافظت على موقفها الحيادي، ونأت بنفسها عن التدخل في الأزمة السورية. وهذا الفعل يأتي في سياق سلوكيات لا علاقة لها بمعنى الثورة الحقيقي الذي يطالب بالعدالة ضدّ الاستبداد؛ وهو عمل منفِّر إقليمياً ودولياً، ويصوّر السلوك الثوري بطابع جرائمي يحرج من يدافع عنه. ومن أبرز أعمال الخطف المسيّس للعصابات المسلحة في سوريا:

- اختطاف سبعة فنّيين إيرانيين كانوا يعملون في محطة جندر الكهربائية في شهر كانون الأول ٢٠١١. وقد أثبتت جماعة (حركة مناهضة المدّ الشيعي في سوريا) عملية الخطف هذه، وربطت مصير المختطفين الإيرانيين بتوقف إيران وحزب الله عن دعم النظام السوري (سيريا بولنتيك، حركة معارضة سوريا تتبنّى خطف ٥ إيرانيين لأسباب مذهبية، ٤-١-٢٠١٢).

اختطاف ١١ حاجاً من الحجّاج الإيرانيين في سوريا يوم ٢٦ كانون الثاني ٢٠١٢، على يد مجموعة مسلّحة تبين لاحقاً أنها تابعة للجيش الحرّ. وقد حصلت بعد ذلك وساطة تركية أفضت إلى الإفراج عن الفنّيين والحجّاج الإيرانيين بتاريخ ٧ شباط ٢٠١١، الأمر الذي وضع الجيش الحرّ والكتائب المسلّحة في حرج أمام الرأي العام السوري حول مدى النفوذ أو التغلغل التركي وسط قيادات "الجيش الحرّ" وكتائبه.

اختطاف ١١ لبنانياً شيعياً في ريف حلب الشمالي أثناء عودتهم براً من زيارة العتبات المقدّسة في إيران عبر تركيا، بتاريخ ٢٢ أيار ٢٠١٢. وقد تبنّت العملية جماعة (ثوّار سوريا - ريف حلب)، والتي طالبت بفدية مالية. ثم اشترطت لاحقاً "اعتذار" أمين عام حزب الله "السيّد حسن نصرالله "عن مواقفه الداعمة للنظام السوري، وإطلاق سراح المقدَّم المنشقّ "حسين هرموش" الذي نقلته السلطات السورية بعملية استخباراتية من الأراضي التركية (جماعة سورية تتبنّى اختطاف ١١ لبنانياً ، موقع الجزيرة نت ٣١–٥–٢٠١٢).

اختطاف ٤٨ إيرانياً في حافلة كانت متّجهة من منطقة السيّدة زينب (ع) إلى مطار دمشق الدولي، بتاريخ ٥ آب ٢٠١٢، على يد مجموعة (كتيبة البراء) التابعة للجيش السوري الحرّ. وقد جرت لاحقاً مقايضة الإيرانيين بسجناء للمعارضة في زنزانات النظام.

اختطاف مواطن لبناني من الطائفة الشيعية هو "حسان المقداد"، في دمشق في ١٣ آب ٢٠١١، من قِبل كتيبة ادَّعت أنها تابعة للجيش السوري الحرّ، متذرّعة بأنه من قيادات حزب الله الموجودة في سوريا لمساعدة النظام! وقد نفت القيادة المشتركة للجيش الحرّ تبعية هذه الكتيبة لها.

اختطاف مواطنين سوريين يعملون في شركة "نفط الذات" في دير الزور ٢٥ أيار ٢٠١٢. في البداية طلب الخاطفون فدية ثم قدّموا مطالب سياسية، أبرزها الإفراج عن المعتقلين في المدينة، وانسحاب الجيش السوري منها. وقد أدّت وساطة الوجهاء إلى الإفراج عن ٢٦ منهم فيما بقي ١٣ آخرين قيد الارتهان لأسباب مذهبية، على خلفية

انتماء معظم المحتجزين المتبقّين إلى الطائفة المرشدية (موقع سوريا الآن، إطلاق ٢٦ من رهائن "الفرات للنفط"، ٣-٦-٢٠١٢).

القتل العشوائي

ترافق هذا النوع من العنف المسلح مع بدء التفجيرات الانتحارية والمفخّخة في نهاية كانون الأول ٢٠١١. وقد تبنّته تيارات متشدّدة نشأت قبل اندلاع الأزمة، والتي لديها مرتكزاتها الإيديولوجية وعقيدتها الفكرية. وقد تقاطعت هذه التيارات مع قوى المعارضة الأخرى في عدائها للنظام في سوريا، لكنها اختلفت في الأهداف (إقامة الدولة الإسلامية) والمنهج؛ وهي دعت إلى حمل السلاح وعسكرة المناطق السورية، بذريعة أن التظاهرات السلمية لا تستطيع إسقاط النظام. ومثّلت "جبهة النصرة لأهل الشام" الواجهة الإعلامية الأبرز للحركات "الجهادية" في سوريا وفق نموذج القاعدة، إذ تبنّت معظم التفجيرات التي حصلت في دمشق وحلب ودير الزور (البيان التأسيسي لجبهة النصرة على الرابط التالي:

.(http://www.youtube.com/watch?v=Fuh1c19vlRO

كما تبنّت جبهة النصرة التكفيرية في بيان لها بتاريخ ٤ حزيران ٢٠١٢، إعدام ١٣ عنصراً من قوّات الأمن السوري في دير الزور. وقد مثّلت هذه الحادثة أقسى صور العنف الذي حمل في طيّاته صوراً بشعة من التعذيب والتنكيل والإذلال لهؤلاء. بعد ذلك نشأت العديد من الفصائل والكتائب "الجهادية" التي تتقارب مع جماعة النصرة. وقد التحق قسم كبير منها في كتائب الجيش الحرّ وتشكيلاته، الأمر الذي فتح الباب لحوادث انتقامية قامت بها هذه الكتائب في سوريا، مثل إعدام آل بري في ١ آب ٢٠١٢، وحادثة اقتحام ثكنة هنانو، إذ تم إعدام ٢٠ جندياً نظامياً بعد أسرهم في ١٥ أيلول ٢٠١٢؛ وهذا يتنافى تماماً مع قانون الأسر في الشريعة الإسلامية التي يزعم هؤلاء أنها مرجعيتهم السياسية والعقيدية.

إن العنف الأعمى الذي مارسته بعض الفصائل التي تدَّعي تبنّيها نهج الإسلام، أدّى

إلى انتشار حالة من الذعر الاجتماعي والخوف النفسي الذي يلاحق المواطن في أدقّ تفاصيل حياته. فالعنف المعبَّر عنه بالسيّارات المفخّخة والتفجيرات الانتحارية - الذي ذكّر بكابوس المشاهد الدموية في العراق- يتناقض مع سلوكيات مفترضة للثوّار الذين يزعمون أن حراكهم هو من أجل التحوّل إلى الديمقراطية السلمية.

لقد وفّرت بيئة التنظيمات "الجهادية" وغير "الجهادية" في سوريا، والتي تعمل لإسقاط النظام، مناخاً ملائماً لنموّ الكثير من الفرق والكتائب المسلحة التي لا يتّسع المجال لذكرها... ومنها: كتائب أحرار الشام، لواء صقور الشام، جند الشام، غرباء الشام.. تجمّع أنصار الرسول، كتائب الفاروق، لواء عمر بن العاصي، لواء صقور الكرد في سوريا؛ وهذه المجموعات تضمّ مقاتلين سوريين وعرب وحتى أجانب، كما تحظى بدعم وتمويل خارجي تحت عناوين تختلف تماماً عن شعارات الحرّية والديمقراطية وإقامة الدولة المدنية التعدّدية التي رفعها المحتجّون السوريون السلميّون منذ بداية تحرّكاتهم ضدّ الدولة.

من يدرّب ويموّل المعارضين السوريين: الدور الأمريكي- الأوروبي

تحدثت مجلة "لوفيغارو" الفرنسية بتاريخ ٢٠١٣/٣/٣، على صفحتها الأولى، عن ضلوع واشنطن وبعض الدول في دعم المجموعات الإرهابية المسلحة في سوريا. وأكّد كاتب المقال "جورج مالبرونو" أن مدرّبين أمريكيين يقومون بتدريب ما يسمّى الجيش الحرّ في الأردن، وأن هذا التدريب يجري منذ نهاية العام الماضي في أحد المراكز الخاصة شمال العاصمة الأردنية عمّان.

وأوضح "مالبرونو" أن عناصر القوّات الخاصة الأميركية تشارك مع قوّات غربية أخرى في هذا التدريب، بهدف تعزيز قدرات المعارضين الذين يواجهون في الواقع تفوّقاً للجيش السوري، مبيّناً أن قوّات خاصة بريطانية ومجموعة من الفرنسيين يساعدون المتمرّدين السوريين في المركز المخصّص للتدريب.

وفي دليل آخر على تورُّط الولايات المتحدة بالاعتداء على سيادة سوريا، أشارت

الصحيفة إلى أن القوّات الخاصة الأميركية المنتشرة في الأردن تقوم باختراقات في الأراضي السورية، للقيام بما تدّعيه من مراقبة الأسلحة الكيميائية للنظام!

إلى ذلك، ذكرت الصحيفة أنها علمت أن القوّات الخاصة الأمريكية "وحدات الدلتا" انتشرت في حريصا في شمال العاصمة اللبنانية بيروت، وأن الهدف الرسمي المعلن من انتشارها هو تدريب نظرائهم اللبنانيين. ولكن، في الحقيقة أن هذه الوحدات تقوم بالتسلّل إلى الأراضي السورية لتنفيذ عمليات إرهابية هناك.

ولفتت الصحيفة إلى أن الأمر يتمّ بمنتهى السرّية، وبصورة تتعارض بوضوح مع ما تعلنه الولايات المتحدة بأنها لا تدعم المجموعات الإرهابية المسلحة في سوريا.

جدلية الصراع والتدخل الدولي في سوريا

يبدو جلياً أن القوى الكبرى التي لديها مصالح في الشرق الأوسط عامة، وفي سوريا خاصة، تواجه معضلة لناحية قدرتها على التأثير في التطورات السورية المتسارعة.

وقد استخفّت هذه القوى بما يجري في سوريا بادئ الأمر، واعتبرته فرصتها الذهبية للتخلّص من الأسد، رجل الممانعة في المنطقة الذي يشكّل عقبة أمام تنفيذ مخططاتها المشبوهة، لكي تقوم لاحقاً بدور محوري في إعادة تشكيل النظام السياسي السوري وفق ما يحفظ مصالحها، في مرحلة أولى، ومن ثمّ تشكيل نظام المنطقة ككلّ بما يخدم العدوّ الإسرائيلي ويعزّز وجوده غير الشرعي في فلسطين. وهكذا راحت هذه القوى تؤيّد بدرجات وأنماط مختلفة "الثورة" على نظام الأسد، معتقدة أن الأمر سيؤول إلى ما آلت إليه أوضاع الأنظمة العربية الأخرى التي شهدت حراكاً شعبياً هو في الأساس مختلف عمّا يحصل في سوريا، وبعدها ستتفرّغ هي للحصاد! غير أن تصميم بشار الأسد وإصراره على إسقاط المؤامرة ضدّ بلاده، أضيف إلى تخوّف غربي حقيقي من وصول العناصر المتشدّدة والإرهابية إلى سدّة الحكم، وخوف مسيحي و(كردي) سوري من احتمال سيطرة المتطرّفين؛ وهذا ما اتضح أثناء تنصيب بطريرك الروم الأرثوذكس الجديد في سوريا بحضور الكاردينال بشارة الراعي، بطريرك المسيحيين الموارنة في لبنان، حيث

كان التأييد للنظام السوري علنياً، مع تحذير من نزعات أصولية بعيدة كلّ البعد عن الفكر الصحيح للإسلام. وكلّ ذلك كبح جماح القوى الكبرى عن التدخل العسكري المباشر في سوريا وإبقاء الأمور على ما هي عليه في ظلّ واقع معقّد يكتنفه الغموض.

وباعتبار أن ما يحصل في سوريا قد يكون مقدّمة لتغيير "ستاتيكو" الوضع الدولي، فقد استمرّت المحاولات الخارجية لكسر يد قوى الممانعة في المنطقة وتطويعها، في ظلّ الكباش السوري-الأميركي، الذي بدأ منذ مجيء كولن باول إلى دمشق عام ٢٠٠٣ لفرض شروط إذعان عليها، ولم ينته حتى الساعة.

وباعتبار أن مخطّط التخريب الأمريكي لم يتطابق مع حساب البيدر السوري، بدأت المشاكل الأمنية على الحدود السورية-اللبنانية "تل كلخ"، والعراقية "دير الزور"، والتركية "جسر الشغور"، والأردنية "درعا". وبدا المشهد مغايراً لما يحصل عادة في التحرّكات الشعبية التي تبدأ من العاصمة والمدن الكبيرة وليس من الأرياف.

وتشير المعطيات إلى أن استخدام القوّة في سوريا على شاكلة ما حصل في ليبيا هو أمر مستبعد، لاعتبارات كثيرة، منها عدم وجود النفط في سوريا الذي تسارع الشهية الغربية عادة لالتقاطه. وبما أن سوريا مع حلفائها اليوم يشكّلون نصف سكّان العالم، بدءً من إيران والعراق – وصولاً إلى البرازيل، روسيا، الهند، الصين وجنوب أفريقيا، فإنه من المنطقي القول إن هذه الدول لن تسمح لأمريكا وأوروبا بإسقاط قوّة حليفة لها في الشرق الأوسط. وسوريا التي تملك كافة مقوّمات الصمود، تملك أيضاً إكتفاءً ذاتياً يكفل لها تخطّي العقوبات الاقتصادية، وهي تنتج سنوياً حوالي ٣ ملايين طن قمح ومليون ونصف المليون من الحنطة.

والمعروف أن سوريا باتت مؤشر اتجاه بوصلة التحوّل العالمي في الشرق الأوسط. لذلك، يستمرّ شدّ الحبال بين المحورين الدوليين القويين داخلها. والمرجّح أن الأمر سيُحسم لصالح القوى الصاعدة والدول الداعمة لمحور الممانعة، مقابل تراجع القوى الداعمة لأمريكا و"إسرائيل". وهذا ليس من باب التكهّن أو التمنّي، بل لأن الإشارات

القادمة من دول المحور الثاني تكشف عمق المشاكل التي تعاني منها، بما لا يسمح لها بالدخول في مجهولٍ قد لا تُحمد عقباه.

وإذا أخذنا الوضع في أمريكا مثالاً، يمكن ملاحظة أنها غارقة في ديون قروض الصين والهند، وهي ستسحب على مضض الفيتو على دخول الصين لمنظمة التجارة العالمية، خاصة وأن الأخيرة تقرِض الأولى بحوالي ٣٠٠٠ مليار دولار. فكيف إذا أضيف على الانهيار الاقتصادي في أمريكا سقوط مدوٍّ للاتحاد الأوروبي الذي يتخبّط هو الآخر في أزمات مالية واقتصادية تبدو حلولها مستعصية.

وبما أن الأمن الاقتصادي هو مقدّمة للأمن السياسي، والعكس صحيح أيضاً، فإن الشعب الأمريكي بات يتطلع إلى استقرار أمني واقتصادي يريحه من انعكاسات الجمود أو الركود الاقتصادي والبطالة والتقشف وما إلى ذلك. كما أن هذا الشعب قد ملّ من مغامرات ورعونة رؤسائه وتدخُّلاتهم في شؤون الآخرين أو شنّ الحروب المدمّرة. وما زالت تجربة أفغانستان وفشل أمريكا الذريع فيها تسبّب أرقاً كبيراً للأميركيين؛ كيف إذا ما أضيفت إليها تجربة العراق والانسحاب المهين للقوّات الأميركية منه. ومن هنا، تعلو صرخات الأمريكيين ضدّ الإدارة الأمريكية لمنعها من ارتكاب أيّة حماقة جديدة. أما أعضاء الكونغرس، فهم يتحدّثون عن ضرورة لملمة القوّات الأميركية في الداخل!

هذا قليل من كثير. أما فيما خصّ الدول الأوروبية، فيمكن ملاحظة الآتي:

أزمة اقتصادية كبرى تجتاح منطقة اليورو، وتؤدّي إلى تقشّف حادّ في الموازنات، لا سيّما موازنات الدفاع. وترى العديد من الدول الأوروبية أن أيّ خروج إلى عمليات عسكرية خارج الحدود سيزيد الطين بلّة، مع الشحّ الهائل بالموارد، واختلاف الاستراتيجيات، وحجم التقسيمات واختلاف الآليات القانونية التي قد تشرِّع أيّ تدخل عسكري. وعليه، يعتبر أحد الخبراء الأوروبيين أن البنوك وليس الدبابات هي الأهم بالنسبة لأمن أوروبا حالياً!

وفيما تشهد العلاقات الروسية الأميركية ما يشبه حرباً باردة جديدة، يشعر الأوروبيون

بالضغط الممارس عليهم أمريكياً، خاصة أن أوروبا تجمعها مصالح اقتصادية مع روسيا. فهي مثلاً تعتمد على الغاز الروسي، كما أنها تخشى أيّ ردّ روسي قاسٍ بسبب بناء الدرع الصاروخي الذي انتقدته بلاد البلح، واعتبرته موجّهاً ضدّها. إضافة إلى استمرار الأمريكيين بالتدخل في الشؤون الروسية من خلال دعم الحراك المناوئ "لبوتين"، ودعم دول أوروبا الشرقية التي انسلخت عن الاتحاد السوفياتي.

كما ينظر الأوروبيون بقلق متزايد إلى مستقبل الاتحاد الأوروبي الذي يقف عاجزاً أمام الأخطبوط الأمريكي، والذي يعيد ترتيب خياراته وأولوياته، ويزحف باتجاه آسيا والمحيط الهادئ. أما مردّ القلق، فيعود إلى عجز الاتحاد المالي والاقتصادي وعدم قدرته على لملمة أوضاعه واللحاق بالولايات المتحدة لحجز مقعد في مشهد السياسات العالمية. وقد ظهر عجز الاتحاد بشكل كبير خلال الأزمة الليبية، حيث لم يكن هناك انسجام بين أعضاء الاتحاد الذي فشل في اتخاذ قرار موحّد حول التدخل العسكري في ليبيا، على الرغم من السباق الدولي لاحتلال هذه الدولة الغنية جداً بالنفط.

ويتطلّع الأوروبيون أيضاً بازدواجية إلى تولّي ألمانيا قيادة إتحادهم. فمنهم من يخاف من أن تتخلى هذه الدولة عن تولّي زمام أمور الاتحاد، رغم أن ذلك كان حلماً ألمانياً قديماً. ويعوّل الأوروبيون، أصحاب وجهة النظر هذه، على مصلحة ألمانيا في الاقتصاد الأوروبي، لأن ما نسبته ٦٠٪ من الصادرات الألمانية هي مع الشركاء الأوروبيين؛ إلاّ أن خوفهم الرئيسي يكمن في دعم المستشارة الألمانية "أنجيلا ميركل" لنهج فرض المزيد من الانضباط المالي على السياسات الاقتصادية الأوروبية، في وقت يتمّ فيه بناء إمبراطورية ألمانية جديدة، اقتصادية الطابع هذه المرّة، حيث تُعتبر "الأموال الأمينة (Honest money) الفضيلة الرئيسية فيها! أما أصحاب وجهة النظر الثانية، ونظراً لخلفيات تاريخية معروفة، فيأبون تسليم سيادتهم الاقتصادية لألمانيا. لكن ألمانيا باعتبارها مركز القوّة الاقتصادية الحالي في أوروبا، والدولة التي يتم اللجوء إليها للإقراض في أوقات الأزمة - كخيار أخير - تجد نفسها في موقف تفاوضي قوي بشكل استثنائي، ممّا أثار مخاوف القادة الأوروبيين مجدّداً من عودة الهيمنة الألمانية على أوروبا.

ولقرون عدّة، وقفت الدول الأوروبية حائلاً دون توحيد المقاطعات الألمانية ،لأنها كانت تعلم أن ذلك سيؤدّي إلى تسييد ألمانيا على أوروبا. وعندما توحّدت تلك المقاطعات في دولة واحدة في أواخر القرن التاسع عشر، وجدت نفسها متأخرة عن الدول المتنافسة، لاسيّما بريطانيا وفرنسا اللتان كانتا أكبر امبراطوريتين في العالم. وشكّلت الحرب الألمانية مع روسيا أولاً، ثمّ حرباها العالميتان الأولى والثانية ثانياً، دلالات واضحة على سعي ألمانيا لتعويض الوقت الضائع.

منذ حوالي عشرين عاماً، أصبحت ألمانيا أكبر دولة مصدِّرة في العالم، إلى أن انتزعت منها الصين هذه المكانة في العام ٢٠١٠. وقد اعتمدت سياستها الاقتصادية في سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية على فضيلة العمل الشاقّ، ومراكمة الثروة من خلال القوّة التصديرية، ومقاربات السياسة المالية المنضبطة والمضادّة للتضخم.

ومع أن الأوضاع الاقتصادية في ألمانيا تبقى أفضل بكثير من أوضاع دول الاتحاد الأوروبي، إلاّ أن مؤشرات سلبية اقتصادية واجتماعية بدأت تظهر في المجتمع الألماني منذ منتصف ٢٠١١. وقد شهد العام ٢٠١٢ تباطوءاً إقتصادياً، وسجّل إجمالي الناتج الداخلي في ألمانيا زيادة بلغت ٢ بالمئة في الفصل الثالث من ذلك العام، بعد أن كان سجّل ٣ بالمئة في الفصل الثاني و٥ بالمئة في الفصل الأول.

وكانت المستشارة الألمانية "أنجيلا ميركل" قد حذّرت في كلمة لها بمناسبة قدوم العام الجديد مواطنيها من أن الأوضاع الاقتصادية في ألمانيا ستكون أكثر صعوبة عام ٢٠١٣ ممّا كانت عليه عام ٢٠١٢.

وفي نظرة خاطفة إلى الداخل الألماني، يمكن ملاحظة أن الوضع لا يختلف كثيراً عمّا هو عليه في باقي دول الاتحاد الأوروبي. فالقلق والخوف من المستقبل هما سمتا الشارع الألماني الذي شهد بعض حالات الانتحار المتكرّرة بعد الأزمات المالية، منها ما ورد في صحيفة "وول ستريت" التي كَتبت تحت عنوان "قلقاً وخوفاً على الثروة من الضياع"، أقدم البليونير الألماني "أدولف ميركل" على الانتحار، وهو واحد من أغنى رجال ألمانيا؛

انتحر ووجِدت جثّته قرب مسارات القطار.. وفي مقابلة نادرة أجريت مع ميركل قبل شهر من انتحاره، صرّح فيها لصحيفة "الفرانكفورتر الجميني" زبتانك الألمانية بأنه قد نجا عدّة مرّات من انهيار السوق المالي (البورصة)، ولكنه عاجز عن قياس أبعاد أزمة مالية ومصرفية بهذا الحجم.

وكان وزير الخارجية الألماني "غيد وفيسترفيله" قد حذّر من إرهاق بلاده في أزمة ديون منطقة اليورو، معتبراً أنه لا يمكن "تحميل الأكتاف الألمانية أكثر ممّا تحتمل.. فقدرة اقتصادنا على التحمّل ليست غير محدودة هي الأخرى".

وقد أظهرت الأرقام الاقتصادية انكماش قطاع الصناعات التحويلية في ألمانيا بأسرع وتيرة في ثلاثة أعوام، في مؤشر على تأثر الاقتصاد الألماني بأزمة اليورو ووجود تباطؤ اقتصادي عالمي واسع النطاق.

أما معدّلات البطالة الأوروبية عموماً فقد جاءت على الشكل التالي:

بلغت نسبة البطالة في فرنسا ٥,٠١٪ إلى ١٥,١٪، بينما زادت النسبة في إسبانيا مسجّلة أعلى مستوى في القارّة عند ٢٤,٦٪ مقارنة بـ٢٤,٣٪ في أبريل/ نيسان ٢٠١٢. وحتى في النمسا الأكثر ثراء ارتفعت النسبة ٠,٢٠٪ لتصل إلى ٤,١٪ في أيار.

وارتفع معدّل البطالة في الاتحاد الأوروبي الذي يضمّ ٢٧ دولة ليصل إلى ١٠,٣٪ في مايو/أيار، مقابل ١٠,٢٪ في نيسان، بعد أن زادت طوابير العاطلين عن العمل بمقدار ١٥١ ألف شخص في أيار. ويبلغ إجمالي عدد العاطلين عن العمل في الاتحاد الأوروبي حالياً نحو ٢٥ مليوناً.

وفي فرنسا، لم يسلم الاقتصاد من الأزمة المالية العالمية التي أرخت بظلالها على الدول الأوروبية، و لم تستطع هذه الدولة منذ ذاك الحين تخطّي أزماتها الاقتصادية، حيث البطالة ارتفعت إلى منسوبات عالية، والعجز المالي يُرهق خزينة الدولة، وأسعار المواد الأوّلية مثل الحبوب والنفط ارتفعت بشكل جنوني. في هذا المجال اعتبر صندوق النقد الدولي في تقريره السنوي حول فرنسا، والذي نُشِر بشكل مفاجئ قبل أيام من عيد الميلاد الماضي

(٢٠١٢)، أن "فرنسا لا تسيطر تماماً على مصيرها، وأن أوضاعها الاقتصادية لا تبعث على التفاؤل، وأن آفاق النموّ قائمة بفعل نهوض اقتصادي متعثّر في أوروبا ومشكلة في التنافسية تجاه الشركاء التجاريين". ويضيف التقرير أن "مخاطر التدهور تكمن بمعظمها في عودة نقاط توتر كبرى إلى الظهور في منطقة اليورو".

ويقول "ديفيد ليبتون"، نائب الرئيس التنفيذي لصندوق النقد الدولي، إن "أوروبا كلّها تحتاج إلى تحرّك جريء لحلّ أزمتها المالية، ووقف التباطؤ والتراجع الاقتصادي المستمرّ، والذي قد يجرّ الاقتصاد العالمي إلى كارثة"! (التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي، كانون الأول، ٢٠١٢).

أما وزير العمل الفرنسي" لورينث واكيز"، فتحدث لصحيفة "نيويورك تايمز" عن أن "فقدان العمل والبطالة يشكّلان تهديداً للاستقرار العالمي. وهذا الوضع أسوأ ما تعرّض العالم له منذ سنة ١٩٢٩".

هذا غيضٌ من فيض أزمات تتخبّط فيها الدولة الفرنسية، والتي تحاول إيجاد حلول لها قد تكون خارجية بعد تعسُّر الحلول الداخلية ،وذلك من خلال وضع يدها على "مالي"، البلد الإفريقي الغنيّ بالنفط والثروات المعدنية والطبيعية، كاليورانيوم، والتي تتمتع بموقع جغرافي مميّز يسيل لعاب فرنسا؛ وتترامى "مالي" في حدودها مع عدّة دول، أبرزها الجزائر وموريتانيا ما قد يؤدّي إلى انعكاسات سياسية وأمنية وإنسانية على هذه الدول، لعلّ أبرزها تدفّق عشرات آلاف اللاجئين إليها هرباً من القتل والقصف. كما أن اشتداد حدّة المعارك قد يدفع المتمرّدين في شمال "مالي" إلى توسيع العمليات لتشمل دول الجوار، في محاولة لتخفيف الضغط العسكري عنهم.

ويرى أستاذ العلوم السياسية بجامعة الجزائر الدكتور "سليم قلالة" أن الهدف الأول للتدخل العسكري الفرنسي في "مالي" هو حماية مصالحها الاقتصادية والسياسية، وأن فرنسا كقوّة استعمارية سابقة في أفريقيا، لم تقبل أن تفقد مناطق نفوذها السابقة لصالح قوىً أخرى بدأت تتغلغل إليها، كالصين.. لذلك رأت أن الوقت والظروف مناسبان لتدخل يحقّق لها هذه الأهداف.

ويضيف قلالة: إن فرنسا والدول الغربية بشكل عام تسعى لإيجاد موطئ قدم لها في منطقة الساحل الأفريقي، الذي تأكّد وجود احتياطي نفطي كبير فيه، ربما لتعويض أيّ نقص قد يَنتج عن إقدام إيران على إغلاق مضيق هرمز الاستراتيجي الذي يمرّ عبره جزء كبير من بترول الخليج إلى الخارج.

بعد هذا العرض العام، قد يتساءل أحد كيف لدولٍ تتخبّط بمشاكل اقتصادية وسياسية ومالية، وتتّبع التقشف برنامجاً اقتصادياً لها، وغير مستقرّة داخلياً، كيف لهذه الدول أن تتّخذ أيّ قرار بتدخل عسكري في سوريا مثلاً، وما هي ضمانات نجاح هذا التدخل إن حصل؟

وعليه، هل باستطاعة دول لا يجمعها سوى الطمع بثروات الشرق الأوسط وأفريقيا أن تتوحّد...؟

في السياق، "جون كيري" (وزير الخارجية الأميركي) أعلن من العاصمة الإيطالية في شباط ٢٠١٣، عقب الانتهاء من مؤتمر "أصدقاء سوريا" بحضور القيادي السوري المعارِض "أحمد معاذ الخطيب" أن أميركا سترسل مساعدات للمعارضة السورية بقيمة ٦٠ مليون دولار بدون وجود أسلحة قاتلة!

هذا التغيير الظرفي يظهر –رغم تورّطها في تسليح المعارضة غير المعلن وتدريب عناصرها الإرهابية في الأردن– الرغبة الحقيقية لأمريكا بعدم التدخل العسكري المباشر في سوريا. وهذا ربما لن يُرضي مسؤولي "الائتلاف الوطني السوري" الذين كانوا محبطين من عدم تلقّي المزيد من المساعدات، و لم يعلنوا موافقتهم على الحضور إلى هذا المؤتمر إلاّ بعد أيام من الدعوة، وبعد ضمانات أمريكية تصبّ في خانة المساعدة الميدانية للمعارضين.

ويقول أعضاء الائتلاف إن إحجام الغرب عن تسليح المعارضة لا يصبّ إلاّ في مصلحة المتطرّفين السلفيين، الذين يُنظر إليهم اليوم على نطاق واسع على أنهم الأكثر فاعلية للإطاحة بالأسد.

إن الحديث عن أيّ تدخل عسكري أطلسي مباشر في سوريا، أو تكرار السيناريو

العراقي، هو بمثابة مشاهدة فيلم على الطريقة الأمريكية، سيّما وأن المعطيات في الحالة السورية تفرض سيناريوهات للتدخل العسكري تختلف تماماً عن الحالة الليبية. فالخطوط الفاصلة في المجتمع السوري لا تتطابق مع التقسيم الجغرافي للبلاد، حيث لا توجد في سوريا منطقة مثل بنغازي الليبية، ليتمكن المعارضون من فرض سيطرتهم عليها، واستخدامها كمعقل في حربهم مع النظام كما حدث في ليبيا. علاوة على أن الانشقاقات التي حصلت في الجيش السوري تقتصر على عسكريين أو ضبّاط منخفضي الرُّتب من الطائفة السنية، و لم تمتدّ إلى ضبّاط الطائفة العلوية صاحبة الولاء للرئيس بشار الأسد. وهذا بعكس الانشقاقات التي حدثت في الجيش الليبي، والتي كان أصحابها من ذوي الرتب العالية؛ إضافة إلى أنها شملت وحدات عسكرية كاملة بعتادها من الأسلحة الثقيلة والمتطوّرة، ممّا أعطى للمعارضة فرصة أكبر في مواجهة نظام القذافي. كما أن عدم وجود نفط في سوريا كذاك المتوفر في ليبيا شجّع على عدم التدخل العسكري المباشر. ناهيك عن قوّة وكفاءة القدرات العسكرية الجوّية السورية، ممّا قد يجرّ القوّات الدولية إلى حرب مُكلفة، مالياً وإنسانياً، حيث تعجز الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية عن تحمُّلها.

السياسة التركية تجاه الأزمة السورية

حاولت تركيا (الأردوغانية) منذ بدء الأزمة الأخيرة في سوريا، دفع الأسد لتقديم تنازلات تسمح بتحوّل تدريجي نحو "الديمقراطية"، وذلك من باب النصيحة حسب الرئيس الأمريكي "أردوغان"! غير أن تجاهل الأسد لهذه "النصيحة" دفع أنقرة لإدراك أن مصالحها السياسية تقتضي التزام الموقف العربي والدولي من هذه الأزمة.

وقد رمت الأزمة السورية بثقلها على صانع القرار التركي الذي وجد نفسه أمام تحدّيات قد تنسف كلّ استثماراته السياسية والاقتصادية في سوريا، والتي كانت من الدول الأكثر استقبالاً للساسة الأتراك. ومقابل هذا التحدّي، ظهر تحدٍّ آخر أكثر شفافية وهو الأمن. فسوريا تشترك في حدود طويلة مع تركيا، وهناك تداخل على جانبي الحدود في

العلاقات العائلية والثقافية والعادات والتقاليد، ما زاد المخاوف التركية من تدفق اللاجئين السوريين إلى تركيا، كما حدث إبّان حرب الخليج الثانية. لذلك، أقامت تركيا معسكرات للهلال الأحمر داخل الأراضي التركية.

وقد بدا واضحاً وجود تنسيق أمريكي- تركي حيال أزمة سوريا، وأن الإدارة الأمريكية أوكلت للأتراك مهمة التواصل مع المعارضة السورية وإعداد المؤتمرات للتنسيق بينهما وفتح مقرّات لها داخل تركيا. كما بدا واضحاً التنسيق عالي المستوى مع الجامعة العربية وبعض القوى الدولية لفرض عقوبات سياسية واقتصادية على نظام الأسد؛ وهذا ما دفع ببعض رموز الدولة السورية إلى تهديد تركيا التي "ستدفع ثمن مواقفها"، في إطار التلويح بإمكانية توظيف الورقة الكردية ضدّها. في هذا الوقت، كانت السلطات التركية تصادر بعض الشحنات العسكرية (كما ادّعت) التي كانت متّجهة من إيران إلى دمشق، عبر عدد من الطائرات القادمة إلى سوريا من إيران. وقد أوقفت في ١٩ مارس ٢٠١١ إحدى هذه الطائرات عبر أجوائها، وذلك من أجل تفتيشها، وقامت باعتقال طاقمها وصادرت حمولتها التي كانت تضمّ أسلحة. وفي المجال البحري، صرّح رئيس وزراء تركيا رجب طيّب أردوغان في سبتمبر ٢٠١١ أن بلاده اعترضت إحدى السفن التي تحمل العلم السوري، وهي كانت محمّلة بالأسلحة والذخائر!

أتاتورك الجديد

بعد سنوات من الوئام والإيجابية، تدهورت العلاقات السورية - التركية، وتوتّرت بشدّة، وذلك على خلفية الأحداث الدموية التي شهدتها سوريا، وتحوّل الموقف التركي من داع للإصلاح إلى ضاغط سياسياً ودبلوماسياً على النظام السوري. بل أكثر من ذلك، تحوّل الأتراك إلى داعمين بقوّة للحركات المسلّحة المناهضة للنظام والداعية إلى إسقاط الرئيس الأسد.

وكانت العلاقات التركية - السورية قد مرّت بسنوات عسل، وصلت حدّ إقامة مجلس تعاون استراتيجي وإجراء مناورات عسكرية مشتركة لبنهما للمرّة الأولى في التاريخ،

فضلاً عن علاقة شخصية وثيقة نشأت بين أردوغان والأسد. وبالتأكيد كلّ فريق له أسبابه وتطلعاته الخاصة؛ فسوريا التي كانت تعيش على وقع الاحتلال الأميركي للعراق عام ٢٠٠٣، والتي فُرضت عليها عقوبات اقتصادية قاسية من قِبل مجلس الأمن المسيّس أمريكياً، وعزلة دولية، خاصة بعد اتهامها الكاذب باغتيال رفيق الحريري عام ٢٠٠٥، وجدت في تركياً منفذاً لفكّ الحصار عنها. فيما وجدت تركيا في سوريا جسراً لها للوصول إلى الملفات الساخنة في المنطقة، لا سيّما فلسطين ولبنان، وفي الوقت ذاته سوقاً واسعة لبضائعها وجسراً لها للأسواق العربية في دول الخليج ومصر والأردن، وهذا التوجه ينسجم مع المتغيرات الداخلية في تركيا، ومع نظرية صفر مشكلات **zero problems** التي طرحها وزير الخارجية داوود أوغلو، ونظرية العمق الإستراتيجي التي تعبّر عن إيديولوجية حزب العدالة والتنمية تجاه المنطقة العربية وما حولها.

غير أن هذه النظرية سرعان ما اضمحلّت إثر الأحداث المؤلمة التي شهدتها وما زالت بلاد الشام، حيث وصلت العلاقات بين الجانبين السوري والتركي إلى مرحلة اللاعودة، في ظلّ تعنُّت تركي لإسقاط نظام الأسد كوسيلة وحيدة للحلّ السياسي في سوريا. ومن أجل ذلك اتخذت الحكومة التركية مجموعة من الخطوات والإجراءات، كفرض عقوبات على النظام السوري من جهة، ورعاية المعارضين المسلحين من جهة ثانية، لا سيّما حركة الإخوان المسلمين. كما أنها هيّأت ظروفاً مناسبة لتأسيس ما سمّي المجلس الوطني السوري. وأيضاً، احتضنت تركيا ما يسمّى الجيش السوري الحرّ، ودعمته لوجستياً واستخباراتياً، وأقامت مخيّمات للاّجئين السوريين في منطقة الحدود، كان ظاهرها مساعدات إنسانية؛ أما باطنها فكان لإقامة مخيمات عسكرية لتدريب الفئات المعارضة والمسلّحين الذين قدموا من بلاد ممتلئة بالخلايا النائمة والشديدة التطرُّف، كأفغانستان وتونس وقطر والجزائر، إلخ...

أما على المستوى السياسي، فقد سعت الإدارة التركية لتطويق النظام السوري من جهات عدّة. فمن جهة، بدا واضحاً الوفاق والانسجام والتعاون بين تركيا ودول الخليج، لا سيّما السعودية وقطر، حول الأزمة السورية. ومن جهة ثانية، تم تنسيق عالي المستوى

بين تركيا وإدارة البيت الأبيض من أجل معالجة الأزمة السورية بما يلائم مصلحة الطرفين، فيما توجهت الحكومة التركية نحو قادة طهران والصين وروسيا (وهي دول داعمة علناً للنظام السوري) لإقناعهم بضرورة تغيير مواقفهم من الأزمة السورية والعمل على إسقاط الأسد. وطبعاً، الفشل الذريع كان ينتظر أردوغان، لأن التحالف بين سوريا وطهران والصين وروسيا هو تحالف استراتيجي، وقد ظهر ذلك جلياً من خلال ممارسة حقّ الفيتو من قِبل الصين وروسيا في مجلس الأمن الدولي ضدّ أيّ قرارات تدين النظام السوري. والملفت في كلّ هذا أن أنقرة حرصت على عدم الاصطدام مع نظام الأسد بشكل مباشر، وحاولت أن تبقى على حذر في سعيها لتغيير هذا النظام، وذلك تجنّباً لتداعيات ذلك عليها، حيث أن التغيير الجاري قد يطال المنطقة بأكملها. وتركيا ليست استثناءً هنا، خاصة وأنها الدولة المجاورة لإيران والعراق وسوريا، حيث الورقة الكردية تشكّل خنجراً في قلب تركيا؛ والبنية التركية بحكم إرثها الأتاتوركي ليست بعيدة عن حراك داخلي قد يحدث في أيّ وقت ويقلب الأمور رأساً على عقب.

ومن هنا يمكن فهم حذر أنقرة من تدخل خارجي واسع، واشتراطها إقامة منطقة أمنية عازلة داخل سوريا، وإلحاحها على ضرورة توحيد المواقف العربية تجاه أيّ تدخل عسكري في سوريا، على غرار التبريك العربي لتدخل حلف الناتو في ليبيا. إلى جانب ذلك، طلبت أنقرة ضمانات أوروبية وأميركية، مع تبنّي مجلس الأمن لقرار التدخل العسكري؛ وهذا ما لن يحصل في ظلّ الفيتو الروسي الصيني الثابت ضدّه.

تركيا وثورات "الربيع العربي"

ثمّة تحليلات عديدة لخلفيات السياسة التركية إزاء ثورات المنطقة عموماً، وتجاه الأزمة السورية تحديداً. إلاّ أن الأقرب منها إلى الواقع، هو على الصعيد السياسي،حيث أن تركيا أرادت من خلال موقفها تحقيق عدد من الأهداف، منها:

١– قيادة الشرق الأوسط الجديد الذي هو مشروع أمريكي قديم – جديد، وذلك بعد أن أتاحت ثورات "الربيع العربي" أمام تركيا للتحرّك بقوّة تجاه العالم العربي، واستثمار

التواصل مع صعود حركة الإخوان المسلمين إلى قلب المشهد السياسي، كما هو الحال في مصر وتونس وليبيا. والمشروع المذكور لا يكتمل في ظلّ وجود المحور الممانع، بدءً من طهران حتى دمشق ولبنان وحركات المقاومة فيه. من هنا كان السعي لمحاولة إضعاف هذا المحور، كما يدلّ كلام "أوغلو" المتكرّر عن بدء أفول العصر الشيعي، وبداية عصر الإحياء السنّي!

وأيضاً، هذا المشروع التركي لا يكتمل إلاّ بمباركة أمريكية. وعليه، فقد ظهر مشهد الوفاق والانسجام متصدِّراً العلاقات التركية- الأمريكية، على اعتبار أن واشنطن ترى في تركيا حليفاً مهماً قد يؤثّر في رسم المشهد السياسي الإقليمي الجديد.

٢- استغلال توترات المنطقة لتوثيق علاقات تركيا الدولية، وذلك بمحاولة إعادة تأكيد محورية الدور التركي لكلّ من أمريكا والاتحاد الأوروبي، وتوظيف هذا الدور بما يضمن "الاستقرار" الإقليمي في المرحلة الجديدة، مستغلّة (تركيا) بذلك نفوذها السياسي وقوّتها الناعمة Soft power، وتشعُّب علاقاتها الاقتصادية مع دول المنطقة.

٣- دعم العلاقات مع أنظمة الحكم الجديدة طمعاً بتعاون عسكري وأمني معها، لا سيّما وأن ثمّة رؤية تركية بأن أيّ تقارب مصري - تركي مثلاً سيكون من شأنه أن يبلور ترتيبات الأمن الإقليمي ويعيد تشكيل خريطة التحالفات في المنطقة من جديد.

وقد كان لتخلّي تركيا عن تحالفها الوثيق مع نظام القذافي البائد، ودبلوماسيتها النشطة حيال ليبيا في مرحلة ما بعد سقوط نظامه، تأثير كبير في تسهيل مهمَّة عقد شراكات سياسية واتفاقات اقتصادية مهمة مع النظام الليبي الجديد!

وفي نفس الإطار، يصبّ تخلّي أنقرة نهائياً عن النظام السوري الحالي، رغم تشعُّب العلاقات السياسية والاقتصادية معه، وذلك بعدما توصّلت أنقرة لقناعة بأن الأسد لن يُقدم على تغيير سياساته حيال بعض القضايا الحسّاسة في المنطقة، ما جعلها تركِّز على توثيق علاقاتها مع شركاء مرحلة ما بعد الأسد!

٤- تمتين العلاقة التركية بالتيارات "الإسلامية" في المنطقة، والتركيز على دعم

الإخوان المسلمين وغيرها من التيارات (السنّية) التي نشطت بعد "الثورات" العربية، وتشجيعها على العمل السياسي وفق منهج يتّسم نسبياً بالبراغماتية، من خلال الاستفادة من الاستشارات واللقاءات السياسية التي عقدها الأتراك مع العديد من قادة وكوادر هذه التيارات.

على الصعيد الأمني

يُعتبر الوضع الأمني ضلعاً رئيساً في تشكيل السياسة الخارجية التركية حيال الحراك الشعبي العربي في دول المنطقة، ومنها سوريا. فسوريا هي الدولة الأقرب إلى تركيا، وتربطها بها حدود تمتدّ إلى زهاء ٨٧٧كم. والتخوّفات التركية من تداعيات الأزمة السورية تبدأ بملفاتها السياسية والاجتماعية وبشقّيها العلوي والكردي، على الوضع الداخلي في تركيا، والخشية من احتمال انتقال الأزمة على حدودها الجنوبية إذا ما خرج الوضع الأمني عن السيطرة، أو تطوَّر إلى مواجهة عسكرية بين سوريا ودول حلف الناتو، كما حدث في ليبيا.

وقد انطلقت تركيا في رسم معالم سياستها الخارجية حيال دول الجوار الإقليمي من قناعة مفادها أن استمرار حالة الاحتجاجات والثورات قد يؤثّر في مستقبل استثماراتها السياسية والاقتصادية في المنطقة، بما قد يخدم المصالح والسياسات الإسرائيلية، ويرفع من التكلفة الأمنية لانخراط تركيا في تفاعلات منطقة الشرق الأوسط. وقد تأسست هذه القناعة بناءً على تداعيات حرب العراق (١٩٩٠-١٩٩١) حيث الخسائر الاقتصادية الهائلة والتداعيات الأمنية التي أرهقت الأتراك وما زالت، بسبب تشكّل إقليم شمال العراق، وتزايد هجمات حزب العمّال الكردستاني ضدّ تركيا انطلاقاً من الأراضي العراقية؛ فضلاً عن التقارب الإيراني ـ العراقي الذي ضاعف من التحدّيات الأمنية والسياسية بالنسبة لأنقرة، والتي كانت قد صاغت فور وصول حزب العدالة والتنمية للسلطة مفهوماً مغايراً للأمن القومي التركي، ينطلق من أن الجوار الإقليمي ليس بالضرورة مصدراً للتهديد؛ وإنما قد يكون التعاون المشترك مع دول الجوار سبيل التعامل مع التهديدات التي يمكن أن تؤثّر على الأمن والاستقرار التركي.

غير أن "النموذج التعاوني" الذي نادت به أنقرة بدا غير مجدٍ في ظلّ تواتر الأحداث على أكثر من جبهة في المنطقة، وغياب السلوك التركي السليم حيالها. من هنا فقد تضرّرت العلاقات التركية - السورية بفعل الموقف التركي من "الثورة السورية"؛ ومن قبلها توترت العلاقات مع "إسرائيل" بسبب مجزرة أسطول الحرّية. هذا فضلاً عن توتر العلاقة مع طهران بفعل إقدام أنقرة على نشر صواريخ الدرع الصاروخي الأطلسي (باتريوت) على أراضيها. إضافة إلى الخلاف بين طهران وأنقرة فيما خصّ الوضع السوري، حيث الأولى تدعم النظام، فيما الثانية تدعم المعارضة بجناحيها السياسي والعسكري!

وفيما يتعلق بالوضع في كلّ من البحرين واليمن، ظهر التخوُّف التركي من تحوّل الأزمة فيهما إلى صراع طائفي ومذهبي تكون له امتدادات إقليمية، لاسيّما في ظلّ اشتداد المواجهة الإعلامية والسياسية والدبلوماسية بين بعض دول الخليج من جانب وإيران من جانب آخر.

على الصعيد الاقتصادي

ظهر التخوّف التركي من التداعيات الاقتصادية للثورات العربية، فيما يتعلق باتفاقات التجارة الحرّة التي أبرمتها تركيا مع عدد من الدول العربية، ومنها الموقَّعة مع مصر وليبيا؛ وكذلك اتفاقية إقامة منطقة مشتركة بين لبنان وسوريا والأردن وتركيا، والتي عُلّقت بعد ذلك بسبب موقف أنقرة السلبي من الأزمة في سوريا.

وتدرك الحكومة التركية أن أيّ توترات سياسية وأمنية سوف تفضي إلى مشكلات اقتصادية قد تقلّص من حجم الصادرات التركية إلى دول المنطقة، ما قد يزيد من الأعباء المالية التي تؤثّر سلباً على معدّلات نموّ الاقتصاد التركي.

كذلك، تخوّفت تركيا من ارتفاع أسعار النفط عالمياً بسبب أوضاع المنطقة، ممّا يزيد من معدّل العجز في الميزان التجاري، بالنظر لاعتماد تركيا على استيراد أكثر من ٩٠ في المائة من احتياجاتها من الخارج. وتكشف المقارنة بين حجم الصادرات والواردات التركية عن تضاعف حجم العجز في ميزان التجارة الخارجية، من ٥,٠٥ مليار دولار في

نيسان ٢٠١٠ إلى ٩ مليار دولار في نيسان ٢٠١١. وكانت لتفاعلات الأحداث في دول "الربيع العربي" تأثيراتها المباشرة على الاقتصاد التركي، حيث تراجع إجمالي صادرات تركيا إليها بنسبة ١٣ في المائة. ففي حين كان نصيب مصر وسوريا وليبيا وتونس واليمن ٦,٠٤٨ في المائة من إجمالي الصادرات الخارجية التركية في عام ٢٠١٠، تراجعت هذه النسبة إلى ٤,٧٤ في المائة نتيجة "الربيع العربي". ووفقاً لإحصائيات مجلس المصدّرين الأتراك، فإنه خلال عام ٢٠١٠ تمّ تصدير منتجات تركية إلى مصر بقيمة مليارين و٣٢٣ مليون دولار، وإلى سوريا بقيمة مليار و٨٥٢ مليون دولار، وإلى ليبيا بقيمة مليارين و٧ مليون دولار، وإلى تونس بقيمة ٧٥١ مليون دولار، وإلى اليمن بقيمة ٣٣٨ مليون دولار. هذا فيما تراجع إجمالي الصادرات التركية خلال عام ٢٠١١ إلى هذه الدول العربية الخمس، من ٧ مليارات و٢٧٢,٥ مليون دولار إلى ٦ مليارات و٣٢٣ مليون دولار.

وتشير التقديرات إلى احتمال تزايد الاستثمارات التركية في مصر من ١٠,٥ مليار دولار إلى ١٥ مليار دولار بحلول العام ٢٠١٥، إزاء غياب التصدير من سوريا ومصانعها التي احترقت غالبيتها. وبذلك تتحقّق "نبوءة" "أردوغان" بأن تكون أنقرة مفتاح القاهرة لأوروبا، وأن تكون القاهرة مفتاح أنقرة لأفريقيا (هذا كان قبل تدهور علاقات الأتراك بمصر ما بعد الإخوان المسلمين وتسلّم السيسي الحكم).

في الإطار ذاته، يمكن فهم الاتفاقيات التجارية التي عقِدت بين رجال الأعمال الأتراك والدولة المصرية، والتي تقدّر بـ ٨٥٠ مليون جنيه. كما ازداد إقبال رجال الأعمال الأتراك على الاستثمار في كلٍ من مصر وتونس، ما أدّى إلى ارتفاع قيمة الصادرات التركية إلى مصر خلال العام ٢٠١١ بنسبة ٢٣ في المائة، وفي تونس بنسبة ١٢,٣ في المائة مقارنة بالعام ٢٠١٠، في الوقت الذي تراجع حجم الصادرات التركية إلى ليبيا بنسبة ٦٣ في المائة، وإلى اليمن بنسبة ١٥ في المائة، وإلى سوريا بنسبة ١٤ في المائة مقارنة بعام ٢٠١٠.

وقد أسهمت جهود أنقرة لترميم علاقاتها مع ليبيا، بعد هدوء الأوضاع الليبية نسبياً، في زيادة الصادرات التركية إليها بمقدار ١٣٩ في المائة خلال شهر ديسمبر ٢٠١١، مقارنة بشهر نوفمبر من العام ذاته. ويُتوقع أن تستمرّ هذه التطوّرات الايجابية بين البلدين في ظلّ

إعلان الحكومة الليبية أنها ستقدِّم فرصاً استثمارية بقيمة ١٥٥ مليار دولار للشركات التركية. كما أُعلِن عن منح الشركات التركية استثمارات في قطاع التشييد والبناء وصلت قيمتها إلى ١٥ مليار دولار.

من هنا تتسارع الجهود التركية لاستكمال خطّ "RoRo" الملاحي بين منائي مرسين التركي والإسكندرية المصري، والذي سيجعل من مدينة الاسكندرية بوّابة تركيا إلى الدول العربية وأفريقيا.

في ضوء كلّ ما ذكِر، يمكن وضع مواقف تركيا حيال ثورات "الربيع العربي" في إطار "البحث عن أسواق جديدة" وإنعاش سياسات التصدير بديلاً عن أيّ طرح إيديولوجي. وقد انعكس ذلك في مواقف أنقرة تجاه دول الحراك العربي، حيث ساندت على عجل كلاً من الثورة التونسية والمصرية ،وذلك بسبب انخفاض حجم الاستثمارات التركية في هاتين الدولتين، مقارنة مع ليبيا مثلاً. فهناك يوجد زهاء ٢٥ ألف مواطن تركي في ليبيا، وتُقدَّر الاستثمارات التركية فيها بنحو ١٥ مليار دولار. كما يشكِّل السوق الليبي السوق الثاني للمستثمرين الأتراك في الخارج بعد روسيا. ويوجد في ليبيا نحو ١٢٠ شركة تركية، وقد وصل التبادل التجاري بين الدولتين في العام ٢٠١٠ إلى ٩,٨ مليار دولار.

إذاً، لقد تناقضت المواقف التركية من "الثورات" العربية تبعاً لاختلاف المصالح السياسية والروابط الاقتصادية والتقديرات الأمنية، ممّا وضع تركيا في مأزق حتمية تبرير أو توضيح تدرُّج مواقفها التي بقيت غامضة، لحين وضوح مؤشرات الحسم، كي تعلن مع تصاعد الأحداث تأييدها (وفقاً لطبيعة كلّ حالة) للحقوق المشروعة للشعوب العربية في تحقيق إصلاح سياسي جذري والتحوُّل نحو الديمقراطية!

الموقف التركي من الثورة التونسية

ربما يصحُّ وصف المراقب بالنسبة لموقف تركيا المبكر من "ثورة الياسمين" في تونس. إلاّ أنه مع تسارع الأحداث وسقوط نظام بن علي وفراره من الأراضي التونسية باتجاه السعودية، أعلنت أنقرة على لسان وزير الخارجية التركي "أن الثورة التونسية قد تمثّل

نموذجاً تحتذي به بلدان أخرى تسعى للإصلاح"!

كما سعت تركيا لتوطيد علاقاتها مع النظام التونسي الجديد بعد سقوط بن علي، ووقّعت معه اتفاقات تعاون تقضي بتقديم قرض لتونس بقيمة نصف مليار دولار يجري سداده على عشر سنوات بفائدة ضعيفة. وهذا القرض مخصَّص لإنعاش الاقتصاد الذي تأزّمت بعض قطاعاته الحيوية في العام ٢٠١١. كما اتفقت كلٌّ من أنقرة وتونس على إلغاء نظام التأشيرات بينهما، ووقّعتا مذكّرات تفاهم لإقامة منطقة تبادل حرّ وتبادل منتجات زراعية؛ إضافة إلى اتفاق يفضي بتدريب أنقرة لبعض الكوادر التونسية الشابة في مجالي السياحة والتجارة.

الموقف التركي من ثورة ٢٥ يناير المصرية

على عكس الموقف المبكر "المراقب" من ثورة تونس، كان موقف تركيا هذه المرّة من ثورة ٢٥ يناير مؤيّداً ومباركاً للحراك الشعبي. وفي خطوة سريعة، وبعد ستّة أيام فقط من اندلاع الثورة، دعا رئيس الوزراء التركي، الرئيس المصري حسني مبارك للاستجابة لتطلّعات شعبه والتخلّي عن الحكم. وهذا كان مؤشّراً على مدى التباعد بين حكومتي الدولتين حينها من جهة، ومن جهة أخرى، كان هناك رهان تركي على نجاح الثورة المصرية وعلى ضرورة الاستثمار في العلاقات مع مصر الجديدة (تحت حكم الإخوان المسلمين).

من هنا، كانت مصر محطّة رئيسية لوزير الخارجية التركي أوغلو كأوّل وزير خارجية يزورها بعد سقوط مبارك. كما قام الرئيس التركي بأوّل زيارة لمصر على هذا المستوى بعد الثورة، حيث التقى برئيس المجلس الأعلى للقوّات المسلّحة وبممثّلين عن الأحزاب والقوى الشبابية.

كما قام رئيس الوزراء التركي أردوغان بزيارة إلى مصر على رأس وفد عالي المستوى، برفقة عدد من رجال الأعمال. وهذه الزيارة أتت بعد غياب دام عقد ونيّف، وهي أسفرت عن اتفاقيات عدّة بين البلدين أغلبها ذات طابع اقتصادي. وفي مقابلة مع صحيفة

"نيويورك تايمز" في سبتمبر ٢٠١١، تحدث "أحمد داوود أوغلو" عن أن بلاده ستتحالف مع مصر الجديدة لتأسيس "محور ديمقراطي جديد" في المنطقة!

الموقف التركي من الثورة الليبية

تناقضت المواقف التركية من "الثورة" الليبية، وتراجعت أنقرة عن مبادئها في الانحياز للإرادة الشعبية في مواجهة الأنظمة السلطوية.

في البدء طرحت تركيا حلاً أسمته خريطة طريق، وتنصّ نقاطه على وقف إطلاق النار بين الأفرقاء وتنفيذ ذلك عبر الأمم المتحدة، إنشاء لجنة للإعداد لمرحلة ما بعد القذافي، وتوفير الاحتجاجات الأساسية للمدن التي تشهد اضطرابات.. بالإضافة إلى إنهاء مشاهد الأعمال الانتقامية لما لذلك من تهديد لسلامة الدولة واستقرارها.. إلخ.

وكانت المعارضة الليبية قد رفضت هذا الحلّ الذي اعتبرته تدخُّلاً سافراً في شؤون البلاد، وندّدت بالازدواجية التركية التي تريد منع تسليح الثوّار وتعويم نظام القذافي وإبقائه في السلطة. وكذلك، حصل تشدُّد في الموقف العربي والدولي حيال القذافي، مع تحقيق الثوّار الليبيين نجاحات ملموسة؛ كل ذلك أدّى إلى تغيير أنقرة لموقفها لتبدأ بالمطالبة بتدخل عسكري لإسقاط نظام القذافي في ٣ مايو ٢٠١١.

لقد شكّل الملف الليبي تحدّياً كبيراً للخارجية التركية، وذلك لحسابات عدّة، منها أن القذافي سبق ودرس في تركيا، ووقف إلى جانبها أثناء التدخل العسكري في قبرص عام ١٩٧٤. ومنها أيضاً، ارتياب أنقرة من حقيقة أهداف الرئيس الفرنسي" نيكولا ساكوزي" الذي تحمّس للتدخل العسكري لإسقاط القذافي؛ وهذا يصبّ في سياق المنافسة بين فرنسا وتركيا حيال جنوب المتوسط ومدّ النفوذ في القارّة الأفريقية. وقد بدأ التحدّي بين الطرفين من خلال قوله وزير الخارجية التركي في ٢٤ نوفمبر ٢٠١٠: "لقد أعطيت أوامري للخارجية التركية بأن يجد "ساركوزي "كلّما رفع رأسه في أفريقيا سفارة عليها العلم التركي".

الموقف التركي من الثورة اليمنية

لم تهتم تركيا كثيراً بما يجري على الأراضي اليمنية من حراك شعبي حقيقي ضدّ نظام علي عبدالله صالح، وذلك لانعدام المصالح التركية هناك. فاليمن لا تشبه ليبيا من حيث غناها بالنفط، ولا تشبه مصر أيضاً من حيث غناها بالعمالة والسوق الاستهلاكية. ومع ذلك، قام الرئيس التركي في يناير ٢٠١١ بزيارة لليمن تمّ خلالها توقيع اتفاق مشترك لإلغاء تأشيرات المرور بين مواطني الدولتين!

الخاتمة

إن ثورات دول "الربيع العربي" - بعد قراءة ما جرى منذ العام ٢٠١٠ بعمق وتدبّر - لن تُفضي إلى تحوّل ديمقراطي حقيقي إلاّ إذا خضعت للشروط التالية: أولاً، وجود يقين لدى قطاع واسع من المواطنين أن الديمقراطية هي أفضل نظام حكم متاح، بالرغم من بعض العيوب أو المشكلات التي تعتريه. ثانياً، استمرار النظم التسلُّطية والتنافسية يتوقف ضمناً فقط على نجاحها في تدجين مواطنيها على قبول الوضع الراهن.ثالثاً، نجاح قوى المعارضة في الانتقال إلى أنظمة حكم ديمقراطية يتوقف على خلق ثقافة سياسية تحترم قِيم الديمقراطية ومؤسساتها؛ بل أكثر من ذلك تكون مستعدّة لتحمّل تكلفتها مهما غلت.

وبناءً عليه، فإن المجتمعات التي شهدت ثورات الربيع العربي تواجه احتمالات عدّة أقربها إلى الواقع الميداني، هو التحوّل عن التسلطية ليس باتجاه الديمقراطية، وإنما باتجاه تسلطية جديدة تنافسية، لها تواتراتها التي يمكن على المدى الطويل أن تقود إلى ديمقراطية حقيقية.

وهذا ليس توقعاً غريباً. فالنظم التسلطية التنافسية هي نُظم غير مستقرّة، لأنها قائمة على قواعد الديمقراطية شكلاً، بينما تمارس مناهج تسلطية، ما يفتح مساحة لقوى المعارضة لإبراز وجودها واستغلال التناقضات بين القانون والممارسة من قِبل النُّخب الحاكمة. وهذا يفضي إلى أزمات شرعية للنخب، مثلما حدث في المكسيك عام ١٩٨٨، وفي نيكاراغوا عام ١٩٩٠، وفي زامبيا عام ١٩٩١، وفي روسيا عام ١٩٩٣، وفي أرمينيا

عام١٩٩٦، وفي ألبانيا عام عام١٩٩٧، وفي غانا وبيرو وصربيا عام ٢٠٠٠، وفي زامبيا مرّة أخرى عام ٢٠٠١، وفي جورجيا عام ٢٠٠٣، وفي أوكرانيا عام ٢٠٠٥.

وفي بعض الحالات، قد تنجح النُّظم الحاكمة في تجاوز الأزمات، مثل روسيا وماليزيا وألبانيا وأرمينيا، وأحياناً أخرى ينهار النظام، مثل ما حصل في نيكاراغوا ١٩٩٠، وفي غانا والمكسيك في عام ٢٠٠٠، وفي جورجيا ٢٠٠٣، وأوكرانيا ٢٠٠٥؛ ويتحوّل الواقع بشكل دراماتيكي إلى الديمقراطية.

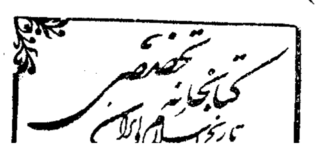
كما يتطلّب التحوّل نحو الديمقراطية حسب النماذج السابقة، وجود رأي عام غاضب على النظام التسلّطي ورغبة عارمة في التغيير، وذلك ضمن شرطين:

– معارضة قوية لها قواعد عمل مقبولة من الشعب.

– وضع دولي وإقليمي مساند لتفكيك النظام القديم ومساعدة النظام الجديد.

وبعد... فليس أصدق وأعمق تعبيراً عمّا جرى ويجري في المنطقة ما قاله يوماً المفكّر العربي "مطاع صفدي":

تظلّ الثورة بعد التخلص من الحاكم الفاسد، مجرّد ثقافة شعبوية، إن لم تُنتج نظام عدالتها؛ إن لم تشرّع معها إيديولوجيا قائدة لعلاقات الإنصاف بين قوى المجتمع؛ إن لم يصبح القانون هو مشروع السياسة وليس العكس، دائماً. هذه الفكرة هي بمثابة المبدأ الجوهري لكلّ دستور أمين على منطلقات الثورة ومسيرتها الراهنة والمستقبلية. فالثورة تتحدّى ذاتها برهان القدرة على ترجمة العدالة إلى إحكام الإنصاف في كلّ شأن سياسي، اقتصادي، ثقافي واجتماعي شامل. ذلك ليس مثلاً طوباوياً، إنه رهان التاريخ المطروح على حضارات الإنسان منذ بداية المعمورة؛ ولن تغيّر الأزمنة والأحوال شيئاً من أعراضه أو جوهره. نحن العرب محتاجون ربما أكثر من أية أمّة أخرى اليوم، إلى طقسنة هذا المبدأ وجعله مصدر التشريع المركزي لدولة الحرّية ما بعد التغيير السلطوي. فالمثالية أمست قابلة للبرهان الواقعي مع إنجازات ثورة العرب الشابة. لكن المهم هو تنمية المعادلة الصعبة، بل الخلاّقة بين قيادة الثورة المستوطِنة "ميادين التحرير" في عواصمنا المتحرّكة، وبين أدمغة الحكّام الجدد في المكاتب العليا للسلطة (مطاع صفدي... دولة القانون العربية ليست حلماً).



هذا الكتاب:

بعد أن تحوّل الشباب العربي إلى كائن مستباح "Homo Sacer"، حسب تعبير الفيلسوف الإيطالي "جورجيو أغامبن،" أي أجساد عزّل جائعة جرّدها النظام من ذاتيتها السياسية ومن حقّها في الانتماء إلى تيّارات وأحزاب"، وبعد أن تحوّل معظم الحاكمين وأصحاب القرار في المنطقة العربية إلى رجال الديكتاتورية المغلّفة بأقنعة مزيّفة والمجرّدة أساساً من ذاتيتها الإنسانية، في مجتمع استباحت أجهزته الإنسان عبر النهب الاقتصادي والتسلّط البوليسي والاعتقال والتعذيب والتصفية من دون محاسبة عادلة، كان لا بدّ من استثناء يَنفي بل يُسقط إلى الأبد نظرية "الاستثناء العربي" التي ابتدعتها محرّكو السياسة الدولية، القائمة على لا مبالاة عند الإنسان الغربي لتحصيل الديموقراطية السياسية والاجتماعية والاقتصادية. الاستثناء ولد هذه المرّة على يد جيل حطّم تقاليد الخوف وأيقن جيداً أن لعبة "الماكرويشكا" الروسية التي استمتع بها السّاسة وأرباب المصالح وذاق مرارتها العديد من الشعوب، لها أيضاً نهاية ... وأن جموع العرب لم تعُد مجرّد أغلبيات صامتة والوصف هنا "لجان وبرديارد"، ولا "كتيبة خرساء" وفق وصف أبي العلاء المصري.

لكن، ما يؤسف له أن «الربيع العربي» الذي انطلق من تونس وتمدّد إلى عدّة بلدان أخرى، قد تحوّل من فرصة عظيمة لتحرّر الشعوب العربية من حكّامها الظلمة إلى محرقة أكلت الأخضر واليابس، وكشفت عن الأفق الأسود الذي تلوح معالمه من بين ركام الأبنية والبنى التحتية المدمّرة وجثث الضحايا وعذابات المقهورين في هذا البلد العربي أو ذاك، بفعل النزاعات الداخلية المريرة التي انطلقت وليس من شيء قد يوقفها في الأفق المنظور!

MokdadGraphics 03/832611



بيروت / لبنان هاتف: 842882-01 تلفاكس: 843882-01 ص.ب: 25/408
E-mail: baheth@bahethcenter.net www.bahethcenter.net